

من ردا لله به خيرا نفقهه في الدين

الجزء الثالث

من

شرح السير الكبير

الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي الفقيه

الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اما معاملة حجة

متكلمنا مناظر احوالنا بجملة ما عدها ابن كمال باشا من

المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة

غزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه

الامام المصنف محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي

حنيفة رضي الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

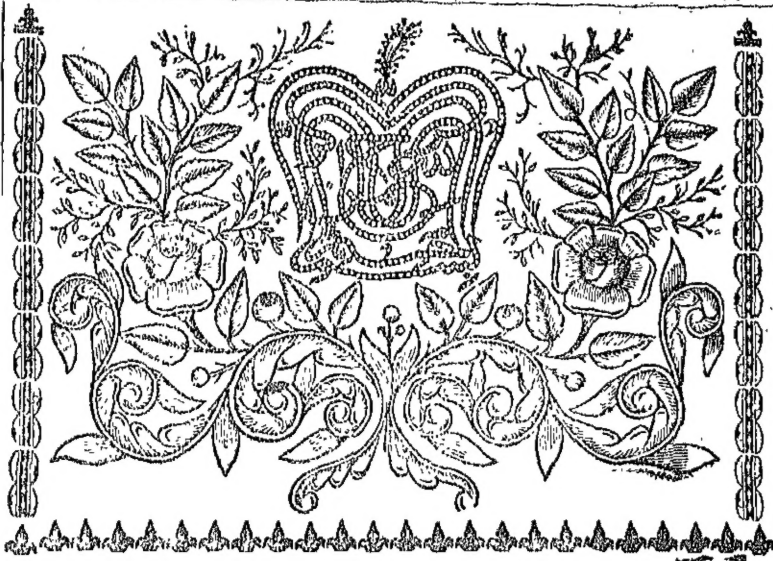
الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمحيد رآباد الهند الجنوبي

صاحبها الله المولى القوي



149



بسم الله الرحمن الرحيم

باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق فيه
(ولو ان مستأمننا من المسلمين في دار الحرب التحق بمسكن المأمن ومعه مال
فزع من اهل الحرب ملكوه ببعض الاسباب او انه ادخله معه من دار الاسلام
فالقول قوله) لان يد ثابتة على المال وهي يد محترمة ولان الظاهر شاهد
له فانه دخل اليهم تاجر اليهم مالهم والتاجر لا يدخل اليهم الا مع مال في العادة
(وما يصل الي يده من مالهم فاما يكون وصوله ببعض الاسباب التي يثبت على
الرضا) لان عقد الامان يقتضي ذلك فالقول قول من يشهد له الظاهر (وان قال
غصبته منهم فهو في ريبني الامير ان ياخذ منه فيرده الى اهل الحرب) لانا
تملكه بطريق القهر وانما تم ذلك بقوة الجيش حين التحق بهم وشاركوهم في
الاحراز (الآري) انه لو لم يكن مستأمننا فيهم كان ذلك المال غنيمتهم
وبشوت حق الجيش فيه ثبت الولاية للامير في ذلك المال وقد حصل بسببه

باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق فيه

حرام شرعا وهو غدر الامان) لانه حين استامن اليهم فقد لزمه ان لا يندر
 بهم وان لا ياخذ شيئا من اموالهم من غير طيبة انفسهم (وما حصل بسبب
 خيبت فالسبيل رده فلهذا كان على الامير ان يرده اليهم سواء كانوا في
 دار الحرب او بعد ما خرجوا فان اسلم بعض الرقيق باعه الامير وبعت بالثمن
 اليهم او كتب اليهم حتى ياتوه فياخذونه) لان بالا سلام تذكر رد عينه عليهم
 فيجب بيه ورد ثمنه عليهم كالمستامن اذا اسلم عبده في دارنا وهو هاهنا او قد
 رجع الى داره (وان كانوا احرارا قد اخذهم قهر افخر جهم فان اسلموا فهم
 احرار لا سبيل عليهم) لانه ماتم قهره حين كان هو ممنوعا من اخذهم شرعا
 بسبب الامان فيكون حكمهم في حقه كحكم المستامين في دارنا لا يملكون بالقهر
 فاذا اسلموا فقدنا كدت حريةهم بالا سلام (وان لم يسلموا وقالوا نصير ذمة
 لكم فان كانوا احرارا فلهم ذلك لبقاء صفة الحرية لهم بعد ما حصلوا في دارنا وان
 كانوا عبيد الاهل الحرب لم يلتفت الى قولهم) لان الحق فيهم لمو اليهم ووجب
 الرد لخلق الموالي حكمهم كحكم سائر الاموال يرده عليهم العين (فان تذكر عليهم
 ذلك او خيف الضيعة على شيء من ذلك فانه يباع ويبعث اليهم بثمنه او يوقف
 حتى يجئ صاحبها فيأخذه» ولو كان هذا المستامن اخذ شيئا مما كانوا
 احرزوه من اموال المسلمين فهذا وما سبق سواء) لانهم بالا حراز قد
 ملكوه حتى لو اسلموا كان لهم حكمه كحكم سائر اموالهم الا ان الرقيق يباع هاهنا
 لانهم كانوا امن اهل دار الاسلام فلا يرده اليهم اعيانهم وانما تملكوه بالقهر ولكن
 يباع ويبعث اليهم الثمن» وان كان شيئا مما لا يملك بالقهر من رقاب المسلمين فهو
 مردود على حاله كما كان لانهم بالقهر ما تملكوه حتى لو اسلموا ووجب عليهم
 قصور اليد عنه وبه يتبين ان هذا الرجل حسن اليهم فيما صنع حين قصروا عنهم

ما حصل بسبب خيبت فالسبيل رده

يد الظلم فعليه ان يعيدهم الى ما كانوا عليه من قبل ولا يكون هذا من غصب الامان
في شيء (ولو كان هذا المستامن احراز الساخو ذمهم غصبا بدار الاسلام والمسئلة
بالحفاظان كان شيئا مما لم يملكه اهل الحرب فهذا وما سبق سواء) لانه انما يملك
عليهم بالا حراز ما كان مملوكا لهم وما يكون محلا للملك بالقهر وان كان ذلك
شيئا مما هو مملوك لهم (ولو كان بحيث يسلم لهم لو اسلموا فان الامام يفتيه بالرد
عليهم ولا يجبره على ذلك في الحكم) لانه نقر بدارا سبب الملك فيه هاهنا وهو
الاحراز بدار الاسلام فلا يثبت فيه حق المسلمين وولاية الامام فيه يبتنى على
ثبوت حق المسلمين فاذا لم يثبت لا يمكنه ان يجبره على الرد بخلاف الفصل
الاول (الا انه حصل هذا المال بسبب حرام شرعا فيفتيه بالرد فيما بينه وبين
ربه وهذا لانه قد اخفر (١) ذمة نفسه لاذمة المسلمين فان اهل الحرب ما كانوا
في امان من المسلمين وانما كانوا في امان منه خاصة (الآثرى) انه كان يباح لغيره
من المسلمين اخذ هذا المال من ايديهم) فعرفنا انه ما اخفر امان المسلمين حتى
ثبت للامام عليه ولاية الاجبار في الرد لمعاذ ذلك الا امان ولكنه اخفر امان
نفسه وذلك بينه وبين ربه والطريق في مثله الفتوى دون الاجبار فان الاجبار
يبتنى على الخصومة ولا خصومة لاحد معه في ذلك (ولكن لا يبتنى لاحد من
المسلمين ان يشتري ذلك منه لانه كسب حثيث وفي شرائه منه تقرير لمعنى
الخبث فيه) ولا هم اذا امتنعوا من الشرى كان فيه زجر له عن الود الى مثل
هذا الصنع وحث له على الرد كما هو المستحق عليه (وان اشترى منه انسان ذلك
جاز الشراء وان كان مسيئا) لانه باع ملك نفسه فان فساد السبب شرعا لا يمنع
ثبوت الملك بملكه والنهي عن هذا الشراء ليس لمعنى في عينه (وبعد ما جاز
(١) اخفر بالمهد وفيه خفارة من باب ضرب واخفره نقضه اخفارا الحمزة

فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بملكه

الشراء بوضو فيه المشتري بثل ما كان يوصيه البائع من الرد على اهل الحرب
لان المعنى الموجب للرد لا يزول بهذا الشراء وهذا بخلاف المشتري شراء
فاسد اذا باعه المشتري من غيره ببيع صحيح فان المشتري الثاني لا يوصي بالرد وان
كان البائع مأمورا بذلك لان هناك المعنى الموجب للرد قد زال ببيعه من غيره
لان وجوب الرد فساد البيع حكم مقصود على ملك المشتري وقد انعدم ملكه
بالبيع من غيره اماننا وجوب الرد دائما كان لمراعاة ملكهم في ذلك المال ولا جل
غدر الايمان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما هو في ملك البائع الذي
اخرجه فلذا يفتى بالرد كما كان يفتى به البائع وهو نظير المشتري من المكره اذا باعه
من غيره فان للمكره حق الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شراؤه لان
حقه لا يتغير ببيع المشتري وثبت حق الاسترداد كان لعدم رضاه به
(ولو كان هذا الرجل آمنهم وهو في دار الاسلام او في عسكر المسلمين والمسئلة
بجملها فانه يؤخذ ذلك المتاع منه ويرد عليهم لان امانه وهو في منعة المسلمين
كأمان جماعة المسلمين فهو أمانا أخذ مال المستأمنين بالقهر ولا يملك مال المستأمنين
بالقهر فكان يجبر على رده وفي الاول هو ما أخذ مال المستأمنين لانه كان فيهم
بأمان وما كانوا مستأمنين منه الا ان غدر ذلك الايمان كان جرأما عليه شرعا
فيتمكن الخطب بهذا السبب ولكن ثبت الملك له في المال لكونه محل التملك
بالقهر فلا يجبر على رده في الحكم لانه غدر هناك بأمان المسلمين لا يرى ان
حكم ذلك الايمان ثابت في حق جميع المسلمين حتى لا يحل لاحد منهم اخذ
شيء من اموالهم ولا امام ولاية المنع للفاد بأمان المسلمين واذا كان هو الذي
دخل اليهم فاما غدر بأمان نفسه خاصة لا ترى ان كان لساير المسلمين حق
اخذ هذا المال من ايديهم فلهذا افتيه بالرد ولا يجبره عليه

المشتري من المكره اذا باعه من غيره فان للمكره حق الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شراؤه

(وان كان الذي اخبره هذا المستامن اليهم متاعا للمسلمين قدام حوزوه بدارهم فاراد صاحبه ان ياخذ منه بالقيمة لم يقض له الا امام بذلك) لان في القضاء به تقرير ملكه فان القيمة لا تسلم له الا على وجه قيامها مقام العين وملكه غير متقرر شرعا مادام هو مأمور بالرد عليهم فليس للامام ان يقرر به تقضا له ﴿ الا ترى ﴾ انه لو رده عليهم ثم اسلموا او صاروا ذمة كان ساء المأثم ولا مسيل عليه للمالك القديم بخلاف ما اذا وهبوه له لان ملكه هناك ملك متقرر شرعا فلهذا كان للمالك القديم ان ياخذ بالقيمة تقضاء القاضي) ولان للمالك القديم بالاخذ يبيده الى قديم ملكه وما يذلي من القيمة هو فداء يفتدى به ملكه بمنزلة العبد الجاني يفتديه مولاه بالدية وفي اعادته الى قديم ملكه ابطال حقهم عنه لا بحالة وفيه تقرير ما كان منه من غير الامان *

(ولو كان هو الذي باعه من مسلم كان البيع جائزا واذا خوصهم فيه الى القاضي فان القاضي ينفذ ذلك البيع) لانه ليس فيه ابطال حقهم فان الثاني انما يملكه ملكا جديدا وبو صر في ملكه بالرد كما كان البائع بو صر به فاما للمالك القديم انما يبيده الى قديم ملكه وذلك سابق على ثبوت حقهم فيه فمر فنانه في القضاء به ابطال حقهم ثم للمالك القديم ان اراد ان ياخذ بالقيمة او بالثمن من المشتري الثاني لم يقض الا امام بذلك لان في هذا القضاء اعادته الى قديم ملكه كما بيناه

(ولو كان الذي جاء به عبد الوامة مسلمان لم يكن لمولاه ان ياخذ بقيمة) لما بينا ان حق اهل الحرب لم ينقطع عنه وما لم ينقطع حقهم عن المستولي عليه لا يثبت للمالك القديم حق الاخذ ﴿ الا ترى ﴾ ان المستولي لو دخل اليها بامان ومعه ذلك العبد فانه يجبر على بيعه لاسلامه ولا يكون لمولاه القديم ان ياخذ منه بقيمة ولا ثمن (ولو كان هذا المستامن من احرار هذا المتاع بمنة الجيش في

دار الحرب فلا سبيل لما لكه القديم على اخذه بتمن ولا قيمة لان حقهم لم ينقطع عنه ولكن الامام يبيع الرقيق ويقف التمن مع سائر الاموال حتى ياتوه فياخذوه) لان بقاء حقهم هاهنا بين من الفصل الاول فان الامام هاهنا يجبر على الرد عليهم وفي الفصل الاول يفتى بذلك فاذا لم يثبت ههنا لك القديم حق الاخذ بالقيمة ولا بالتمن فهاهنا اولي *

(ولو كان المسلم الخارج من دار الحرب اسير افيههم والمثلة محالها فان كان خرج الى دار الاسلام بجميع ما اخرج سالم له) لانه ما كان مستمنا فيهم بل كان مقهورا وكان متمكنا من قتلهم واستئذانهم لو قدر على ذلك فاحرز من مالهم يكون طيبا له (وان كان شيئا من ذلك مما احرزوه من متاع المسلمين فلما لك القديم ان ياخذ منه بالقيمة ان شاء) لان حقهم انقطع باحرازه عنهم واختص هو بملكه فيكون هو بمنزلة مالواصابه بسهمه في القيمة ياخذ هو لاه بالقيمة ان شاء *

(وان كان جاء به الى عسكر المسلمين في دار الحرب فقال وهبه لي اهل الحرب او اشترته منهم لم يصدق وكان ما جاء به في اهل العسكر) لان الظاهر يكذب فيما يقول فانه كان مقهورا فيهم وهم لا يعاملون الاسراء بمثل هذه المعاملة عادة فلهذا لا يصدق (ويجمل هذا بمنزلة مالواخرجه غصبا فيكون فيا) لان اهل العسكر يشاركونه في الاحراز بدار الاسلام وتعام القهر به يكون الا ان يقيم بينة عادلة من المسلمين على ما يدعى فينشد الثابت باليمينه كالثابت بالمدينة (ولو جانيهم وهبوا له شيئا وخلوا سبيله لم يكن لاهل العسكر منه شركة في ذلك) لان الملك يثبت له بطريق المراضاة والشركة في المصايب بطريق القهر لان ذلك السبب يتم بقوة الجيش فاما عام الهبة والشراء لا يكون بقوة الجيش

(ولو كان الخارج الى العسكر اسيرا او مستامنا والمثلة بحالها فقيا في بد
المستامن القول قوله فيما يدعى من الهبة والشرء اذا حلف على ذلك وفيما في
بد الاسير لا يصدق هو الابينة من المسلمين اعتبارا لحال اجتماعها بحال افراد
كل واحد منها وان قالوا دخلنا بها معنا من دار الاسلام فالمستامن يصدق فيما في
يده مع يمينه والاسير لا يصدق سواء اقام البينة او لم يقيم البينة) لانهم احرزوه
بدارهم واهرزوا امامه من المال ايضا فيملكون بهذا الاسرار ما يكون محلا
للتسليم ويلتحق هذا المال بالمال الذي كانت لهم في الاصل (فاذا احرزه
الاسير بمنعة الجيش كان قيا الا ان يكون ذلك شيئا يخفى عليهم نحو درة قال
الاسير كانت في في او كنت ابتعتها فكانت في بطني فانه في القياس لا يصدق
على ذلك ايضا) لانه مال محتمل للتسليم ايضا وقد كان معه حين صار مقهورا
وحين تم احرارهم فيه فلا يبقى مملوكا له كسائر الاموال ولكنه استحسن
فقال (يسلم له ذلك المال اذا اثبت بالبينة انه ادخله معه من دار الاسلام) لان
احرارهم يكون بالقهر وذلك انما ثبت حسا لا حكما فان دار الحرب ليس
بدار حكي ومن حيث الحس انما يتحقق قهرهم فيما يعلمون به دون ما لا يعلمون
وما كان في فيه او بطنه فلا علم لهم بذلك * واذا لم يثبت الملك لهم فيه بطريق
القهر وقد ثبت بالبينة انه كان مملوكا له في الاصل فهو باق على ذلك الملك
ولا شركة للجيش منه فيما كان في الاصل مملوكا له فان قيل * هذا اذا ثبت
ما اخبر به انه كان في بطنه او في فيه قلنا * هو امين فيما يخبر به مما يكون محتملا
ولا يكتفه الظاهر فيه *

(ولو كان الخارج الى العسكر رجلا اسلم في دار الحرب فالقول قوله فيما يقول
ان اهل الحرب ومهوبه لي او انه كان ملكا لي في الاصل) لانه امين اخبر

بخبر محتفل فيما في يده فيكون الثابت بخبره كالثابت بالمائة ولو كان ذلك
 كان المال سالما له ولا شركة للجيش معه فيه (وان قال قد اغتصبته منهم فمال
 في اهل المعسكر لا يرد على اهل الحرب بخلاف المستامن) لان المستامن
 كان ممنوعا عن التمرد بهم واخذ شي من المال بغير طيبة من انفسهم فاما
 الذي اسلم منهم فهو غير ممنوع من ذلك لانه باق فيهم على ما كان في الاصل
 وقبل الاسلام ما كان بعضهم في امان من بعض ولكن كان لا يتعرض بعضهم
 لبعض لاجل الموافقة في الدين فيكون هو فيما ياخذ من اموالهم غصبا بمنزلة
 الاسير فان قيل فكان ينبغي ان لا يصدق في قوله وهو به لي كما لا يصدق
 الاسير في ذلك قلنا انما لا يصدق الاسير لان الظاهر يكذب فيما يقول
 باقتدار كونه مقهورا فيهم فاما الذي اسلم منهم في ايديهم فالظاهر غير مكذب له فيما
 يقول لانه ما كان مقهورا في ايديهم وما كانوا يملكونه باسلامه وقبل العلم بذلك
 ما كانوا قاصدين الى التعرض له ولما لم يملكونه على الوجه الذي يامل
 بعضهم بمضافته صدقناه فيما يخبر به (ولو كان هذا الرجل خرج الى
 دار الاسلام بجميع ما جاء به سالما له) لانه تقرر ملكه باحرازه بالدار (وان كان فيما
 جاء به من متاع المسلم وقد كانوا احرزوه فان صاحبه ياخذ به بالقيمة ان شاء) لان
 تملكه عليهم بالقهر كتملك مسلم آخر الا ان يكون هو المستولى على ذلك المتاع
 حينئذ يكون سالما له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له
 ولان حقه قد تقرر باسلامه وقد بينا ان حق المولى القديم انما يثبت اذا انقطع
 حق المستولى (يوضحه الفرق بين هذا وبين الاسير ان المسلم لو ظهر وا
 على الدار قبل ان يخرج الاسير وهذا الذي اسلم فان ما كان من مال الذي اسلم في
 يده يكون سالما له وما كان من مال الاسير يكون غنيمة للمسلمين لان اهل

الحرب قد علموا ذلك بالاحراز فيكون كسائر اموالهم فان قهر واحد الذي
اسلم فيهم واستعبده فخاله كحال الاسير في جميع ما ذكرناه
(ولو ان قوما من الجيش في دار الحرب خرجوا في الملافة (١) وجاؤا بمتاع
فقوالوا اشتريناه من اهل الحرب او وهبوه لنا لم يصدقوا وكان ذلك فياً لان
الظاهر يكدبهم فانهم محاربون لاهل الحرب قصدوا الفارقة عليهم لا للمعاملة
معهم فاذا اقاموا بيعة عادلة من المسلمين على ما قالوا فان شهد الشهود ان اهل
الحرب فعلوا ذلك بهم وهم ممتنعون منهم فذلك سلم لهم) لانه يبين بالحجة انهم
ملكوه بسبب تم بالمرضاة (فان قالوا فعلوا ذلك وهم غير ممتنعين منهم كان ذلك
فياً) لانهم لما صاروا غير ممتنعين منهم فقد ثبت اليد بطريق القهر عليهم وعلى
ما في ايديهم ويثبت الشر كفيه لاهل العسكر فلا يتغير ذلك بالهبة منهم بعد ذلك
(فان قالوا قد كنا آمناء بهم وهم ممتنعون ثم فعلوا ذلك بنا لم يصدقوا على ذلك الابينة
عادلة) لان دعواهم الامان حين كانوا ممتنعين منهم كدعواهم الهبة حين كانوا
ممتنعين منهم وقد بينا انهم لا يصدقون في ذلك الا بحجة فكذلك في هذا (فان
شهد لهم بذلك قوم من اهل العسكر فرددت شهادتهم لفسقهم كان ذلك
فياً) لان الحجة ما قامت لهم فيها ادعوا (فان وقع شيء من ذلك في سهام الذين
شهدوا واخذوا منهم الشهود لهم) لانهم ملكوا ما اقر واعلموا لغيرهم ومن
اقر بالملك لا خرف في عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه لان اقراره حجة عليه
(واو قالوا هذا المتاع مما كان معنا ادخلناه من دار الاسلام حين دخلنا فان
كان ذلك مما يشكل على المسلمين ولا يدري اهلهم صدقون فيه فالتقول
قولهم مع ايمانهم) لان الظاهر غير مكذب لهم فيها الخبر وابه فان النازي
(١) الملافة كالصناعة وهي طلب الملف وشراؤه والمجيء به ١٢ المترب

من اقر بالملك لا خرف في عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه

يستصحب طائفة من مساله في دار الحرب لحاجته اليه (وان كان ذلك ممالا
 يشكل فانه يكون ذلك من الغنمة) لان الظاهر يكذبهم فيما اخبروا به لان
 البعير وغيره مما لا يمكن اخفاؤه (ولو كان ذلك معهم قبل ان يخرجوا في العلافه
 لزم المسلمون به ومن اخبر بما يكذب به الظاهر فيه لم يكن مصدقا فان كان
 فيما جاؤا به رقيق وهم مشككون فانه يرجع الى قول الرقيق فان صدقهم بما قالوا
 فالقول قولهم) لانهم في ايدي انفسهم ولا بد من الرجوع الى قولهم
 اذ اذعم هو لاء انهم ملكهم ادخلوهم من دار الاسلام (الارضى)
 انهم لو ادعوا ذلك في دار الاسلام كان يجب الرجوع فيه الى قول
 الرقيق (وان قال الرقيق نحن قوم احرار من اهل الحرب قد اسرنا
 هؤلاء فالقول قولهم وهم في جماعة المسلمين) لانهم كذبوهم في دعوى الملك
 عليهم (ولو كانوا ادعوا ذلك عليهم في دار الاسلام فكذبهم وزعموا انهم
 احرار كان القول قولهم فكذلك اذا ادعوا ذلك عليهم في دار الحرب واذا ثبت
 بقولهم انهم احرار من اهل الحرب كانوا افياء لجماعة المسلمين) لانهم صاروا
 مقهورين في ايدينا بنيراننا (وان قالوا كنا عبيد لاهل الحرب فاخذنا هؤلاء
 فالقول قول الذين جاؤا بهم) لانهم قد اقرروا بانهم ارقاء وانهم لا يذلمهم في
 انفسهم ولا قول فلا يصدقون على ان يصرفوا ملكهم الى غيرهم بخلاف الاول
 وهو نظير الماواعي على مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال مجهول الحال
 انا عبد فلان فانه لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول
 قوله في ذلك فهذا مثله (والذي يوضح ذلك الفرق ان ما اخبروا به لو كان
 معلوما في الوجهين فوقع للامام فيهم رأى المن كانوا احرارا في الفصل الاول
 وكانوا عبيدا في الفصل الثاني يردون على مواليهم فيه يتضح الفرق (وان كان

لو ادعى علي مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال انا عبد فلان كان القول قوله

فيهم غلام لم يبلغ فان كان ممن يبر عن نفسه فالقول قوله كالبائع * وان كان ممن لا يبر عن نفسه فالقول قول الذي في يده مع يمينه منزلة متساع آخر * وان كان مع الصبي احدا بوجه وهو معروف بذلك فان كان الصبي يبر عن نفسه فالقول قوله في نفسه وان كان ممن لا يبر عن نفسه فالقول قوله والد له في يده والد له وهو تابع له في الحكم (الآرى) انه لا يحكم باسلامه اذا سبي مع والده (وان كان ممن يبر عن نفسه فقال قولهم يرجع عن ذلك الى قول آخر فالامر على القول الاول لانه في القول الثاني مناقض) ولانه ان قال او لا انا حر فقد ثبت فيه حق المسكر فلا يصدق بمد ذلك في ابطال حق لهم * وان قال انا عبد فقد تقرر فيه ملك ذى اليد فلا يقبل قوله بمد ذلك في ابطال ملكه *

(ولو قال الذين جاؤا بالمتاع قد اشترينا في دار الحرب من مسلم كان مستامنا فيهم او اسيرا او كان اسلم منهم لم يصدقوا على ذلك الا بحجة) لانهم ادعوا خلاف ما يشهد به الظاهر لانهم ذهبوا للاغارة لا للاسمالة * ولان وجود الذين زعموا انهم عاينهم في ذلك الموضع غير ظاهر فلا يصدقون الا بحجة (فاذا اقاموا بينة من المسلمين كان المتاع لهم ان زعموا انهم اشتروا ذلك المتاع من مستامن او ممن اسلم منهم) لان ثبوت ذلك بالبينه كالثبوت بالمعاينة (وان زعموا انهم اشتروا ذلك من اسير فان ذلك في اهل المسكر) لان المشتري في اخراج هذا المتاع قاموا مقام البائع في الفصلين جميعا (ولو كانوا قالوا لقينا قومنا من المسلمين مستامين او اسرا او اسلموا من اهل الحرب فادعونا هذا وامرونا ان نخرجه الى دار الاسلام وصدقهم الرقيق في ذلك لم يصدقوا على ذلك) لان الرقيق قد اقر وابر قهره فلا قول لهم بهد ذلك والذين جاؤا بهم اخبروا بما لظاهر يصدقهم فيه فلا يقبل قولهم الا بحجة *

(فإن أقاموا بينة على ذلك فما كان من ودية أو عارية للمستامين أو الذين أسلموا في دار الحرب فلا سبيل لأهل المسكر عليه) لأن الثابت بالبينّة كالثابت بالمعينة ولا شك أن أهل المسكر لا يثبت حقهم في ملك المستامين * وكذلك في ملك الذي أسلم في دار الحرب لأن يمدّ مودعه كيده فيكون أحراره في هذا المال أسبق من أحرار المسلمين * وما كان أودعهم الأسراء أو أهل الحرب أو مرتدون في دار الحرب فهو في كفه لأن يد المودع كيد المودع وهو بنفسه لو أحرز ذلك بمنّة الجيش كان فينا فكذلك إذا جاء به مودعه إلا في خصلة واحدة أن شهد الشهود أنهم آمنوه وهو ممتنع ثم أودعهم فحينئذ لا ينبغي للمسلمين أن يرضوا بشيء من ذلك لأنه قد ثبت بالبينة أنه مال المستامن وهو أوجاه بنفسه مستامنا لينالم يكن لنا أن نرضى بشيء من ماله فكذلك إذا جاء به مودعه *

(وإذا كان الأسير من المسلمين آمنه حين دفع ذلك إليهم فهو في) لأن أمان الأسير إياه وهو مقهور في أيديهم باطل فكان وجوده كعدمه أو يحتمل في الحكم كان الأسير هو الذي جاء بنفسه فأودعهم هذا المال ثم رجع * (ولو زعم الذين جاءوا بالمال أنهم غصبوه من مستامن مسلم أو من أسلم من أهل دارهم أو من حربى وقامت البينة على ذلك فإن المنصوب من المستامن مردود عليه) لأن ماله ليس بمرض التملك بالقهر للمسلمين والمنصوب من الحربى في * والمنصوب من الذي أسلم في دار الحرب في قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكون فيألأن من أصله أن أسلامه يوجب العصمة له في نفسه وماله في الآثم دون الأحكام التي لا ترى * أنه لو قتله قاتل لم يلزمه إلا الكفارة إذا كان خطأ ولو أ تلف ماله أنساب

في دار الحرب لم يضمن له بشيء وكذلك في الماملة بالربا وغيره يتبين هذا الحكم وكذلك لو ظار المسلمون على الدار فان عقاره يكون فيا و مالمس في يده من المنقول ولا في يد محترمة قائمة مقام يده فهو في القضاء انما لا يكون فيا ما يكون في يده من المنقول او في يد مسلم او معاهد قد اودعه لانه قد سبق احرازه باعتبار ملك اليد فاما ما يكون في يد غاصب غصبه منه فهو في وان كان ذلك الغاصب مسلما او معاهدا لان يد الغاصب لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الاحراز فاذا كان هذا هو الحكم فيما غصبه منه مسلم او معاهد فكذلك فيما غصبه منه الذين اتوه في دار الحرب من المسلمين الا ان يكونوا غصبوا ذلك منه بعد ما صار في منعتهم فيشذذ يكون مردودا عليه لانه صار محرزا لذلك المال بمنعتهم وكانت يده اليه اسبق من يد غيره فهو بمنزلة مال في يده حين ظهر المسلمون على الدار ثم اخذه منه بعض المسلمين وذلك مردود عليه فهذا مثله (وفقهه) في هذا كله ان المصمة المقومة انما ثبتت بالاحراز باليد لا بالدين واثام الاحراز باليد انما يكون غنمة المسلمين او بدارهم وبدون هذه المصمة لا يخرج المال من ان يكون محلا للاغتنام (فاما) على قول محمد راحة الله عليه فقال الذي اسلم في دار الحرب كمال المستامن فيهم في ظهور حكم المصمة في ماله ولهذا قال لا يجوز معاملة من حامل ماله من المسلمين على وجه الربا وفيما يغصبه الذين خرجوا في العلافه من المستامين لا يثبت حق اهل السكر بل يجب رده عليه فكذلك فيما يغصبونه من الذي اسلم في دار الحرب وكذلك ايضا اذا ظهر المسلمون على الدار فان ما في يده من المنقول او ما غصبه منه مسلم او معاهد فهو مردود عليه الا ما غصبه منه اهل الحرب فان هذا يكون فيا لانهم قد تناكوه عليه بالاستيلاء حتى

يد الغاصب لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الاحراز (فاما) على قول محمد راحة الله عليه فقال الذي اسلم في دار الحرب كمال المستامن فيهم في ظهور حكم المصمة في ماله ولهذا قال لا يجوز معاملة من حامل ماله من المسلمين على وجه الربا وفيما يغصبه الذين خرجوا في العلافه من المستامين لا يثبت حق اهل السكر بل يجب رده عليه فكذلك فيما يغصبونه من الذي اسلم في دار الحرب وكذلك ايضا اذا ظهر المسلمون على الدار فان ما في يده من المنقول او ما غصبه منه مسلم او معاهد فهو مردود عليه الا ما غصبه منه اهل الحرب فان هذا يكون فيا لانهم قد تناكوه عليه بالاستيلاء حتى

لو أسلموا كان ذلك سائماً لهم فلما ما أودعه مسلماً أو معاهداً أو حربياً فإنه لم يتملك عليه حتى لو أسلم أهل الدار كان مردوداً عليه فكذلك إذا ظهر المسلمون على الدار وكذلك لو كان أسلم في دار الحرب ثم خرج وترك أمواله فلم يرض له أهل الحرب حتى ظهر المسلمون على الدار فلله أسلم جميع ماله في قول محمد بن ربيعة الله عليه تعالى بخلاف ما إذا خرج اليأس بآمان ثم أسلم ثم ظهر المسلمون على ماله فإنه يكون فيأفه لأنه لم يحرز ماله بالإسلام في دار الإسلام فإنه أسلم ولا ولاية له على ماله ولا يتحقق الإحراز بدون الولاية والتكفل من المال وفي الأول صار محرزاً لماله بالإسلام لأنه كان تحت ولايته حين أسلم وكان متمكناً منه ﴿الآثر﴾ أنه حين أسلم في دارنا فولاده الصغار الذين في دار الحرب لا يحكم لهم بالإسلام تبعاً له حتى إذا ظهر المسلمون عليهم كانوا فيأفياً ولكن يجبرون على الإسلام لأنهم بعد ما حصلوا في دارنا أزمهم حكم الإسلام تبعاً للآب ولو كان أسلم في دار الحرب كان أولاده الصغار مسلمين بالإسلام حتى إذا وقع الظهور عليهم كانوا أحراراً لا سبيلاً عليهم وبأن لم يجب الضمان على من أئلف ماله في دار الحرب فذلك لا يدل على أنه لا يكون محرزاً له بالإسلام لرقبته فإن من قتله عمداً أو خطأ لم يلزمه قصاص ولا دية ومع ذلك كان محرزاً لرقبته بالإسلام حتى لا يملك بالاستيلاء عليه وكذلك أموال أهل البني ورقابهم لا يملكها أهل العدل بالاستيلاء وإن كانوا لا يضمنون لو أئلفوا شيئاً من ذلك فالذي مكث في دار الحرب بعد الإسلام لا يكون أعظم جرماً من الخوارج وأهل البني ﴿وايد﴾ جميع ما قلنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم إمار جل أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى المسلمين ثم أتبعه ماله فهو له والمراد بماله ههنا عبده فلو لم يكن محرزاً له بالإسلام لكان عبده حراً إذا خرج بعده كما

والذي مكث في دار الحرب بعد الإسلام لا يكون أعظم جرماً من الخوارج وأهل البني

يكون حراً اذا خرج قبل اسلامه مسلماً مراغماله وبالحرث الذي ذكرنا
 لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه نجيب عن كلام محمد رحمه الله عليه فان دفع التملك
 بالاستيلاء في الاموال يكون بالاحراز المقوم للمال وذلك يكون بالدار
 لا بالدين بخلاف النفوس فانها في الاصل ليست بمرصنة للملك وانما تصير
 عرصة لملك جزاء على الجريمة وبالا سلام تنعدم تلك الجريمة في دار الحرب
 ولو كان هذا محرراً للماله باسلامه لكان المتناف له ضماناً بمنزلة المستامن في
 دار الحرب اذا استهلك انسان ماله محمد رحمه الله تعالى عليه فرق بين المستامن
 وبين الذي اسلم في دار الحرب في استهلاك المال كما فرق الكل بينهما
 في قتل النفس فان قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية على القاتل في ماله
 عمداً قتله او خطأ لان المارقة لا تعقل لا تعقل ما كان في دار الحرب والقود لا يجب
 باعتبار سبب كان في دار الحرب لتمكن الشبهة فيه وهذا لان تقوم الدم والمال
 يكون بالاحراز بالدار فان الدين واقع في حق من يعتقده لا في حق من لا يعتقده
 ومنه الدار واقعة في حق من يعتقده ومن لا يعتقده ويدخول المسلم اليهم بامان
 لا يتقص سبب احرازه نفسه وما له بالدار والذي اسلم في دار الحرب
 لم يوجد منه احراز النفس والمال بالدار فباعتبار هذا المعنى يقع الفرق بينهما في
 حكم الضمان عند الاستهلاك وعلى هذا قال (ولو ان رجلاً من اهل العسكر
 اغار في دار الحرب فاخذ مالا من مال الذي اسلم في دار الحرب ثم ان المسلم
 الماخوذ ماله لحق بالمسلمين فذلك مردود عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير
 شيء) لانه بمنزلة المستامن في ان المسلمين لا يملكون ماله بالاستيلاء ويعتدون
 من استهلاك ذلك المال اشد المنع الى ان يأتي صاحبه فيأخذه
 (ولو جاء صاحبه الى عسكر المسلمين ثم استهلك انسان ذلك المال كان ضمانه)

المارقة لا تعقل ما كان في دار الحرب

لأن صاحبه لما صار في منعة المسلمين فقد تقومت نفسه حتى لو قتله قاتل فإنه
يغرم على الوجه الذي يغرم لو قتل غيره من أهل العسكر فكذلك يغرم ماله
بالاستهلاك بخلاف ما قبل لحوق المسلم بالعسكر فإنه لو قتله قاتل لم يغرم شيئا
فكذلك إذا استهلك المال لم يكن ضامنا إلا أن أباحه رضى الله تعالى عنه يقول
المال صار محرزا بمنة العسكر قبل خروجه فإن كان هذا لا حرأله فينبغي
أن يضمن متلفه بمنزلة ماله وأحرز نفسه بها وإن لم يكن له فهو أحرز لأهل العسكر
فينبغي أن يكون المال فيأثم والقياس ما ذهب إليه أبو حنيفة رضى الله تعالى
عنه إلا أن محمد رحمه الله تعالى عليه استحسن القول بأن مال المسلم لا يكون فيئا
للمسلمين أبداً وإليه أشار قتال (قد كان هو مأموراً بإبداء الزكوة عن ماله بعد
إسلامه إذا استجمع شرائطه ورثه المسلمون من ورثته إذا مات فكيف
يجتمع حكم الزكوة والتوريث للمسلمين من الورثة وحكم الإغتنام في مال
واحد) ولو أن رسولا لأمم المسلمين دخل إليهم فاخذ متاعاً من متاعهم غصبا
أورقياً وأخرجه إلى عسكر المسلمين في دار الحرب أخذه الأمير ورده على
أهله) لأن الرسول فيهم كالمستامن قد بينا هذا الحكم في حق المستامن إذا أخذه
بمنعة الجيش فكذلك الرسول (فإن لم ينام الأمير بذلك حتى قسم بين الغنائم
مع الثنائيم ثم علم به فإنه يأخذه فيرده) لأن المعنى الذي لا جله كان الرد مستحقاً
فيه وهو غدر الأمان لا ينعدم بقسمته (فإن كان اعتقه الذي وقع في سهمه نظر فإن
كان الذي أخرجه حراً من أحرارهم فعتقه باطل ويقال للمعتق الحق حيث
شئت) لأن باعتبار غدر الأمان الذي كان منه يمنع نبوت المالك في رقبته
(الأنرى) أنه لو علم بحاله قبل القسمة كان حراً آمناً يحل سبيله حتى يعود إلى
بلاده فكذلك إذا علم به بعد القسمة أو بعد الاعتاق كان باطلاً فيما لم يصير

مما لو كان ذلك عبدا من عبيد المشركين فالعتق نافذ من الذي وقع
 في سهمه) لان لامام ملكه بالقسمة وله هذه الولاية (الآثرى) انه لو كان عالما
 بحاله كان له ان يملكه غيره بالبيع ويبعث بشئنه الى مولاه فكذلك قبل ان يلام
 بحاله اذا ملكه بالبيع او بالقسمة غيره يكون ذلك تملكا صحيحا وينفذ العتق
 من التملك فيه لمصادقته ملكه ثم يبعث بقيمته الى مولاه لرأعاه امانه (فاذا
 فعل ذلك وقبض مولاه القيمة لم يترك المعتق يرجع الى دار الحرب) لان ملك
 المسلم قد تقرر فيه حين انتهى بالعتق وقد وصل عوضه الى دار الحرب فارتفع
 به حكم غدر الايمان حسب ما يرتفع برده الى دار الحرب (وان ابى مولاه ان
 ياخذ قيمته قيل للمعتق ان شئت فاقم وان شئت فالحق بدار الحرب) لان رده
 الى دار الحرب كان مستحقا لاجل ذلك الا مان ولم يبطل ذلك الاستحقاق
 بدوس قائم مقامه الا انه صار حرا باعتاق المسلم اياه كما بيناه فيكون الرأي
 اليه في الرجوع الى دار الحرب (الآثرى) ان قبل العتق اذا ابى مولاه ان ياخذ
 القيمة فان الامير ينقض فيه القسمة والبيع ويرده الى دار الحرب فكذلك
 بعد الاعتاق يكون الرأي اليه في ذلك (ولو كان الرسول لم يحزه بمنعة
 الجيش ولكنه ادخله دار الاسلام فوله ويقتى برده الى دار الحرب من غير
 ان يجبره عليه في الحكم لانه بمنزلة المستامن اليهم وانما اخفروا بدمته خاصة وان
 كان لم يردده ولكن باعه كان يمه جائزا مكروها سواء كان الذي اخرج به
 حرامهم او مملوكا ذكر اكان او انثى) لانه تم احرازه له وهو محل للتملك
 فيصير مملوكا له بخلاف ما سبق فهناك ولاية الامير في رده الى دار الحرب
 نامة فذلك يمنع تمام الاحراز فيه (فان اعتقه الذي اخرج به او الذي اشتراه منه
 نفذ عتقه لمصادقته ملكه وله ان يرجع الى دار الحرب ان شاء) لان رده كان

مستحقا شرعا ولهذا كان هو مأمورا برده قبل الاعتاق وإن لم يكن مجبرا عليه في الحكم وإذا صار المعتق مالكا امر نفسه فله أن يرجع إلى دار الحرب (ولو كان دبره أو كاتبه أو كاتب أمة فاستولدها فأرادت أن ترجع إلى دار الحرب لم يمنعها المسلمون من ذلك وإن منعها مولاها لم يحل المسلمون بينه وبين ذلك) لأن ملكه قائم بهذه التصرفات بخلاف ما بعد الاعتاق فهناك لم يبق له عليها ملك فيكون هو ظالما في منعها وعلى المسلمين أن يمنعوه من الظلم (وإن أرادت أن تذهب بولدها لم يترك) وذلك لأن ولدها مسلم على دين أبيه (فصار حاصل هذه المسائل أن في كل موضع وصل العوض إلى المولى في دار الحرب فإنه لا ينبغي للعوض حق الرجوع إلى دار الحرب بحال وفي كل موضع لم يصل عوضه إلى دار الحرب فإنه يكون متمكنا من الرجوع إلى دار الحرب إلا أن ملكه إذا منع في كل موضع هو مجبر على رده في الحكم لا يلتفت إلى منعه وفي كل موضع لا يجبر على رده في الحكم فإنه لا يتعرض له فيما يحدثه من المنع ابتداء لملكه فلما بعد زوال ملكه فلا حق له في المنع وهو في ذلك كغيره من الناس والله تعالى أعلم

﴿ باب ﴾

﴿ فضول النساء ﴾

(وإذا قسم الأمير غنيمة فبقي منها شيء يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجنود وقلة ذلك الشيء فإن الإمام يتصدق بذلك على المساكين ولا يجعله في بيت مال المسلمين) وقد اختلف الجواب لهذا في تعليل بعض المسائل أنه يحمل ذلك في بيت مال المسلمين وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع المسئلة هناك فيما إذا لم يأخذنا الخمس من ذلك الشيء أصلا حتى لم يكن داخل تحت القسمة

اللقطة ير فاسنة

مودع المودع اذا تلف المال يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه

وموضوع المسئلة هناك فيما اذا لم ياخذ الخمس من جميع الغنيمة او لا ثم بقي شيء يسير مما هو نصيب الجند وهذا قد دخل تحت القسمة وصار حق الجند خاصة فاذا تم ادرايصاله السهم كان هو بمنزلة اللقطة في يد الامام فسيب له التصديق به الا ان في اللقطة ير فاسنة لانه على رجاء من ان يأتي صاحبه فيمكن من ردها عليها ولا يرجو مثل ذلك هاهنا فلا معنى لتأخير التصديق به او الاشتغال بتعريفه فلماذا تصدق به في الحال *

(ولو ان قوما اتوا صاحب المقاسم وقالوا ان منازلنا بعيدة ولسنا نقدر على المقام الى ان تقسم فاعطنا حصتنا من الغنيمة على الخزر (١) والظن وانت في حل فاعطاهم وذهبوا ثم بين بالقسمة ان حصة القوم كان اكثر مما اخذوا فان ما بقي من فضل نصيبهم في يد صاحب المقاسم يكون بمنزلة اللقطة فاما ان يتركها الامام في يده او ياخذها فيمررها حول ولا يخبر بذلك المسلمين لعل ذلك ينتهي الى اهالها) لان هذا الفصل ما هو انه حق الذين غابوا ويرجى حضورهم اذا انتهى الخبر اليهم (فيكون حكمه كحكم اللقطة في التعريف ثم بالتصدق به بعد مضي مدة التعريف والراى في ذلك الى الامير لا الى صاحب المقاسم) لان الامير انما ولاه القسمة فقط وقد انتهت ولايته باتمام القسمة فيكون هو كثيره من الناس فيما يجعله الامير في يده من نصيب بعض الغنائم لا تصدق به (الا ان ياذن له الامير في ذلك وان تصدق به بغير اذن الامير كان للامير ان يضمه ذلك) لانه وصل الى يده من جهته فاذا باشر فيه فعلا سوى ما امره به كان خائضا منافي بحق من اعطاه ذلك بمنزلة مودع المودع اذا تلف المال فانه يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه وان اخذ الا مير ذلك منه وتصدق به كان جائزا (فان حضرا صاحبه بعد ذلك كان لهم ان يضموا الامير مثل ذلك من ماله ولا يرجع به الامير في بيت مال

وإذا تصدق باللة طه ثم جاء صاحبها فانه

المسلمين) لان حاله في ذلك كحال الملتقط اذا تصدق باللة طه ثم جاء صاحبها فانه
 يتخير بين الاجازة والضمان فهذا مثله وانما لم يرجع الامير به في بيت المال لان
 تصدقه به لم يكن على وجه الحكيم وانما كان على وجه تصدق الملتقط باللة طه
 (ولو كان ذلك على وجه الحكيم لم يتصدق به ابدًا ولكن يعزله في بيت مال
 المسلمين حتى يأتي صاحبه فيأخذه او يبقى في بيت مال المسلمين ابدًا فمرفقائه
 انما يمكن من التصدق به لا على وجه الحكيم وفيما يفعله الامير لا على وجه الحكيم
 لا يكون عاملاً للمسلمين فاذا لحقه فيه ضمان لا يرجع في بيت مالهم (فان رأى
 الامام ان يستقرضه للمساكين ويتقسم بينهم على هذا الوجه فهو جائز منه) لانه
 في هذا الاستقراض ناظر لاصحاب هذا المال وللمساكين وهو منصوب
 للنظر (فان جاءه طالب بده هذا رجع فيما في يده من اموال المساكين حتى يدفع
 ذلك الى طالبه) لان تصرفه - فنذعن ولاية والامير في هذا كالقاضي اذا
 وصدت اللة طه الى يده فكما ان تصرفه - هناك لا يكون على وجه الحكيم حتى اذا
 جاء صاحبه ضمنه ولم يرجع بشئ مما يضمن على احد فكذلك حال امير الثغر
 لان الخليفة هو الذي ولاه فهو فيما ولاه الخليفة كالقاضي بخلاف صاحب المقاسم
 فان ما قبل ليس من الصدقة في شئ لانه ما ولاه احد ذلك (ولو كان جيشاً
 عظيماً اصابوا غنائم يسيرة فاخرجوها ثم فرقوا القلة غنائمهم فبقي بعضهم فان
 الامير يطي من بقي حصته ويقف حصص الباقين سنة) لانه قد دخل
 تحت القسمة فيكون بمنزلة اللة طه في يده والحكيم فيه مثل ما بينا فيما سبق
 (وان اراد ان يرضى فيه ما هو الحكيم فيه حقيقة فليضمه في بيت المال موقوفاً
 ويكتب عليه امره ولين هو وما قصته فيكون في بيت المال ابدًا الى ان
 يحضر طالبه وكذلك يمنع باللة طه اذا اراد ان يفعل ما هو الحكيم فيه

حقيقة) لان جواز التصديق بعد التعريف باللقطة وخصصة واما العزيمة
فم والكيف عن مال الغير وحفظه عليه الا ان ياتي هو او وارثه فياخذه صاحبه
(وان كان شيئا مما يخاف عليه الفساد باعه ووقف ثمنه) لان حفظه لا يتأتى
الا بهذا الطريق ثم هذا البيع يكون منه على وجه الحكم حتى اذا حضر
صاحبه لم يكن له ان يضمه قيمته بخلاف التصديق به فان بيعه تقرير لما هو
الحكم فيه وهو حفظ المسالية على صاحبه بحسب الامكان فاما التصديق به
لا يكون تقرير الحفظ المسالية عليه ولكنه اتصال لثوابه اليه ان رجي به فلهذا
لم يكن ذلك واقعا منه على وجه الحكم

(ولو ان رجلا غل شيئا من الفنائم ثم قدم فاتي به الامام بعد القسمة وتفرق
الجيش فالامام في ذلك رأي ان شاء كذبه فيما قال وقال انا لا اعرف صدقك
وقد التزمت وبالا بزمك وانت ابصر بما التزمت حتى توصل الحق الى
المستحق وان شاء اخذ ذلك منه وجعل خمسة لمن سعى الله تعالى) لانه
وجد المال في يده وصاحب المال مصدق شرعا فيما يخبر به من حال ما في
يده وباعتبار صدقة خمسة لارباب الخمس فيصرف اليهم والباقي يكون بمنزلة
اللقطة في يده ان طمع في ان يقدر على اهله فالحكم فيه ما ذكرنا وان لم يطمع
في ذلك قسمه بين المساكين ان احب والا جملة موقوف في بيت المال
وكتب عليه امره وشانه (ولو ان صاحب الغلول لم يات به الامام ولكنه
تاب من الغلول وهو في يده فان لم يطمع في ان يقدر على اهله فالمستحب له ان
يتصدق به هو وان طمع في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في
جميع ما ذكرنا ورفعنا ذلك الى الامام احب اليكم ما هو الحكم في اللقطة ايضا
وبعد ما رفعه اليه فالامام بالخيار في تصدقه الا انه ينبغي له ان لا يدع الخمس في يده)

جواز التصديق بعد التعريف باللقطة وخصصة لا عزيمة

لانه قد اقر ان خمس ما في يده من سعي الله تعالى في كتابه واقارده فيما في يده صحيح في حقه فينبغي له ان ياخذ الخمس منه ويصرفه الى المصارف حتى لا يكون مضيعا حق ارباب الخمس والله الموفق *

باب

الحكم في الاسارى وعبيدهم واحرارهم في امورهم

(حكم الاسارى بعد الاخذ قبل القسمة حكم العبيد قبل الاحراز وبعد الاحراز) لان الرق قد ثبت فيهم بالقهر وان لم يمين الملك فان الرق عبارة عن الضعف وقد كان الضعف موجودا فيهم قبل الاخذ باعتبار انهم عرضة لالتماك لكنه كان لا يظهر ذلك للقوة الموجودة من طريق الحس باعتبار المنعة وقد زال ذلك بالاسر فثبت الرق فيهم (وان توقف ثبوت الملك على القسمة والبيع حتى اذا وجد قتيل من المسلمين فشهد منهم نفر على رجل منهم انه قتله بالسيف عمدا فان شهادتهم لم تقبل) لان الرقيق ليس من اهل الشهادة فانواع ولاية والرق يعدم الولاية (ولكن للامام ان يقتل المشهود عليه) لانه اسير لا امان له حتى اذا قسمه او باعه لم يكن له ان يقتله بعد ذلك كما لو لم يشهد عليه الشهود بشئ (ولو شهدوا على امرأة منهم بذلك لم يقبلوا الامام) لانه لا شهادة لهم عليها فيكون حالها بعد هذه الشهادة كحالها قبلها (واوضح) هذا بما نقل عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان واحدا من الجند لواعق منهم نصيبه من عبيد او امة او امستو لدها فان ذلك ينفذ منه في القياس ولا ينفذ في الاستحسان ولو لم يثبت الرق فيهم لم يكن للقياس والاستحسان في نفوذ الحق والاستيلاء لهم معنى *

(ولو ظهر الامام على دار اهل الحرب فصيرها دارا لاسلام فهو بالخيار

بين ان يخدمها وتقسيمها بين الغامضين وبين ان يمين على اهلها في جعلهم ذمة يودون الجزية عن جماعتهم والخراج عن اراضيهم كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بالسواد فان لم يفرق له فيهم رأى حتى شهد بعضهم على رجل منهم انه قتل امرأة منهم عمدا او خطأ ثم فرق له فيهم احد الرايين فشهادتهم الاولى باطلة لانهم شهدوا وهم بمنزلة العبيد لكونهم مقهورين (وان اعادوا تلك الشهادة فان كان الامام قد قسمهم لم يقبل شهادتهم ايضا) لان الملك قد تمين فيهم بالقسمة (وان من عليهم قبل شهادتهم الثانية) لانه قد تقرر فيهم حكم الحرية بالمن عليهم فقد جعلهم احرار الاصل والعبد اذا شهد في حال رقه فردت شهادته ثم اعادها بعد الحرية وجب قبولها ثم يغرر القاتل الاقل من قيمته ومن قيمة المقتولة في ماله فيكون ذلك لا ولياؤها على القاتل عمدا كان او خطأ ولا قود في ذلك لبقاء شبهة الهدر في دمها حين قتلها ولا شبهة المستحق للهدر حين قتلها ترد حالها ثم حال القاتل والمقتول عند القتل كحال المكاتب فان كل واحد منهما رقيق متردد الحال (بين ان يقرر الملك فيه بالقسمة او الحرية بالمن عليهم فيكون كالمكاتب والمكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه العمدة لا يجب فيه القود فانه يجب فيه الاقل من قيمة القاتل ومن قيمة المقتول ويكون ذلك في كسب القاتل لو رثه المقتول اذا حكم بحرية باده بدل الكتابة فكذلك هاهنا وكذلك لو ان احدهم قتل حراً من المسلمين خطأ فان قسمهم الامام دفع به وان جعلهم ذمة غرم القاتل قيمته لا ولياء المقتول كما هو الحكم في المكاتب يقتل حراً خطأ (وان كان المقتول رجلاً منهم فلا شيء على قاتله) لان دمه حلال ومن اراق دماً حلالاً لم يجب عليه الضمان (ولو اسلم منهم قوم قبل ان يفرق له فيهم رأى فشهدوا شهادة لم يجز شهادتهم على احد) لان الرق الذي ثبت فيهم بالقهر لا يزول

المكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه العمدة لا يجب فيه القود

بالاسلام (الآثرى) ان الامام ان يقسمهم فاحلهم كحال مكاتب مسالم شهيد
 بشهادتهم واذا رد الامام شهادتهم ثم جعلهم في اراضيهم يؤدون عنها الخراج
 فذلك جائز) لانه كان له فيهم هذا الراى قبل ان يسلموا فبعد الاسلام اولى
 * فان قيل * كيف يضع الخراج على اراضيهم والمسلم لا يبتدأ بالخراج (الآثرى)
 انه لو قسمها بين الغانمين لم يحمل عليهم الخراج في الاراضي ولكن يحمل الرض
 عشر لان اهلها مسلمون * قلنا * لانه اذا قسمها فقد ملكها الغانمين ابتداء فكان هذا
 توظيفا على المسلم ابتداء في ارضه فاما اذا من بها على اهلها فقد قرر ملكهم فيها على
 ما كان وقد كان ثبت له حق توظيف الخراج على هذه الاراضي في ملك اهلها
 قبل ان يسلموا فيكون هذا ابتداء ثابت من الحق وبقاء الخراج في ارض المسلم
 مستقيم (الآثرى) انه لو وظف عليهم الخراج ثم اسلموا بعد ذلك فانه
 يسقط عنهم خراج الرءوس ولا يسقط عنهم خراج الاراضي فكذلك هذا
 (فان اعدوا تلك الشهادة قبل الامام) لان حريتهم قد تقرر وهو بمنزلة مالو
 قسمهم ثم اعطاهم الموالى فاعادوا تلك الشهادة (فان اسلم بعضهم قبل ان يفرق (١)
 له فيهم الراى وفيمن اسلم رجل له اب مسلم من اهل دار الاسلام فأت أحدهما
 ولا وارث له غير صاحبه ثم رأى ان يحملهم ذمة فان كان الميتم غير الاسير * منهم
 لم يرثه الاسير وان كان الميتم هو الاسير منهم ما ورثه المسلم الآخر) لان الاسير
 بمنزلة المكاتب لتردد حاله بين الرق والحرية لا يرث احد ما ورثه قريبه المسلم
 اذا حكم بحريته بعد موته بمنزلة مكاتب يموت عن وفاء يؤدى كتابته ويحكم بحريته
 (وان كان احدا لا سراء الذين اسلموا ماتت ووارثه اسير في المسلمين ايضا
 فرأى الامام ان يمن عليهم فانه يحمل مال الميتم ميراثا لو ارثه المسلم) لانه تقرر
 حكم الحرية في الوارث والموروث باعتبار سبب واحد فهو بمنزلة مكاتب

(١) يقال فرق لى هذا الامر فرق وقام من باب طلب اذا بين ووضع ومنه فان لم يفرق

يموت وله ولد مولود في كتابته ثم يؤدي كتابته بعده موته بخلاف ما سبق فهناك
حين مات الذي هو من اهل دار الاسلام خريته حين مات متقررة والاسير
متردد في الحال فلا يمكن توريثه عنه وان ظهرت خريته بعد ذلك لان حكم
التوريث في ذلك المال يتقرر بنفس الموت وهاهنا الميت كان متردد الحال
عند الموت كالوارث فاعايتقرر حكم الحرية فيها وحكم الارث في المال في وقت
واحد فان قيل * في المكاتب الحرية تستند الى حالة الحيا او يحمل هو كالحلي
حكم الى وقت اداء بدل الكتابة ولا يمكن تحقق ذلك المعنى هاهنا فكيف
يجري الارث بينهما قلنا * ذلك المعنى هاهنا اظهر لان ههنا اذا جعلهم ذمة فقد
قرر فيهم حرية كانت وههنا عند الاداء ثبتت جسمية لم تكن موجودة قط
في المكاتب فاذا صح ان يحمل حيا حكم الاثبات الحرية فيه ابتداء لما جئنا اليه فلان
يصح ذلك هاهنا لتقرير حكم الحرية فيه كان اولى * وكذلك ان كان له ورثة
مسلمون من اهل دارنا مع هذا الاسير فاليراث بينهم بالخصص بمنزلة المكاتب
يموت وله ولد حر وولد مولود في الكتابة *

(ولو ان مسلما قتل رجلا من الاسراء الذين اسلموا اعمدا او خطا ثم جعلهم الامام
ذمة فان القاتل يفرم قيمته ان كان عمدا في ماله وان كان خطا فلي ماله لان صفة
الحل في ذمة قد زالت باسلامه وهو بمنزلة المكاتب الا انه لا يجب القود على القاتل
لا شبهة المستحق فان الامام ان يجعلهم ذمة كان المستحق ورثته وان بداله القسمة
لم يكن لورثته حق في استيفاء القود فلا شبهة المستحق لا يجب القود ولكن يجب
قيمه في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطا ويكون ذلك ميراثا لجميع ورثته
لان بدل نفسه بمنزلة سائر املاكه في التوريث فان مات بعض ورثته الذين هم
من اهل دار الاسلام بعده ومات بعض ورثته من الاسراء بعده ثم جعلهم

الامام ذمة فان ما تركه الاسير الاول يرثه ورثته من الاسراء ومن هو من
 اهل دارنا) لانه كان حياً عند موته وبعد ما حكم بحريته يستند الارث الى
 ذلك الوقت* (ولا يرث الاسير الذي مات آخر امن هو من اهل دارنا
 ولا يرثه ايضا من هو من اهل دارنا) لان هو من اهل دارنا قد مات قبله
 فكيف يرثه والا سيروا ان كان حياً عند موته ولكنه كان متردداً حال بين
 الرق والحرية فلا يرث شيئاً من هو متيقن الحرية عند موته وهو نظير مكاتب
 مات عن وفاء وترك اناحر او ابناً مولوداً في الكتابة ثم مات ابنته الحر عن مال
 ثم مات المولود في الكتابة عن مال ثم ادث كتابته فان ما بقي من كسب الاب
 يرثه الا بنان جميعاً ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه لما بينا*
 (ولو ان بعض الاسراء كاتب عبد الله او باعه فان تصرفه موقوف) لان
 ملكه متردد بين ان يسلم بالمن وبين ان يبطل بالتسمة فيتوقف تصرفه لتوقف
 ملكه* فان قيل* لماذا لم يجعل بمنزلة المكاتب في تصرفه في كسبه قلنا* لان هناك
 المولى جملة احق بكسبه واطلق منه الحجر في التصرف في كسبه وهاهنا
 الحجر بسبب التمرنات في كسبه كما هو ثابت في نفسه فلماذا توقف تصرفه
 في كسبه فان جعلهم الامام ذمة فقد تصرفه (فان كان المكاتب ادى اليه
 الكتابة ثم جعلهم ذمة فان كانت الكتابة في يد المولى لم يستهلكها فهو حر) لان
 حكم قبضه كان موقوفاً وقد نفذ بعد ذلك بالمن (الا ترى) انه يسلم له المقبوض
 فيجعل ذلك بمنزلة مالواستوفاه منه بعد المن فيحكم بعتمه (وان كان قد استهلك
 المقبوض لم يعتق المكاتب الا بادهاء المال مرة اخرى لان الكتابة انما نفذت
 بعد المن ولا بد من قبض بدل الكتابة بعد نفوذ العقد حقيقة او حكماً ولم يوجد
 ذلك فان حكم التوقف لا يبقى في المقبوض بعد الاستهلاك) لانه فات لا الى

بدل فانه غير مضمون على القساض سواء قسمهم الامام او جعلهم ذمة
 (وان كان اعتق العبد او دبره او تصدق به ثم جعلهم الامام ذمة لجميع ما صنع
 من ذلك باطل) لانه كان بمنزلة المكاتب او دونه في حكم التصرف ووجهة
 البطلان في هذه التصرفات من المكاتب متمين لانها تعتمد حقيقة الملك وليس
 له بحقيقة الملك فيما في يده فكذلك من الاسير بخلاف البيع والكتابة*
 (ولو ظهر الامام على دارين من اهل الحرب فلم يقسمهم ولم يجعلهم ذمة حتى
 مات بعضهم وترك ورثة من اهل داره وورثة من اهل الدار الاخرى ثم جعلهم
 الامام ذمة فورا الميث لورثته من اهل داره خاصة) لان اهل الدارين من
 اهل الحرب لا يتوارثون فيما بينهم لا تقطاع الولاية بتباين المنعة فيما بينهم وهذا
 المعنى يبقى الى ان يجعلهم الامام ذمة او يقسمهم (وانما حالهم في هذا الوجه كحال
 المكاتبين هم اخوة ومكاتبهم واحدة ولبعضهم ان مكاتبته على حد فوات الاب
 عن مال ثم ادى اية فعتق ثم ادبت مكاتبته الميث فان اخوة يرثون دون اية) لان
 الابن كان مكاتباً على حدة فلا يستند حريته الى ما استند اليه حرية ابيه فكذلك
 ما سبق من اهل دارين مختلفين (وان كان الامام يصيرهم ذمة قبل موت
 الرجل توارثوا جميعاً) لانهم جميعاً من اهل دار الاسلام (وان صير من احدى
 الدارين ذمة ثم مات رجل من اهل الدار الاخرى ثم صيرهم ذمة بعد ذلك
 ورث الميث جميع ورثته من اهل الدارين) امامن كان الميث من اهل داره فقير
 مشكل وامامن كان من اهل الدار الاخرى فلانهم صاروا احراراً من اهل
 دارنا قبل موته فيرثونه * والله تعالى اعلم *

باب الشركة في القيمة

(واذا بحث الامام سرية من دار الاسلام الى حصن وسرية اخرى الى حصن

آخر فدخلت السرية الاولى وظفر وابل هل حصنهم وغنمو الموالهم ثم مرت بهم السرية الاخرى وظفر وابل هل حصنهم وغنمو الموالهم ثم تلتق السريتان بعد ذلك حتى خرجتا الى دار الاسلام بجميع ما غنمت السرية الاولى يشترك فيه السريتان وما غنمت السرية الثانية فهو لهم خاصة لان السرية الثانية حين التقت بالسرية الاولى في دار الحرب بعد اصابة الغنيمة فقد ثبت لهم الشراكة في المصايب لانهم بمنزلة المدد لهم ثم لا يطل تلك الشراكة بامعائهم (١) في دار الحرب وخروج السرية الاولى قبلهم الى دار الاسلام وما اصاب السرية الثانية منهم الذين تفردوا فيها بالاصابة والاحراز وما لقيهم السرية الاولى بعد هذه الاصابة في موضع من دار الحرب فلا يشاركونهم فيها *

(ولو كانوا التقوا جميعا في دار الحرب اشتركوا في جميع الغنائم) لانهم اشتركوا في احرازها بدار الاسلام فيجعل كلهم اشتركوا في الاصابة في حق كل غنيمة * (ولو كانت السرية الثانية لم يسهل امام تقاتل الروم ولكنه يسهل بعضهم يقاتلون عدوا غير الروم فطريقهم في ارض الروم والمسئلة بحالهم يشترك بعضهم بعضا فيما اصابوا همنا بخلاف ما تقدم ويستوى ان التقوا في دار الحرب او لم يلتقوا) لان السرية الثانية همنا ما قصدوا قتال الروم فلا يكونون في حكم المدد للسرية المبعوثه لقتال الروم بل كل سرية في حق ما اصاب السرية الاولى بمنزلة التجار في ارض الحرب فلا يشترك بعضهم بعضا في المصايب وان التقوا في دار الحرب وفي المسئلة الاولى قصد كل سرية قتال اهل الدار التي تقاتلها السرية الاخرى فكان بعضهم مددا لبعض اذا التقوا في دار الحرب وهذا لان اهل الدار الواحدة اذا قهر بعضهم يظهر اثر ذلك القهر في حق الباقيين منهم واهل الدار من المختلفين لا يصير بعضهم مقهورين بغير البعض وربما زادون قوة بذلك (فاذا ثبت السريتان لقتال اهل

(١) امنوا بعدوا امنه لا تمنوا في الطالب ١٢ المقرب

دار واحدة يمكن جعل احدها مدد الاخرى باعتبار ان قصد كل واحدة
منها قهر اهل تلك الدار وذلك لا يتأتى فيما اذا بحث كل واحدة قتال اهل دار
اخرى فاذا التفت السريتان في دار الحرب بغنائم فلقوا اجندام الروم فقاتلهم
عن غنائمهم فهزموا اهل الروم واصابوا غنائم ثم خرجوا اشتركو في جميع
ذلك لان المال صار محرزاً بقتالهم ونصرتهم جميعاً وسألهم الآن كمال
التجار اذا لحقوا بالجيش في دار الحرب وقاتلوا معهم دفعوا عن الغنائم فان قيل
كان ينبغي ان لا يكون للسرية الاولى شركة مع السرية الثانية فيما اصابوا
من غير الروم لانهم اخرجوا ذلك من الدار التي اصابوا فيها قبل ان يلتحق
بهم السرية الاولى فلا يشاركونهم فيها بمنزلة مالو التحق المدد بالجيش بمدد
الاحراز بدار الاسلام ثم قاتلوا معهم العدو دفعوا عن تلك الغنائم قلنا لا كذلك
فان حقهم لا يتأكد في المصايب بالاجراء الى تلك الدار ماداموا في دار الحرب
وانما يتأكد حقهم بالاحراز بدار الاسلام وهذا لان حكم اختلاف الدار فيما
بينهم فاما في حق المسلمين الكل في حكم مكان واحد لان حق المسلمين انما يتأكد
اذ اتهم السبب وذلك بان يصيروا قاهرين بدار دار وهذا المعنى لا يحصل وان
اخرجوها الى دار حرب اخرى ما لم يحرزوها بدار الاسلام (الارى)
ان الامام لو بحث جندا الى عدو خلف الروم ثم عمى عليهم خبرهم فبعث جندا
آخر في طلبهم لنصرتهم فوجدوهم في ارض الروم ومعه الغنائم قد جاءوا بها
من الموضع الذي بحثوا اليه فانهم يشاركونهم فيها اللهم في الذي قلنا فكذلك
ما سبق *

(ولو بحث سرية الى ارض الروم فاصابوا فيها غنائم ثم بحث سرية اخرى
الى عدو وخلف الروم فلقوا السرية الاولى وحضر الشتاء فلم يقصد رواعي

الذهاب وكتب اليهم الامام يا صرهم بالرجعة مع اصحابهم وبنصرتهم فخرجوا جميعا بنفسائهم السرية الاولى فلا شركة للسرية الثانية منهم في ذلك لانهم ما دخلوا النصرتهم فكانوا كالتجار في حقهم الا ان يلقوا قتالا بعد انصرافهم قبل ان يخرجوا فحينئذ يشاركونهم فيها بمنزلة اللحاق (وهذا بخلاف ما لو كانت السرية الثانية مبعوثه الى ناحية من الروم ايضا) لان هناك كل واحدة من السريتين انما بعثت لقتال الروم فكانت واحدة منهما في حكم المدد للآخرى سواء علموا بمكانهم او لم يعلموا (فاذا التقوا في دار الحرب كانوا شركاء فيما اصابوا)*

(ولو بعث الامام سرية فاصابوا غنائم تخلفوا معهم الناس ومضوا اليها فاصابوا غنائم ودخلت سرية اخرى فاخذت الغنائم التي تخلفوا وخرجوا بها الى دار الاسلام ثم اقبل الذين اتوا بالنساء ثم الاخرى حتى خرجوا بها الى دار الاسلام فان الغنيمة الاولى يشترك فيها السريتان جميعا) لان السرية الاولى اصابوها والثانية احرزوها بدار الاسلام (فاما الغنيمة الاخيرة فهي للذين مضوا خاصة لا شركة فيها للسرية الثانية ولا لاصحابهم الذين كانوا يتخلفون مع الغنائم الاولى) لانهم هم الذين اصابوها واحرزوها بالدار لم يشاركونهم في شيء من ذلك غيرهم*

(ولو بعث الامام سرية فاصابوا غنائم ثم اسلم رجل في دار الحرب فقتل قوما منهم واخذ ما واهبهم والتحق بالسرية ثم خرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا قتالا فالسرية شركة مع الرجل فيما اصاب) لانه احرزه بمنتهى وشاركونه في احرار ذلك بدار الاسلام (ولا شركة للرجل مع السرية فيما اصابوا) لانه التحق بهم على قصد النجاة من المشركين فكان حاله كحال التاجر يتحقق

بالسرية بعد اصابة الغنيمة (وان لقوا قتالا بعدما التحق بهم الرجل اشتركوا في المصاب كله) لان الرجل قاتل عن غنائمهم فيشر بهم فيها كالتاجر (وكذلك لو كان الرجل الذي التحق بهم اسيرا في دار الحرب اسر قبل ذلك زمان) لان حاله كحال الذي اسلم منهم فانه لا ينقله بسبب الاستحقاق معهم وانما قصد النجاة بالتحاق بهم (وان كان مأثورا من هذه السرية والمسئلة بحالها فانه يشار بهم فيما اصابوا وان لم يلقوا قتالا لانه كان انقله بسبب الاستحقاق معهم ثم اعترض له عارض غير قادح في ذلك الحبيب فاذا زال صار كان لم يكن (فان لم يلتحق بهذا الاسير بهم حتى خرجوا الى دار الاسلام فلا شركة للسرية مع الاسير فيما اصاب) لانهم مشاركون في الاصابة ولا في الاضرار (ولا شركة له معهم فيما اصابوا بعد ما اسر هو) لانه مشاركونهم في الاصابة ولا في الاضرار (ولكنه مشاركونهم فيما كانوا اصابوا قبل ان يوسر) لانه شاركونهم في الاصابة فثبت حقهم فيها (ثم بالاسر لا يبطل ما كان ثابتا في حقه) وحاله في ذلك كحال السرية التي انتهت في دار الحرب بعد اصابة الغنيمة

(ولو ان سرية حاصروا اهل حصن لهم كنائس خارجة من حصنهم فارادوا هدمها فقالوا نفديها منكم بالف دينار فاخذوها ومضوا في ارض الروم ثم جاءت سرية اخرى فارادوا هدم الكنائس فلا باس بان يخربوها وان ثبت عندهم ما جرى بين اهل الحصن وبين السرية الاولى) لانهم انما بذلوا الدنياير ليدفعوا اهل السرية الاولى عما قصدوا من الهدم ولينصرفوا عنهم بانفسهم وقد حصل لهم ذلك المقصود فكانت السرية الثانية في سمعة من هدمها (الا ان بصالحوهم ايضا فان صالحوهم على الف دينار اخرى واخذوها

ثم التقت السريتان في دار الحرب اشتركا في الفدائين مع الغنائم كلها لان
الساخوذ على مسييل الفداء في فانه ما اخوذ منهم بطريق القهر لان اهل
الحصن ما دفعوا ذلك الا ليزيوا قهرهم عنهم والساخوذ بهذا الطريق
يكون غنيمة

(فان صرت السريتان بذلك الحصن فليس لهم ان يخرجوا شيئا منه ما لم يخرجوا
الى دار الاسلام وقد بينا هذا فيما سبق ان صلح كل سرية مطلقا تهديد بدة
بقائها في دار الحرب فان الخوف لاهل الحرب انما كان بذلك السبب فان
خرجوا ثم رجعوا غزاة فلا بأس بتخريبها) لان حسم ذلك الصلح قد انتهى
بمخرجهم الى دار الاسلام ادخلهم في الرجعة كحصال جيش آخر فلا بأس
بهدم ما قدروا عليه (الا ان يفسد به العدو مرة اخرى وان كانوا حين
انصرفوا عندها اخاين في دار الحرب قد صار العدو دونهما وقتلوا المسلمين عنها
ومنوها منهم ثم قاتلهم المسلمون حتى اجاؤهم عنها فلا بأس بان يخرجوها اهل
السرية وغيرهم سواء في ذلك) لانهم حين قاتلوا المسلمين دفعوا عنها فقد
احرزوها من المسلمين وانتبذوا كان لهم فيها من امان بهذا الاحراز (وهو
نظير ما لو صلحوا لهم في الابتداء على ان يكفوا عنهم بحسب ما يقيم وينصرفوا عن
حصنهم فقاموا ذلك ثم رجعوا اليهم فوجدوهم قد خرجوا من الحصن وقتلوا
حتى انهزموا ودخلوا الحصن فانه يحل للمسلمين قتالهم وهدم حصنهم ولو انهم
بعد الخروج من الحصن لم يقاتلوا المسلمين حتى مروا بهم فان كانوا اخذوا
منهم الفداء على ان يكفوا عنهم وعن حصنهم ماداموا في حصنهم حل قتالهم ايضا
لانها الصلح بخروجهم منها وان كان وقع الفداء على ان يكفوا عنهم وعن
حصنهم فليس ينبغي لهم ان يرضوهم ما لم يقاتلوا وان كان ملكهم بمقتضى قوما

فأزلهما الحصن فقاتلوهما أولئك الذين بعثوا وسع المسلمين قتال أهل الحصن
وتخريب الحصن والكنايس) لأن أولئك منهم وأنما نزلوا حصنهم لينصرفهم
ويزدادوا قوة بهم فكان قتالهم قتال أهل الحصن*
(ولو كانت السرية مبعوثه من الجند في دار الحرب فاخذوا من أهل الحصن القداء
من كنايسهم ثم مضت وجاء المسكر فأرادوا هدم الكنايس وعلموا ما صنعت
السرية فإن كان أهل المسكر عند الصالح بالقرب من الحصن على وجه لو استعان
بهم السرية قدروا على أن يمينوهم فليس لأهل المسكر أن يخربوا كنايسهم) لأنهم
كانوا رد السرية والرد في الحكيم كالمباشر فيما يكون من أسر الحرب (ولو كانوا
مع السرية حين وقع الصالح لم يكن لهم أن يهدموا الكنايس بدون رد المال كمالا
يكون ذلك للسرية فكذلك إذا كانوا بالقرب منهم بخلاف ما إذا كانوا بالبعد
منهم فإن حالهم الآن كحال جيش آخر جاءت من أرض الإسلام (الآثرى)
أن السرية لو خرجت إلى دار الإسلام قبل الالتحاق بالجيش كان للجيش معهم
الشركة في الدنانير المقبوضة في المسئلة الأولى دون الثانية وبه يتضح الفرق*
(ولو أن السرية المبعوثه من دار الإسلام أصابت غنائم وخلفوها مع أجرائهم
وخرجوا إلى دار الإسلام ثم دخلت سرية أخرى فلقوا بالأجراء وأصابوا
غنائم وخرجوا مع الأجراء إلى دار الإسلام فغنيمة السرية الأولى تشترك
فيها السريتان لوجود الإصابة من أخطاهما والأحراز من الأخرى ولا شركة
للسرية الأولى فيما أصابت السرية الثانية) لأنهم لم يشاركوهم في الإصابة
ولا في الأحراز (ولو كانت السرية الأولى بعثوا الغنائم مع الأجراء إلى
دار الإسلام ثم دخلت سرية أخرى فاصابت غنائم ثم التقت السريتان في
دار الحرب وخرجوا فلا شركة للسرية الثانية في غنائم السرية الأولى) لأنهم

ما شاركوهم في الاصابة ولا في الاحراز (ولا اهل السرية الاولى الشركة في غنائم السرية الاخرى) لانهم شاركوهم في احرازها بالدارحين التقوا في دار الحرب وخرجوا معهم (فان لم يلتقوا فلا شركة لهم في ذلك ايضا) لان السرية الاخيرة تفردت بالاصابة والاحراز فان اهل السرية الاولى ما كانوا معهم عند القتال ولا بالقرب منهم بحيث لو استغاثوا بهم اغاثوهم (ولو ان السرية الاولى خلفوا غنائمهم في دار الحرب ومضوا حتي التقوا مع السرية الاخرى فاصابوا غنائمهم ثم خرجوا قبل ان يلتقوا الذين خلفوهم مع غنائمهم فالغنيمة الاولى لاهل السرية الاولى خاصة) لان السرية الثانية ما شاركوهم في الاصابة ولا في الاحراز والغنيمة الثانية بين الذين احرازوها من اهل السريتين *

(وان كان الذين مضوا القوا السرية الثانية في موضع قريب من الذين خلفوا على الغنائم اشترك الكل في جمع ما اصابوا) لانه اذا كان بعضهم بحيث يتمكن من ان يغيث البعض لو استغاثوا بهم فهم بمنزلة جيش واحد بعضهم رد للبعض وان كانوا بالبعد منهم فهم بمنزلة عسكريين متفرقين دخلوا ارض الروم من جانبين * (ولو ان السرية التي حاصرت حصنا صابوا غنائم فيها سبائهم لم يقدروا على فتح الحصن فسلم لهم اهل الحصن المفاداة بالمال فانه يكره للمسلمين ان يفعلوا ذلك) لانه قد ثبت عندنا ان تساخ قوله تعالى فاماننا بعدوا ما فداء بقوله تعالى فاقتلوا المشركين * على ما ذكره السدي (فان فعلوا جاز ذلك) لان فعلهم حصل في موضع الاجتهاد فان الاختلاف بين العلماء في مفاداة الاسير بالمال ظاهر وقد بيناه في السير الصغير (فان دخلت سرية اخرى فالتقوا مع السرية الاولى لم يشاركوهم في فداء اولئك السبي بخلاف ما تقدم من فداء الكنايس) لان

ما اخذوه عوضا عن السبي بمنزلة الثمن فقد كانوا اثبتوا اليد على السبي ثم سلموهم
الى اهل الحرب بما اخذوا منهم فيكون هذا بمنزلة الجيش اصابوا غنائم
وباعوها او قسموها في دار الحرب ثم لحقهم مدد* واما الكنايس فلم تصير محررة
لاهل الاسلام على وجه يجوز بيعهم فيها فكان ما اخذوا من الفداء في حكمة مال
اصابوه غنيمة ابتداء* والذي يوضح هذا الفرق ان الامام لو باع السبي في
دار الحرب من تجار المسلمين جاز بيعه ولو باع كنايةهم قبل ان يصير الارض
دار الاسلام لم يجز به*

(ولو كانت السرية مبعوثة من المسكر في دار الحرب ثم لحقهم المسكر و
المسئلة بمجاهدان كان المسكر حين اخذت السرية السبي بالقرب منهم
شركوهم في فساد السبي بمنزلة مالو كانوا محضين وامههم* وان كانوا بالبعد
منهم فلا شركة بينهم في ذلك الا ان يكون امير المسكر قد نهي امير السرية
ان يبيع شيئا من السبي او يصادى به فينبغي ان يكون فداء السبي بينهم وبين
اهل المسكر) لانه بعد ما نهى عن ذلك لا يكون له ولاية البيع فله
لا يكون بيعا لكنه يكون رد السبي عليهم فكان ردهم بغير شيء ثم اخذ منهم مالا
لا بطريق الماوضة فلو كان بهذه الصفة كانوا شركاء في المال بخلاف الاول
فهناك حين فوض اليه تدبير السرية مطلقا فقد ثبت له ولاية البيع ويكون
الفداء منهم ما اخذوا بطريق الثمن فلا شركة فيه لمن يبيعهم بعد ذلك الا
ان يكون شركة ثابتة في السبي قبل البيع بان كانوا بالقرب منهم*

(ولو قال اهل الحصن للسرية تم بكم الفساد ينار تصديقكم على ان تنصرفوا
ففعلا ذلك ثم لحق بهم المسكر فهم شركاؤهم في المال) لان هذا ما اخذوا
بطريق الفداء حين شرطوا عليهم ان ينصرفوا عنهم* الا ترى انه لا ينبغي

لهم بعد ما قبضوا المال ان يعرضوا لهم الا ان يردوا المال عليهم (وهذا بخلاف
مالو وهو لهم المال بغير شرط فانه يرضونهم) لان المال هناك ما خوذ بجهة
التبرع المحض او بسبب يعتمد المرادة بان كانوا اشترى امن السرية شيئا بها
فلا يخذ حرج الفدية (ولو باعت السرية منهم شيئا بالف دينار وشرط عليهم اهل
الحصن في الشراء الانصراف عنهم فانه يسلم للسرية من ذلك قدر قيمة ما باعوا
وما زاد على ذلك فهو غنيمة بينهم وبين اهل السكرك) لانهم انما اعطوا الزيادة
بازاء ما شرطوا عليهم من الانصراف عنهم فكان ذلك غنيمته وامامه مقدار
القيمة فانما اعطوه عوضا عما اخذوه من تلك السرية في هذه المدة
(واو ان السرية المبيعة من دار الاسلام اصابها غنائم بقواؤها في الكنيسة
وقيدوا السبي فيها وانقلوا الباب عليهم ودفنوا الاموال تم مضوي دار الحرب
وجاءت سرية اخرى ففتحو باب الكنيسة واخذوا الاسارى واستخرجوا
الاموال وخرجوا بها الى دار الاسلام ثم جاءت السرية الاولى فلهذه
الاموال يشترك فيها اهل السريتين) لان احدهما اصابها والاخرى اخرزتها
بالدار (فان لم تسته السرية الثانية الى تلك الكنيسة حتى خرجت السرية الاولى
الى دار الاسلام من ناحية اخرى والمسئلة بحالها فتلك الاموال كلها للسرية
الثانية خاصة) لان اهل السرية الاولى حين تركوها في دار الحرب وخرجوا
فقد سقطت يدهم عنها من كل وجه والتحققت بسائر امور اهل الحرب مما
هو ضائع ليس في يدا احدهما فانما اصابها السرية الثانية وهم الذين اخرزوها
(وكذلك لو كانوا لم يخرجوا الى دار الاسلام ولكن علم اهل الحرب بحال تلك
الكنيسة فجاءوا واخذوا الاموال منها ثم جاءت السرية الثانية فاستنقذوها من
ايديهم واخرجوها الى دار الاسلام قبل ان يلتحقوا مع السرية الاولى فذلك

كاهه للسرية الثانية خاصة) لان اهل الحرب بالاخذ صاروا محزين لها
فتلتحق بسائر اموالهم التي لم ياخذوها منهم احد حتى الآن وقد قدرت
السرية الثانية خاصة بالاخذ والاحراز منها (ولو كان بعض السرية الاولى
ترك في تلك الكنيسة شيئا من متاعه ايضا فان لم ياخذها اهل الحرب حتى اخذته
السرية الثانية فهو مردود على صاحبه قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء)
لانه وجد عين ماله فان اهل الحرب ما احرزوه ولا علموا به حتى يزول ملكه
بذلك (وان كان اهل الحرب قد اخذوه ثم وجده صاحبه قبل القسمة
اخذته بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذته بالقيمة) لان اهل الحرب صاروا
محزين له بنفس الاخذ لكونه في دارهم * والله الموفق *

باب

(ما ياخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المسكر فيه شركا وما لا يكون)
(ولو ان رجلا من اهل المسكر صار في دار الحرب واصاب عسلا او لؤلؤا
او جوهرا او معدن ذهب او فضة فذلك كله في) لانه مال تمكن من اخذه
في دار الحرب بقوة الجيش والجيش حين دخلوا فقد كان قصدهم اغتنام
كله الله تعالى واعزاز الدين فكل مال يصل الى يد بعضهم في دار الحرب
باعتبار قوتهم فهو غنيمة (وتحقيق) ما ذكرناه ما كان يتمكن من اثبات اليد على
هذا المال فلم يصل الى هذا المكان وما وصل الى هذا المكان الا بقوة الجيش
فكانوا اعداء له في السبب الذي يتمكن به من اخذ المال (وان كان باعه قبل ان يعلم
الامير به من تاجر واخذ عنه فرأى الامام ان يحجز به فانه ياخذ الثمن فيجعله
في الغنيمة) لان اهل المسكر كانوا اشركاءه فيما باع قبل البيع فيكون لهم الشراكة
في الثمن ايضا (ولو كان احتش حشيشا وباعه جاز ذلك وكان الثمن طيبا له

باب ما ياخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المسكر فيه شركا وما لا يكون

وكذلك لو كان يستقي الماء على ظهره أو دابته فيبيعه (لأن الحشيش والماء مباح ليس من الغنيمة في شيء) فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنبت فيها شركة عامة بين المسلمين بقوله الناس شركاء في ثلاث - في الماء والكلاء والنار - فإذا لم يأخذ حكم الغنيمة بأخذه كان هو المنفرد بأحرازه فيكون مما هو كاله فإذا باعه طاب ثمنه له بخلاف ما تقدم (ولو كان قطع خشبا أو حطبا أو باعه من تاجر في العسكر أخذ الأجير منه جملته في الغنيمة) لأن الحطب والخشب مال مملوك فيكون غنيمة كسائر الأموال (الآثرى) ولو أزرع رجلا أخذ من أرض رجل كلاء أو من يزرعه ماء في دار الإسلام كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له فإذا أخذه في دار الحرب أولى أن يكون ذلك له * ولو أخذ خشبا أو حطبا من شجرة نابتة في أرض لم ينبت له أحد كان صاحب الأرض أحق به حتى لو باعه الآخر لم يجز بيعه ولو استهلكه ضمن قيمته لصاحب الأرض فتبين أن الحطب بمنزلة سائر الأموال التي يتحقق فيها الأحراز بالمكان وإن الكلاء والماء لا يتأتى ذلك فيهما وإنما يكون الأحراز فيهما باليد خاصة (ولو كان باع الحطب من جندي للوقود أو صر برد الثمن على المشتري) لأن ما باع كان من الغنيمة والبائع والمشتري في الانتفاع به على السواء فلهذا يلزمه رد الثمن عليه بخلاف ما إذا باعه من تاجر (وكذلك لو كان المبيع طما من الحنطة والعسل أو علف الدواب من السمير والقت والتبن فلهذا كله من الغنيمة ولكل واحد من الغنمين حق الانتفاع به) وبهذا تبين أن القوت من جملة الأشجار لا من الحشيش حتى لو أخذ من أرض غيره فلهذا صاحب الأرض أن يسترده منه * قال رضي الله تعالى عنه وكان شيخنا الإمام شمس الأئمة رحمه الله يفتي بأنه بمنزلة الحشيش فإنه آفة لا قيمة له قبل الأخذ

في اكثر المواضع ولكن ما ذكره محمد رحمه الله اصح فان الحشيش ما ينبت
على وجه الارض ولا يقوم على ساق والشجر ما يقوم على ساق والقت من
جنس ما ينبت على ساق (وقيل في تاويل قوله الى والنجم والشجر يسجدان
النجم ما ينشر على وجه الارض والشجر ما ينبت على ساق والقت من جنس
ما ينبت على ساق فكان بمنزلة الشجر) ولو ظفر اهل المسكر بحشيش
للمشركين قد استهوه واحرزوه فاحخذ ذلك رجل وباعه واستهلكه
المشتري فان كان المشتري تاجرا كان الثمن في الغنمة وان كان من اهل
المسكر كان الثمن مردودا عليه لان المشركين كانوا احرزوا هذا وما كوه
فاذا ظفروا به المسكر فاحخذ كانه في حريم الغنمة بخلاف ما سبق
مما لم يحرزوا احد حتى اخذه هذا البائع واحرزوه (ولو كان في الجند تاجر
وجده في دار الحرب من هذا الخشب الخلع فعمل منه قصاعا واخرى ثم
اخرجها الى دار الاسلام فان الامام ياخذ ذلك ويبعه وينظر الى قيمة
الخشب غير معمول والى قيمته معمول لا فيقسم الثمن على ذلك ويمطيه حصه عمله
ويحمل الباقي في الغنمة) لان الخشب الذي اخذه قبل الممل كان مالا متقوما
فكان من جملة الغنمة ثم هذه الصنعة فيها منه استهلاك من وجه ولهذا لو فله
الغاصب بالمقصوب كان متملكا بالضم ان هاهنا لا يمكن ان يحمل
الغاصب ضامنا لان استهلاك الغنائم في دار الحرب لا يوجب عليه الضمان
واذا لم يكن ضامنا لا يملك اصل الخشب ثم الصنعة التي اتصفت به حقه ليس
من الغنمة في شيء واصل الخشب غنمة ولا يمكن تميز احد هما عن الآخر
بالقسمة فيصار فيه الى البيع وقسمة الثمن بمنزلة مال وهبت الريح على توب انسان
والقت في صبغ غيره فان صبغ ثماني صاحب الثوب ان يزم لصاحب الصبغ قيمة

في صبغ غيره فان صبغ ثماني صاحب الثوب ان يزم لصاحب الصبغ قيمة

تاويل قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان

صبغته وعلى هذا لو اخذ جلود الغنم التي كانت تذبح فجعلوا فروا او اصطاد
سمكا او ما حبه لان المعنى الذي قلنا يجمع الفصول كلها (ولو كان الذي عمل
ذلك عملا بعد اخراج الفنائم الى دار الاسلام والمسئلة بحالها فهو ضامن قيمة
الخشب وكان الممول له) لان بعد الاخراج هو ضامن لما استهلك من المال
فقيمة ملك محل العمل بالضمان قبل العمل ثم انما اخذ الممول من ملك نفسه
(وعلى هذا لو قسمت الفنائم في دار الحرب ثم اخذ الخشب ممن وقع في سهمه
وعمل ذلك منه) لانه صار خاصا بضامنا وبالمثل صار ممتلكا له من وجهه فيقرر
عليه ضمان قيمته لصاحبه (واوضح هذا الفرق) لو اخذ جلودا ذكية في جل
فدبغها وجعلها فروا كان الفرو له وغرم قيمة الجلود لصاحبها لان المنصوب
مال مضمون قبل العمل (ولو اخذ جلود ميتة فسدبغها وجعلها فروا قوم الفرو
بجلد اغير معمول وقوم معمول لا فان شاء العامل اعطاه قيمة جلده ذكيا غير
معمول وان شاء بيع الفرو وقسم ثمنه على قيمة الجلد ذكيا غير معمول وعلى
قيمته فروا معمول) لان الناصب لم يكن ضامنا للجلد ها هنا فانه ما كان متقوما
قبل الدبغ ولو كان دبغ دباغ لا يزيد فيه شيئا اخذته صاحبه بنيرشئ وان
دبغه بماله قيمة ولكن لم يتغير عن حاله فلصاحب الجلد ان يأخذه ويعطيه ما زاد
الدبغ فيه وليس له ان يضمه قيمة جلده لانه لو استهلكه قبل الدبغ لم يكن
ضامنا (فكذلك حكم الفنائم قبل الاخراج اذا صنع منها شيئا الا ترى) ان واحدا
من المسكر في ارض الترك لو اصاب دوابا من هذه السمور موتى فساخها
ثم دبغها وجعل منها فروا يساوي الف دينار ثم اخرجته الى دار الاسلام
لم يكن له ذلك لانه ما يمكن منه الا قوة الجيش فلا يسلم له ولكنه يباع على
ما ذكرنا (وكذلك لو اصاب معدن نحاس او رصاص فجعل منه اباريق وكذلك

مسائل ج
جلد اغير معمول

لو كان معدن ذهب او فضة فاتخذ مما استخرج منه الابريق في قول محمد
رحمه الله فاما في قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يؤخذ منه الابريق
الذهب والفضة فيرد في الغنينة ولا شيء له بسبب صنعة بناء على مذهبه
انه لا يعتبر الصنعة في الذهب والفضة ولا يصير العين سهم في حكم المستهلك
كما قال فيمن غصب نقرة واتخذ منها قلبا وقد بينا ذاك في شرح المختصر
والله الموفق

باب

التجار وغيرهم ما يحل لهم من الغنينة

(قد بينا ان من لا شركة له في الغنينة بسهم او رضى فانه لا يحل له تناول الطعام
والملف من الغنينة لانه ليس من جملة الفزاة وحل ذلك للفزاة كان بطريق
الضرورة فانهم لا يتقدرون على حملها من دار الاملا ولا يجدونها في دار الحرب
شراء) لانهم مقاتلون لا مدو ولا معاملون معهم (فاما التجار لا يتحقق الضرورة
في حقهم) لانهم يجدون ذلك بطريق الشراء (ثم الفزاة تقوون بما ياكلون
ويباعون دوابهم على نصرة الدين وتحصيل الفنائم في المستقبل بخلاف التجار
ومع هذا لا ضمان على التجار فيما اكلوا من ذلك في دار الحرب) لانهم
لو استهلكوا ذلك لا على وجه الاتماع لم يضموا فعل وجه الاتماع اولى
(وكما ان الفزاة ان يتناولوا من ذلك فاهم ان يطعموا من يجب عليهم نفقته
من العبيد والنساء والاولاد اذا كانوا معهم في دار الحرب) لان حاجة هؤلاء
الى النفقة كحاجة انفسهم ولولم يطعموهم من الغنينة احتاجوا الى ان يكتسبوا
للائفاق عليهم (وما كان من اجير لا يقاتل فلا ينبغي له ان يرزأ) (اشياء من ذلك)
لانه لا نصيب له في الغنينة وهو غير مستوجب نفقته على من استأجره وانما
(١) ما رزأته ما نقصته كذا في المغرب في الرأ مع الزاى المعجمة ١٢م

باب التجار وغيرهم ما يحل لهم من الغنينة

له الاجر فقط (فالمدد اذا لحق الجيش قبل القسمة والبيع فله ان يتناولوا من ذلك الطعام والعلف) لانهم شركاء الجيش في الغنيمة بعدما لحقوا بهم (فان قسمت الغنيمة او بيعت فليس لاحد ان يأخذ من ذلك شيئا بدون اذن من وقع في سهمه وان فعل ذلك كان ضامنا له بمنزلة سائر املاكه ولو اخذ جندي شيئا من طعام الغنيمة فاهداه الى تاجر في المسكر لا يريد القتال لم يستحب للتاجر ان يأكل ذلك) لان التناول منه مباح للجندي وذلك لا يتعدى الى الاهداء (الا ترى) ان المباح له الطعام لا يملك ان يهديه الى غيره * ولان الاباحة للجندي لاجل الضرورة ولا ضرورة في الاهداء الى الغير واذا سقط اعتبار اهدائه كان هذا وما لو اخذه التاجر بنفسه من الغنيمة سواء ويستوى ان لو كان الجندي المهدي هو الذي اتى بذلك الطعام من بعض المطامير او غيره (اني به) لانه غنيمة في الوجهين (بخلاف ما لو احتش الجندي او استقى ماء ثم بعث به الى تاجر فلا لباس للتاجر ان يتفجع به) لان ذلك ليس من الغنيمة وقد صار ملكا خالصا لمن احرزه فله ان يهديه الى من احب (الا ترى) انه ليس لغيره ان يأخذ شيئا من ذلك بغير رضاه وان كان محتاجا اليه بخلاف الطعام فانه من جملة الغنيمة (الا ترى) ان الذي جاء به اذا لم يكن محتاجا اليه فلا لباس لغيره من القرابة ان يأخذ منه مقدار حاجته (وان كان الاخذ محتاجا اليه فلا ينبغي لاحد ان يأخذ منه شيئا بغير رضاه) لانه انما يأخذ حاجته وقد تمين الحاجة صاحبه وبعدهما استويا في المعنى الترخيص يقع بالسبق وقد سبقت يده اليه فكان هو احق به عملا بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مني مناخ من سبق * واستدل الاعمى بحضرة الجامع وجلس في موضع يتظر الصلوة فانه لا يكون لاحد ان يزعمه من ذلك الموضع ليجلس

من حضر الجامع وجلس في موضع يتظر الصلوة فانه لا يكون لاحد ان يزعمه من ذلك الموضع ليجلس فيه نفسه

فيه نفسه (والدليل على الفرق بين بين الحشيش والطعام ان الحشيش لو اخذه انسان من المحرز بغير اذنه فاستهلكه كان ضامنا له والطعام لو اخذه جندي او تاجر ممن جاء به فاستهلكه لم يكن عليه ضمان له) لانه من الغنيمة والغنيمة لا تضمن بالاستهلاك في دار الحرب *

(ولو ان جنديا ذبح شاة من الغنيمة فسلخها وطبخ لحمها واخذ حنطة من الغنيمة فطحنها وخبزها ثم دحا تاجرا الى طعامه حتى اكلمه منه او اهداه اليه لم ارباسا بذلك) لانه قد استهلك طعام الغنيمة بما صنع (الآثرى) ان الغاصب لو فعل ذلك فملك الغير كان متمكنا ضامنا للمفصوب منه فاذا فعله بالغنيمة اولى ان يصير متمكنا له ثم الملك يطلق له الاباحة والاهداء الى الغير بخلاف ما اذا لم يغير الطعام عن حاله (والذي يوضح الفرق) بينهما ان بعد التغير لو جاءه انسان فالتقه كان ضامنا له) وقبل ذلك لو اتلفه انسان لم يكن ضامنا ثم مبنى الطعام للميالا كل على التوسع فيه (الآثرى) ان العبد المأذون اذا صنع طعاما فدحا اليه غير بغير اذن مولاه لم يكن باكل ذلك باس وكسبه مملوك مولاه فهذا الذي لا ملك فيه لاحد يكون اسر منه لا محالة *

(ولو ان تاجرا ذهب مع الجندي الى بعض المطامير وهي نائية عن المعسكر فجاء منها بطعام فلا باس بان يأكل من ذلك ويملكه ذاتته) لانه هو الذي اصابه وانما يثبت حق سائر الغائبين فيه باصابته فلا يكون حقهم في ذلك مانع من الانتفاع به (الآثرى) انه لو اصاب ما لا آخر كان هو شريكا للمعسكر في ذلك المال وان لم يكن شريكا لهم فيما حرزوه دونه فكذلك في الطعام ولذلك يشترط ان يأتي به من موضع بعيد لان ما كان بالقرب من المعسكر فقد صار مأخوذا بقوة اهل المعسكر قبل اصابته فهو نظير المحرز باخذ اهل المعسكر دونه *

العبد المأذون اذا صنع طعاما فدحا اليه غير بغير اذن مولاه لم يكن باكل ذلك باس

(والغنم والبقر من جملة الاطعمة لابس لكل واحد من الفاسقين ان يذبحه ويتناول منه لحاجته في دار الحرب ما لم يخرجوا الى دار الاسلام فاما بعد الخروج فلا يحل شيء من ذلك الا عند تحقق الضرورة بشرط الضمان) لان الحق يتأكد في الغنمة بالاحراز في حكم الشركة بتقرر في الطعام والعلف يتأكد الحق كما تقرر الملك بالقسمة والحق بالبيع (وان كانوا فصولا من دار الحرب ولكنهم في الدرب بعد في موضع لا يامن فيه المسلمون الا بالجند العظيم ولا يتدبر اهل الحرب على المقام فيه ايضا فهذا ومالوكا في دار الحرب سواء في اباحة تناول الطعام والعلف) لان هذه البقاع كانت في يد اهل الحرب فكل موضع لا يامن فيه المسلمون ولا يتدبرون على المقام فيه فهو باق على ما كان * ولان اباحة التناول لاجل الحاجة والحاجة متحققة في هذا الموضع لموز (ا) الطعام والعلف فيه بالشراء *

(فاذا خرجوا الى الموضع الذي يامن فيه المسلمون فقد تمت الحاجة وليس لهم ان يتناولوا بعد ذلك شيئا من الطعام والعلف) *

* قال * (ثم ماداموا في دار الحرب فلا فرق في اباحة التناول بين ان يكون عند التناول طعام كثير من ذلك الجنس وبين ان لا يكون) لان باعتبار الحاجة صار الطعام مستثنى من شركة الغنمة ماداموا في دار الحرب باقيا على اصل الاباحة وباعتباره على اصل الاباحة يستوى في الانتفاع به المستثنى عنه والمحتاج اليه *

* قال * (واذا ذبحوا غنما او بقرا الاكل فلا يدوا جلودها في الغنمة) لان هذا مما لا يدخل تحت مصلحة الاكل خصوصا بعد ما جف واستوى في اباحة (١) الموز الضيق وان يوزك الشيء اقل عندك وانت محتاج اليه ١٢٤ المغرب

التناول مما هو كل على سبيل الغذاء عادة سواء كان مما يكون في ذلك الموضع
او مما ينقل اليه من موضع آخر وقد بينا فيه خلاف بعض اهل الشام في هذا
(وما يكون من التناول للقدور فهو بمنزلة ما يتغذى به) لانه ما كول في الناس عادة
(وما يحتاجون اليه في الوقود فالجواب فيه كالجواب في الطعام) لان الحاجة اليه
معلوم وقوعها واصلاح الطعام للاكل لا يكون الا به (وكل ما يجوز ان يوقدوا
به لطبخهم من انواع الخشب فكذلك يجوز ان يفعلوا ذلك لبرد اصابعهم)
لان ذلك من اصول حوائجهم ﴿ الا ترى ﴾ انهم لو اوقدوا للطبخ لم ينعوا
من الاصطلاح بها (فكذلك اذا اوقدوا للاصطلاح بها في الابتداء وكل ما يكون
من الادهان لهم ان ياكلوا كالزيت ونحوه فلم ان يستصحبوا به) لانه انتفاع
بالدين على وجه يسير مستهلكا فيه من الوجهين فاما الزر للسر ارج فهو كالخشب
للو قود وكل واحد منهما لم يقع الاحتياج اليه فيكون مستثنى من شركة
الغنيمة (فاما البنفسج والخيري والزيت فلا ينبغي لهم ان يستصحبوا بشي من
ذلك لان هذا ليس مما هو كل عادة لانه لا يحمل لهم الادهان به اذا لادهان ليس
من اصول الحوائج فهو كالثالية والطيب لا يجوز لهم ان يتطيبوا بشي من ذلك)
لان ذلك ليس من اصول حوائجهم فاذا لم يحمل الادهان به فلا مستصباح به
اولى (وكذلك لا ينبغي ان يتناولوا شيئا من الزنجبيل المرقي والهليلج المرقي
وكذلك من سائر الادوية التي تؤخذ وقد صنعها العدو لان هذا ليست
باطعمة الناس) يعني انها ليست من اصول الحوائج ومما يتعلق بها بقاء النفس
فلا تكون مستثنى من شركة الغنيمة بخلاف الطعام (الا ترى) ان المرأة تستوجب
على زوجها بعقد النكاح النفقة ولا تستوجب عليه الدواء (الا ان يبيع الامام
شيئا من ذلك واشتراه رجل فحينئذ يكون له ان يتناوله) لانه اختص بملكه

فان لا تستوجب على زوجها بقاء النكاح

حين باشر سببه (فان وجد شيئا من الادوية نابتا في ارضهم فاخذ من ذلك فان كان لما خوذ قيمة في ذلك الموضع فهو من جملة الغنيمة فلا يتنفع بشيء منه) لان ما خوذ هو ما خوذ غيره فيما هو من الغنيمة سواء (وان كان شيئا لا قيمة له في ذلك الموضع فلا بأس بان يتداوى به) لانه بمنزلة الحشيش في جواز الانتفاع به في هذا الموضع اذا لم يكن متقوما وان كان لو قله الى موضع آخر يصير متقوما (وعطف الدواب فيما ذكرنا قياس طعام بني آدم) لان حاجة الغارز الى عطف دابته اصلية بمنزلة حاجته الى الطعام (وما جازله اكله جازان يملك دابته ايضا) (الا ترى) ان السمن كما جازله اكله جازله ان يوقع دابته وكذلك لا بأس بان يتنفع بالخل لانه مطعوم وهو ادام الطعام وهو بمنزلة التوابل في اصلاح المرققة به فاما الثياب والاواني وسائر الاموال فليس ينبغي لاحد ان يتنفع بشيء من ذلك) لان حاجته الى الانتفاع به غير معلوم وقوعها فلا يصير مستثنى من شرقة الغنيمة ولا يباح الانتفاع به الا عند تحقق الضرورة فان عند تحقق الضرورة يجوز له ان يتنفع بملك الغير فلان يجوز الانتفاع بالغنيمة اولى (ثم اذا ذهبت الضرورة يرد في الغنيمة ولا ضمان عليه في النقصان بخلاف ملك الغير فان هناك يضمن بالاستهلاك ويضمن بادخال النقصان فيه باستعماله اما الغنيمة لا يضمنها بالاستهلاك في دار الحرب الا ان في الاستهلاك من غير حاجة يؤدبه الامير وعند الحاجة يضمنه* والضرورة في الثياب ان يصيبه البرد حتي يخاف على نفسه وفي الاواني بان يحتاج الى الاكل والشرب فيها وليس عنده شيء من ذلك* وكذلك ركوب الدابة فقد جاء في الاثر ان ركوب دواب الغنيمة من الغلول* فان وجد سوارا او فرسا او بغلا او برذونا ولا حاجة به الى ركوبها بان كان عنده غيرها او كان راجلا ولكن لم بالحقة عنا مشددا فليس له ان يركبها وان ركب

شيئا منها ليس عليها او يحمل عليها علقا او علف الغنيمة فلا بأس به (لان هذا من
 حاجة ماله و غنيمته وهذه الدابة في نفسه غنيمته وليس له ان يركبها بحاجة نفسه
) ولا يحمل عليها شيئا من متاعه او علف دابته التي يملكها ولا يقاتل عليها ايضا
 حتى يجيء الضرورة (وهو المراد من الاثر ان ذلك من الغلول) والضرورة في
 الركوب ان يكون قدامي (١) وهو يخاف العدو وان لم يركب او لا يخاف العدو
 ولكن قد بلغ منه الجهد بحيث يخاف على نفسه * او يكون قد قتل فرسه فلا يستطيع
 ان يقاتل راجلا فيثبت لا بأس بان يركبه وان ائلف لم يضمن شيئا في الحكم
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى (لان الركوب مباح له شرعا بخلاف ما يستهلكه
 من غير حاجة فانه لا يكون ضامنا في الحكم لعدم تأكد الحق فيه ولكن عليه ان يقرم
 قيمة ذلك فيما بينه وبين الله تعالى) لانه اثم في الاستهلاك فيقتى باداء الضمان
 (والاستفاد بالاسلحة بمنزلة ركوب الدابة في جميع ما ذكرنا متى كان مباحا له
 شرعا لاجل الضرورة فهو غير ضامن لما يتلف به في الحكم وفيما بينه وبين الله
 تعالى ومتى كان اثميا في الاستعمال فانه يقتى بالقرم فيما بينه وبين ربه وان كان
 لا يجبر عليه في الحكم (لان التوبة يلزمه في هذا الموضع وتام التوبة برؤية
 ما اتلفه من الغنيمة (والجلال للدواب بمنزلة الثياب للناس والجمع والسروج
 للدواب بمنزلة السلاح للرجال في جميع ما بينا * ولو وجدوا في دار الحرب اشنانا
 او صابونا فاراد بعضهم غسل ثيابه بذلك فهو مكره) لان هذا ليس من
 اصول الحوائج فباعباره لا يثبت الاستغناء من شركة الغنيمة (الا ان
 الاشنان ان كان ثابتا في موضع لا قيمة له فلا بأس لمن اخذه ان يتفقد به وان
 كان في موضع له قيمة فباخذه يصير ذلك من الغنيمة فهو بمنزلة ما خوذ
 غيره وما حرزه العدو في بيوتهم * فان قيل * قدر خص له ان يوقد النار بالخطب

وان كان له قيمة في ذلك الموضع فلماذا لا يرخص له في غسل الرأس بالخطمي
 وغسل اليد والشباب بالاشنان والصابون قلنا لان في الوقود معنى اصلاح
 الطعام الذي هو من اصول الحوائج فباعباره يصير مستثنى من شركة
 النعمة وذلك لا يوجد في هذه الاشياء فلا يصير مستثنى (ولو وجد نجرا
 لم يكن له ان يجمر به) لان هذا ليس من اصول الحوائج كالطيب *
 (وكذلك لا يوقد به) لان هذا ليس من الوقود في الناس (فان كان في موضع من
 ارض المدو وذلك خشبهم الذي يوقدون به فلا باس بان يوقدوا به) وعند ذلك
 يجمر به ايضا بطريق الأولى *

(ولو وجدوا اخوة وقهصاعا واوتادا فليس ينبغي لهم ان يتفقوا بها للوقود
 الا عند تحقق الضرورة) لان هذا بمنزلة الامتعة لا يستعمل في الوقود مادة
 (فالخشب الذي هو غير معمول فان كان له قيمة في ذلك الموضع فانه لا يحل
 الانتفاع به الا للوقود وان كان لا قيمة له في ذلك المكان فلا باس بالانتفاع به
 وقد ذكرنا حكم اتخاذ القصاع والاقداح منه بسد اخراجها الى دار الاسلام
 فاما قبل الاخراج الى دار الاسلام اذا اراد الانتفاع بشيء من ذلك فلا باس
 به) لان قبل الصنعة كان الانتفاع به مباحا له باعتبار انه غير متقوم في ذلك
 الموضع فصنعة التحول بينه وبين الانتفاع به ايضا (وان اراد الامير قسمة
 الغنائم في دار الحرب فانه يأخذ ذلك من المامل فيجعله في النعمة بعد ان
 يعطيه قيمة عمله بان يقوم الخشب معمول لا وغير معمول فان كان باعها
 اعطاه فضل ذلك من الثمن وان كان الخشب المعمول لا قيمة له غير معمول
 في دار الحرب ولا في دار الاسلام فهو سالم لصاحبه) لانه بماله صار مالا متقوما
 فيكون كسباله الا ترى ان من اتخذ كوزا من راب غير يكون مملوكا له

من اتخذ كوزا من راب غير يكون مملوكا له

والطين الذي يتخذ منه القدور في هذا بمنزلة الخشب الذي يعمل منه القصاع على ما بيننا) واذا ذهب قوم في طلب الغنائم فوجدوا الرماك لا مشركين وامتنعة وطما ماوسيا فلا بأس بان يحملوا اذالك كله على الارماك حتى ياتوا به (المسكر) لان ذلك كله للفاسقين الحمل وما يحمل عليه واذا ثبت الحكم بهذه العلة في الامتنعة فكذلك في الطعام لانهم انما ياتون بالطعام ليتشفع به الجيش كلهم»
 (وان وجدوا شيئا يسيرا من العلف والطعام فاخذوه لحاجة انفسهم فانه لا يستحب لهم ان يحملوه على الارماك التي للعدو ولا على حمرهم وبغالهم ولا على عجايرهم الا عند تحقق الضرورة) لانهم احق الناس بذلك الطعام اذ لم يكن فاضلا عن حاجتهم (فكان حكمه حكم الطعام الذي ادخلوه من دار الاسلام لحاجتهم) ولو وجدوا بقرا او ثيرانا او بلا فلا بأس بان يحملوا عليها ما اخذوا من الطعام لحاجة انفسهم (لان هذا من جملة الطعام ايضا»
 (الآرى) ان لهم ان يذبحوه للاكل ويكون اخص به اذا لم يكن فاضلا عن حاجتهم فكذلك لا بأس بان يحملوا عليها ما اخذوا من الطعام لحاجة انفسهم بخلاف ما تقدم (فان وجدوا الطعام اليسير على الارماك وذلك لا يفضل عن حاجتهم فطهروا ان ياخذوا اذالك عنها ويحملوها على دوابهم ثم يسوقون الارماك عريا الى المسكر) لان استدامة الحمل عليها كانت شائها (ولو كان معهم طعام ادخلوه من دار الاسلام فارادوا ان يحملوا اذالك على الابل والبقر من الغنيمة لم يحمل لهم ذلك الا عند الضرورة) لانها وان كانت اطعمة فهي من الغنيمة (الآرى) ان ما يفضل منها عن حاجتهم فليس اثر الغنائم اخذته منهم والمحمول ملك خاص لهم لا سبيل لاحد على شيء منه فلا يكون لهم ان يتشفعوا بما هو من الغنيمة من وجه فيما ليس من الغنيمة في شيء من الوجوه بخلاف الطعام الذي

خذوه حاجة انفسهم وانما يحمل طعامهم ومتاعهم عليها منزلة ركوبهم اياها *
(وان وجدوا غراير لاهل الحرب فيها الطعام فهذا الارماك التي توجد عليها
الطعام سواء) لان الغراير ظروف فهي من الغنيمة لا من الطعام كالارماك
وان وجدوا الارماك فارادوا ذبحها واكلها لم يوزن لهم في ذلك الا عند تحقق
الضرورة) وهذا على اصل ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ظاهر لانه يكره لهم
الخيل كما هو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنها فلا يكون الخيل من جملة
الطعام في الغنيمة وعلى قولهما وان كان اكله مباحا لانه ولكن ما يكون من
جملة الغنيمة لا يمدن جملة الطعام الذي يرخص لكل واحد منهم في الاختصاص
به اكله الا ان يكون معدا لذلك عرفا او منصوبا عليه شرعا ومنفعة الكل في
الانعام منصوص عليه قال الله تعالى ومنها ما يكون وفي الخيل غير منصوص
وهو مما لا يمتاده الناس غالبا ايضا وانما الغالب عليها الركوب فلهاذا يكره ذبحها
واكلها في الغنائم الا من ضرورة *

(وان رأى الامير ان يمتنعهم من تناول الطعام والعلف فلا بأس بذلك اذا كان
على وجه الاعتبار والنظر منه لهم بان كانوا اغنياء عن ذلك) (الآثرى)
انه لو رأى ان يبيعها او يقيمها في دار الحرب كان ذلك نافذا منه ويرفع به حكم
اباحة التناول فكذلك اذا رأى ان يمتنعهم من التناول * الا ان يكونوا محتاجين
الى ذلك فيشذبه لانه ان يمتنعهم من التناول اصلا ويمنعهم من التناول الاثنان
لانه يقصد الى رخصة شرعية فيريد رفعها برأيه مع حاجة الناس اليها وذلك
منهي عنه بمنزلة ما لو منعهم من الانتفاع بالماء للاستقامة او التطرق في
الطريق الجادة (فان فعل ذلك واخذ منهم الثمن فجعله في الغنيمة ثم رفع الى
قاض آخر يرى خلافه فانه يمضي قضاءه) لان ذلك حصل منه في موضع

الانعام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يكره لهم الخيل وعند الصالحين ايضا يكره ذبحها واكلها في الغنائم الا من ضرورة

الاجتهاد وقد بينا ان قضاء مثله في المجتهدين نافذ **قال** **﴿** وقد قال بعض الناس لا ينبغي الامير ان يعرض بشيء من ذلك المال وان كان الناس عنه اغنياء **﴿** ولم يتبين هذا المخالف من هو فكانه اعتمد ما ذكرنا من النكتة انه يمنهم من الرخصة الشرعية ولكن علماءنا ورحمهم الله تعالى قالوا ثبتت الرخصة لاجل الحاجة فمن تحقق الحاجة هو في منعه من الرخص قاصد الى الاضرار بهم لا الى توفير المنفعة عليهم حتى لو كان في ذلك منفعة ظاهرة للمسلمين كان هو في سعة من ان ينفعه ايضا فاما في غير موضع الحاجة فهو ناظر لهم وله ولاية النظر ولم يكن فيه سوى ان عند المنع لا يسرفون في تناول من طعامهم وعند الاطلاق يسرفون في تناول من طعام الغنيمة لكان هذا كافيا في سعة الرأي والاجتهاد له في المنع **﴿**

﴿ وما وجدوا في منازل اهل الحرب من طين قد احرزوه لغسل الرأس او من الطين الذي للدواء فليس احب لهم ان يستعملوا شيئا من ذلك من غير حاجة **﴿** لان بالاحراز صار ذلك مملوكا لهم وما يصاب من ملكهم بطريق التهر يكون غنيمة وهذا الاستعمال ليس من اصول الحوائج **﴿** فان وجدوا طينا لم يحرزوه فان كان له قيمة في ذلك الموضع فلا بأس بان يستعملوه **﴿** وهذا ما تقدم من نظائره سواء **﴿** وكذلك الحكم فيما وجدوا من دم الاخوين والحرميل بخلاف الوقود فانهم وان وجدوا من ذلك ما قد احرزوه فله ان يستعملوا به **﴿** وهو استعمال وفي القياس لا يكون لهم ذلك الا باعتبار الحاجة ولكن قد بينا ان الوقود يتحقق فيما هو من اصول الحوائج **﴿** فاستوجب وجدوا او نادا او عمودا لهم طيط قد جعله اهل الحرب فهذا مال متقوم من جملة الغنيمة فلا ينبغي لاحد منهم ان يتنعم به من غير حاجة وكذلك ما وجدوا من خشب احرز اهل

الحرب لغير الوقود يحصل بعضهم من ذلك او تاد او قصا عالم ينبغي له ان يتنفع
بشيء من ذلك لان حكم الغنيمة ثابت في اصله وان لم يكن ثابتا في الصنعة حتى
ان على الامام ان يبيع ذلك ويقسمه الثمن على قيمته غير ممول وعلى قيمته
ممول لا فيعطيه حصصه عمله ويجعل الباقي في الغنيمة او يعطيه حصصه قيمة عمله ويجعل
ذلك في الغنيمة *

(و كذلك لو كان الصانع هو الذي اخذ الخشب من شجرهم وكان له قيمة
في ذلك الموضع فاذا لم يكن له قيمة فلا بأس بان يتنفع به في دار الحرب فاذا خرج
الى دار الاسلام فتصكه كحكمه ما سبق) لان الاصل غنيمة في الوهبين ولكن
في هذا الموضع انما صار غنيمة باخذه وهو ما قصد باخذه سوى الانتفاع
به فجعل انتفاعه به مقدما باعتبار قصده وهناك قد كان ذلك غنيمة باعتبار
الاستيلاء عليه بعد احرار المشركين له فلا يكون له ان يتنفع به من غير حاجة
ثم ذكر (حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما انه كان
يامر اهل المسكر اذا فضاوا من الدرب ان يردوا الاوتاد في الغنيمة * قال *
ولا بأس بان يدهنوا سرور وجههم وجلودهم التي يقاتلون عليها بالزيت والشحم
الذي يصيبونه في دار الحرب فاما ما جاهدوا من ذلك منهم للتجارة لا للقتال
فلا ينبغي لهم ان يدهنوا به شيئا من ذلك) والقياس في الشكل واحد لان
ما احصاه من جملة الغنيمة ولكنه استحسن فقال (لهم ان ياكلوا ذلك ليتقروا
به على القتال فكذلك لهم ان يدهنوا به ما يستعملونه في القتال بادهان
فاما ما جاهدوا للتجارة معهم ليس مما يحصل لهم به التقوى على القتال) فهو نظير
التجار في المسكر لا يكون لهم ان يتناولوا شيئا من ذلك *
(ولو ادع الامر شيئا من الغنائم في دار الحرب مسلما فاستهلكه لم يكن

ضامنا له) لان الحق فيه غير متسا كد قبل الاحراز فاستهلاكه قبل الايداع
وبعد سواء والا يدع ليس من الاحراز في شيء (والامام ان يؤدبه) لانه خان
فيما اتهمه (ولو استهلكه قبل الايداع ادبه على ذلك فبعده اولى الا ان يكون
طعاما فاكله فحينئذ لا يؤدبه فيه اذا كان من جملة الغنائم كما لو اكله قبل الايداع
ولو كان قال له ان استهلكته فانت ضامن له كان هذا الشرط باطلا) لانه مخالف
لحكم الشرع من حيث اشتراط الضمان على الامين واشتراط الضمان قبل تأكيد
الحق فيه بالاحراز (وان قال حين دفعه اليه هو عليك بقيمة او هو عليك بالف
درهم فرضي به القابض فهذا بيع) لانه صرح بالبيع الصحيح او بالبيع الفاسد و
البيع فاسدا كان او صحيحا بمنزلة الاحراز من الامام فان الملك يثبت له اما بنصيبه
او عند القبض كما ثبت بالقسمة *

(ولو نفل امير العسكر السرية بعثها الربع بمدا الخس بخاء واطعام فلا باس بان
يتناولوا منه وان كانوا اغنياء عنه اهل العسكر واهل السرية في ذلك سواء)
لان التنفيل لا يؤثر في حكم تناول الطعام والعلف فان حق المنفيل بمنزلة
سهام الغنائم وفي السهام التفاوت بين الفرسان والرجالة ثابت ولم يمنع ذلك
التسوية بينهم في اباحة تناول فكذلك النفل *

(ولو نفل للسرية جميع ما اصاب فلا باس لاهل السرية ان يتناولوا منها لقيام
شركتهم فيها بسهامهم وليس لاهل العسكر ان يتناولوا من ذلك شيئا) لانه
لا نصيب لهم فيه فخالصه لاهل السرية بمدا التنفيل كحال التجار في الغنيمة
(واو كان الامير قال للسرية من اصاب منكم شيئا فله خاصة فليس لاحد منهم
ان يتناول من طعام قد اخذه صاحبه الا باليمن او ان يعطيه صاحبه) لان هذا
التنفيل بمنزلة القسمة فكل من اصاب شيئا بعد هذا فقد اختص بملكه ولا يحل

اشترط الضمان على الامين مخالف للشرع

مال امرء مسلم الا بطيبة من نفسه فان تناول رجل من ذلك شيئاً بغير رضا من
 اصابه فهو ضامن له كما هو الحكم في الغنائم بعد القسمة (الارى) ان احدهم
 لو اصاب جارية فاشتراها محصنة فله ان يطأها وهذا قول محمد رحمه الله تعالى
 فلما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكره له ان يطأها وقد بينا هذا في السير
 الصغير (ولو لم ينقل الامير للسرية شيئاً فاستاجر اميرهم قوماً يسوقون الغنائم
 الى المعسكر جاز ذلك من جملة ما اصابوا) لان الامير انما ارسله للقتال واخراج
 الغنائم فيكون ذلك فيما يحصل به الاجراز وهو السوق دلالة وان لم يصرح
 بذلك (ثم ينبغي لامير المعسكر ان يبيع مما جاء به من الطعام ما يؤدى اجر
 الاجراء وخلي ما بين الناس وبين ما بقي حتى ياكلوا وهذا اذا لم يصب
 اهل المعسكر غنيمة اخرى فان كانوا اصابوا اعطى اجر الاجراء من ذلك
 ويخلي بين الناس وبين ما جاء به اهل السرية من الطعام والعلف لياكلوه بقدر
 حاجتهم فان اكلوا ذلك كله قبل ان يباع فلا اجراء مقدار اجرهم فلا ضمان على
 احد فيما ياكل منه ولكن ان غنموا غنيمة اخرى قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام
 اعطى من ذلك اجر الاجراء والا اعطاهم اجرهم من بيت المال لان هذا دين
 وجب لحاجة المسلمين فيقتضيه من مال المسلمين ولان العزم مقابل بالغنم
 والله الموفق

باب

ما جاء في الغلول

(واذا وجد الغلول في رحل رجل او جمع ضرباً ولم يبلغ به اربعين سوطاً) لانه
 ارتكب جرماً ليس فيها حد مقدر فيمن رعاها ولا يبلغ بالتعزير شيئاً من الحد لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من بلغ حداً في غيره فهو من المعتدين (ولا يحرق رحله

ما صنع) لانه خائن والخيانة لا توجب عليه احراق رحله (ولا قطع عليه ايضا)
 لان له منها نصيبا ومن سرق ما لاله فيه نصيب لم يلزمه قطع للشبهة *
 (وهذا قول الجمهور من الفقهاء فاما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال
 ويروون فيه حديثا عن الحسن رضي الله تعالى عنه قال يؤخذ الغال من رحله
 ثم يحرق رحله الا ان يكون فيه مصحف * واصحاب الحسن يروون عنه موقوفا
 وقد ذكر الاوزاعي عن رجل عن الحسن هذا الحديث مرفوعا ولكن الفقهاء
 لم يصححوا هذا الحديث لانه شاذ يرويه مجهول لا يعرف فان الاوزاعي
 لم يذكر اسم الرجل الذي بينه وبين الحسن ثم هو مخالف للاتار المشهورة وقد
 ذكر في الكتاب بعضها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحق الوحيد بكل
 من ظهر منه غاول ولم يشتغل باحراق رحل احد من ذلك حديث مدعم (١) عبد
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدومه له رفاعة بن زيد فينا هو بخذاء
 رحل النبي عليه الصلوة والسلام اذ جاءهم حائر فقتله اى لا يدري من ربه
 فقال الناس هنيئنا له الجنة فقال صلى الله عليه وآله وسلم كلا والذي نفسي بيده ان
 الشملة التي اخذها يوم تنبير من الغنائم لم يصيب القسمة تشتتل عليه نارا فلما
 سمع الناس ذلك جاء رجل بشاركا وبشرا كين فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 شر اك من نار * وقيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استشهد فلان فقال
 كلا اني رأيتهم يجر الى النار بعباءة غلام * وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ما ظهر
 الغالول في قوم قط الا اتى في قلوبهم الرعب ولا فشا الزنا في قوم الا كثرت فيهم
 الموت ولا نقص قوم المكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق ولا حكم قوم على
 قوم بغير حق الا فشا فيهم الدم ولا نقص قوم العهد الا سيطر عليهم العدو ولما
 (١) باسم الآلة منه (دعم) سمي مدعم الاسود مولى رسول الله صلى الله عليه

ما ظهر الغالول في قوم قط الا اتى في قلوبهم الرعب ولا فشا الزنا في قوم الا كثرت فيهم الموت

قال رجل لسلطان رضى الله تعالى عنه اني اخذت خيطا من القيمة فخطت به ثوبي
قال كل شيء وقدره فهذا كله دليل على عظم الوزر في الغلول وانه ليس فيه احراق
الرجل لان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وقال جابر رضى الله عنه
ليس في الغلول قطع ولا نكال وهذا اتصريح بنفي احراق الرجل فان ذلك
اعظم النكال وكما لا يحرق رجل الغلال لا يحرم سهمه من القيمة ومن العطاء
لانه لو سرق مالا لا نصيب له فيه لا يحرم سهمه به فاذا كان له فيه نصيب اولى
والذين يقولون باحراق رحله يقولون لا يحرق المصنف ولا الحيوان لهي
ولا الملاح (فيه) قياس سائر الامتعة فان قالوا انما لا يحرق الحيوان لهي
الثلة فينبغي لهم ان يذبحوه ثم يحرقوه وان قالوا لا يحرق السلاح لانه
يتقوى به على القتال فكذلك سائر الامتعة لان الغازی لا يستصعب في العادة
الا ما يحتاج اليه للقتال (والدليل على ضعف هذا الحديث المروي فيه ان الغلول
فيما نرى ما كان في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لكثرة المنافقين والاعراب الذين يغزون معه وهم كانوا اصحاب غلول وكان
الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يفعلون وما يعتقدون
واهل المغازی لم يدعوا شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مغازيه
الا روه فلو كان احرق رجل احدا لقتلوا ذلك مستقيضا وحيث لم يوجد ذلك
في شيء من الكتب المشهورة عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حد
بحديث شاذ واثبات ما يخالف الاصول مما ثبتت مع الشبهات بمثل هذا
الحديث الشاذ لا يجوز فكيف ثبت به ما يندري بالشبهات (ارأيتم) نيايه التي
عليه تحرق ويترك عريا نافله لا يؤمن عليه ان يموت من البرد (ارأيتم) ان
لم يكن له رجل احرق متاعه الذي في بيته بالشر او ما عنده من وديعة او طارية

لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة وجه ضعف حديث تحريق رجل الغلال

لإنسان في رحله (أرايتهم) رجلين أعار كل واحد منهما صاحبه متاعاً ثم غل كل واحد منهما ما يحرق ما عند كل واحد منهما من متاع صاحبه (أرايتهم) قوما مجتمعين في رحل غل بعضهم وعلم به أصحابه ولم يخبروا بما صنع أيحرق متاعه خاصة أو متاعهم بكتامهم عليه) واستكثر من الشواهد في تبديد قول من يقول يحرق رحل الغال ثم ذكر الأصل الذي بني في كتاب الاستيعاب (أن الكبار من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا لا يعملون بخبر الو احد حتى يشهد به غيره معه أو حتى يخاف كما هو قول علي رضي الله تعالى عنه فإذا كان هذا مذهبهم فيما ثبت مع الشبهات كالإيراث وفي الاستيذان الذي لا يتعلق به حكم ملزم فكيف يمتد على حديث شاذ في إقامة حد عظيم وهو إحراق رحل الغال فإن ذلك مما لا يجوز إثباته مع الشبهة (الآرى) أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اتفقوا على حد الحر ثم كان على رضي الله تعالى عنه يقول ما كنت لأقيم على رجل حدا فيموت فيكون في نفسي من ذلك شيء إلا حد الحر فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر رضي الله تعالى عنه لم يسناه) فلهذا تبين أن قول من يقول بإحراق رحل الغال ضعيف جداً والله الموفق *

باب

(الشراء فيمن يزيد وبيع السهام)

(ولا بأس ببيع الغنائم فيمن - يزيد فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قعباً وطساً - بيع من يزيد) وإنما أوردت هذا لأن من الناس من يكره بيع المزايدة وقال أنه استيتم على سوم الغير وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يستام الرجل على سوم أخيه * وليس كما ظنوا فلا يستيتم على سوم الغير إنما يكون بعد أن يركن كل واحد منهما إلى صاحبه * والمزايدة تكون قبل ذلك حتى أن صاحب المتاع

الصحابة كانوا لا يعملون بخبر الو احد حتى يشهد به غيره معه أو حتى يخاف

باب الشراء فيمن يزيد وبيع السهام

في
الكتاب

اذا كان هو المتنادي على سلعته فان طلبه انسان شمن سماء فلم يسكت عن النداء
فلا باس لغيره ان يذو ان سكت عن النداء وركن الى ذلك لم يحل لاحد
ان يذو لان ذلك يكون استيما على سوم الغير (وان كان المتنادي هو الدلال
فالم يخبر به صاحب المتاع يجوز لغيره ان يذو اذا اخبره بذلك فركن اليه
لم يحل لاحد ان يذو بذلك * وذكر * عن مكحول ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن بيع السهام حتى تقسم * وبه نأخذ فان بيع الغازي سهمه
قبل القسمة باطل) لانه باع ما لا يملك (الا ترى) انه لو اعتق كان عتقه باطلا
فالبيع احرى ان يكون باطلا (الا ترى) انه لا يدري ان نصيبه اين يقع وما دام
في دار الحرب لا يدري انه هل يبقى حيا حتى يكون له نصيب او يموت قبل
الا هراز (وهذا هو المراد بما روي عن ابن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغنا ثم حق تقسم) وقد بينا
ان بيع الامام الغنا ثم قبل القسمة جائز فيكون المراد بالنهى بيع الرجل سهمه
* وذكر * (عن الشعبي رحمة الله عليه في الرجل يشتري الجارية من المقتن ثم يجد
بها داء قال يردها * وبه نأخذ فان المشتري يستحق عطاء القدي سلامة المعقود عليه
سواء اشتراه من الغنمة او من المالك فاذا لم يسلم له ذلك ردها بالهيب فان كانت
الغنمة لم تقسم رد عليه منها وان كانت قد قسمت بيعت الجارية مع بيان
عيها ويخطى الاول منها من الثمن الثاني فان فضل شيء منه جعل في بيت المال
وان نقص الثمن الثاني عن الثمن الاول فذلك على بيت المال ايضا) ثم ذكر بابا
في كيفية الرد بالهيب وقد بينا ذلك فيما اميلنا من شرح الزيارات *
والله اعلم بالصواب *

باب

من السبايا والنفقة عليهم والمهدة في بيعهم

(واذا سبي اهل رجل من اهل الحرب وولده فوقعوا في سهم رجل بخاء الحربى
بامان فقال آتيك بمنهم حتى اشترهم وودعهم في دار الاسلام وودعه ان يسلم
او يكون ذميا فيقول المسلم نعم فالرقيق على حالهم رقيق للذى وقع في سهمه
لانه ما جرى بينه وبين الحربى عقد واما جرى بينهما المهاد او الاستيلاء به
لا ثبت المالك للحربى فيهم ولا يلزم المسلم الامتناع من التصرف فيهم ولكن
يستحب له ان ينفي بعده لان الوفاء بالمهد من اخلاق المؤمنين وخالف الوعد
من صفات المنافقين به وورد الاثر (فلا ينبغي له ان يخرجهم من ملكه حتى
يخلف الحربى الوعد الا المتفق فانه لا بأس بان يعتقهم قبل مجئ الحربى)
لان في هذا تحصيل مقصود الحربى (فلا يكون من خلف الوعد في
شيء الا الزوجه فانه لا ينبغي له ان يعتقها حتى يخلف الحربى الوعد) لان الحربى
اذا اشتراها لم تمتق وكانت امته بخلاف الاولاد فهي اعتاقه اياها قبل مجيئه
خالف الوعد وهو نظير ما قلنا في المكاتب يشتري زوجته مع اولاده منها فاعتق
المولى بعض اولاده ينفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها لان في
اعتاقه الوعد يحصل للمكاتب مقصوده وليس في اعتاق الزوجه تحصيل
مقصوده فانها بعد اداء بدل الكفارة تكون مملوكة له يطأها ملك اليمين
(فان اخلف الحربى الوعد فلا بأس للمسلم بان يتصرف فيهم بما شاء لان باخلاف
الحربى يرتفع حكم ذلك الوعد واما يتبين ذلك بان لا يجيئ الى الوقت
الذى وقت له فان كان لم يوقت له في ذلك وقتا فذلك على قدر الذهاب والمجيئ
ومقدار ايام على قدر ما يرى انه يجبس لجمع المال) لان البناء على الظاهر واجب فيما

باب من السبايا والنفقة عليهم والمهدة في بيعهم
المكاتب اذا اشترى زوجته مع اولاده فاعتق المولى بعض اولاده ينفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها لان في اعتاقه الوعد يحصل للمكاتب مقصوده وليس في اعتاق الزوجه تحصيل مقصوده فانها بعد اداء بدل الكفارة تكون مملوكة له يطأها ملك اليمين (فان اخلف الحربى الوعد فلا بأس للمسلم بان يتصرف فيهم بما شاء لان باخلاف الحربى يرتفع حكم ذلك الوعد واما يتبين ذلك بان لا يجيئ الى الوقت الذى وقت له فان كان لم يوقت له في ذلك وقتا فذلك على قدر الذهاب والمجيئ ومقدار ايام على قدر ما يرى انه يجبس لجمع المال) لان البناء على الظاهر واجب فيما

لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال *

(فان كان الحربي حين ذهب ليأتي بالثمن دفع دنانير او دراهم الى المولى وقال انفق هذا عليهم ففعل ذلك ثم جاء الحربي فاراد ان يجعل ذلك من الثمن وقال دفعته اليك قرصا وقال المولى دفعته الي صلة فالقول قول الحربي مع يمينه) لانه هو الدافع للمال فالقول في المدفوع قول الدافع ولان بمطابق الدفع لا يثبت الا الاقل المتيقن به وذلك القرص فيكون القول قول الحربي في ذلك (سواء قال قد ذكرت لك انه قرص او قال نويت ذلك في نفسي) وكذلك لو كان اعطاه شيئا من الطعام مما يتأتى فيه الادخار لينفق به عليهم * وان كان اعطاه شيئا مما لا يمكن ادخاره كالخبز والاعصم والثريد فالقول فيه ايضا قول الحربي في القياس) لان ذلك كله ما كانه ولكنه استحسن في هذا فقال (القول قول المسلم ولا شيء للحربي عليه) لان الظاهر ان الدفع في مثله يكون على سبيل الهدية دون القرص والبناء على الظاهر واجب * وهذا في القياس والاستحسان نظير ما قالوا في الزوج اذا بنت الى زوجته شيئا قبل ان ينفي بها ثم زعم انه بنت ذلك اليها بجهة الصداق وقالت المرأة بل هي هدية فالقول قول الزوج في ذلك كله الا في الطعام الذي لا يمكن ادخاره فان القول في ذلك قولها استعسانا (وكذلك ان كان الحربي اعطاه ثيابا ليكسوها) والحاصل انهم مما اليك المسلم فدفع ذلك اليهم بنفقةهم وكسوها بمنزلة دفعه اليه لينفق على نفسه فلا يمين فيه جهة الصلة الا بالتصريح به) ثم ذكر ثلاثة ابواب قد تقدم بيان شرحها في الزيادات *

باب

من الشهادات في النساء والنفي *

(ولو صالحوا اهل الحصن على ان يؤمنوا احرارهم ويكون للمسلمين رقيقهم

مسئلة اختلاف الزوج والزوجة اذا بنت اليها شيئا قبل البناء هدية او صداق

باب من الشهادات في النساء والنفي *

فقتلوا الحصن ثم قال المسلمون لناس منهم هؤلاء من ارقائكم وقال اولئك القوم نحن من احرارهم فالقول قول اولئك القوم مع ايمانهم لان من في يد نفسه القول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة فان قيل هذا نوع ظاهر يدفع به الاستحقاق ولا يثبت به استحقاقهم انفسهم بعدما ظهر المسلمون عليهم قلنا هم بهذا الظاهر يدفعون ظهور الاستحقاق على انفسهم لان الظهور عليهم انما يوجب الاستحقاق في حق من لم يتناوله الصلح والامان فما لم يثبت ان هؤلاء من جملة من لم يتناوله الصلح لا يثبت الاستحقاق عليهم وبهذا تبين انهم يدفعون الاستحقاق عن انفسهم فالقول قولهم مع ايمانهم فان شهد عليهم شهود عدول من المسلمين او من اهل الذمة انهم من ارقائهم قبلت الشهادة لان الثابت بالبنية العادلة كالثابت باقرار الخصم ولا يمنع قبول هذه الشهادة بسبب ما للشهود في المشهود به من النصيب بالسهم والارضخ لان ذلك ليس بشركة ملك وقد بينا ان مثل هذه الشركة لا يمنع قبول الشهادة الا ترى انه لو شهد به قوم ممن لا نصيب لهم في الغنيمة كان للقاضي ان يقضى بشهادتهم وان كان القاضي من جملة الغنائم ومعلوم ان ولاية الشهادة دون ولاية القضاء فاذا كان النصيب للقاضي بهذا الطريق فلا يمنع صحة قضائه فيه فالنصيب للشاهد اولى ان لا يمنع قبول شهادته فيه ثم استكثر من الشواهد لذلك حتى قال (لو شهد قوم من الفزاة على واحد منهم بالناول قبلت شهادتهم مع وجود النصيب لهم في المشهود به ولو لم يقبل شهادتهم في ذلك لاجل نصيبهم لم يقبل فيه ايضا شهادة آباؤهم واولادهم لان شركة الملك كما يمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك يمنع قبول شهادة آباءه واولاده في ذلك ولو بطلت الشهادة لهذا بطلت فيه شهادة الفقراء والمساكين

من في يد نفسه القول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة

ولا يثبت الشهادة دون ولا يثبت القضاء

ممن لم يشهد القتال لأن لهم في المشهود به نصيباً باعتبار الخمس * وبطلت أيضاً شهادة المسلمين على من سرق من بيت المال شيئاً ثبت الحق للشاهد في ذلك واحداً لا يقول بهذا * فمر فناء أن الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة وأنه إنما يمنع قبول الشهادة باعتبار شركة الملك لأن الشاهد يثبت الملك لنفسه بشهادته أفامان يثبت حقاً مالا ملكاً فإنه لا يمنع قبول شهادته ﴿ الا ترى ﴾ أنه لو شهد مسلمان على رجل أنه بنى داره هذا في طريق المسلمين أمره الامام بهدمها حتى يعيد هاطرها كما كانت ومعلوم أن في الطريق حق لكل احد فكانت الشهادة منتفماً بشهادته من هذا الوجه ولكن لما انعدم الملك له في المشهود به واليد كانت شهادته مقبولة * فكذلك ما سبق ﴿ والله اعلم ﴾

﴿ باب ﴾

﴿ ما يتباح اهل الاسلام بينهم مما يخذونه من الاطعمة والاعلاف ﴾
(قد بينا أن لكل واحد من الغائبين حق تناول من الطعام والعلف قبل احرار القيمة بالدار فان اصاب احدهم شيئاً من ذلك كثير افلياً خذ منه مقدار كفايته وليقسم سائر ذلك بين اصحابه) لانه باعتبار سبق يده اليه صار احق به بقدر حاجته فملكه فيما يفضل عن حاجته ان يوصله الى المحتاجين منهم *
(فان اراد ان يحمل الفضل الى منزل آخر نظر فان كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل شيئاً فلا بأس له بذلك) لانه من جملة حاجته وتجدد الحاجة الى الطعام والعلف في كل منزل مملوم وما يعلم وجوده بطريق الظاهر فهو كالوجود حقيقة ﴿ الا ترى ﴾ ان من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج اليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك للعيال - في هذه المدة لا يلزمه الحج * وباعتبار حق يده صار هو احق بما كان مشغولاً بحاجته فكان له ان لا يطبخه

﴿ ان الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴾

﴿ باب ما يتباح اهل الاسلام بينهم مما يخذونه من الاطعمة والاعلاف ﴾

﴿ لو شهد مسلمان على رجل أنه بنى داره هذا في طريق المسلمين أمره الامام بهدمها ﴾

﴿ ممن لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج اليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك للعيال لا يلزمه هذه المدة لا يلزمه الحج ﴾

غيره (وان كان يعلم انه يصيب في المنزل الآخر مثل هذا ولكنه يكره الطالب في المنزل الآخر فاعلمه يشق ذلك عليه فمليه ان يدفع الفضل الى المحتاجين من اصحابه) لانه فاضل عن حاجته يتمكن من اصابة مقدار حاجته في المنزل الآخر وحاجة اصحابه الى ما في يده متحققة في الحال (فليس له ان يمنهم حقهم لتحصيل الراحة لنفسه او اطمانية قلبه فان ابى ان يعطيهم فاختار ذلك منه فلا بأس في الفصل الثاني وهو مكرره في الفصل الاول) لانه اذا لم يكن له حق المنع شرعا فهم في سعة من الاخذ بمنزلة صاحب الدين اذا ظهر بجنس حقه واذا كان له حق المنع شرعا فليس لهم ان يسطروا عليه هذا الحق بالاخذ منه لمرة يده ههنا (وفي الوجهين لا ضمان عليهم) لانهم غير محررة بالدار فلا يضمن مستهلككم شيئا (وان اخذوا ذلك منه فحاصصهم الى الامام قبل ان ياكلوا فان كان هو محتاجا الى ذلك رد الامام عليه) لان الاخذ منه مع قيام حاجته تعدو على الامام ازالة اليد المتعدية (وكذلك ان كانوا غنيين عنه) لان يده الى ذلك كانت اسبق وانما يجوز الاخذ منه باعتبار الحاجة له محتاج (فاذا لم يكن الاخذ محتاجا اليه كان متعديا في ازالة يده) وان كان الثاني محتاجا اليه دون الاول لم يسترده منه الامام لانه محقق في اخذه منه وعلى الامام تقرير اليد المحقة *

(فاما اذا كانوا غنيين عنه فلا مام ان ياخذ منه فافيد منه الى غيرهما) واذا ثبت بهذا الطريق ان له ولاية الا متردد من الثاني ثبت له ولاية الرد على الاول لمراعاة قلبه كما لو تخاصموا قبل ان ياخذ منه وهذا الحكم الذي ذكرنا في كل ما يكون للمسلمين فيه حق كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد لا تظار الصلوات والنزول يعني او عرفات للجهنم حتى اذا ضرب برجل فسطا طافي مكان وقعد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك معروف بذلك فالذي بدر الى ذلك

صاحب الدين اذا ظهر بجنس حقه ان ياخذ منه

المنزل احق به وليس الآخر ان يحوله منه لان يده سبقت اليه والاحراز في
المباح يحصل بسبق اليد كالصيد والخطب والحشيش * فان كان اخذ من ذلك
موضعا واسما فوق ما يحتاج اليه فله غير ان ياخذ منه ناحية لا يحتاج هو اليها
فينزلها منه لانه باعتبار سبق يده انما صار احق به لحاجته * ولو طاب ذلك منه
رجلان كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاراد الذي بدر اليه ان يعطيه
احدهما دون الآخر كان له ذلك لان حاجته من اختاره كحاجته * وعند قيام
حاجته هو احق به باعتبار يده فكذلك عند قيام حاجة من اختاره لانه قد
يرغب في مجاورة بعض الناس دون البعض ويمد الانسان ذلك من
حوادثه والدليل عليه حديث الزبير رضي الله تعالى عنه فانه كان يسبق الناس
الى المنازل فيجعل على كل موضع علامة فاذا جاء اصحابه اعطاهم تلك المنازل
التي كان اخذها * ولو بدر اليه احدهما فنزله فاراد الذي كان اخذ في
الابتداء وهو عنه غنى ان يخرج عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك لان
هذا الرأي كان له باعتبار يده وقد اعترض عليها يد اخرى هي محبة باعتبار حاجة
صاحبها فليس له ولاية ابطالها عليه فان قال انما كنت اخذته لهذا الآخر
بامره لانه نفسي استعطف على ذلك لانه اخبر بخبر محتمل فيعطف على ذلك
لا نكار خصمه وبعد الحلف له ان ياخذ من يد الذي بدر اليه * لانه تبين
ان يده فيه كانت كيد الذي امره بذلك وقيام حاجة الا امر يمنع غيره من
اخبار اليد عليه فاذا ظهر ان يده يد متمدية امر بازالها وهذا هو الحكم ايضا
فما يفضل من حاجة الاخذ من الطعام والالف اذا قال اخذته لفلان بامره
(ولو ان رجلا من اهل المعسكر اصاب احدهما شيرا والآخر قضا فابتدلا
وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى

الحكم النزول عن عرفات

من صاحبه وليس هذا بيع بينهما) لان لكل واحد منهما ان يصيب من المالك مقدار حاجته الا ان قيام حاجة صاحبه كان عنده من الاخذ منه بغير رضاه فيسترضي كل واحد منهما صاحبه بهذه المداينة ثم يتناول باصل الاباحة منزلة الاضياف على المائدة اذا تناول انسان طعاما بين يدي كل واحد منهما لم يكن ذلك بيعا ولكن كل واحد منهما كان ممنوعا من ان يمد يده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود التراضي بهذا السبب يتناول كل واحد منهما على مالك المضيف باعتبار الاباحة منه.

(وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطى صاحبه وصاحبه محتاج الى ذلك ايضا فاراد احد هما نقض ما صنع فليس له ذلك) لانه اعترض على يده يد محقة فان صاحبه اخذه بطيبة نفسه فقيام حاجته ينمعه من الاخذ منه كمالو كان هو الذي بدر اليه في الابتداء.

(وان كان البائع محتاجا الى ما اعطى وكان المشتري غنيا عنه فللبائع ان ياخذ ما اعطى ويرد ما اخذ) لان صاحبه لو كان هو الذي بدر اليه في الابتداء وهو غني عنه كان له ان ياخذه منه لحاجته اليه فكذلك اذا كان هو الذي سلمه اليه الا ان هنا كياخذه منه من غير ان يعطيه شيئا وهاهنا رد عليه ما اخذه منه عتقا بلته لانه لو لم يرد ذلك عليه كان غرورا منه والغرور حرام حتى لو كان وهبه له كان له ان ياخذه لحاجته اليه اذا كان الموهوب له غنيا عنه من غير ان يعطيه شيئا عتقا بلته.

(وان كان حين قصد الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه محتاجا اليه لم يكن له ان ياخذه منه) لانه هو الذي سلطه على الدفع الى غيره فكانه دفعه بنفسه الى هذا المحتاج ثم اراد ان ياخذه منه وقيام حاجة من في يده في مثل هذا ينمعه من الاخذ منه (ولو تبايها وهما غنيان او محتاجان او احدهما غني والاخر محتاج

نعم الاضياف على المائدة ان يمدوا يدهم الى ما بين يدي الغير بدون رضاه

فلم يتقابضا حتى بد الا احدهما ترك ذلك فله ان يتركه) لان هذه المباينة ما كانت
معتبرة شرعا فان لم تصادف محلها فكان الحال بعدها كالحال قبلها ما لم يتقابضا
فان هذا الحكم يبتنى على اليد وبمجرد المباينة قبل القبض لا يتحول اليد من
احدهما الى الآخر *

(ولو قرض احدهما صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما
غنيا عن ذلك او محتاجا اليه فليس على المستقرض شيء) لانه تناول باعتباره من
طعام القيمة وانما الاستقرض كان لتطيب نفس صاحبه بالتسليم اليه
فلا يلزمه باعتباره ضمان ان استهلكه وان لم يستهلكه بعد فالقرض احق به اذا اراد
استرداده) لانه ما رضي بتحويل اليد الى صاحبه الا بشرط ان يجب له عليه
مثله وقد تهاون ايجاب هذا الشرط في عدم رضاه ويصير هذا وما لو اخذ صاحبه
منه بغير رضاه سواء *

(وان كان الآخذ محتاجا اليه والمطى غنيا عنه فليس له ان ياخذ منه) لانه
لو اخذ منه بغير رضاه كان هو احق به لحاجته اليه وغنا صاحبه عنه فاذا اخذه
برضاه اولى) (وان كانا غنيين عنه حين اقرضه ثم احتاج اليه قبل الاستهلاك
فالمطى احق به) لان حاجتهم اذا اقرضت قبل حصول المقصود فهو في حكم
الموجود عند ابتداء الاخذ وقد بينا ان رضي المطى لم يتم به حين لم يسلم له
الشرط فهو احق بالاسترداد *

(وان احتاج الآخذ ولا ثم احتاج اليه المطى او لم يحتج اليه فلا يسبيل له على
الآخذ) لان باعتبار حاجة الآخذ قد ائتمنت يده بالحقيقة فلا يكون لاحد ان
يزيلها بغير رضاه وان احتاج الى ذلك *

(وان اشترى احدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم من مال المشتري

فسدفع الدراهم وقبض الخنطة فهو احق بها من غيره اذا كان هو اليها محتاجا
لانه اثبت يده عليها بطيب نفس صاحبه وقد تأكدت يده لحاجته (فان اراد احدهما
نقض البيع والخنطة قائمة بينهما فله ذلك) لانه ما جرى بينهما لم يكن بينهما
حقيقة فاهما في تناول طعام الغنيمة سواء (فيرد المشتري الخنطة وياخذ دراهمه
وان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا * فان كان المشتري
هو المحتاج اليها فلي البائع ان يرد عليه الثمن) لانه اخذته من غير سبب صحيح
معتبر شرعا (والخنطة مسالة للمشتري) لان يده فيها اتصفت بالحقيقة لحاجته
لا لتسليم البائع اليه فان البائع اذا كان غنيا عنها كان له ان ياخذها منه بغير رضاه
(وان كان المشتري قد استهلكها فلي البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري
سالم له على كل حال * فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم
فهو في يده بمنزلة اللقطة الا انها مضمونة في يده) لانه قبضها على قصد التملك
لنفسه فحكمه كحكم الملتقط لقصد التملك بالاخذتم يبدوله ذلك في الامساك
والتعريف والتصديق به بعد التعريف على ما هو معلوم في اللقطة *

(فان رفع امرها الى صاحب المغنم والمقتسم فقال قد اجزت بيعك فها
التمن جازله ان يدفع الثمن الى صاحب المغنم) لان للملتقط ان يدفع اللقطة الى
الامام اذا طلب ذلك منه فذا مثله (فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر
فان كان قد استهلك الخنطة قبل ان يحيز صاحب المغنم البيع فالدراهم مردودة
عليه) لان صحة الاجازة تستدعي بقاء المقود عليه في يد المشتري فان الاجازة
في حكم ثبوت الملك للمشتري في محلها كانشاء العقد فاذا بطلت الاجازة
وجب رد دراهمه عليه (فان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنيمة)
لان اجازة صاحب المغنم بيمينه كانشاء العقد منه ولو باع بنفسه الطعام من الغنيين

والله اعلم ان يدفع اللقطة الى الامام اذا طلب ذلك منه

بدرهم كان ذلك جائزا وكان الثمن في الغنمة وان كان هو مسيئا فيما صنع
فهذا مثله *

(فان قال المشتري قد كنت اكلت الخنطة قبل ان يحيز البيع فرد علي الدرهم
وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدرهم حتى يقيم البيعة انه كان استهلكها
قبل اجازة البيع) لان ما عرف قيامه فالاصل بقاؤه ما لم يعلم الهلاك وهذا لان
الاستهلاك حادث فانه يحال محذوثة الى اقرب الاوقات * فاذا اراد استناده
الى وقت سابق لم يصدق على ذلك الا بحجة *

(ولو ان رجلين اصاب احدهما خنطة والاخر ثوبا فارادا ان يتبايعا فليس لهما
ذلك) لان الذي اصاب الثوب ممنوع من الانتفاع به من غير ضرورة
فيكون ممنوعا عن التصرف فيه ايضا بخلاف الطعام (فان فعلا واستهلك كل
واحد منهما ما اخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على واحد منهما الا ان
باع الثوب مسيئا في البيع) لان حق التصرف في الغنمة للامام فهو يفتات (١)
على رأي الامام بهذا التصرف فيكون مسيئا فيه * والمشتري للثوب قد
استهلك ثوبا من الغنمة من غير ضرورة له في ذلك فيكون مسيئا ايضا *

(وان لم يستهلكا ذلك حتى دخلا دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما
في يده) لان ما جرى بينهما من المبايعه كان باطلا فاني يد كل واحد منهما من
جملة الغنمة وقد تأكد حق الناعمين فيه بالاحراز فعليه رده وان استهلكه كان
ضامنا لان الطعام انما يخالف سائر الاموال قبل تأكد الحق بالاحراز فاما
بعد التأكد فهو كسائر الاموال يجب قسمته بين الناعمين ولا يحل لاحد
منهم ان تناول شيئا من ذلك بغير ضرورة فلهذا كان كل واحد منهما ضامنا
لما استهلكه (وان كانا في دار الحرب بعد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض

(١) افات عليه اذا تردد برأيه دونه في التصرف ١٢ مجمع البحار

الثوب ان يردده في الغنيمة كمالو كان هو الذي اصابه ابتداء * واما الذي قبض الخنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتها او غناها او حاجة الآخذ دون المعطى او المعطى دون الآخذ في جميع ما ذكرنا (فان كان المشتري للخنطة قد ذهب بها ولا يوقف على اردها لصاحب المنافع الثوب ممن هو في يده كمالو كان هو الذي اخذ ابتداء * وان كان الآخذ للثوب هو الذي لم يوقف عليه فان صاحب المنافع لا يرض لمشتري الخنطة بشيء مادام وافي دار الحرب بمنزلة مالهو كان هو الذي اصابها في الابتداء * فان كان اخرجهما قبل ان ياكلها اخذها منه صاحب المنافع بفعلها في الغنيمة)

(ولو ان رجلا من اهل المسكر استاجر رجلا ليتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامير واثاء بذلك العلف ثم قال قد بد الى ان لا اعطيك هذا وآخذة لنفسى وارده عليك الاجر واني المستاجر الان ياخذة فان اقر الاجير انه جاء به على الاجارة اجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه او كانا غنيين عنه) لان يد الاجير كيد المستاجر وقد صحت هذه الاجارة لان الاجير عقد العقد على منافعه وما استوجر عليه ليس من عمل الجهاد في شيء (وان كان الاجير محتاجا الى ذلك والمستاجر غنيا عنه فله ان يمنه) لانه لو كان في يد المستاجر كان الاجير يحق الاخذ منه لحاجته فاذا كان في يد الاجير اولى ان يكون له حق المنع منه (ولكن لا اجبر له عليه وان كان قد اخذ منه رده عليه) لانه لم يسلم اليه المقود عليه حين منعه ما جاء به *

(ولو كان استاجره ليحتش له حشيشا والمسئلة محالها فالمستاجر ان ياخذ منه وان كان هو غنيا عنه والاجير محتاجا اليه اذا اقر انه احتشه له) لمساينا فيما سبق ان الحشيش ليس من جملة الغنيمة (ولو احتشه المستاجر لنفسه

لم يكن لغيره ان يأخذه منه وان كان محتاجا اليه ودار الحرب ودار الاسلام
في ذلك سواء فكذلك اذا احتشبه له لغيره (لان يد اجيره كيدته بخلاف
الطعام فانه من جملة النعمة حتى لو بقي الى وقت القسمة كان مقسوما بين
الغائبين فاذا كان الاجير محتاجا اليه والمستاجر غنيا عنه كان المحتاج اليه احق
به (ثم في الطعام ان سلمه الاجير الى المستاجر حين جاء به ثم اراد ان يأخذه بعد
ذلك لحاجته اليه وغنا المستاجر عنه فله ذلك) وبه يظهر الفرق بينه وبين
الحشيش (واذا اخذه ههنا لم يسقط حقه في الاجر) لان حكم العقد قد انتهى
بال تسليم اليه وقد تقرر حقه في الاجر ثم لا يخذ به ذلك منه بحق لا يكون
فوق الاخذ بطريق النصب وذلك لا يسقط حقه في الاجر فهذا اولي
(وان كان استاجره لياثيه بالمالف من بعض المطاير ولم يسم له مطمورة بعينها
فاناه بعد ذلك فله اجر مثله لا يجاوز به ماسمى له من الاجر) لان العقد كان فاسدا
لجملة المفقود عليه وهو ذهابه وحيثه والحكم في الاجارة الفاسدة وجوب
اجر المثل بعد ايفاء المفقود عليه وكذلك لو لم يجد شيئا فرجع اليه) لانه قد اقام
العمل الذي استاجر عليه وهو الذهاب والطلب فله اجر المثل بخلاف ما سبق
في العقد الصحيح انه اذا منعه ما جاء به لم يكن له عليه اجر المثل لان هناك
بالمنع يصير في حكم العامل لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره حتى ان
هناك لو لم يجد شيئا كان له اجر الذهاب ايضا لانه كان عاملا له في الذهاب
وهو غير عامل له في الرجوع حين لم يات بالطعام والمالف (وفرفت) انه لا
فرق بين العقد الفاسد والصحيح بل في الموضعين جميعا ان لم يدفع اليه ما جاء به
فلا اجر له وان لم يجد شيئا فله الاجر في الذهاب من المسمى في العقد الصحيح
ومن اجر المثل في العقد الفاسد ولا اجر له في الرجوع لانه غير عامل له في ذلك

الاجر في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد ايفاء المفقود عليه

والله الموفق *

باب

هدية اهل الحرب

(واذا بنت ملك المدو الى امير الجند هدية فلا باس بان يقبلها او يصير فيا للمساكين)
 لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل هدية المشركين في الابتداء على ما روى انه اهدى الى ابى سفيان تمر عجوة واستهداه ادماء ثم لما ظهر منهم مجاوزة الحد في طلب العوض ابى قبول الهدية منهم بعد ذلك وقال انما لا تقبل زبد المشركين * فهذه آيتين ان الامير رأيا في قبول ذلك * ولان في القبول معنى التاليف وفي الرضا معنى الغلظة والعداوة (واذا طمع في اسلامهم فهو مندوب الى ان يؤلفهم فيقبل الهدية ويهدي اليهم مما لا يقوله عليه السلام ثم ادوا تحابوا * واذا لم يطمع في اسلامهم فله ان يظهر معنى الغلظة والشدّة عليهم برد الهدية فان قبلها كان ذلك فيا للمساكين) لانه ما اهدى اليه بعينه بل لمنعته ومنعته للمساكين فكان هداية بمنزلة المال المصائب بقوة المسلمين (وهذا بخلاف ما كان لرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية فان قوته ومنعته لم يكن بالمساكين على ما قال الله تعالى والله يصمكم من الناس (١) فانها كانت الهدية له خاصة * ثم الذي حمل المشرك على الاهداء اليه خوفا منه وطلب الرقيق به وباهل مملكته وتمكنه من ذلك بمسكروه فكانت الهدية بينه وبين اهل العسكر وكذلك ان كانت الهدية الى قائدين قواد المسلمين ممن له عداوة ومنعته لان الرهبة منه والرغبة في التاليف معه بالهدية يرفق به اهل مملكته انما كان باعتبار منعته وذلك (١) قلت وقد قال الله تعالى هو الذي ابداك بنصره وبالمؤمنين * وقال * حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين * ونزول والله يصمك الخ في حراسته

باب هدية اهل الحرب

بمن تحت رايته وبجميع اهل المسكر

(وان كان اهدي الى بعض المبارزين او الى رجل من عرض المسكر فذلك له خاصة) لان الهدية الى مثله لم تكن على وجه الخوف منه او طلب الرق به وان كان فذلك الخوف باعتبار قوته في نفسه لا لغيره اذ لا يمنع له فيكون ذلك سالما له خاصة وعلى هذا قالوا اهدي الى مفت او واعظ شيئا فان ذلك سالم له خاصة) لان الذي حمل المهدي الى الاهداء اليه والتقرب اليه معنى فيه خاصة بخلاف الهدية الى الحكام فان ذلك رشوة لان معنى الذي حمل المهدي على التقرب اليه ولايته الشابتة بتقليد الامام اياه والامام في ذلك نائب عن المسلمين (والاصل في ذلك قول النبي عليه الصلوة والسلام هدايا الامراء غلول يعني اذا هبوا اذلك لانفسهم فذلك بمنزلة الغلول منهم والغلول اسم خاص لما يؤخذ من المغنم فمر فان ذلك بمنزلة الغنيمة وتخصيص الامير بذلك دللنا على ان مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملا بجاء بمال فقال هذا لكم وهذا اهدي الي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته فها جلس احدكم في بيت ابيه وامه حتى يهدي اليه * وفي هذا اشارة الى ما قلنا وان عمر رضي الله عنه استعمل ابا هريرة رضي الله عنه على البحرين فجاء بمال فقال عمر يا عدو الله وعدو كتابه سرقت مال الله تعالى فقال لست بعدو الله ولا كتابه ولم اسرق مال الله يا امير المؤمنين خيلي نتاجت وسهامي اجتمعت فلم يلتهت عمر رضي الله عنه الى قوله واخذ المال فجاءه في بيت المال وكذلك لو بعث الخليفة عاملا الى زكوة فاهدي اليه فان علم الخليفة انه اهدي اليه طوعا اخذ ذلك منه فجاءه في بيت المال) لانه اهدي اليه لعملة الذي قلده وقد كان هو نايبا في ذلك

هدايا الامراء غلول

عن المسلمين فمذه الهدايا حق المسلمين ووضع في بيت مالهم (فان علم انهم اهدوا اليه مكرهين فينبغي ان ياخذها فيرده على اهله وان لم يقدر على ذلك عزله في بيت المال حتى يأتي اهله بمنزلة اللقطة وبهذا الطريق اصغر عمر بن عبدالعزيز حين استخلف برز الاموال التي اجتمعت في بيت المال) لانه علم ان من قبله من امر واية كانوا اخذوا ذلك بطريق الاكرام (وعلى هذا لو ان ملك المدو اهدى الى ملك النضر او الى قائم من قواده فانه لا ينبغي للمهدي اليه ان يرزأ (١) شيئا من ذلك ولكن الخليفة ياخذها منه فيجعلها في بيت المال وان كانت الهدية الى شجاع من المسلمين فهو سالم له) لان طلبهم الرفق من ملك النضر باعتبار قوته من المسلمين ومن المبارز باعتبار قوته في نفسه *

(ولو ان امير عسكر المسلمين اهدى الى ملك المدو فهو ضده ملك المدو نظر في هديته فان كان مثل هدية امير العسكر اوفيه زيادة بقدر ما يتقرب الناس فيه فهو سالم له) لان الخالب لهذه الهدية ما ضمنه هو من الاهداء اليه وقد كان في ذلك حاملا لنفسه (وان كان اكثر من ذلك بما لا يتقرب الناس في مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته والفضل في جماعة المسلمين الذين معه وكذلك الحسب في القاييد الذي ممن يخاف ويرجى منه اذا كان هو الذي اهدى اليهم) والاصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فان امرأته اهدت الى امرأة ملك الروم هدية من طيب او غيره فاهدت اليها امرأة الملك هدايا فاعطاها عمر من ذلك مثل هديتها واخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال فكلمه في ذلك عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر رضي الله عنه قل لصاحبك فلتهد اليها حتى تنظر انهم يهدى اليها مثل هذا ام لا (وان اهدى مبارز الى رجل من اهل الحرب قائدا او ملكا فاهدى اليه اضما فذلك فهو سالم له)

لان هذه الزيادة لم تكن باعتبار تمزله بغيره ولكنه اخذ مالا منهم بطيبة انفسهم
فيكون ذلك مسالما له *

(ولوان المسلمين حاصروا حصنا فباعهم امير المسكر متاعا فان كان بمثل قيمته
او بعين بسير فالتن سالم له) لانه بدل ملكه (وان كان بعين فاحش فله من الثمن
بقدر قيمة ملكه والباقي يكون فيا لاهل المسكر) لانهم انما بذلوا هذه الزيادة
لخوف منه او لطلب الرفق حتى لا يقطع اشجارهم ولا يخرب بنياهم
او ينصرف عنهم وتعلمه من ذلك كله بقوة المسكر فانه اذا كان الفضل بمنزلة
القيمة وهذا الذي ذكرناه هو الظاهر الذي يسبق اليه وهم كل واحد وقديمان
البناء على الظاهر واجب في الا يمكن الوقوف على حقيقة (وان كان البائع رجلا
من عرض المسكر فالتن سالم له قل او كثر) لانهم ما اعطوه هذه الزيادة رغبة
او رهبة منه ولكنه اسر بهم فلبس عليهم حتى اخذ المال بطيب انفسهم (١)
ولكنهم اعطوه بدلا عن ملكه بطيب انفسهم فيكون ذلك مسالما له *
(ولا بأس بان يبيع المسلمون من الشر كين ما بدا لهم من الطعام والسياب وغير
ذلك الا السلاح والكراع والسي سوا ذلك اذ لا يحل للمسلمين ان يبيعوا ما امان او بغير امان) لانهم
يتقرون بذلك على قتال المسلمين ولا يحل للمسلمين ان يبيعوا ما امان او بغير امان لانهم
قتال المسلمين وهذا المعنى لا يوجد في سائر الامثلة (ثم هذا الحكم اذا لم يحاصروا
حصنا من حصونهم فاما اذا حاصروا حصنا من حصونهم فلا ينبغي لهم ان يبيعوا
من اهل الحصن طعاما ولا شرابا ولا شيئا يقيمهم على المقام لانهم انما يحاصروهم
لينفذ طعامهم وشرابهم حتى يقطروا ايديهم ويخرجوا على حكم الله فبيع
الطعام وغيره منهم اكتساب سبب ثروتهم على المقام في حصنهم بخلاف ما سبق
فان اهل الحرب في دارهم يتمكنون من اكتساب ما يتقرون به على المقام لا بطريق

الشرع من المسلمين فاما اهل الحصن لا يتمكنون من ذلك بعدما احاط المسلمون بهم فلا يحل لاحد من المسلمين ان يبيعهم شيئا من ذلك (ومن فعله فعلم به الامام اذ به على ذلك لا تركابه ما لا يحل ولو ان امير المسكر بعث رسولا الى ملكهم في حاجة فاجازه الملك بجائزة واخرجها الرسول الى المسكر او الى دار الاسلام فذلك سالم له خاصة) لان هذه الجائزة للرسول ما كانت لرغبة او لرغبة بل للانسانية والمروءة (الآثرى) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحيز الوفود والرسول الذين ياتونه واوصى ان يفعل ذلك بعده ولا يظن اهدان ذلك كله كان منه لرغبة او رهبة) وكذلك ان كان الرسول اهدى الى ملكهم هدية فوضه باضهاف ذلك او باعهم متاعه باضهاف قيمته فذلك كله سالم له بمنزلة من دخل دار الحرب بامان وعاملهم فاخذ مالا بطيب انفسهم *

(ولو ان ملك العدو اهدى الى امير المسكر فاراد ان يعوضه من الغنيمة فقي القياس ليس له ذلك) فانه قد ثبت في الغنيمة حق الغائبين حتى لا يملك ان يخص بعض الغائبين بشيء منه بطريق التنفيل بعد الاصابة فكيف يملك ان يخص ملك العدو بشيء منه (ولكنه) استحسن فقال (ما اهدى اليه يصير من الغنيمة فيجوز له ان يعطي عوضه من الغنيمة) (الآثرى) انه لو اراد ان يرد ما اهدى اليه كان متمكنا من ذلك وان كان فيه ابطال حق الغائبين عنه فكذلك اذا اراد ان يقبل ويعوضه من الغنيمة ورأى النظر للمسلمين في ذلك الا انه لا يعوض من الغنيمة اكثر من الهدية بما لا تغاين الناس فيه فان فعل ذلك فليجعل ذلك الفضل من ماله) لانه لا يقابل هذه الزيادة عوض يجعل للمسلمين فهو بمنزلة الاهداء اليهم ابتداء من الغنيمة (والحاصل) ان العوض مقصود من الهدية فيكون كالمشروط (ولا بأس له ان يعاملهم في متاع الغنيمة اذ لم يكن في ذلك

عن فاحش في جانب المسلمين فكذلك حكم التمويض من هديتهم)»

﴿ باب ﴾

﴿ ما يكون احرارا منهم وما لا يكون ﴾

(ولو ان اهل الحرب دخلوا دار الاغارة فاخذوا الموالا وسباياهم اسلموا وقبل ان يدخلوا ابدلك دارهم فلا مام ياخذ منهم جميع ما اخذوا فيرده على اهلها لانهم لم يملكوا ما اخذوا حين لم يحرزوه بدارهم فان الملك يستدعي تمام القهر وذلك لا يسبق الاحرار فكانوا بمنزلة الغاصبين قبل الاحرار ويومرون بالرد سواء اسلموا هاهنا او صاروا ذمة) لان هذا السبب انما يقرر ملكهم فيما كان مماو كالمهم ولا يوجب الملك لهم فيما لم يكن مماو كاقبله (ويستوى اذا كانوا قسموا ذلك في دارنا بينهم او لم يقسموا) لان المنصوب بالقسمة لا يصير ملكا للغاصبين فان قيل «ليس ان المسلمين لو قسموا الغنائم في دار الحرب كان ذلك منهم بمنزلة الاحرار في تأكيد الحق به فلم ذالا يجعل قسمهم بمنزلة الاحرار منهم» قلنا «لان اقامة القسمة مقام الاحرار في تحقق حق المسلمين لوجود دابر هو نافذ الحكم بين المسلمين ولا يوجد ذلك في حق اهل الحرب فانما يعتبر في حقهم تمام السبب حمسا وتقسيمهم لا يزداد السبب قوة حمسا (وعلى هذا لو دخل مسلم عسكرهم بامان فاشترى بمض تلك الامتعة فعليه ان يردها على اهلها بغير شيء) لانهم لم يملكوها قبل الاحرار فلا يملكها المشتري منهم ايضا وكان هو متبرعا فيما فدى به ملك الغير بغير امره) فان كان اهل الحرب قد دخلوا دارهم ثم اسلموا صار ذلك لهم لانهم بالاحراز قد ملكوا تمام السبب وهو القهر ثم يقرر ملكهم بالاسلام لقوله عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال فهو له» وكذلك ان جاؤا ذمة) لان عقد الذمة في تقرر الملك به يخالف عن الاسلام فيعمل عمله

باب ما يكون حرا من امنهم وما لا يكون
الفصوب بالقسمة لا يصير ملكا للغاصبين

(وكذلك ان استامنوا اليه او معهم ذلك المال) لانهم استفادوا الايمان في
انفسهم واموالهم (وهذا بخلاف ما اذا اشتراها منهم مسلم فان للمالك القديم ان
ياخذه منه باليمن) لان ملك المالك القديم قد انقطع بالملك الذي حدث لهم
فلا يعود حقه في ذلك المالك ما لم يتحول الى غيرهم وبالشري يتحول الملك الى المسلم
فيظهر حق المالك القديم على وجه لا يؤدي الى الحاق الضرر بالمشتري وذلك في
الاخذ باليمن فاما اذا اسلموا او صاروا ذمة او خرجوا بايمان فالمالك لم يتحول منهم
الى غيرهم فلهذا لا يظهر حق المالك القديم في الاخذ (فان كان المسلمون دخالوا
دارهم مغيرين واصابوا سبايا من احرارهم فلم يخرجوهم حتى اسلموا ففسد
امنوا من القتل بالاسلام ولكنهم ارقاء لان الرق قد ثبت فيهم لما صاروا
مقهورين والاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت وهذا
بخلاف ما سبق) لان المسلمين اذا قهروهم فقد صاروا مقهورين حسا وحكما ثم
باسلامهم لا يرتفع القهر حكما فنفي الرق والقهر منهم في دار الاسلام لا يكون
حكما وانما يكون حسا والقهر الحسي لا يتم بالاحراز (وبيان هذا المعنى) ان
القاهر اذا كان مسلما فهو محرز بالاسلام فيما يرجع الى حق الله تعالى ولهذا لا يحل
لاحد اخراج المسلمين من ايديهم فاما اهل الحرب فاما يكون قهروهم
باليد لا بالدين (الا ترى) انه لا يحل لكل واحد منهم اخذ ذلك من ايديهم
(واهل الذمة اذا كانوا قاهرين غير المسلمين في ذلك) فان الذمة خلف عن
الاسلام في حصول الاحراز في حق الشرع حتى لا يحل لاحد الترخض لهم
فيما اخذوا وانه يخمس ما سبى اهل الذمة كما يخمس ما سبى المسلمون *

(ولو ان اهل ذمة من الترك دخلوا الروم ففسدوا امن احرارهم فلم يدخلوهم دارهم
حتى اسلم السبي فاهم احرار) لانهم ما صاروا محزين لهم بالدين اذ لا دين لهم

الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت

وباليد لا يتم القهر قبل الا حراز بالدار فاذا اسلموا تقررت حريتهم حتى
لو ادخلوهم دارهم بعد ذلك ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا احرار ولو كانوا انما
اسلموا بعد ما دخلوا دارهم كانوا عبيد لهم فان اسلموا كانوا عبيد لهم وان
خرجوا اليها من اعدائهم فهم احرار كما هو الحكم في عبد الحرب اذا اسلم لانهم حين
احرزوهم بدارهم ومنعتهم فقد تم قهرهم ويشبه الرق والملك ثم مجرد
اسلام المملوك لا يزيل الملك الثابت عليه سواء كان تابعا لكافر او مسلما
(ولو كان اسما للترك قبل ان يدخلوا الاسراء دارهم ثم اسلموا الاسراء بعدهم
فهم عبيد لهم) لانهم صاروا محرزين لهم باسلامهم فكان هذا ومالو كانوا مسلمين
عند الاخذ سواء ثم اذا اخرجوهم الى دار الاسلام فانه يؤخذ الخمس منهم
بمنزلة اهل منعة من المسلمين دخلوا من غير دار الحرب بغير اذن الامام واصابوا
سبايا فكم ان هنالك خمس ما اصابوا والباقى يكون لهم فها هنا كذلك (وان كان
اسلام الفريقين بعد ما دخلوهم دارهم ثم خرجوا الى دارنا فهم عبيد للذين
امرؤهم ولا خمس فيهم) لانهم ملكوهم بالاحراز بدارهم قبل الاسلام فلم
يثبت حكم الغنيمة فيهم فلا يثبت بعد ذلك باسلامهم بخلاف الاول فهناك
لم يملكوهم قبل الاسلام (وان ثبت حقهم فيهم ولكن انما يثبت الملك بالاحراز
بدار الاسلام فيثبت حكم الغنيمة فيما اذا احرزوا واذا اسلم الاسراء قبل الترك في
ارض الروم ثم اسلم الترك بعدهم فالاسراء احرار) لاننا ان حريتهم قد تأكدت
بالاسلام قبل ان يثبت الرق فيهم بالاحراز (ولو اسلم الفريقان معا ولا يدري
ايهما اسلم قبل الاخر فهم احرار) لان حريتهم معلومة والسبب الموجب لرقهم
وقد سلم الاسلام الترك غير معلوم والرق لا يثبت بالشك * فان قيل * قهر الترك
ايام معلوم ايضا وذلك مبطل لحريتهم * قلنا * قبل الاحراز لا فان ذلك بعض

العمة وببعض العلة لا يثبت شيء من الحكم*

(وان اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت في ايدهم وزوجها في مدينة من مدائن الروم لم تبين من زوجها وان اخرجها الترك الى دارهم) لان عريتها تاكدت بالا سلام فلا تصير هي من اهل منعة الترك ولكنها حرة بنية اسلمت في دار الحرب فلا تبين من زوجها حتى تحيض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام فحينئذ تبين لبناين الدارين حقيقة او حكما (وان اسلم الترك قبل اسلامها بانث من زوجها حين اسلمت بهذا اسلام الترك او قبل اسلام الترك اذا اسلم الترك لان الترك الآن بمنزلة جيش المسلمين دغساوا دار الحرب بسوا هناك لو اسلمت امرأة ثم التحقت بالمسكر كانت حرة وتبين من زوجها الا حرازها نفسها بمنعة المسلمين ولو سبوا امرأة فاسلمت بانث من زوجها الا انها صارت امة لهم بالسبي يقتسمونها ويتحقق تبان الدارين بينها وبين زوجها اذا اسلمت حكما فكذلك هذا الحكم فيما اذا اسلم الترك ولو لم يسلموا ولم تسلم هي حتى احرزوها بدارهم فقد بانث من زوجها) لانها صارت امة لهم فتكون من اهل دارهم وقد بينا ان اهل الحرب باختلاف المنعات اهل دور مختلفة فاذا تحقق تبان الدارين بينها وبين زوجها بانث منه ولا هم ملكوها بالسبي حين احرزوها في دارهم (فكان هذا ومالو ملكه المسلمون بالسبي بدوز زوجها سواء وهناك تبين من زوجها انها كذلك حتى اذا اسلموا او قد اصابها الجارية احدهم بالقسمه فاستبرأها بحبيضة حل له ان يطأها) لانها من اهل الكتاب ولا زوج لها والله اعلم بالصواب *

باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره

(واذا خرجت سرية باذن الامام لتسلم الشجر فوصوا الى مكان يخاف فيه

باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره

المسلمون ثم قطعوا الخشب وجاؤا به فهو غنيمة يحمس) لان الموضع الذي لا يامن فيه المسلمون من جملة دار الحرب فان دار الاسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين وعلامة ذلك ان يامن فيه المسلمون فان قيل كان المسلمين لا يامنون في هذا المكان فكذلك اهل الحرب لا يامنون فيها قلنا نعم ولكن هذه البقاع كانت في يداهل الحرب فلا تصير دار الاسلام الا باقطاع يداهل الحرب عنهما من كل وجه وهذا لان ما كان ثابتا فانه يبقى ببقاء بعض آثاره ولا يرتفع الا باعتراض معنى هو مثله او فوقه واذا ثبت انه من ارض اهل الحرب فما يكون فيه من الخشب يكون في يداهل الحرب فهذا مال اصابه المسلمون من اهل الحرب بطريق القهر وهو الغنيمة بعينه (فان كان الامير اذا بعثهم ليقطعوا الخشب حتى يحمل ذلك سفنا للمسلمين او مجانيق والمسئلة بحالها فان الامام ياخذ ما جاءوا به فيحمل في تلك المنفعة التي ارسلهم لها) لانهم امثلوا امر الامير فيما اخذوا ولا يتحقق الامتثال مع القصد الى الاغتنام واذا لم يقصدوا الاغتنام بما اخذوا لم يكن ذلك غنيمة (وهذا لان الامام رأيا فيما يرجع الى النظر للمسلمين ﴿ الا ترى ﴾ انه يصح منه التنفيل قبل الاصابة بطريق النظر فكذلك يصح منه جعل المصاب لمنفعة معلومة قبل الاصابة فان اخذ من ذلك ما يعنيه وبقى فضل فالباقي يكون غنيمة لان السبب الموجب للاغتنام قد وجد في الكل ولكن في القدر المشغول حاجة المسلمين بحمل ذلك متقدما لقصد الامام وماوراء ذلك يشبه فيه حكم الغنيمة بمنزلة ما يفضل من التركة عن الدين والوصية (ولذلك لو كان بعثهم من الممسكر في دار الحرب لياتوا بالخشب او بالطعام او بالعلف لمنفعة عينها للمسلمين فان ما جاءوا به يكون مصروفا الى تلك المنفعة فان فضل منها شيء فهو غنيمة لاهل السرية واهل

المسكر) لانهم قصدوا تحصيل تلك المنفعة لا الاغتنام فان فضل منها شئ
فهو غنيمة حين خرجوا مطيعين الامير (وكذا الخ لو كان بعضهم من بعض مدائن
اهل الثغور وقد اصابهم قحط لياو ابا الطام والعاف لاهل المدينة فقموا اذ لك
فانه يقسم ذلك بين اهل المدينة بغير خمس ولا تقسمه بين اهل السرية وهذا كله
اذا بين لهم عند الخروج انه لما ذايروا وجههم لانه انما يقدم القصد منهم الى الاغتنام
اذا علموا مر اذا لامير فيما ارسلهم لاجله وخرجوا مطيعين له في ذلك فان كانوا
انما جاءوا ابا الطام بعدما استغنى المسلمون عن ذلك فهو غير لة الغنيمة الآن) لان
السبب الموجب لتقديم اهل المدينة فيه حاجتهم اليهم وقد انعدم فكان هذا
وما يفضل من المنفعة التي عنها الامام سواء *

(ولو ان الامير في هذه الفصول نقلهم بعضهم ما جاءوا به فذلك صحيح لانه
جعل بعضهم ما يأتون به مصروفا الى منفعة المسلمين وبعضه مصروفا اليهم
بطريق التنفيل فقي كل واحد منها نظر من الامام) لانهم قل ما يرغبون في
الخروج اذ لم يكن لهم نصيب في المصائب والتنفيل للتخفيف على الخروج
* فان قيل * كيف يصح النقل لجماعة السرية المبعوثين من دار الاسلام * قلنا * انما
لا يصح ذلك فانه هو غنيمة يفضل فيها الفارس على الراجل باعتبار انه ليس في
ذلك التنفيل الا ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الراجل وهذا المعنى
لا يوجد ههنا لان ما يأتون به لا يكون غنيمة لمن اصابها بل يكون مصروفا
الى منفعة المسلمين فلذلك جاز التنفيل فيه لهم (ولو جاءوا بذلك بعدما استغنى
عنه المسلمون بطل النقل) لان ما جاءوا به قد صار غنيمة والنقل العام للسرية
المبعوثين من دار الاسلام في الغنيمة لا يصح (وان كان قال من اخذ منك شيئا فله
نصفه والمسئلة بحالها فانقل جائز لاهلها على ما نقلوا) لان هذا نقل خاص

لمن يأخذون غيره فيحقق فيه معنى التحريض على الطلب والاخذ وذلك في الغنائم*

(ولو ان السرية حين خرجت لقطع الخشب في دار الاسلام دون مسالح المسلمين فان كان ارسالهم لمنفعة عنها كان ما جاء وابه مصر و فالى تلك المنفعة وان كان نفل لهم بهض ذلك اعطاهم النفل وصرف ما بقى الى تلك المنفعة فان جاء واذلك بهدم استغنى الامير عما بينهم لاجله فكل من جاء بذلك من شئ فهو له خاصة لان ما جاء وابه ليس بغنيمة هاهنا فانهم اصابوه في دار الاسلام والمباح في دار الاسلام كل من سبقته يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد فان جاء وابه جميعا فهو بينهم بالسوية لان تفضيل الفارس على الراجل في الغنيمة وهذا ليس من جملة الغنيمة فان قيل فلم ذابصح التثليل من الامام فيه قلنا لا على وجه التثليل ولكن على وجه التخصييض لا اخذ به بعض ما اخذته من المباح وصرف ما بقى الى المنفعة التي عنها (ولو خرجت السرية لقطع الخشب بغير اذن الامام الى دار الحرب او الى الموضع المخوف فما جاء وابه يكون غنيمة) لانهم اهل منعة جاء واعمال من دار الحرب بطريق القهرو في مصاب اهل المنعة يستوى الحال بين ما بعد اذن الامام وما قبله (وان كانوا اصباوا اذلك في موضع يامن فيه المسلمون فلكل رجل منهم ما اخذ) لان هذا مباح ملك بالاخذ في دار الاسلام كالصيد والخطب والخشيش (فان كانوا القوا العدو في ذلك الموضع فقاتلوههم على ذلك حتى اجلوههم عنه فكذلك الجواب) لان ما كان في دار الاسلام فيمجرد دخول اهل الحرب الى ذلك الموضع لا يأخذ حكم دار الحرب حين اجلوا عنه العدو بالقتال بقي على حكم دار الاسلام كما كان فكل من اخذ منهم

المباح في دار الاسلام كل من سبقته يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد

شيأ قوله (وكذلك لو وجدوا العدو قد قطعه ولكنهم لم يحرزوه في دارهم) لانهم قبل الاحراز لا يملكون ما يصيبون في دار الاسلام فيبقى على ما كان قبل اصابتهم (وان كانوا احرزوه بدارهم ثم خلعهم المسلمون فاخذوه منهم فهذا غنيمة) لانهم بالاحراز قد ملكوه فاهل السرية انما احرزوا وملكهم بطريق القهر فكان غنيمة (وعلى هذا حكم الملاحة) وهو الموضع الذي يكون فيه الملح من ارض الاسلام او من ارض الحرب (فان الحكم فيه كالحكم في الخشب في دار الاسلام في جميع ما ذكرنا) لان ذلك مباح مالك بالاخذ كالخشب.

(وكذلك سائر الاموال من ذهب او من فضة او من جوهر خرجت سرية في طلبه فان ما وجدوا من ذلك في ارض الاسلام لا يكون غنيمة) الا ان هذا الخمس لقوله عليه السلام وفي الركاك الخمس (وكذلك لو وجدوا ذلك بعد ما استخرجوا اهل الحرب ولكنهم لم يحرزوه فانه خمس وما بقي فهو لمن اخذوه خاصة) لانهم قبل الاحراز لا يملكونه فكان الحكم فيه قبل اخذهم وبعد اخذهم سواء.

(وان كانت السرية انما اصاب ذلك في دار الحرب فانه خمس ما صابوا والباقي بينهم على سهام الغنيمة) لانهم اخبروا من دار الحرب بطريق القهر فقد كانوا اهل منعة (وان يكونوا اهل منعة والمسئلة محالها فلما اخذوا من اخذوه ولا خمس فيه في جميع هذه الفصول) لانهم اصابوا ذلك من دار الحرب على وجه التلصص لا على وجه اعزاز الدين (الا ان يكونوا اخبروا باذن الامام فيقتل ان يكون لما اصابوا حكم الغنيمة) لان الامام الآن كالمصدق لهم عليه ان ينصروهم (وليس له ان يمشيهم اذالم يعلم القوة منهم فاجاءوا به يكون ما اخذوا على

وجه اعزاز الدين والخمس يجب في مثله) لان وجوب الخمس في الغنيمة لا يظهر شرفه حتى يعلم انه كسب حصل باشراف الجهات

(وان كان امير الثمر هو الذي بعث السرية لقطع الخشب واخذ الملح ونفل لهم من ذلك فانه يصح من تنفيله ما يصح من الامير الاعظم) لانه حين فوض اليه تدبير الثمر فقد اقامه في ذلك مقام نفسه فيصح منه ما يصح من الامير الاعظم ما لم ينه عن التنفيل ثم بين ما اذا خص الامام نفسه او غيره بالتنفيل وقد بينا حكم ذلك فقال (في الجملة لو خص ولده او والده بالتنفيل فذلك صحيح منه كما لو خص اجنبيا آخر وهذا التباين الملك بين الولد والوالد بخلاف العبد والمكاتب فاذا كان يصح منه التنفيل في حق نفسه اذا علم به جماعة المسلمين فمما هو اولي) لان منفعة فيما يحصل لولده ووالده دون منفعة فيما يحصل له

ثم ذكر حديث سالم بن ابي الجعد (ان رجلا من اشجع جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا اليه الحاجة فقال اصبر ثم ذهب فاصاب من العدو غنيمة واتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطيبها له فازل الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب الآية فهذا اصل علمائنا فيما يهيئه الواحد والمثنى من دار الحرب اذا دخلوا على وجه التلصص بغير اذن الامام بخلاف اهل المنعة وبخلاف ما اذا كان الواحد بعشه الامام ثم في كل موضع يكون للمصاحب حكم الغنيمة فالأخذ وغيره فيه سواء وفي كل موضع لا يكون للمصاحب حكم الغنيمة فان الأخذ يخص به وان اخذوا جميعا فذلك بينهم بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الراجل) لان هذا التنفيل حكم يختص بالغنيمة كالحبس وهذا ليس بغنيمة بل هو احراز المباح على وجه (ا) ذكره في التريب فقال ثقة من الثالثة (الطبعة الوسطى من التابسين) ١٢

سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب

التلصص لاعلى وجه اعزاز الدين فيكون بمنزلة الاصطياد والاحتشاش
 (ولو اخذ واحد منهم شيئا من ذلك ثم دفعه الى صاحبه يحفظه له فامسكه
 حتى اخرجه فهو لا اخذ) لانه مصار احق به حين سبقت يده اليه ثم حفظ
 صاحبه له بامره كحفظه له بنفسه الى ان اخرجه (وان كان صاحبه غلبه فانزعه
 منه فهو للذي اخرجه) لان الاول لم يملكه بمجرد الاخذ فانه لم يكن في منعة
 المسلمين حتى يصير بالاخذ محرزا وانما يحصل احرازه بالاخراج الى
 دار الاسلام وذلك انما وجد من الناصب الذي انزعه عنه غير اني ساكره للمسلم
 ان يقهر عليه صاحبه بعدما اخذه لان يده سبقت اليه وليد المسلم حرمة في حق
 المسلمين * ولانه احرزه بالدين وقدينا ان الاحرار بالدين يثبت في حق
 الاثم وان كان لا يستبر ذلك في حكم المساك والستقوم (فان جاء ناس
 من المشركين يريدون اخذ ذلك منهم فقلهم المسلمون حتى دفعوهم عن ذلك
 فهو الذين اخذوه ايضا) لان الاخذ قد صار احق به بذلك الاخذ فلا تغير
 ذلك الحكم بالقتال الذي ابتلوا به * فان قيل * حين قاتلوا عنه فلما ذالوا يجهلون في
 حكم اهل منعة حتى يكون لاصحابهم حكم الغنيمة * قلنا * لان هذا شيء وقع اتفاقا
 لا قصدا فلا يصيرون به قاهرين حكمهم * (الارى) انهم لو اتوا قوم من اهل
 الشرك يما فقتلوههم واخذوا مواهمهم كان لكل واحد منهم ما اخذ ولم يكن
 لذلك حكم الغنيمة فهذا مثله * (ويوضحه) انهم اذا كانوا اهل منعة فانه لا يختلف
 الحكم فيما اصابوا بالقتال دفعا عنها اذا ابتلوا به وعدم القتال وكذلك فيما اصاب
 الذي لا منعة لهم لا يختلف الحكم بذلك ولو ان هؤلاء الذين لا منعة لهم لحقهم
 جند المسلمين في دار الحرب بعدما اصاب كل فريق المساك فانه يخنس ما اصابوا
 ثم ينظر الى ما اصاب الذين لا منعة لهم فيقسم ذلك بينهم وبين اهل المعسكر

لأنهم صاروا كالمذلة لهم حين التحقوا بهم فيشاركونهم فيما أصابوا اذ الجند قد
دخلوا غزاة فاما ما أصاب اهل الجند قبل ان يلتحق بهم اللصوص فلا شركة
فيه معهم للصوص الا ان يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم دفعا عن ذلك لأنهم
ما كانوا غزاة حين دخلوا فلا يصيرون بمنزلة المدد للجيش بل حالهم فيما
أصاب الجيش كحال من كان تاجرا في دار الحرب او اميرا او اسلم من اهل
الحرب والتحق بالجيش بعد الاصابة وقد بينا انه لا شركة لهؤلاء في المصاب
الا ان يلقوا قتالا واما وجوب الخمس في الكل فلا نه صار محرز بقوة الجيش
فيتحقق فيه معنى اعزاز الدين *

(ولو ان عسكريا دخلوا او لا باذن الامام او بغير اذن الامام ثم دخل على ائمتهم
رجل او رجلا بغير اذن الامام وقد نهى الامام عن ذلك فان لقتلهم قبل
الاصابة ثبت الشركة بينهم في المصائب بعد ذلك وان كان بعد الاصابة
لم يشاركونهم في ذلك الا ان يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم) لأنهم متلصصون
حين دخلوا بغير اذن الامام فلا يصيرون مدد للجيش ما لم يقتلوا معهم
وهذا لان مدد الجيش غزاة وهم ليسوا بغزاة حكما حين دخلوا متلصصين فانما
يتميز فيهم ان يصيروا غزاة حقيقة وذلك بان يقتلوا معهم *

(وان كانوا الحقوهم باذن الامام شاركونهم فيما أصابوا) لأنهم بنفس الدخول
صاروا غزاة الآن فكانوا مدد للجيش يشاركونهم فيما أصابوا قبل ان يلتحقوا
بهم (ولو اسلم قوم من المرتدين في دار الحرب ثم التحقوا بالمسكر خالفهم وحال
غيرهم ممن يسلم من اهل الحرب سواء) لأنهم حين دخلوا دار الحرب مرتدين
فقد صاروا اهل حرب فبعد ذلك وان اسلموا او التحقوا بالجيش لا يگنون
غزاة بمنزلة المدد للجيش ما لم يقتلوا معهم دفعا عما أصابوا *

(ولو ان قومًا لا منعة لهم دخلوا اذار الحرب بغير اذن الامام واصابوا شيئًا ثم لحقهم قوم لا منعة لهم ايضا ولكن باذن الامام فالتقوا بعد ما اصاب كل فريق شيئًا فان لم يصيروا اهل منعة بعدما التقوا فاما اصحاب المتلصصون قبل ان يلتقوا او بعد ما التقتوا ا يكون لهم خاصة ولا خمس فيه) لانه لا يتغير حكم ما اصابهم بالالتقاء فهو لا اذ لم يصيروا بهم اهل منعة فيبقى الحكم فيما اصابوا على ما كان قبل ان يلتقوا وبهم فكل من اخذ شيئًا فهو له خاصة بخلاف ما اذا كان الذين التقتوا بهم اهل منعة فقد تغير صفة اصابتهم واخر ازم بالالتحاق بهم (وما اصاب الذين دخلوا باذن الامام قبل الالتقاء وبعده فانه خمس وتقسيم الباقي بينهم على خمسة الغنيمة كما كان الحكم في مضانهم قبل الالتقاء) لان اللصوص لا يصيرون في حكم المدد لهم حين لم يتغير حالهم بهذا الالتقاء (وان كانوا حين اجتمعوا صاروا اهل منعة وقد اصابوا اغنائم قبل ان يلتقوا وبعده ما التقوا خمس ما اصاب الفريقان وكان ما اصاب كل فريق منهم قبل ان يلتقوا بينهم على سهام الغنيمة وما اصابوا بعدما التقوا فهو بينهم جميعا على سهام الغنيمة) لان الاحرار في جميع المصاب وجد على وجه القهر حين صاروا اهل منعة بعدما اجتمعوا فيجب الخمس في جميع ذلك (الا ان فيما اصاب كل فريق قبل الالتقاء لا يكون الفريق الآخر في حكم المدد لهم اذ لا منعة لكل فريق على الاشراد فلذا تقسم ما اصاب كل فريق بينهم خاصة ولا يشاركه فيه الفريق الاول الا ان يلتقوا قتالا بعدما اجتمعوا فان لقوا قتالا بعدما اجتمعوا اشتركوا في جميع ما اصابوا الوجود القتال من كل واحد من الفريقين على وجه الدفع عما اصابه الفريق الثاني وان كان دخول الفريقين بغير اذن الامام والمسئلة بحالها فهذا ما سبق سواء الا في حرف واحد وهو ان ما اصاب كل فريق قبل الالتقاء يكون بينهم جميعا

ها هنا على سهام الغنيمة بخلاف الاول لانها هنا قد استوى الحكم في مصاب كل فريق قبل الالتقاء فاعلمنا باعتبار في الحكم حالنا كذا الحق بالاحراز وهم اهل منعة عند ذلك قد تم الاحراز بقوتهم في خمس الكل والباقي بينهم وهناك قد اختلف حكم مصاب كل فريق لان ما اصاب الذين دخلوا باذن الامام له حكم الغنيمة فلا شركة فيه للمتصلين ما لم يقاتلوا عنه وما اصاب المتصلون لم يكن له حكم الغنيمة ولا شركة فيه للذين دخلوا باذن الامام ايضا ما لم يقاتلوا فدفعوا فاذا فعلوا اذ ذلك فقد صار الكل غنيمة وتم الاحراز في الكل بقوتهم* (ولو كان احد الفريقين لهم منعة والاخر لا منعة لهم والمسئلة محالها فان الذين لا منعة لهم لا يشاركون اهل المنعة فيما اصابوا قبل الالتقاء الا ان يلقوا قتالا بعد ما التحقوا بهم واهل المنعة يشاركون الذين لا منعة لهم فيما اصابوا وان لم يلقوا قتالا بعد ذلك) لانهم صاروا محرزين لذلك بمنعتهم فصار اهل المنعة في ذلك بمنزلة المدد لهم وفي الاول المتصلون ما صاروا محرزين بمنعة الذين دخلوا باذن الامام اذ لا منعة لهم*

(ولو كان الذين لهم المنعة دخلوا بغير اذن الامام والذين لا منعة لهم دخلوا باذنه اشتركوا في جميع ما اصابوا) لان كل فريق بنفس الدخول صاروا غزاة الله احد الفريقين باعتبار المنعة والاخر باعتبار اذن الامام فكان كل فريق كالمدد للفريق الآخر فيما اصابوه (ولو دخل كل فريق من الفريقين الذين لا منعة لهم باذن الامام فالتقوا بعد ما اصاب كل فريق شيئا فانه يخمس جميع ما اصابوا والباقي بينهم على قسمة الغنيمة سواء اصابوا اهل منعة بالاجتماع او لم يصيروا اهل منعة) لان اذن الامام قد جمعهم وكان كل فريق غازيا بنفس الدخول باذن الامام فيكون احد الفريقين بمنزلة المدد للفريق الآخر فيما

اصابوا قبل الالتقاء فان قيل * اصابة كل فريق هاهنا واحرازه لم تكن منعمة
الفريق الآخر فكيف يثبت للفريق الآخر معهم شركة في ذلك * قلنا * لانهم
باعتبار اذن الامام صاروا غزاة في دار الحرب والغزاة في دار الحرب بعضهم مدد
للبعض من غير اعتبار المنعة * الا ترى * ان الجيش لو كانوا دخلا واصابوا
غنائم ثم التحق بهم رجل او رجلان باذن الامام كان مدد لهم يشار بهم في المصاب
وان لم يكن لهم منعمة بنفسه بخلاف ما اذا دخل بغير اذن الامام فكذلك ما سبق
وعلى هذا لو كان كل واحد من الفريقين اهل منعمة وقد دخلوا بغير اذن الامام
والثبوت في دار الحرب فانه بخمس جميع ما صابوا او يكون الباقي بينهم على سهام
الغنيمة لان كل فريق هاهنا باعتبار المنعة صاروا غزاة كما دخلوا وقد صار بعضهم
مددا للبعض بالالتقاء وانما تم الاحراز في المصاب بهم جميعا فكأنوا اشركاء
في المصاب على سهام الغنيمة * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب ﴾

(قد بينا ان الاسير اذا انفلت فله حق بالجيش الذي دخل معهم قبل ان يخرجوا
فهو شريكهم فيما اصابوا حال كونه ماسورا) لانه ان عتقه منهم سبب الاستحقاق
حين دخل معهم على قصد القتال وشار بهم في اتمام الاحراز فما اعترض من الاسير
بين ذلك بصير كان لم يكن بمنزلة مالم مرض وهو في المعسكر زمانا ويستوى
ان كان دخوله في الابداء باذن الامام او بغير اذنه لانه غاز حين دخل معهم
على قصد القتال في الوجهين جميعا * الا ترى * انه لو دخل معهم تاجر اثم ترك
التجارة وقاتل معهم فاسرا وكان اسلم من اهل الحرب والتحق بهم يريد القتال
فاسر ثم انفلت قبل ان يخرجوا فانه يشار بهم فيما اصابوا وان لم يوجد الاذن من

باب ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب

الامام له في القتال اذا التحق بهم قبل الاحراز والقسمة والبيع (فان خرج ذلك
 المسكر وهو ما سور ثم انفلت والتحقيق بمسكر آخر وقد اصابوا غنائم لم يشار كهم
 الا ان يلقوا قتالا فيقاتل معهم) لانه لم ينه عنه سبب الاستحقاق معهم حتى الآن
 فيكون حاله في حقهم كحال من اسلم في دار الحرب والتحقيق بالمسكر وهو
 لا يصير مدد لهم بنفس الا لتحاق بهم لان قصده النجاة من المشركين الا ان
 يقاتل معهم دفعا عن المصاب فيكون ذلك دليل كونه قاصدا الى ان يكون مددا
 لهم (ولو انه حين انفلت قتل بعض المشركين واخذ ماله واخرجه الى
 دار الاسلام فهو له ولا خمس فيه بمنزلة حر في اسلم ثم فعل ذلك وهذا لانه
 بمنزلة الاصل فيما اخذه لان قصده النجاة منهم دون القتال على وجه اعزاز الدين
 فانه مقهور لا منة له فيهم فاذا كان الاسراء الذين اسلموا اهل منة والمسئلة
 بحالها خمس جميع ما اصابوا او كان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة الا اخذ منهم
 وغير الاخذ فيه سواء ويستوى ان كان كل فريق اهل منة قبل ان يلتقوا
 او حين اجتماعهم واصارت لهم منة) لانهم محاربون في الحقيقة وقد احرزوا
 المال بطريق التهروم وظاهرون فيتحقق معنى اعزاز الدين فيما اصابوا
 فلهذا يكون غنيمة (ولو تمكن الاسراء من قتل قوم من اهل الحرب غيلة واخذوا
 اموالهم لم يكن بذلك بأس) لانهم محاربون لهم ومع ذلك هم مقهورون مظلومون
 فلهم ان يتصفوا امن بعض من ظلمهم اذا تمكنوا من ذلك (وان فعلوا ذلك ثم
 خرجوا الى دارنا ولا منة لهم فكل من اخذ شيئا فهو له خاصة وان اشترك
 في الاخذ رجلان فارس وراجل فهو بينهما سواء) لان المصاب لم يؤخذ حكم
 الغنيمة حين لم يصيروا اهل منة بهدما يجمعوا (فان كان الاخذ اعطاه صاحبه
 ليحمله فهو الاول) لان يد من اخرجه نابتة عن يد الاخذ حين ايتمنه (وان كان

غلبه عليه وأخرجه فهو للذي أخرجه) وقد بينا هذا
 (ولو كان الأسراء فعلوا ذلك بعدما حصلت لهم منعة والذين أسلموا فعلوا
 ذلك ولا منعة لهم ثم التقوا في دار الحرب ثم خرجوا فانه بخمس جميع المصاب)
 لانه محرز بالدار يقوم هم اهل منعة فيكون غنيمة (ثم ما اصاب الذين لا منعة لهم
 فهو مقسوم بينهم جميعا على سهام الغنيمة) لانهم احرزوا ذلك غنيمة الفريق الآخر
 وكان الفريق الآخر نال مدد لهم في ذلك باعتبار منعتهم (ولا شر كذا للذين لا منعة
 لهم مع اصحاب المنعة فيما اصابوا قبل الالتقاء) لانهم ما احزوا ذلك بمنعتهم
 اذ لا منعة للفريق الآخر حتى يحاو كل مدد لهم فيما اصابوا (الا ان يلقوا قتالا بعد
 ما اجتمعوا فيقتلوا يشارك بعضهم بعضا في المصاب) لانهم اجتمعوا في القتال دفعا
 عن جميع المصاب فكانهم اشتركوا في الاصابة (وهذا اذا كان الذين لقوهم من
 اهل الحرب فقاتلوهم اهل منعة فان كانوا الا منعة لهم لا يتغير الحكم بهذا القتال)
 لان قتالهم للدفع انما يتغير به الحكم اذا قاتلوا من كان يتوهم منه استنقاذ المال من
 ايديهم وهذا لا يتحقق فيما اذا لقيهم رجل اورجلان من اهل الحرب
 وانما يتوهم اذا لقيهم اهل منعة (وان كان الفريقان حين اصابوا اما اصابوا
 لا منعة لكل واحد منهما فلما التقوا صارت لهم منعة فهم شركاء في جميع
 ما اصابوا) لان بالالتقاء لما تغير حالهم بما حدث لهم من المنعة صار هذا في الحكم
 مالا كانوا مجتمعين عند الاصابة سواء وهذا لان بعضهم صار مددا للبعض
 وصار كل فريق متمكنا من احراز ما اصابه بقوة الفريق الآخر حين صاروا
 اهل منعة بعدما تجمعوا بخلاف ما سبق (وان كان الامام ارسل إلى كل فريق
 يامرهم ان يقتلوا من قدروا عليه وياخذوا الاموال ففعلوا وكلا الفريقين
 لا منعة لهم ولم يلتقوا حتى خرج كل فريق الى دار الاسلام فما اصاب كل

فريق بخمس ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة) لا لهم صاروا غزاة حين
بأنهم اذن الامام بمنزلة قوم لا منعة لهم دخلوا دار الحرب باذن الامام وهذا لان
على الامام ان ينصرهم اذا علم بحالهم واذا علم بحالهم وامرهم ان يفعلوا ذلك
فكانوا قاهرين باعتبار هذا المعنى (وكذلك ان اتقوا في دار الحرب فصارت
لهم منعة او لم تصر او كان احد الفريقين لهم منعة والاخر لا منعة لهم) لان اذن
الامام قد جمعهم وقد بينا انهم لو دخلوا ابتداء على هذا الوجه باذن الامام كانوا
شركاء في المصايب اذا اتقوا فكذلك اذا فعلوا في دار الحرب باذن الامام ثم
اتقوا بعد ذلك *

(ولو بعث الامام قوما لا منعة لهم من دار الاسلام في طلب الغنيمة فخرج
اليهم اسراء وقوم اسلموا وقد اصاب كل فريق شيئا فان كان حين اجتماعهم
لم ينصر لهم منعة ايضا ثم اتقوا قتالا فاصابوا غنائم بجميع ما اصاب الذين دخلوا
باذن الامام بخمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة) لا لهم قاهرون باعتبار اذن
الامام (وما اصاب الفريق الاخر فهو لهم خاصة الفارس والراجل فيه سواء
ولا شركة لغير الاخذ فيه مع الاخذ) لا لهم لصوره اذ ليس لهم اذن من
الامام ولا منعة به يصيرون قاهرين قبل الالتقاء ولا بعده * فان قيل * لما
لم يحمل الذين دخلوا باذن الامام في حقهم بمنزلة اهل المنعة حتى يكونوا ممدد لهم
* قلنا * لان اهل المنعة انما صاروا ممدد لهم باعتبار انهم احرزوا ما اصابوا
بقوتهم ومنعتهم وهذا غير موجود هاهنا وانما ثبت حكم الغنيمة فيما اصاب
الذين دخلوا باذن الامام لوجود الاذن حكمها وهذا مقصور على مصابهم
لا يمتد الى مصايب الفريق الاخر (فاما اذا كانوا اهل منعة فحكم الغنيمة
فيما اصابوا باعتبار منعتهم حسب ما يمتد من ذلك الى ما اصاب الفريق الاخر

الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام

حين احرزوه بمنتهى فاذا كانوا بعد الاجتماع اهل منعة الخمس جميع ما اصابوا
والباقي بينهم على سهام الغنيمة لقوا قتالا او لم يلقوا لان بالالتقاء قد تغير حالهم
فقد صاروا اهل منعة فلهذا تغير الحكم فيما اصاب كل فريق (وان كان الذين
دخلوا باذن الامام لا منعة لهم والفريق الآخر لهم منعة فانه يشارك بعضهم
بمضافي جميع المصاب بعد ما يرفع الخمس من ذلك) لان الذين دخلوا باذن
الامام غزاة باعتبار الاذن والاخرون غزاة باعتبار المنعة فكان حالهم بعد
الالتقاء كحال قوم لا منعة لهم دخلوا باذن الامام والتحقوا بالمسكر بعد اصابة
الغنيمة فيشارك بعضهم بمضافي المصاب (فان كانت المنعة للذين دخلوا باذن
الامام خاصة والمسئلة بجالها فان اهل المنعة يشاركون الاسراء فيما اصابوا
قبل الالتقاء بعد ما يرفع منه الخمس) لانهم احرزوا ذلك بمنتهى ولا شركة
الاسراء فيما اصاب اهل المنعة الا ان يلقوا قتالا فيقتلون منهم (وان كان
لكل فريق منعة فانه يشارك بعضهم بمضافي اصابوا) لان كل فريق
بمنتهى صاروا ممددا للفريق الاخرون في مصاب اهل المنعة لا فرق بين
وجود الاذن من الامام وعدم الاذن كمالو كانوا دخلوا في دار الاسلام
والله الموفق *

باب

المستأمنين من المسلمين ياخذون اموال اهل الحرب ثم يخرجونها
(قد يتأخروا سابق ان المستامن اذا اخذ شيئا من مالهم بغير طيب انفسهم فاخرجه
الى دار النصر بده ولا يجبر عليه في الحكم) لانه اخذ ذمة نفسه لادمة الامام
والمسلمين واستدل عليه بحديث القيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه (انه صحب
قواما من المشركين فرجد منهم غفلة فقتلهم واخذوا مالهم فباعها الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وطلب منه ان يخلص فاني ان يفعل ذلك ولم يجبره
على رد ذلك على ورثتهم* فهو الاصل في هذا الجنس فان جاء صاحب المتاع
مسلياً او معاهداً او بامان واقام على ذلك بينة عدولا من المسلمين او اقر ذواليد
بذلك فان الامام يجبره بالرد ولا يفتيه على ذلك) لانه حين اخذ المال لم يكن
لصاحب المتاع امان من المسلمين في نفسه ولا في ماله وانما كان على ذلك الرجل
ان لا يغيرهم حين دخل اليهم بامان وذلك غير داخل تحت حكم الامام فلا يجبره
على الرد بذلك القدر من السبب ﴿الارى﴾ انه لو قُتِلَ رجل منهم او قتل
رجل منهم او استهلك مالا ثم خرج هارباً الى دار الاسلام فجاء صاحب الحق
وخاصمه في ذلك لم يقض القاض له بشيء فكذلك اذا اخرج مالا لهم (وكذلك
ان كان المستامنون الذين فعلوا ذلك اهل منعة فاخرجوا ما اخذوا الى دار
الاسلام فهذا الواحد اذا اخرج سواه) لانهم فعلوا ذلك بمنة انفسهم لا بمنة
الامام (فان كانوا حين اجتمعوا وصارت لهم منعة نأذوا اهل الحرب ثم لحقوا
بمسكر من المسلمين قد غنموا وغنائم ثم اصابوا غنائم اخرى ايضاً بعد ما التحقوا
بهم فجميع ما اصاب اهل المسكر قبل الالتقاء بخمس والباقي لهم خاصة دون
التجار) لان التجار لا يصيرون مدد لهم ولا في حكم الغزاة مجرد الالتقاء
لم يقاتلوا دفعاً عما اصابوا (وما اصابوا بعد الالتقاء فهو بين الكل على خمسة النسيئة)
لانهم اشتركوا في الاصابة والاحراز (وما اصاب التجار في امانهم فانهم
يومرون برده على اهلهم من غير ان يجبروا عليه في الحكم) لانهم كانوا اشركوا في ذلك
باعتبار منعتهم لا باعتبار منعة الجيش فكان اخر اجزائهم ذلك الى منة الجيش والى
دار الاسلام سواء (الا ان يلقوا قتالاً فقاتلوا دفعاً عن ذلك فينتزح التجار
بشاركون الجيش في جميع ما اصابوا وياخذ الامام ما اصاب التجار فيجعل

ذلك موقوفا حتى يحى صاحبه فيأخذه) لان الاحرار اهاننا حصل بقوة العسكر
وبقتالهم دفعا عن ذلك المال فبقيت ولاية الامام فيه (الآرى) انه لو لم يكن
ما خروا على وجه القدر كان حكمه حكم الغنيمة بقسمة الامام بين اهل العسكر
والنصارى بما رفع الخس من ذلك واذا ثبت ولاية الامام فيه فعليه ان لا يقدر
باصاله الى صاحبه (الآرى) ان الذين اخذ منهم تلك الاموال لوجاؤ الى
العسكر ولهم منة فقالوا يريد قسالكم او تخلوا بيننا وبين التجار حتى يقتلهم
وناخذلنا مواسمنا ان ندع اهل الحرب يقتلونا ولكن يلزمنا نصرة
التجار بان نأخذ مما في ايديهم مما غدر وافيه ورده على اهلهم وعندهم من قتل
التجار * وكذلك ان كان الذين ساءوا للاستغناء ذوق ما سوى اصحاب الاموال
(ولو كان المستامنون لا منة لهم والمسئلة على اهل العسكر ان يردوا
ما اصحاب المستامنون على اهلهم) لانهم ما كانوا محرزين لذلك بمنتههم
وانما صاروا محرزين له بقوة اهل العسكر ولهذا يشيت حقهم فيه ولو
كان غنيمة وان لم يلقوا قتالا بعد ما التحقوا بهم (فمر فناء) ان ولاية الامام
قد ثبت في هذا المال حين كان محرزاً بقوة اهل العسكر فعليه رده على اهلهم
وليس عليه ان يثبت به اليهم ولكنه يكتب الى صاحبه حتى يدخل بامان
فيأخذه) لانه ما اخرج من يد صاحبه وانما وقع في يده من غير فعله
فهو نظير الثوب اذا هبت به الريح والقتل في حجب انسان فانه لا يجب عليه
ان يحمله الى صاحبه ولكن عليه ان يعلمه حتى يحى فيأخذه منه *
(ولو ان مستامنا في دار الحرب خرج الى دار الاسلام واهل الحرب
لا يعلمون به ثم عاد اليهم فلم يرضوا له وظنوا انه على الامان الاول فلا بأس
بان يقتلهم ويأخذوا بدلته من اموالهم لان وصوله الى دار الاسلام قد انتهى

الثوب اذا هبت به الريح والقتل في حجب انسان فانه لا يجب عليه ان يحمله الى صاحبه ولكن عليه ان يعلمه حتى يحى فيأخذه منه

حكم الامان بينه وبينهم سواء علموا به او لم يعلموا فاذا دخل اليهم بغير استئذان
 جدد كان حاله وحال من لم يكن مستأمنافهم قبل هذا سواء ﴿ الا ترى ﴾
 انهم لو علموا بذلك قتلوه واخذوا ماله فبان لم يعلموا الا يثبت لهم امان من جهة
 * فان قيل * انما كان لا يحل له ان يفعل ذلك قبل الخروج للتحرز عن العدو وهذا
 الممنوع قائم ما لم يعلموا بخروجه * قلنا * لا كذلك فانه ليس عليه ان يعلمهم بخروجه
 وانما عليهم ان لا ينفقوا عنه حتى لا يشبهه عليهم خروجه وبعد انتهاء الامان
 بالخروج هو محارب لهم والحرب خدعة فظنهم على انه على الامان الاول لا يمنعه
 من ان يصنع بهم ما يصنعه المحارب (و كذلك اذا خرج الى عسكر المسلمين في دار
 الحرب) لان الامان ينتهي بينه وبينهم بوصوله الى منعة المسلمين كما ينتهي
 بخروجه الى دار الاسلام (فان كان اهل الحرب اخذوه حين عاد اليهم فقالوا
 له اين كنت فاخبرهم انه لم يرجع الى دار الاسلام بعد او قالوا له من انت فقال انا
 مستأمن فيكم فتركوه لم يحل له ان يمرض لهم في شيء بمدهذا) لان الذي كلمهم
 به بمنزلة الاستئذان الجديد ﴿ الا ترى ﴾ انه لو لم يكن دخل اليهم بامان حتى
 الآن فلما اخذوه قال انا مستأمن فيكم كان مستأمننا اذا خلو اسبيله لا يحل له ان يغير
 بهم بمذالك (وان كان هذا المستأمن خرج الى قوم من المسلمين لا منعة لهم
 قد بعثهم الامام طليعة في دار الحرب والمسئلة بحالها لم يحل له ان يمرض لاهل
 الحرب بشيء) لان حكم الامان الاول بينه وبين اهل الحرب باق ما لم ينابذهم
 او يثبت حق بمنعة المسلمين وباعتبار ذلك الامان لا يحل لهم ان يمرض لهم (فان
 اجتمع المستأمنون في دار الحرب في مكان حتى صارت لهم منعة ثم لم ينبدوا الى
 اهل الحرب حتى تفرقوا كما كانوا فانه لا يحل لاحد منهم ان يمرض لهم بشيء)
 لانهم على الامان الاول حين لم ينبدوا الى اهل الحرب * فان قيل * لم اذا لم يعمل

ما حدث لهم من المنعة بمنزلة منعة المسلمين في دار الحرب حتى ينتهي به حكم ذلك
الامان * قلنا * لان انتهاء الامان باعتبار منعة المحاربين لاهل الحرب
والمستامنون ما دخلوا محاربين فبالجم لا يصيرون محاربين ما لم ينبذوا اليهم
بخلاف اهل العسكر (و كذلك ان اجتمعوا مع قوم من الاسراء ومن الذين
اسلموا في دار الحرب ولهم منعة الا انهم لم ينبذوا الى اهل الحرب بالمحاربة) لان
الاسراء مهرون في ايديهم والذين اسلموا اما كانوا محاربين لهم فلا يصيرون
محاربين في الظاهر بمجرد المنعة ما لم ينبذوا اليهم بالمحاربة ولا ينتهي امان
المستامين بالتحاقهم بثل هذه المنعة (وان كان الاسراء قد نبذوا الى اهل الحرب
بالمحاربة والمسئلة بحالها فلا لباس للمستامين اذا عادوا اليهم ان يقتلوا من قدروا
عليه منهم) لانهم التحقوا باهل منعة من المسلمين هم محاربون لاهل الحرب وحكم
الامان ينتهي بذلك كما لو التحقوا بالعسكر (فان كان المشركون علموا بهم فقاتلوا
لهم حين رجعوا لم آتيتهم فقاتلوا اخرجنا الى عسكرهم ثم جارا او آتيناهم لنهزمهم
عما صنعوا فتركهم عاقلوا لم يحل لهم ان يتعرضوا لهم بشيء) لان هذا الكلام
بمنزلة الاستيذان منهم فانهما اخبروهم انهم على الامان الاول وانما تركوهم
على ذلك الامان وكذلك هذا الجواب فيما اذا خرجوا الى عسكر في دار الحرب
ثم رجعوا اليهم فاخبروهم انهم خرجوا للتجارة او الحاجة (ولي ان المستامين
اصابوا شيئا من اهل الحرب ثم نجحوا فصار لهم منعة ونبذوا الى اهل
الحرب واخبروهم انهم يقاتلونهم ثم قاتلوهم او لم يقاتلوهم حتى اصابوا غنائم
فاخرجوها فان اصابوا بعد النذر الخمس ويقسم بينهم على سهام الغنيمة وما اصابوا
قبل النذر فهو لمن اصاب ولا خمس فيه) لانهم اخذوا ذلك على وجه العذر وانما
احرزوه بمنعتهم خاصة لا منعة الامام والمسلمين فيقتضيه الامام بالرد من غير

ان يجبرهم عليهم في الحكم (ولو كان مكان المستامين اسراء او قوم اسلموا منهم
 والمثناة بحالها خمس الامام ذلك كله وقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة) لانهم
 اخذوا حين اخذوا وهو حلال لهم ثم احرزوه بمنة وقوة فيثبت فيه حكم
 الغنيمة * فاما المستامنون فاما اخذوا ما اخذوا قبل النبد وهو عليهم حرام
 فلا يثبت حكم الغنيمة في ذلك الماخوذ بما يحدث لهم من المنعة (الا ترى)
 انهم لو احرزوا ذلك بمنة الجيش اخذته الامام فيرده على اهله ولم يقسمه
 بينهم على خمسة الغنيمة * والاسراء لو احرزوا ما اخذوا بمنة الجيش قسم
 بينهم وبين الجيش على خمسة الغنيمة فكذلك اذا احرزوه بمنعتهم الا ان
 هناك يثبت للامام ولاية الاجبار على الرد وهاهنا لم يثبت (وان كان المستامنون
 لحقوا في دار الحرب بقوم لصوص لا منعة لهم وقد دخلوا بغير اذن الامام
 ولم يصيروا اهل منعة بعد ما اجتمعوا - فالحكم فيما اصاب كان لكل فريق بعد
 الالتقاء كما كان قبله حتى ان ما اصاب اللصوص فهو لمن ولي الاخذ منهم
 خاصة وما اصاب المستامنون امر وورده من غير جبر * فان صاروا اهل منعة حين
 اجتمعوا فنبدوا الى اهل الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام فان الامام يمسك
 ما اصاب اللصوص) لانهم اخذوه والاخذ حلال لهم واهرزوه وهم
 قاهرون بما حدث لهم من المنعة فيخمس ما اصابوا او يقسم ما بقي بينهم وبين
 المستامين على سهام الغنيمة * فان قيل * كيف يثبت للمستامين في ذلك حق
 الشراكة معهم ولم يتسألوا دفعه عن ذلك المال بعد ما التحقوا بهم * قلنا * لانه
 يصير محرزاً بمنعة حدثت لهم وباعتبارها اخذ حكم الغنيمة فكان هذا اكثر
 تأثيراً من قتلهم دفعه عن ذلك المال (فاما ما اصاب المستامنون فانهم يومرون
 برده من غير ان يجبروا على ذلك) لانهم اخذوا والاخذ حرام عليهم

فلا يصير غنيمة بالاخراج وما احرزوه بمنة غيرهم من المسلمين فلا يثبت
 الامام فيه ولاية الاجبار على الرد (وان كانوا لم ينبذوا الى اهل الحرب
 حتى خرجوا والمسئلة بحالهم الخمس شيىء من ذلك) لانهم اصابوه على
 وجه التلصص واخرجوه كذلك فانهم لم يظهروا القتال مع اهل الحرب
 في دارهم واعتبار المنعة لاظهار القتال واذا لم يظهروه كان هذا وما يصير وا
 اهل منعة بعد الالتقاء في الحكم سواء واذا لم يصروا ما اصاب اللصوص غنيمة
 فهو لاخذ خاصة ولا شركة للمستأمنين معهم في ذلك (والذي يوضح هذا
 الفرق ان المستأمنين لو رجعوا الى اهل الحرب قبل ان ينبذوا اليهم كانوا على
 الامان الاول لا يحل لهم ان يتعرضوا لاهل الحرب بشيىء وبسبب ما ينبذوا
 اليهم باعتبار المنعة لو رجعوا اليهم من غير استئذان جديد حل لهم ان يقتلوا من
 قدر واعايتهم منهم) وكذلك لو كان المستأمنون حين اجتمعوا اهل منعة والذين
 لحقوا بهم لا منعة لهم لان المستأمنين ما كانوا محاربين لهم ولكنهم كانوا في امان
 منهم فلا ينتهي حكم ذلك الامان منهم ما لم ينبذوا اليهم او يصلوا الى اهل
 منعة من المسلمين (وان كانت المنعة للصوص دون المستأمنين فلحوق
 المستأمنين بهم بمنزلة لحوقهم بمسكروا خلوا باذن الامام) لان اللصوص
 محاربون للمشركين وقد بينا انهم اذا كانوا اهل منعة فدخلوا باذن الامام
 وبغير اذن الامام سواء (وان كان المستأمنون اهل منعة حين اجتمعوا قبل
 ان يلتحقوا باللصوص الذين لهم منعة والمسئلة بحالهم افي هذا الاول سواء
 الا في خصلة واحدة وهو ان الامام ما هنا لا ياخذ من المستأمنين ما كانوا اخذوه
 ولكنه يقتلهم بالر دفيه) لانهم ما اخذوه بمنة اللصوص وانما اخذوه
 بمنعة انفسهم فلا يثبت ولاية الامام في اخذ ذلك منهم وفي الاول انما

اخذوه منة اللصوص واللصوص اذا كانوا اهل منة فحكمهم كحكم
 المسكر (فان لقوا قتالا في الفصل الثاني فان الامام ياخذ من المستامنين ما كانوا
 اخذوا فيرده الى اهلهم) لان اللصوص حين قاتلوا دفعوا عن ذلك المال فان الامام
 ياخذ من المال فقد ثبت للامام فيه الولاية كما ثبت له عند قتال المسكر
 دفعه عن ذلك المال (فان التحق المستامنون ولا منة لهم يقوم من المسلمين
 دخلوا باذن الامام ولا منة لهم وبهذا الاجتماع لم يصيروا اهل منة ايضا
 فان المستامين يوصرون بر دما كانوا اصابوا من غير جبر وخمس ما اصاب
 الفريق الاخرون والباقي لهم خاصة دون المستامين) لان المستامين بعد
 ما التحقوا بهم كانوا على امانهم ورجعوا وانما خرجوا الى دار الاسلام وهم
 مستامنون فمرفنا انهم ماصاروا امدد الذين دخلوا باذن الامام ولا صاروا
 محاربين في دار الحرب (وكذلك ان صاروا اهل منة بعد الاجتماع الا ان
 ينبتوا الى اهل الحرب فينبذ يشاركونهم فيما اصابوا قبل ان يلتحقوا بهم
 وبعد ما ينبتوا واجمعا) لان الامان قد انبت بينهم وبين اهل الحرب وقد
 حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم وقد بينا ان هذا بمنزلة القتال دفعا عن المصاب
 او اقوى منه (فاما ما اصاب المستامنون فانهم يقتلون فيه بالرمد من غير جبر)
 لانهم ما احرزوا ذلك منة غيرهم من المسلمين فلا ثبت فيه ولاية الامام
 (ولو ان المستامين الذين لا منة لهم التحقوا بقوم اسراء واسلموا في دار الحرب
 اهل منة ولكنهم لم ينبتوا اهل الحرب فاما اصاب الاسراء قبل ان يلتحق
 بهم المستامنون بخمس والباقي لهم خاصة) لانهم اخذوا ذلك والاخذ حلال
 لهم (والمستامنون بالالتحاق بهم ماصاروا امدد لهم في ذلك) لانهم لم يقاتلوا
 معهم دفعا عن ذلك ولا حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم فقد كانوا اهل

منعة قبل ذلك (وكذلك ما اصابوا بعدما التحق بهم المستامنون) لانهم لم يصيروا محاربين لاهل الحرب حين لم يندوا اليهم فممنزلة اللصوص في ذلك في اختصاصهم بالمصايب لمنى فتهي وهو ان الامان بين اهل الحرب وبين المستامين يبقى بعدما التحقوا بهم اذا كانوا لم يندوا اهل الحرب ومع بقاء الامان لا يمكن ان يجملوا كالردة والممد لهم فيما اصابوا فلذلك لا يشاركون المستامنون في شيء من ذلك وان كانوا ما اصابوا غنيمة باعتبار منعتهم حتى يخلص ويقسم ما بقى بينهم على سواهم الغنيمة *

(وان كانوا قد نابتوا اهل الحرب والمسئلة بحالها فما اصابوا والمستامنون بعد النبت فهو فيهم جميعا) لان امان المستامين حين انتهى بالوصول اليهم فانهم التحقوا بمنعة من المسلمين هم مقاتلون لاهل الحرب منابذون فكانوا بمنزلة الردة لهم فيما اصابوا بعد الالتحاق بهم (وما اصاب المستامنون قبل الالتحاق بهم فان الامام ياخذ ويرده على اهله) لانهم احرزوه بمنعة قوم من غزاة المسلمين فيثبت للامام فيه ولاية الاجبار على الردة بخلاف الاول فمناك الاسراء ما كانوا غزاة على الاطلاق حين لم يندوا اهل الحرب فلا يثبت للامام ولاية الاجبار فيما اصابه المستامنون وان احرزوه بمنعتهم ولكنه يفتيهم بالرد *

(وان صار المستامنون اهل منعة قبل ان يلتحقوا بالاسراء الذين نابتوا اهل الحرب فان الامام لا يجبرهم على رد ما اخذوا) لانهم احرزوه بمنعة انفسهم لا بمنعة الغزاة وفي مثلها لا يثبت ولاية الاجبار للامام في الرد الا ان يلقوا قتالا فيثبت للامام فيه ولاية الاجبار بقتال الغزاة لا دفع عن ذلك المال في اخذه ويرده على اهله *

(وإذا اخذ المستامن في دار الحرب مال حربى على سبيل الغدر فاخرجه ثم
اسر الحربى الذى هو صاحب المال فالمال للمسلم الذى كان اخذه وقد
طالب له الآن) لان المال كان مملوكا له حين اخذه ولكنه كان لا يطيب له
لبقاء حق الماخوذ منه وحين اسرو صار عبدا بطل حقه فزال المانع من الطيبة
للاخذ به فان قيل «الا تسري خلف الماسور فيما هو حقه كما يخلفه في ملك نفسه»
«قلنا» نعم ولكن فيما يكون محلا للملك بالقهر والمال الذى هو مملوك للمسلم
لا يكون محلا للملك بالقهر فلهذا لا ثبت حق الاسير فيه «الترى» ان حربيا
مستامنا لو ادان مسلما دينا في دارنا ثم عاد الى دار الحرب فاسر بطل الدين
عن صاحبه ولم يكن فيا) لان الدين في الذمة لا يكون محل التملك بالقهر بل
اولى لان هناك الدين كان ملك الاسير في ذمة من عليه وها هنا المال لم يكن
ملك الاسير في يد المسلم «الترى» انه لو لم يسر حتى رجع الى دارنا فطلب
دينه اجبر المدينون على قضاء دينه وها هنا لو لم يسر حتى خرج وطلب ذلك
المال لم يجبر المسلم على دفع شيء اليه سواء كان قائما بعينه في يده اخذناه واستهلكه
«فان قيل» فلم ذا لا يخلفه واره في ذلك الحق بمنزلة المومات اذا رقت تلف حكمها
«قلنا» لان اثبات التوريث يكون بالنص لا بالرأى «ولان الوارث انما يخلف
المورث فيما يفضل عن حاجته وبالاسترقاق تبدلت نفسه ولكن لم ينقطع حاجته
فلا يمكن جعل الوارث خلفه في املاكه وحقوقه»

(وكذلك لو لم يسر الحربى ولكن الامام غلب على تلك الارض وقتل صاحب
المال) لان حقه قد سقط بموته ولم يخلفه في ذلك ورثته حين وقع الظهور عليهم
فصاروا ارقاء فان رقت الوارث يمنع هذه الخلافة كرق الموروث والمانع
من الطيبة للاخذ بقيام حق الغير فيه وقد تحقق سقوطه

(ولو قتل الحربي ولم يقع الظهور على داره فان الآخذ يفتي برد المال الى ورثته) لانهم خلفاؤه في حقوقه واملاكه بعدما قتل كما يخلفونه اذ ماتت حنيفة وقيام حقهم كقيام حق المأخوذ منه في المنع من الطيب للآخذ *
 (ولو كان الآخذ اخراج المال الى عسكر في دار الحرب ثم ان اهل العسكر اسروا صاحب المال فهو في حقهم مع المال بخمس والباقي بين اهل العسكر والمستامن على سهام الغنيمة) لان حق اهل العسكر كان يثبت في هذا المال باعتبار الازمنة لولا قيام حق المأخوذ منه (الآثرى) انه لو كان مكان المستامن اسيرا كان المال غنيمة لاهل العسكر (الآثرى) انه يثبت للامام ولاية الاجبار على الرد فيه وما كان ذلك الا باعتبار ثبوت حق اهل العسكر فيه وقد زال المانع وهو حق الحربي حين اسره ولان هذا المال لما كان مستحق الرد على الاسير في الحكم كان بمنزلة مال آخر في يده فيكون محل التملك بالظهر وقد تحقق الظهور عليه فيكون فيا بخلاف الاول فهنا لك المال غير مستحق الرد عليه في الحكم بل ملك الآخذ فيه هو مقدم في الحكم وذلك يمنع تمام استيلاء المماحين عليه باس الحربي *

(وكذلك ان قتل الحربي ووقع الظهور على الدار فان لم يقع الظهور على الدار فان الامام يأخذ ذلك المال فيرده على ورثة الحربي) لانهم خلفاؤه في ذلك وانما هذا نظير حربي مستامن في دارنا ودع رجلا مالا ثم رجع الى دار الحرب فاخذنا اسيرا فان الوديعة تكون فيا للذين اسروه بمنزلة نفسه لما بينا ان المال كان مستحق التسليم اليه في الحكم ويد المودع فيه كسبده فيثبت حكم الاستيلاء عليه حين اسره *

(وكذلك لو قتل فظهر على الدار وان لم يقع الظهور على الدار والمال في يد

المودع على حاله الا ان ياتي وارثه فيأخذه فكذلك ما سبق ﴿والذي يوضح﴾
الفرق بين ما محرزه المستامن بدار الاسلام وبين ما محرزه بمنة الجيش ان
الماخوذ لو كانت جارية فاعتقها بعد ما اخرجها الى دار الاسلام نفذ عتقه فيها
ولو اعتقها بعد ما اخرجها الى المسجد لم ينفذ عتقه فيها ﴿في هذا بين﴾ قيام ملكه فيها
بعد الاخراج الى دار الاسلام وانعدام ملكه اذا اخرجها بالسكر وانما امتنع
ببوت القهر لقيام ملكه في المحل *

﴿ولو ان الاسراء﴾ يجمعوا فصار لهم منعة فاخذوا اموالهم الا اخرجوها الى
دار الاسلام خمس ما اصابوا لان الاخذ كان مباحا لهم وكانوا اقاهرين عند
الاعزاز باعتبار المنعة بخلاف ما اذا كانوا مستامين ولم يباذوا لاهل الحرب
فانه لا يخمس ما جاءه وانه ولكنهم يقتون برده لان الاخذ كان حراما عليهم لمعنى
القدر ﴿الآثرى﴾ ان المال الماخوذ لو كان في يد الاسراء ولم يخرجوا حتى غلب
المسلمون على تلك الدار فانه خمس ذلك كله وعمله في المستامين لو وقع الظهور
على الدار والمال في ايديهم ولكنهم لما يباذوا لاهل الحرب فان المال في ايدي المسلمين
ولا شيء للمستامين فيه لان المستامين ما داموا في امانهم فيكون المال في
ايديهم لكونه في يد صاحبه فيصير فيا اذا وقع الظهور عليه كسائر امواله ولا
شيء للمستامين فيه لانهم ليسوا بمنزلة بخلاف الاسراء فانهم كانوا محاربين
لاهل الحرب فكأنوا بمنزلة الغزاة في المال الذي احرزوه بمنة المسلمين
فلهذا الخمس ويقسم الباقي بينهم وبين الاسراء على سهام الغنيمة *

﴿ولو كان المستامنون﴾ حين اخذوا تلك الاموال يباذوا الى اهل الحرب فقتلوا
ولهم منعة بخلافهم الآن كمال الاسراء لانهم خرجوا من امانهم وصاروا
محاربين لهم ﴿الآثرى﴾ انه لو اصاب اهل الدار وصاروا ذمة قبل ان يقع الظهور

عليهم لم يؤمر المستامنون برد المال ههنا وفي الاول يؤمرون برد المال *
 (ولو دخل عليهم عسكر آخر فالتحق المستامنون بهم لم يتعرض بشئ من ذلك
 المال) لان المستامين انما احرزوه بمنعهم لا بمنعة الجيش بخلاف ما اذا
 لم ينادوا اهل الحرب فان هنالك انما احرزوه بمنعة الجيش فياخذ الامام
 المال ويرده على اهل له (فان كان الجيش الذين دخلوا ظهر واعلى الدار وقتلوا
 صاحب المال او اسروه فقد صار ذلك المال فيا بين اهل العسكر وبين
 المستامين وان لم يظروا على الدار ولكن قتلوا صاحب المال لم يرضوا لما اخذ
 المستامنون واسروا بالرد الى ورثة صاحب المال) وقد بيناه هذا الفرق *
 (واذا كان المسلم مستامنا في دار الحرب فنزل قرية من قراهم ثم مر بهم عسكر
 من المسلمين ولهم منعة فقتلوا رجال اهل القرية وسبوا من فيها ولم يرضوا
 للمستامن بشئ فهو على امانه فيما بينه وبين اهل الحرب لا يحل له ان يرض لهم
 بشئ) لانه لم يوجد ما يوجب انتهاء الامان بينه وبين اهل القرية فان
 القرية لم تصرد الى الاسلام اذ القرية تتبع البلدة * ولان المسلمين حين مضوا
 وتركوها فقد عرفنا انه لم يكن من قصدهم ان يصيروها دار الاسلام ولم يكن
 المسلم المستامن هو المحرز لنفسه بمنعة المسلمين انما هم الذين نزلوا ذلك الموضع
 ثم انحلو امانه وربما كان هوانا لم يشع بمجيئهم ولا بذها بهم فيكون هو على
 امانه على حاله *

(وان كان العسكر نزلوا بالقرب من القرية فذهب هو الى العسكر فقد
 انتهى الامان بينه وبين اهل الحرب) لانه الآن احرز نفسه بمنعة الجيش
 فيخرج به من امان اهل الحرب حتى اذا عاد اليهم فله ان يقتلهم ويأخذ ما لهم
 (الا ترى) انه لو سار معهم اياما وقاتل معهم قوما من اهل الحرب والمشاركون

لا يعلمون بذلك فانه يكون خارجا من امانهم فكذلك اذا صار في عسكر
بمخروجه اليهم *

(وان كان المسلمون حين قتلوا رجال القرية حمله كرها فادخلوه في عسكرهم
فلما علموا انه مسلم خلوا سبيله فرجع الى دار الحرب فقي القياس لا امان بينه
وبينهم) لانه صار محرز بمنعة الجيش وان كان بغير اختيار منه فيخرج به
من عهد المشركين كما لو حمله كرها الى دار الاسلام (ولكنه) استحسن
فقال (الموضع الذي نزل فيه العسكر من جملة دار الحرب والمستامن من المسلمين
مادام في دار الحرب فهو في امان منهم الا ان يوجد منه قتل يستدل به على
بند الامان ولم يوجد ذلك حين كان مكرها على الخروج الى العسكر) لان
الاكره ان كان بوعيد التلف لا يبقى له فعل اصلا وان كان يتهديدون ذلك
لا يبقى رضاه به حتى يجعل دليلا على بند الامان منه (فالما اذا خرج الى
دار الاسلام فالمسلم في دار الاسلام لا يكون في امان اهل الحرب قط
﴿ ارايت ﴾ لو اقام في اهل سنة لا يدعو به يرجع الى اهل الحرب اكان يبقى في
امان منهم هذا يقول به احد فكذلك اذا اخرجوه الى دار الاسلام ثم خلوا
سبيله فرجع اليهم كان له ان يقتل من شاء منهم ما لم يجد دينه وبينهم
امانا والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يظهر عليه اهل الشر فكيف رزونه من اموال المسلمين
ثم يصيبه المسلمون ﴾

(قد بينا فيما تقدم انهم يملكون اموالنا بطريق القهر بعد ما يتم الاحراز بدارهم
فاذا ظهر عليه المسلمون فهو غنيمة لهم عزلة سائر اموالهم الا ان المستولى عليه

﴿ الاكره ان كان بوعيد التلف لا يبقى له فعل اصلا وان كان يتهديدون ذلك لا يبقى رضاه به ﴾
﴿ المسلم في دار الاسلام لا يكون في امان اهل الحرب قط ﴾
﴿ باب ما يظهر عليه اهل الشر فكيف رزونه من اموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون ﴾

اذا وجدته قبل القسمة اخذته بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذته بالقيمة ان شاء لانه صار مظلوما فكان على المسلمين القيام بنصرته ودفع الظلم عنه فانهم لا يتمكنون من السكنى في دار الاسلام الا بان يدفع بعضهم عن بعض فكان دفع هذا الظلم على الغزاة الذين يدنون عن دار الاسلام وياخذون الكفاية على ذلك فاذا وقع المال في ايديهم فنقول قبل القسمة الحق لعامةهم ودفع الظلم واجب عليهم ايضا وذلك في رد المال عليه فيجب رده مجانا وما بعد القسمة فقد تمين الملك فيه لمن وقع في سهمه وما كان يجب عليه دفع الظلم عنه بتسليم ملك نفسه اليه الا ان حق الذي وقع في سهمه كان في المالية حتى كان للامام ان يبيع الثنائيم ويتقسم الثمن بينهم وحق المأمور منه كان في العين فيجب مراعاة الثمين وذلك بايصال عين الملك اليه اذا وصل الى من وقع في سهمه ما هو حقه وهو المالية ان شاء * ولان قبل القسمة الثابت للثمين حق لملك والثابت للمستولى عليه حق ايضا فيترجع حقه بالسبق فيأخذه مجانا وبعد القسمة الثابت لمن وقع في سهمه ملك والمستولى عليه حق والحق وان كان سابقا فانه لا يمارض الملك المستقر شرعا فيجب مراعاتها وذلك في ان يأخذه بالقيمة ان شاء *

(وكذلك لو دخل مسلم اليهم فاشترى ثمن واخرجه الى دار الاسلام فباعها بغيره ان يأخذه بالثمن ان شاء ولو وهبه منه فباعها بغيره ان يأخذه منه بقيمة ان شاء للمعنيين الذين ذكرناهما) واستدل على ذلك باحاديث رواها في الكتاب منها حديث تميم بن طر فله (قال اخذ المشركون ناقمة لاسلم فباعوها منهم مسلم فارتفعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام اعطاهم الذي ابتاعوا به والا فخل بينها وبينه) ثم ذكر قول زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب

(ان الماسور منه اذا وجد به بعد القسمة فلا سبيل له عليه) والمراد به انه لا سبيل له عليه في الاخذ مجانا ولكن اذا اعطاه قيمته فهو احق به * وذكر عن الحسن والزهري رحمة الله عليهما (انه لا يرد على صاحبه قبل القسمة ولا يهداها ولا يؤخذ بهذا لانه خلاف ما اتفق عليه الكبار من الصحابة رضي الله تعالى عنهم * وعن ابي بكر رضي الله عنه قال يرد على صاحبه قسم او لم يقسم اذا قامت به البيعة وبه يأخذ فانه ما لم يثبت حق المستولي عليه بالحجة لا يتمكن من اخذه وطريق ثبوت حقه اقامة البيعة وبعد ما يثبت حقه فانه يأخذ قبل القسمة مجانا ويهداها بالقيمة ان احب فكان مراد الصديق رضي الله تعالى عنه انه احق به اذا رغب في اداء القيمة بعد القسمة) واهل الذمة في هذا الحسب كالمسلمين لان نفوسهم واموالهم مضمونة متقومة بالاسرار والدار ولهذا لا يسترقون اذا وقع الظهور عليهم كالاحرار من المسلمين فالحسب في اموالهم اذا وقع الاستيلاء عليهم كالحسب في اموال المسلمين *

* وذكر * (عن مكحول في رجل من المد وقال للجيش من المسلمين ارأيتم ان انا جيشكم بمسلم اتطوئني فداءه فقالوا نعم فصالحهم على شئ مما ساء لهم ثم جاء به فأت الحرب في المسكر فقال يدفع فداء ذلك المسلم الى اولياء الكافر) وهذا لانهم خلفاؤه فكما ان في حال حياته كان علينا ان نفي له عاشر طنا فتمطيه الفداء فكذلك بعد موته يدفع من التزم ذلك بالشرط الى ورثته *

* وذكر * (عن ابراهيم في المسلم يشتري من اهل الحرب الحر المسلم قال عنه يكرن دينه على الحر له حوائط اراد به اذا اشتراه بامره) لان الحر لا يسترق فلم يكن هذا المقد شراء في الحقيقة وانما كان قد افدى به المسلم (فان كانت بنبر امره فهو متطوع فيما ادى وان كان بامره فهو دين له عليه) لانه كالمستقرض منه حين

قوله ابي بكر الصديق رضي الله عنه في رد مال المسلم من الذينة قبل القسمة وبه يهداها

امر به بان يؤدى فداءه ﴿الارى﴾ انه لو امر به بان يقضى عنه دينه كان له ان يرجع به عليه ، ولو قضى الدين بغير امره لم يرجع به عليه والمديون كالمسور لصاحب الدين فاذا ثبت هذا الحسب فيما هو مشبه بالامر ففى حقيقته اولى (فاما العبد او الامة اذا ابى اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء) وبعد القسمة في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بخلاف الفرس اذا حار اليهم (١) وعند ابى يوسف ومحمد رحمة الله تعالى عليهما قال الجواب فيهما سواء ياخذوه صاحبه قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يفرق فيقول لا بى لا يكون محرزا بالدين بدم محترمة له على نفسه بخلاف الدابة وهي مسئلة مرفوعة واستدل عليه بحديث عمر رضى الله تعالى عنه (انه كتب الى ابى عبيدة في جواب هذه المسئلة ان كانت الامة خست وقسمت فسينها وان كانت لم تخمس ولم تقسم فارد دها على اهلها) وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول تاويله انها البقت فلم تدخل دار الحرب حتى خرجوا اليها فاحرزوها وذكر (ان غلاما لابن عمر رضى الله تعالى عنهما ابى يوم الير، ولك الى العدو وعار فرس له فظهر المسلمون على ذلك فرده عليه خالد قبل ان تقسم) وهما قولان بهذا التقييد شيان ان بعد القسمة لا يرد عليه مجانا ﴿الارى﴾ انه سوى بين العبد والدابة وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول في العبد قد ثبت بالدليل انهم لا يكونون محرزين له فمرفا به انه كان يرد عليه لو جاء بعد القسمة ايضا مجانا والله الموفق *

﴿باب ما يحزره العدو وما يأخذه بغيره او باكثر من وزنه﴾

(واذا ظهر المسلمون على ابريق ذهب او فضة لمسلم قيمته اكثر من وزنه لصياغته) (١) عار الفرس بغير ذهب هاهنا وهاهنا من نشاطه او هام على وجهه لا يشيه شيء

﴿العبد او الامة اذا ابى اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء﴾

﴿باب ما يحزره العدو وما يأخذه بغيره او باكثر من وزنه﴾

ثم وقع في الغنيمة فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد
القسمة اخذه بقيمته ان شاء فان كان ذهباً اخذه بقيمته دراهم وان كان فضة اخذها
بقيمته دنانير الاصل المعروف انه لا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية
عند المقابلة بحسبها على ما قال عليه الصلوة والسلام جيدها وورثها سواء وحق من
وقع في سهمه مرعى في الصيغة كما هو في الاصل فلما اشتغلنا بالتقويم بحسب
الابريق لا يمكن تقويم الصيغة اصلا في فوت حقه فيه مجاناً وذلك لا وجه له فقلنا
تقوم بخلاف الجنس ليظهر قيمة الصيغة فيتوفر عليه تمام المالية بمنزلة مالوكسر
قلبا لانسان او استهلكه فانه يضمن قيمته من خلاف جنسه لهذا المعنى فان قضى
القاضي له بالقيمة او اصطالحا عليه بغير قضاء ولم يتقاضا حتى افترقا فذلك جائز
لا ينقضه اقتراؤها لان ما يعطيه من القيمة ليس ببدل عن عين الابريق
الان يرى ان المستولى عليه يعيد الابريق الى قديم ماله حتى لو كان مشتركا
فوجد به عياره بالعيب على بائعه ولو اراد به من ابعده باع على الثمن الاول دون
ما اخذه به ولو كان موهو بافي يده كان للراهب ان يرجع فيه * ولو كان عبدا
في عقه جنابة خوطب بالدفع او القداء (فمر فنا) انه لم يملكه على من وقع في سهمه
ابتداء ولكنه يعيده الى قديم ماله بما يفيده به فلا يتحقق معنى المصارفة بينهما حتى
يشترط القبض في الجاس وهو نظير ما قال علماء وناظرهم الله تعالى فيمن استهلك
ابريقا على رجل فقضى عليه بقيمته من خلاف جنسه ثم افترقا قبل القبض انه
لا يبطل القضاء بل اولى لانه هناك الما صاب والمستهلك يتملك لكن ذلك ملك
ثبت شرط القضاء بالقيمة لا على سبيل المقابلة بها فاذا لم يتحقق هناك معنى المصارفة
بينهما فلا ن لا يتحققها هنا ولا يملكه على من وقع في سهمه اصلا وانما يعيده الى
قديم ماله كان اولى (وكذلك لو وهبوا الابريق لمسلم فاحزجه او اشتراه

ولا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية عند المقابلة بحسبها

منهم بخمر فاخرجه) لان هذا الشراء لم يكن صحيحا معتبرا وانما كان اخذ
الارباق منهم بطيب انفسهم فاذا اخرجه كان لصاحبه ان ياخذ به بقيته ان
شاء كما في الفصل الاول (ولو كان المشتري منهم الارباق بالخمر نصرانيا
او مسلما اشتراه بثوب واخرجه فلصاحبه المسلم ان ياخذ به بقيته الخمر من
النصراني وبقيته الثوب من المسلم) لان هذا الشراء كان صحيحا فانه يمكن من
اخذ به مثل ما عطاه المشتري والثوب ليس من ذوات الامثال فيكون مثل
القيمة والمسلم ممنوع من تملك الخمر فله جزؤه عن تسليم المثل يلزم القيمة ولا
باس بان يقوم الثوب والخمر بما هو من جنس الارباق فياخذ به سواء كان
ذلك مثل وزن الارباق او اقل او اكثر لما يناله ليس يملكه بما يؤدي ابتداء
ولكن يبيعه الى قديم ملكه بما يطغى من الفداء بمنزلة المبد الجاني يبيعه من
الارض فيبقى على ملكه كما كان لان يملكه بما يؤدي من الفداء وان كانت
سلامته تتأثر بذلك واذا لم توجد المبادلة اصلا لا يتمكن فيه معنى الربا
وكذلك لو كان الارباق اشتراه رجل مسلم او نصراني في دار الحرب باكثر
من وزنه من جنسه ثم اخرجه فلصاحبه ان ياخذ به مثل ما أدى وان كان اضاف
وزنه لانه فداء وليس بشراء ثم قد علم ان الربا لا يجري بين المسلم والحربي
في دار الحرب فالحكم برده عليه مثل ما غرم فيه لا يكون له ان ياخذ به فان قيل «لما
ذالم يقولوا به في اذا اشتراه مسلم بخمر فاخرجه» قلنا لان الخمر لا تقوم في
حق المسلم فلا يمكنه ان ياخذ منه بقيمة ما أدى من الخمر فلهذا اخذ به بقيمة الارباق
بخلاف ما اذا كان المشتري نصرانيا فان الخمر مال متقوم في حقها فاما ما اعطى
من الدراهم اهلنا مال متقوم في حق كل واحد منهما «قال» (وهذا بخلاف
الشفعة) وانما يعني به اذا اشترى دار ببد وفي الدار شفعا من فضة او سلاسل

وان الارباق يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب

من ذهب فاراد الشفيع ان يأخذها بالقيمة فانه يثبت هناك بين الشفيع والمشتري
حكم الربا وحكم الصرف في حصة الصفائح على ما بيناه في الزيادات) وهذا لان
الشفيع يملك الدار ابتداء بما يؤدي من قيمة العبد فيكون ذلك شراء مبتدأ
وهذا انما هو فداء يفدى به صاحب الابريق ملكه الاول (الارثي) ان
المستولى عليه يأخذ من غير ان ينقض شيئاً من العود حتى لو باعه المشتري من غيره
لم يكن له ان ينقض ذلك المقدم بخلاف الشفيع فانه يتمكن من نقض تصرفات
المشتري (وكذلك لو كان الماسور عبداً فقراً الذي اخرجه عينيه كان المالكه ان
يأخذ به بجميع الثمن ان شاء) ولو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فان للشفيع
ان يأخذ ما بقي بحصته من الثمن وكذلك حكم المراجعة في جميع ما ذكرنا) فهو دليل
على ان ما يعطى الشفيع يكون غنا وما يعطى المالك القديم يكون فداء * فان قيل *
فلما اذا قلتم في مسألة اول الباب انه يصار الى التقويم بخلاف الجنس اذا كان هذا
فداء ولا يتمكن فيه معنى المماوضة قلنا * لما بينا انه لا يظهر مالية الصيغة عند التقويم
بالجنس اذ لا قيمة له فلا حاجة الى اظهار مالية الصيغة صرنا الى التقويم بخلاف
الجنس لان ذلك مبادلة فاما في تقويم الثوب والخمر اذا كان المشتري نصرانياً
لا حاجة الى ذلك فلاننا جوزنا تقويمه بجنس الابريق *

(ولو اسر العبد وعبد الذمي فدخل اليهم ذمي فاشتراه بارطال من خمر واخرجه
كان لصاحبه ان يأخذ به ثمنها) لان الخمر من ذوات الامثال وهو مال متقوم
في حقهم كالمصير وانخل في حقنا) فان قضى القاضى له بذلك فلم يأخذه حتى اسلم
احدهما لم ينتقض القضاء وكان على صاحبه قيمة الخمر ياخذ به) لما بينا ان هذا فداء
فلا يبطل بالا سلام قبل القبض (بخلاف شراء العبد بالخمر ابتداء واخذ الدار
بالشفعة بالخمر واذا لم يبطل القضاء فعليه قيمة الخمر) لان السبب الموجب لتسليمه

باق وقد عجز عن تسليم العيين فانه كان هو المسلم فالمسلم ممنوع من تملك الخمر وان
 كان صاحبه هو المسلم فهو ممنوع عن تملك الخمر فلماذا يلزمه القيمة في الوجهين
 (ولو قضى القاضي اصحاب العبدان ياخذونه بالتمن من المشتري من العدو فان اراد
 المشتري ان يحبس حتى ياخذ منه التمن فله ذلك) لان ملكه انما حي بما ادى
 المشتري فيكون له ان يحبس العبد به بمنزلة راد الا بيق يحبس به بالجمل لهذا المعنى لا
 لان المولى يملك ابتداء بما يهبطه من الجمل (فان مات العبد في يده بطل الفداء عن
 صاحبه) لانه كان يفدى لتسليم العبد له ولم يسلم (وان ذهب عينه فله صاحبه ان
 ياخذ به بجميع التمن ان شاء سواء كان ذهاب العيين بفعل المشتري او بغير فعله
 بمنزلة ما لو حصل ذلك قبل قضاء القاضي) وهذا لان الفداء انما يكون للاصل
 لا للاوصاف (الا ترى ان العبد الجاني اذا ذهب عينه لم يسقط عن مولاه
 شيء من الفداء سواء كان ذلك منه قبل اختيار الفداء او بعده) وان قتله
 المشتري فقد بطل الفداء بمنزلة المومات ولا ضمان على القاتل) لان قتله اياه
 بعد قضاء القاضي وقبله سواء فانه ما بقي له حق الحبس باعتباره لا يلزمه ضمان
 قيمته بالجنسية كالبايع اذا قتل المبيع قبل القبض وهذا لان العبد كان مملوكا
 للمشتري وكان ما يعطى في حق المولى فداء وفي حق المشتري هو يزيل ملكه
 عن العبد بهوض ياخذ فيه فيكون بمنزلة البايع يقتل المبيع قبل القبض وهذا بخلاف
 راد الا بيق اذا قتله قبل ان ياخذ بجمل او ولى الجنانية اذا قتل العبد الجاني بعدما
 اختار المولى الفداء لان هناك القاتل لم يكن مالكا لرقبة العبد قط حتى يبقى
 ضمان ملكه باعتباره يده وهما هنا المشتري من العدو كان مالكا له فيبقى ضمان
 ملكه باعتباره يده وذلك يمنع وجوب ضمان القيمة عليه بالقتل
 (ولو كان الماسور جارية فولدت في يد المشتري منهم كان لصاحبه ان ياخذها

وولدها بالثمن) لان الولد جز منها وفي الفداء يجعل ثمنها

(فان قتل المشتري ولدها او مات الولد قبل قضاء القاضى او بعهده كان لصاحبها ان ياخذ الام بجميع الثمن ان شاء) لان الولد تبع في حكم الفداء فبقواته لا يسهط شئ من الثمن بمنزلة فوات سائر الاطراف (واذا ماتت الام وبقي الولد فكذلك الجواب في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى ياخذ الولد بجميع الثمن ان شاء وفي قول محمد رحمه الله تعالى ياخذه بحضته من الثمن اذا قسم على قيمتها وقيمة الولد لان الاصل في هذا الفداء الام دون الولد فلا يمكن ابقاء جميع الفداء بعد فوات الاصل فلا بد من توزيع الفداء على قيمتها ما ثبت له حق الاخذ في الولد وانما ثبت له ذلك الحق لان الولد يسرى اليه ملك الاصل وحق الاخذ في الاصل ثابت له باعتبار ملكه فكذلك في الولد وابو يوسف رحمه الله تعالى يقول لما بقي له حق الاخذ باعتبار بقاء الولد بقي عليه جميع الفداء لان الفداء لا يحتمل التوزيع على الاصل والتبع به وقد تقدم بيان هذه المسئلة فيما امليناه من شرح الجامع فلمذا اوجزنا في البيان هاهنا وقد ذكر بعد هذا بابا قد بينا شرح مسائله في الجامع والله الموفق *

باب

العبد الماسور يشترى به رجل ثم يقر به لغير مولاه

(واذا اشترى العبد الماسور من المدوم مسلم فانخرجه ثم لم ياخذه المالك القديم بالثمن حتى اقر المشتري لا تخراجه كان عبدا له قبل ان يوسر وصدقه المقر له وكذبه مولى العبد فان المقر له لا سبيل له على العبد ومولاه المرووف احق به بالثمن) لان حق الاخذ ثابت له باعتبار ملكه الظاهر قبل ان يوسر والمشتري من المدوم اقر بذلك الحق بعينه لا آخر واقراراه فيما يكون حقه له صحيح فاما فيما

باب العبد الماسور يشترى به رجل ثم يقر به لغير مولاه

هو مستحق عليه للغير فهو باطل * لانه كان لا يملك ابطال هذا الحق مع قيام ملكه
 في العبد فلا يملك تحويله الى غيره *
 (توضيحه) (وهو ان ثبوت حق الاخذ للماسور منه باعتبار ملكه
 وملك المقر له يثبت في حق المقر خاصة) لان الاقرار لا يكون حجة الا في
 حق المقر فاما ملك المولى المعروف فهو ثابت في حق المقر له وفي حق
 المشتري من العدو فلا يثبت للمقر له من اجهة المولى المعروف باعتبار ملك لم يظهر
 في حقه (فاذا لم يرغب المولى المعروف في اخذه فالمقر له ان يأخذه بالثمن
 ان شاء) لان حق الاخذ في حق المقر ثابت للمقر له باقراره ولكنه كان
 لا يظهر في حق المولى المعروف لكونه مقدما عليه فاذا زال ذلك بتسليمه
 كان له ان يأخذه (وان اخذه المولى المعروف بالثمن فلا شيء للمقر له على المشتري
 من العدو من قيمة ولا ثمن) لانه اخذ من يده بحق مستحق لا باختياره (ولو ازاله
 من ملكه باختياره لم يكن له عليه من سبيل فاذا اخذ منه بغير اختياره اولى) وهذا
 لانه بالشراء من العدو قد ملكه ملكا صحيحا والتمن الذي اعطاه كان مملوكا له
 ايضا ملكا صحيحا فاذا اخذ من الثمن الآن بدل ما ادى فيكون سمسالة
 وما اخرجه من يده فقد كان مملوكا له فليس لاحد ان يضمه شيئا (ولو كان
 المشتري اقر انه عبد لهذا الرجل فبره قبل ان يوسر والمسئلة محال فمده ومدير
 للمقر له ولا شيء للمولى المعروف ولا سبيل له على العبد) لان المشتري هاهنا
 اقر بانه ملك للمقر له وهو يملك ان يملكه ابتداء بالبيع او الهبة فيملك
 الاقرار له بالملك ايضا (ثم قد تصادقا على انه مديبر ولو دبره المشتري
 ابتداء صح تدبيره فاذا اقر انه مديبر لغيره وصدقه المقر له كان مديرا
 ايضا وبعد ما صار مديرا لا يبقى للمولى المعروف حق اخذه بالثمن كما

لودبره المشتري وهو بهذا الاقرار ما بطل على المولى المعروف ملكا هو
 متقوم لحقه فلا يضمن له شيئا (قال ولا يشبه هذا الشفعة يعني ان المشتري للدار
 اذا اقر بانها موقوفة على فلان فانه لا يبطل به حق الشفع في الاخذ بالشفعة)
 لان للشفيع ولاية قض تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة فلا يكون اقراره
 صحيحا في حقه (عنزلة ما لو اتخذ الدار مسجدا فاما المولى القديم فليس له حق
 ابطال تصرف المشتري بالاخذ الا ترى انه لو اعنته او دبره لم يكن له ان يتقضى
 حقه او ياخذ فاقرا به انه مدبر لغيره يكون صحيحا في حقه ايضا عنزلة المشتري
 شرا فاسد اذا اقر بعد القبض ان العبد مدبر لفلان وصدقه المقر له فانه
 لا يكون للبايع حق الاسترداد لفساد البيع الا ان هناك البايع يضمن المشتري
 القيمة باعتبار قبضه وهاهنا المولى القديم لا يضمن المشتري شيئا) لانه ما قبضه
 منه ولا يملكه عليه وهو عنزلة ما لو باشر التدبير في الوجهين جميعا (ولو قال
 المقر له قد كان عبيدي ولم ادبره قط فليس لواحد منهما ان ياخذ ولكنه يكون
 مدبرا موقوف الحال) لان المشتري من العدو اقرانه مدبرو المولى المعروف
 مقرانه ملكه بالشراء وان اقراره فيه نافذ (وكذلك المقر له فيصير مدبرا
 باتفاقهم ثم كل واحد منهم ينفسه عن نفسه فيبقى مدبرا موقوف الحال فاذا
 مات المقر له عتق) لان المشتري قد اقر بان عتقه قد تم بموت المقر له والمقر له
 كان مقررا بان اقرار المشتري فيه نافذ فموت المقر له يحصل الاتفاق منهم
 على حريته (فان لم يموت المقر له حتى رجع الى تصديق المشتري اخذه مدبرا له)
 لانه اقراره بما لا يحتمل الفسخ وهو الولاء الثابت بالتدبير فلا يبطل ذلك
 بتكذيبه (ولكنه اذا صدقه بعد التكذيب فهو والوصدقه ابتداء في الحكم واه
 وان لم يرجع الى تصديقه حتى جنى العبد جناية فبأية توقيف في قول ابي حنيفة

رضي الله تعالى عنه) لان موجب جنابة المذبر على مولاه ولا يدري من المولى
منها والقضاء على المجرور بالقيمة غير ممكن هذا هو القياس (ولكن)
استحسن محمد فقال (يسعى في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لا كسبه
مملوك لمولاه وارش جنابته على مولاه باعتبار ان الكسب له (الا ترى)
ان المكاتب لما كان احق بكسبه كان موجب جنابته على نفسه فاذا قضينا
بالاقل في كسبه فقد قضينا على مولاه بيقين) واصل هذه المسئلة ما ذكرنا
في شرح المختصر جارية بين رجلين اقر كل واحد منهما انهما ولد لصاحبه
وفيه قولان لابي يوسف رحمه الله تعالى وقد بيناه ثمة (فان جني عليه كان
الارض موقوفة التوقف المالك في نفسه فان احتاج الى نفقة ولم يقدر على كسب
لارض انفق عليه من ارش الجنابة) لانه مال مولاه بيقين ونفقة المملوك
عند عجزه عن الكسب على مولاه وان كان يقدر على العمل ولا ارش
له فنفته على نفسه وان لم يقدر على العمل تصدق عليه بمنزلة حر مريض
لا يقدر على الكسب وليس له قريب يجب عليه نفقته (ولو ان رجلا اشترى جارية
شراء فاسدا وقبضها ثم اقر انها مدبرة فلان فقال فلان هي جاريته وليست
بمدبرتي فانه ياخذها امه لانه اقره بالملك وشهد عليه بالتدبير فيصح
اقراره فيما اقر به له لوجود التصديق ولا تقبل شهادته عليه لانه كذبه فيه ولا
يشبه هذا العبد المأسور لانه هناك المقر له حين انكر التدبير فقد زعم ان السبي
جرى عليه وان المشتري قد ملكه وانه قد اقر فيه بالتدبير وهو ملكه فلم يبق له
حق الاخذ بالثمن لما نفذ فيه من اقرار المشتري وما هنا المقر له يقول العبد
عبدى والشراء من المشتري كان باطلا فاقراره بالتدبير لغو لانه لم يصادف
هناك فلهذا اخذ الامه منه بحكم اقراره فيكون مملوكا له غير مدبرة) وذكر بعد

هذا باب قد تقدم شرح مسائله في الزيادات والله الموفق

﴿باب﴾

﴿من الفداء فيما يصلح وفيما لا يصلح﴾

(المشتري للعبد المأسور من العبد وإذا أخرجه فخر مولاه فإن كان اشتراه بشئ له مثل من جنسه فلامولى أن يأخذه بمثله وإن كان اشتراه بما ليس من ذوات الأمثال كالثياب والامتعة فلامولى أن يأخذه بقيمته) لأن المولى إنما يطى المشتري ما غرم فيه ليندفع به الضرر والخسران عنه وتأم ذلك بالمثل صورة ومعنى فيجب مراعاة ذلك إذا تم راعى المائة صورة فحينئذ يعتبر المائة في معنى المالية كما في بدل المنصوب والمستهلك

(وضح أن المولى حين رغب في أخذه فقد أجاز ما صنعه المشتري وأجازته في الانتهاء بمنزلة الأذن له في الابتداء أن يئديه مال نفسه ولو أذن له في الابتداء كان الحسب فيه ما ذكرنا لمعنى وهو أن ذوات الأمثال كالكيل والموزون مما يجوز استقراضه فالمولى صار كالمتقراض منه فلهذا يفرم مثله وأما الثياب والامتعة لا يجوز فيها الاستقراض وهي تكون مضمونة بالقيمة بحكم الاستقراض الفاسد) فإن اختلف في مقدار قيمته فالقول قول الذي فداه به مع يمينه) لأن المولى يدعي عليه ثبوت حق الأخذه عند أداء الأقل وهو ينكر ذلك ما لم يؤد أكثر الذى ادعاه والقول قول المنكر مع يمينه ولأن ما فداه به ملكه وقد كان في يده إلى دفعه إلى الحربي فيكون هو اعرف بقيمته من المولى القديم لأنه لم يصل ذلك إلى يده قط فالظاهر أنه مجازف فيما يدعي من قيمته (وكذلك أن كان الذى فداه به مكيلًا أو موزونًا فاختلما في وزنه أو جوده فالقول قول الذى فداه به مع يمينه) للمعنيين اللذين

باب من الفداء فيما يصلح وفيما لا يصلح

ذكرناهما (وعلى المولى البينة) لانه يدعى بنبوت حق اخذنا كنه مقدار ما اقرب به
والآخر ينكر ولو انكر نبوت الحق له اصلا كان عليه ان يثبت بالبينة
فكذلك اذا انكر نبوت الحق له عندا حضار اقل المسلمين فان اقام بينة
مسلمين او ذميين والمشتري من العبد وذمي فقد اثبت دعواه بما هو حجة على
خصمه والبينة العادلة احق بالعمل به من الجمين الفاجرة (وان كان الذي فداه
من اهل الحرب حربيا كان او مستمنا فبينا ثم اخرج به بامان فليس لمولاه ان
ياخذ منه) لان المشتري في ملكه قائم مقام البائع والبائع وهو الذي اخرج به
لو خرج اليه بامان ومعه ذلك العبد لم يكن لمولاه ان ياخذ منه فكذلك
المشتري (وهذا لان ثبوت حق الاخذ به باعتبار انه صار مظلوما وان على
المشتري القيام بنصرته وهذا لا يوجد فيها اذا كان الذي اخرج به حربيا مستمنا)
لانه ليس من اهل دارنا ولا يازمه نصرته من هو من اهل دارنا (بخلاف
الذي ولكنه يجبر على بيعه) لان هذا العبد كان من اهل دار افلا يترك الحربي
ليرجع به الى دار الحرب (وان كان العبد مسلما فهو غير مشكك) لانه لو كان
عبد الله من الاصل فاسلم اجبر على بيعه فها هنا اولي ان يجبر على بيعه (وان كان
هذا الحربي الذي اشتراه اخرج مسلما او ذميا ومعه العبد لم يكن لمولاه عليه سبيل
عنزله ما اخرج البائع مسلما او ذميا والاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من اسلم على مال فهو له الا انه اذا كان اخرج ذميا والعبد مسلم فانه
يجبر على بيعه من المسلمين) لانه لا يترك عبد مسلم في يد كافر يستعبد له ما فيه
من الاذلال بالمسلم (وان كان المسلما سور من لا يحتمل التملك او النقل من
ملك الى ملك كالحر والسيد والمكاتب وام الولد فهو مردود على ما كان عليه
سواء اسلم او صار واذمة او خرجوا اليه بامان لان هذا مما لا يجرى عليه

السبي ولا يكون محرزا ابدا فاذا لم يكن ملكا لهم قبل الاسلام لا يكون ملكا لهم
بالاسلام ايضا ولكن عليهم ازالة يد الظلم عنه فان اختلف المولى القديم مع المشتري
من العدو في المال الذي فداه به في جنسه او مقداره فالقول قول الذي فداه به
لما بينا فان اقام المولى البيعة اخذ بيته لانه نوردعوا بالحق وهو في الظاهر
مدع للزيادة وان كان في المعنى منكر اكامينا ولكن الدعوى ظاهرة تكفي
لقبول البيعة كالمودع يدعي رد المودعة وقيم البيعة على ذلك وان اقام احدهما
البيعة فالبيعة بينة المولى القديم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى
عنهما واما عند ابي يوسف رضي الله عنه البيعة بينة المشتري من العدو الا انه
لم يذكر قول ابي يوسف رحمه الله هاهنا لما كان بينهما حين صنف الكتاب
(واصل) هذه المسئلة في الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البيعة
فان البيعة بينة الشفيع في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فكذلك
هاهنا المولى القديم بمنزلة الشفيع وعند ابي يوسف رحمه الله هناك البيعة
بينة المشتري لانه ثبت الزيادة بينة فهاهنا كذلك (ولو اتفقا على انه فداه
بشياب معلومة واختلفا في قيمتها واقام كل واحد منهما البيعة فالبيعة هاهنا بينة
المشتري من العدو بالاتفاق وكذلك في الشفعة اذا اختلفا في مقدار قيمة
العبد المشتري به الدار فاما البيعة بينة المشتري) اما عند ابي يوسف رحمه الله
فلا اشكال فيه لانه ثبت الزيادة في الفصاين واما عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله
تعالى عنهما فوجه الفرق ان في الفصل الاول المشتري بيته ثبت فعل نفسه
والمولى القديم بيته ثبت فعل المشتري وانما ثبت فعل المرء عليه بالبيعة لان
ثبت هو فعل نفسه بالبيعة وهذا التعليل نظير ما قل في مسئلة الشفعة انه صادر
من المشتري اقرار وان للشفيع ان ياخذ بما عليه وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا

الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البيعة فان البيعة بينة الشفيع

اختلاف في القيمة لانه لا خلاف بينهما في اصل الفعل وهو الفداء من المشتري بما فدا به من الثياب وانما الخلاف في مقدار القيمة فالمثبت للزيادة من البيهقي فيه اولى (ولو ان المشتري من العدو كان اشتراؤه بما لا يحل من خمر او خنزير او ميتة فان كان المشتري مسلما للمولى القديم ان يأخذه قيمته) لان ما جرى بينهما لم يكن شراؤه وانما كان اخذه مال الكافر بطيبة نفسه فكانه وهبه له (وان كان المشتري ذميا فان اشتراؤه ميتة فكذلك الجواب) لان الميتة ليست بمال في حقهم كافي حقا فاجرى بينهما لم يكن شراؤه لان الشراء اسم لمبادلة مال بمال (وان كان اشتراؤه خمر او خنزير فاجرى بينهما كان شراؤه على حقيقته) لان الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم (ثم ان كان المولى القديم ذميا اخذه في الخمر بالمثل وفي الخنزير بالقيمة وان كان مسلما اخذه فيهما بالقيمة) لما بينا ان المسلم ممنوع من ملك الخمر وعند العجز عن تسليم الخمر مع وجود السبب الموجب للتسليم يجب عليه قيمته (ولو كان العبد قبل الاسر بين نصراني ومسلم ثم اشتراه ذمي من العدو بالخمر فان النصراني يأخذ نصفه بمثل نصف ذلك الخمر والمسلم يأخذ نصفه بنصف قيمة الخمر اعتبارا للبعث بالكل وهذا لان النصراني قادر على اداء المثل في نصيبه والمسلم عاجز عن ذلك) (وان كان الذي اشتراه من العدو مسلما اخذه المولى بالقيمة) لان الذي جرى من المسلم لم يكن شراؤه اذا الخمر ليس بمال متقوم في حق المسلم (وان كان اشتراؤه من العدو مسلما ونصراني فان كان المولى القديم مسلما اخذ نصفه من المسلم المشتري بنصف قيمته) لان الذي كان منه في نصيبه منزلة الاتهام دون الشراء (واخذ نصفه من النصراني بنصف قيمة الخمر) لان الذي كان منه في نصيبه حقيقة الشراء فالخمر مال في حقه (وان كان مولاه نصرانيا اخذ من المسلم النصف بقيمته لما بينا ومن النصراني النصف

بما أدى من الخرفيه) لانه قادر على اداء المثل اليه (وان كان للمبدل في الاصل
موليان مسلم ونصراني ثم اشتراه من العدو بالخمر مسلم ونصراني ايضا فان
النصف الذي اشتراه المسلم ياخذ المولى ان بنصف قيمة المبدل لانه لا يملكه
بالشراء حقيقة والنصف الذي اشتراه النصراني فالمولى المسلم ياخذ ذلك
النصف بنصف قيمة ما أدى من الخمر والنصراني ياخذ بالمثل لان كل نصف
في هذا الموضع بمنزلة عهد كامل وحكم الجزء معتبر بحكم الكل في الوجهين (فان
كانا اشترياه بخنازير فانهما ياخذان النصف من المشتري المسلم بنصف قيمة
المبدل) لانه ما اخذه بالشراء حقيقة بل ذلك في حقه بمنزلة الهبة (والنصف الآخر
ياخذانه من النصراني بنصف قيمة الخنازير) لانه يملك ذلك النصف بالشراء
حقيقة والخنازير ليس من ذوات الامثال في حق احد (وان اراد احد المولين
اخذ حصته من المبدلون الآخر فله ان ياخذ على الوجه الذي قلنا لان حق
كل واحد منهما في الاخذ ثابت في النصف باعتبار قديم ملكه فان ابطال احدهما
حقه لا يمتد على الآخر استيفاء حقه) لان ابطاله غير عامل في حق صاحبه *
والله الموفق *

باب

﴿ من الفداء الذي يرجع الى اهله اذ ظهر عليه المسلمون والذي لا يرجع ﴾
(ولوان المشركين استولوا على متاع المسلمين فاحرزوه بمسكرهم في
دار الاسلام ثم قاتلهم جيش من المسلمين حتى استنقذوه منهم قبل ان
يحرزوه بدارهم فذلك مردود على صاحبه) لانهم بمنزلة الفاصبين لم يملكوه
قبل الاحراز فن وصل الي يده كان عليه رده الى مالكه لان مال المسلم
لا يكون غنيمة للمسلمين) فاذا لم يعلم الامام بذلك حتى قسمه بين من اصابه

باب من الفداء الذي يرجع الى اهله اذ ظهر عليه المسلمون والذي لا يرجع

فقسمته باطالة والمتاع مردود على أهله) لأنه بين أن القسمة لم تصادف محالها
فإن هذه القسمة تتضمن التملك من الإمام لكل واحد منهم ما يصيبه وليس
له ولاية التملك في مال المسلمين من غير رضی صاحبه (وكذلك أن أسلم عليه أهل
الحرب أو صاروا ذمة) لأنهم غاصبون فينا كدعائهم وجوب الرد بأسلامهم
(قال صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد) فإن علم الإمام الحال
وزأى أن أحرارهم بالعسكر يكون تأمنهم وقسمه مع غنائم المشركين
بين من أصابه من المسلمين ثم رفع ذلك إلى قاض يرى ذلك بغير أحرار جاز
ما صنع الأول ولم يطله) لأنه أمضى فصلاً مختلفاً فيه باجتهاده) وكذلك
لو أسلموا أو صاروا ذمة فقتضى بأن ذلك سالم لهم بالاجتهاد نقد قضاءه
فإن قيل * هذا قضاء بخلاف الإجماع لأن العلماء في هذه المسئلة على قواين *
منهم من يقول لا يملكونه وإن أحرزوه بدارهم * ومنهم من يقول يملكونه بعد
الأحرار أو أحدهما يقول يملكونه قبل الأحرار بدارهم * قلنا * الخلاف بين العلماء
في الفصاين (أحدهما) أن أموال المسلمين هل تكون محلاً للتمليك بالقره بعد
الأحرار بالدارام لا (والآخر) أن الأحرار فيما هو محل للتمليك بالقره هل يتم
باليد قبل الأحرار بالدارام لا فإذا اجتهد القاضي واستقر رأيه على أن مال المسلم
محل التملك بالقره وإن القره يتم بالأحرار بالعسكر بدون الأحرار بالدارام أمضى
الحكم كان ذلك منه اجتهاداً في موضعه فيكون قضاءه نافذا بمنزلة ما لو قضى
بشهادة الفساق أو على الغائب أو بشهادة رجل واحد أو صرأين بالنكاح على غائب
فإنه نفذ قضاءه وإن كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للفساق شهادة
ولا للنساء مع الرجال شهادة في النكاح ولكن قيل كل واحد من الفصاين
مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي باجتهاده فيهما وهذا لأن المجتهدين يتبع الدليل

لا القائل به وهذا بخلاف ما سبق لان هناك القاضي ما قضي بالقسمة عن
اجتهاده وانما قضي بذلك بعدم علمه بان هذا المال مصاب من المسلمين
فاذا صار ذلك مملو ماله كان قضاءه باطلا وهو بمنزلة المتحرر في باب القبلة
اذا تبين خطاه بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة والذي لم يجتهد ولم يشتبه
عليه ولكنه صلى الى جهته ثم تبين انه اخطأ يلزمه الاعادة وهذا لان مطلق
القول يكون محمولا على الصواب ما لم يتبين فيه الخطاء وما يفعل عن اجتهاد
ونظر يكون محمولا على الصواب مهمامكن والامكان قائم اذا صادف
قضاءه محلا مجتهدا فيه (الآثرى) ان من مات وله رقيق وعليه دين كثير فباع
القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت الياسة لبعضهم ان مولاه كان ذبوا فان
بيع القاضي فيه يكون باطلا (ولو كان القاضي عالما بتدبيره فاجتهدوا بطل
تدبيره لانه وصيه وباعه في الدين ثم لم يقض آخر يرى ذلك خطا فانه
يفقد قضاء الاول لهذا المعنى وان كان القاضي الثاني لا يعلم ان الاول فعله عن
اجتهاد اولانه لم يقف على حقيقة الحال فانه يفقد قضاءه ايضا لما بينا ان قضاء
القاضي كان محمولا على الصحة مهمامكن) ولان تحسين الظن بالقاضي واجب
قال الله تعالى فيتمون احسنه واحسن الوجوه ان يحمل على انه قضى بعد العلم
من اجتهاد فلذا نفذ قضاؤه حتى يعلم خلاف ذلك *
(ولو ان تاجرا من المسلمين دخل عسكرهم في دارنا وفدى ما اصابه من
المسلمين مال واخرجه فله رد على صاحبه وهو متبرع في الفداء الذي ادى به
امر صاحبه فان ظهر المسلمون عليهم قبل ان يدخلوا دارهم وصابوا ذلك الفداء
بعينه فلا سبيل للتاجر عليه سواء وجدته قبل القسمة او بعدها) لان المشركون
ملكوا ذلك بالاخذ ملكا تاما حتى لو اسلموا او صاروا ذمة كان سالما لهم

الذي لم يجتهد ولم يشتبه عليه القبلة ولكنه صلى الى جهته ثم تبين انه اخطأ يلزمه الاعادة

الا ان يعلم انه باعه حفظا على صاحبه لانه خاف عليه الضيعة ولا يدري متى يجي
صاحبه من المسلمين فيشتد يكون بيده نافذ بمنزلة القاضي يبيع اللقطة ثم ياتي
صاحبه (وان لم يعلم انه على اي طريق باعه فان بيده يكون مردودا) لان البناء على
الظاهر واجب لتعذر الوقوف على حقيقة الحال والظاهر انه باعه على انه من
الغنيمة فيجعل على ذلك الوجه حتى يعلم غير ذلك وقد كان قال قبل هذا في بيع
المسدر في الدين بعد موت مولاه اذ لم يعلم كيف باعه فانه يكون بيده جائزا
بناء على انه فعل ذلك عن علم حتى يعلم خلافه فمن اصحابنا من يقول لا فرق
بينهما وينبغي ان يكون في الفصلين روايتان ومنهم من فرق فقال هاهنا بيع
المسال للحفاظ على الغائب لا يكون مستحقا على القاضي ولكنه يكون
بالتخيير ان شاء فعله وان شاء لم يفعله فاما بيع التركة بالدين مستحق على
القاضي اذا طلب صاحب الدين فلم يداخلك ههناك مطلق بيده على الوجه
المستحق وهو ان يكون بعد ابطال التدبير عن اجتماع اذ المارة لا تقع
بين المستحق وغير المستحق وههنا الاستوي الجانبان فعملنا مطلق بيده على
ما هو الظاهر

(فان كان الاسير يمت الى بعض اهله فساأله ان يفديه بمال من اهل الحرب
بمال نفسه او من مال الاسير فدخل اليهم المأمور بامان فعمل ذلك ثم ظهر
المسلمون على المال فهو في ولا سبيل لصاحبه عليه) لان المال ما وصل الى يدهم
بطريق القهر ههنا بل بتسليم صاحبه اليهم طوعا (وكذلك لو كانوا قالوا له
لنقتلك او لنفدك نفسك) لانه كان متمكنا ان لا يدفع المال اليهم حين
لم يكن المال معه ففرضنا انهم ما ثبتوا اليه على المال قهر بخلاف ما اذا كان المال معه
حين اسروه فانه غير متمكن من دفع يدهم عن ذلك المال (الآرى) ان

هناك لو صبر حتى قتلوه كانت يدهم ثابتة على هذا المال وهاهنا لو فعل ذلك لم تثبت يدهم على شيء من ماله في دار الاسلام ولا على شيء من مال الامور الذي امر به ان يفديه من ماله ﴿ ارايت ﴾ لو رد هذا الفداء بعدما وقع في الغنيمة كان يرد على من ادى او على من امر به وهو الاسير وكل واحد منهما بعيد من الفقه و لو وقع مسلم في صف المشركين وكان يقاتلهم ثم صالحهم وهو ممتنع منهم على ان يسلم لهم سلاحه وفرسه ويؤمنونه ففعلوا ذلك ثم ان المسلمين اصابوا ذلك المال فهو في يدهم لان يدهم عليه ما ثبتت الا باعطاء الرجل ذلك اليهم فانه اعطى وهو مقاتل ممتنع منهم وفي تلك الحالة لم تكن يدهم ثابتة على نفسه فكذلك على ماله من المال بخلاف ما بعد الاسر *

(ولو حاصر المشركون مدينة من مدائن المسلمين فصالحوهم على ان يكفوا عنهم اياما مسماة على ان يعطوهم رقيقا من اهل الحرب مسمين كانوا اسروهم منهم واولئك الرقيق عبيد لانس من اهل الذمة فطابت انفس مواليهم بتسليمهم اليهم ثم بعد مضي المدة اتى المسلمين مدد فقاتلوهم وظهروا على اولئك الرقيق فمهم في) لان الموالى اعطوهم المشركون بطيئة انفسهم *

(ولو كان الى المدينة اخذوا لك الرقيق بنير طيب انفسهم فدفعهم الى اهل الحرب والمسئلة بحالها فان ظفروهم المسلمون قبل ان يحرقوهم بدارهم ردوا على مواليهم قبل القسمة وبمدها بنير شبيء وان كان بعد الا حراز ردوا على مواليهم قبل القسمة بنير شبيء وبمدها بالقيمة ان احبوا لانهم اخذوا من الموالى بنير طيب انفسهم فلا فرق بين ان يكون الاخذ امير المسلمين فيدفعه الى اهل الحرب وبين ان يكون الاخذ اهل الحرب بطريق القهر فان ابوا اخذهم بعد القسمة بالقيمة كان لهم ان يضموا الا مير قيمتهم) لانه غضبهم

من الموالى والمنصوب مضمون على الغاصب بالقيمة ما لم يمد به الى يد مولا
واذا ضمن قيمتهم فقد ملكهم بالضمان فيكون حكمهم كحكم ماله كانوا ام ملكه
فاخذه المشركون بغير رضاه حتى يكون ان ياخذهم بالقيمة ولا يقال هو
قد سلمهم طوعا فينبغي ان لا يكون له حق الاخذ بعد ذلك من الغنيمة وهذا
لانه سلمهم طوعا على ان يتلوا على المولى لا عليه فبعد ما استقر الملك له
لا يمكن اعتبار الرضا والطوعية منه فكانت هذا منزلة الماخوذ منه قهرا
والله تعالى الموفق والمعين *

باب

(فداء العبد النصب والمارية وغير ذلك)

(رجل غصب عبدا ثم اصابه المشركون فاخرزوه ثم وقع في الغنيمة فان
وجده صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذه
بالقيمة ان شاء) لان المنصوب باق على ملكه (فلا فرق بين ان يستولى على ذلك
في يده او في يد الغاصب منه) لان حق الاخذ في الموضعين له باعتبار قدس ملكه
(فان اخذه قبل القسمة بغير شيء يرى الغاصب من الضمان) لان عين ماله عاد
الى يده مجانا (وان اخذه بعد القسمة بالقيمة كان له ان يضمن الغاصب تلك
القيمة) لانه ما وصلت يده الى ماله الا بعد اداء مثله في المالية فبهذا تبين ان
المالية التي كانت مضمونة على الغاصب لم يسلم للمنصوب منه فيكون له حق
تضمن الغاصب القيمة باعتبار النصب كما لو رده على صاحبه فدفعت بحايه
كان جنى عند الغاصب او بيع في دين كان له عند الغاصب (وان ابي ان ياخذ
بالقيمة كان له ان يضمن الغاصب قيمته يوم غصبه) لانه ما يمكن من ابات يده
عليه حين كان ممنوعا من اخذه قبل اداء القيمة فيكون هذا بمنزلة الهلاك

باب فداء العبد النصب والمارية وغير ذلك

في يد الغاصب (ثم اذا ضمن الغاصب قيمته فقد ملكه بالضمان فيقوم مقام المالك في ثبوت الخيار له بين ان ياخذ منه ممن وقع في سهمه بالقيمة وبين ان يتركه * وكذلك لو كان الغاصب ضمن قيمته قيل ان يصيبه المسلمون وكذلك لو لم يقع العبد في الغنيمة ولكن اشتراه منهم تاجر فاخرجه فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته فهو بالخيار ان شاء اخذه من المشتري بالثمن ثم يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته يوم غصبه ومن الثمن الذي غرم فيه) لان التيقن بالاستحقاق عليه في مقدار الاقل وهو نظير ما لو بيع العبد بالدين بعد مرده على المصوب منه (وان شاء تركه وضمن الغاصب كمال قيمته يوم الغصب) لانه حين كان لا يتوصل اليه الا بضمن ولا يلزمه اداء الثمن كان هو كالمالك في يده (ثم الخيار للغاصب في اخذه بالثمن من المشتري سواء ضمن قيمته قبل الشراء او بعده) لانه ملكه بالضمان (فان كان مولاه حين ضمن الغاصب قيمته قبل الشراء انما اخذ القيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف ثم ظهر العبد في يد المشتري فادى قيمته كما قال المولى فهو بالخيار ان شاء رد القيمة على الغاصب واخذ العبد بالثمن ثم يرجع على الغاصب بالاقل وان شاء امسك تلك القيمة والخيار في الاخذ بالثمن للغاصب لانه لم يتوفر عليه كمال المالاية حين ظهر ان قيمته كما قال المولى فيقع الحاجة الى اثبات الخيار له لدفع الضرر عن نفسه فان ابى ان يردده القيمة المقبوضة وقال انا ارجع على الغاصب بفضل القيمة لم يكن له ذلك) لان حقه في القيمة وقت الغصب وبمعرفة قيمته الآن لا يتبين ان قيمته وقت الغصب كان هذا المقدار وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر فبالظاهر لا يثبت الاستحقاق فلماذا لا يستحق فضل القيمة اذا ابى ان يرد المقبوض وانما استدل الكرخي رحمه الله بهذا اللفظ وهو قوله فوجد قيمة

العبد كما قال المولى في التقسيم الذي ذهب اليه فيما اذا اخذ المصوب منه القيمة بزعم الغاصب * وقد بينا ذلك في كتاب الغصب من شرح المختصر *
 (وكذلك لو وقع العبد في الفئمة فحضر مولاه قبل القسمة مع الغاصب فانه
 يبدأ بتخير المولى فان شاء رد القيمة المقبوضة واخذ العبد بغير شيء وان
 ابي رد القيمة فلا سبيل له على العبد ولا على الغاصب ولكن الغاصب ياخذ
 بغير شيء) لانه صار راضيا بتلك القيمة حين ابي ان يرد القيمة فكان الغاصب
 كان اعطاه القيمة بقوله في الابتداء ثم وقع العبد في الفئمة وقيمتها اكثر من
 ذلك (وان لم يحضر حتى وقع في سهم رجل بالقسمة فمولاه بالخيار ان شاء رد
 القيمة على الغاصب ثم اخذ بقيمتها ممن وقع في سهمه ثم يرجع على الغاصب
 بالاقبل من قيمته يوم غصبه ومن قيمته المدفوعة الى من وقع في سهمه وان شاء
 امسك تلك القيمة ولا سبيل له على العبد وللغاصب ان ياخذ بقيمتها ان شاء
 ولو كان مولاه انما اخذ القيمة من الغاصب بينة قامت له او باقرار او باء
 عين عن الغاصب او بصالح كان بينهما فلا سبيل له على العبد في شيء من ذلك
 ولكن الغاصب هو الذي ياخذ بقيمتها ان شاء) لما بينا ان المالك قد استقر
 للغاصب بما ادى من القيمة فانقطع حتى المصوب منه من كل وجه *

(ولو ان عبدا كان في يد رجل اجارة فاخذه المشركون ثم وقع في الفئمة فان
 وجدته المستاجر قبل القسمة كان هو المخلصم فياخذ بغير شيء حتى يرد له الى
 الاجارة كما كان) لان يده بحكم الاجارة كانت مستحقة على المولى حتى لو
 اراد ان ياخذ منه لم يكن متمكنا من ذلك وعقد الاجارة فيما بقي من المدة
 لم يبطل فلمذا كان هو المخلصم في استرداده (ويبطل عنه الاجر بمقدار ما كان في يد
 المشركين) لانه ما كان متمكنا من الانتفاع به في تلك المدة (فاذا اقام البينة انه كان

في يده على وجه الاجارة فرده الحاكم عليه ثم حضر صاحبه فخذ الاجارة وزعم انه كان ودية في يده او عارية فالقول قوله وعلى المستاجر اعادة البينة لان القاضي ما قضى بمعد الاجارة حين رده عليه فان تلك البينة قامت على غائب ليس عنه خصم وهو يستغنى عن اثبات الاجارة في الاسترداد ولا يحق الاسترداد انما ثبت له باعتبار انه اخذ من يده وبستوى في ذلك ان يكون يده فيه بحجة الوديسة او العارية او الاجارة فلذلك لا يتضمن قضاؤه بالرد القضاء بالاجارة على الغائب (وان وجدته بعد القسمة فان القاضي يقول له ان شئت نخذه بالقيمة وانت متطوع في الفداء فان فعل ذلك رده القاضي عليه وعاد الى يده على الاجارة كما كان) وانما كان متطوعا في الفداء لانه قدى ملك الغير من غير حاجة له الى ذلك فان المستاجر لم يكن في ضمانه (ولو ابى ان يفديه ما كان لصاحبه ان يضمه شيئا فاذا كان هو بالفداء لا يسقط الضمان عن نفسه كان متبرعا فيه ثم اذا حضر مولاه فانكر الاجارة لم يلتفت الى ذلك والقضاء عليه ما مضى باعتبار تلك البينة لان بمجرد يده ما كان يتمكن من اخذه بعد القسمة ﴿ الا ترى ﴾ انه لو كان في يده ودية او عارية لم يكن له ان يأخذ بمعد القسمة اصلا فرفنا انه حين قضى له بالاخذ فقد قضى بالاجارة على الغائب بمقام عليه من البينة وجعل من وقع في سهمه خصما عن الغائب في انكار الاجارة وهذا بخلاف ما قبل القسمة فان هناك تمكن من الاخذ بمجرد اثبات اليد بنفقه قبل الاسر لمعنى وهو ان حق الاخذ بعد القسمة انما ثبت لمن يحبى بالاخذ ملكا كان له قبل الاسر اما في الامين او في المنفعة والمستاجر يحبى ملكه في المنفعة فاما المودع والمستعير فهو لا يحبى ملكا كان له قبل الاسر فيكون اخذه بالقيمة في حكم ابتداء التملك بموضع ولا يكون فداء للماسور فاما قبل القسمة انما يأخذ مجانا ليعيده الى يده كما كان

والمودع والمستعير في هذا كالمستاجر فان ابى المستاجر ان يفديه بالقيمة او بالتمن
من المشتري حتى حضر مولاه فاخذه بذلك كان للمستاجر ان يأخذه منه
حتى يعيده في الاجارة ويجب عليه الاجر في المستقبل وليس عليه شيء لما مضى
لان عقد الاجارة باق بينهما في قيمة المدة فان الاجارة في حكم عقود متعددة
بحسب ما يحدث من المنفعة او كان منه مقاد اجلة ولكن بقوات بعض العقود
عليه لا يبطال العقد فيما بقي وليس للمستاجر ان يقول اني قدتيه فلا اعطيكه حتى
تطيني الفداء لان العين لم يكن في ضمان المستاجر فما كان عليه شيء من الفداء
حتى يحبس عنه بذلك وهو بالاخذ اعاده الى قديم ملكه وقد كان للمستاجر
حق مستحق في قديم ملكه فيعود كما كان وهو بمنزلة مالوجني العبد جناية في يد
المستاجر فقده المودع بالارش *

(وان كان العبد رهنا في يد الماسور منه والمسئلة بحاله فان وجدته المرتهن قبل
القسمة فهو احق باخذه باعتبار يده وقد كانت يده مستحقة على الراهن
فلا يتظر حضور الراهن في اخذه اذا اقام البينة على انه اخذه عن يده ثم بعد
الاخذ يعود رهنا كما كان فان حضر الراهن فانكر الدين والرهن فالقول قوله
الا ان يعيد المرتهن عليه البينة) لا ينافي ان رد عليه كان بمجرد ثبوت الاخذ
من يده لا بثبوت صفة يده وهو الرهن (فان حضر المرتهن بعد القسمة
فان شاء اخذه بقيمته وان شاء تركه فان اخذه بالقيمة عاد رهنا كما كان قبل
الاسر ثم اذا حضر مولاه فاراد اخذه بمدة قضاء الدين فان كان قيمة الرهن
والدين سواء او كان الدين اكثر فلامولى ذلك عندهم جميعا) لان جميع مالية الرهن
كان مضمونا على المرتهن والفداء في المضمون يكون على الضامن لا يرجع به
على غيره وان كان الدين مثل نصف قيمته على قول ابى يوسف ومحمد رحمة الله

عليها فالجواب كذلك وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكون للمرتهن ان يرجع على الراهن بنصف الفداء ولا يدفع العبد اليه حتى يقبض ذلك وهذا نظير الفداء من الجنابة اذا فداء المرتهن والراهن غائب وفي قيمته فضل على الدين فان المرتهن يكون متطوعا في الفضل في قولهما وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يكون متطوعا ولكن يرجع به على الراهن فكذلك حكم الفداء بعد الاسر ولا حاجة الى اعادة البيعة ان انكر الراهن الرهن والدين لما بيننا ان القاضى انما قضى هاهنا للمرتهن بالاخذ بالقيمة باعتبار انه احياءه مالك اليد المستحق له بهد الرهن فكان من وقع في سهمه خصما عن الراهن في اثبات ذلك عليه بالبيعة *

(وان حضر الراهن والمرتهن جميعا فبى الراهن ان يفديه وفداء المرتهن عادرهنا كما كان والمرتهن متطوع في مآدى من القيمة عندهم جميعا بمنزلة الفداء من الجنابة فان عند حضرة الراهن يكون المرتهن متطوعا في الفداء سواء كان في قيمته فضل على الدين او لم يكن ولو لم يحضر المرتهن وحضر الراهن فاقام البيعة انه عبده كان مرهونا عند فلان جماعة فان وجد قبل القسمة قضى له به) لان حق الاخذ له مجانا باعتبار قديم ملكه وقد اثبت بالبيعة ولكن لا يدفع اليه لانه يقر ان اليد فيه مستحقة عليه للمرتهن حتى يقضيه دينه فلا يدفعه القاضى اليه نظرا منه للمرتهن فانه ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ولكنه يضعه على يدي عدل حتى يحضر المرتهن فيقبضه (وان حضر بعد القسمة او وجدته في يد المشتري من المدوفار اذ ان يفديه بالثمن قضى له بذلك) لانه يحبى ملكه القديم بهذا الاخذ (ثم ان كان الفداء مثل قيمة الرهن او اكثر دفعه القاضى اليه ولم يضعه على يدي عدل) لان الفداء على المرتهن هاهنا باعتبار ان ماله

الرهن كانت في ضمانه بخلاف الاجارة واذا ثبت للراهن حق الرجوع
على المرتهن بما غرم من الفداء فسد سقط حكم استحقاق يده عليه ما لم يرد عليه
الفداء فلمذا سلمه اليه بخلاف ما قبل القسمة فاذا اخذه ثم حضر المرتهن
قبل له ان شئت فاد الفداء وخذه رهنا كما كان وان شئت فدعه وقد بطل
دينك لان ماليته هلكت في ضمان المرتهن حين لم يتمكن الراهن من اخذه
الا بالفداء فيجعل هو في حكم المستوفى لدينه وانما لم يجعل الراهن متبرعا في
الفداء لانه قصده احياء ملكه في الدين وهو مضطر الى ذلك بخلاف المرتهن
في فضل الفداء فانه يكون متبرعا في الفداء والمستاجر كذلك لانه ما قصده
احياء ملكه في الدين اذ لا ملك له في الدين وان كان الفداء الذي فدى به الراهن
اقل من قيمة الرهن فان القاضى يضعه على يدي عدل ولا يدفعه الى الراهن لان
اكثر ما فيه ان الراهن يصير موفيا للمرتهن بما ادى ذلك القدر من دينه
باعتبار بروت حق الرجوع به له عليه ولكنه استحقاق اليد للمرتهن لا يبطل
باستيفائه بعض الدين فلمذا وضعه على يدي عدل فاذا حضر المرتهن فان شاء
ادى الفداء وان كان رهنا بجميع الدين عنده كما كان قبل الاسر وان ابى ان
يؤديه الفداء كان رهنا عنده ما بقي من دينه لان تهذ الفداء قد صار هو مستوفيا
بطريق المقاصة فان الراهن استوجب الرجوع عليه بذلك والمرتهن عليه
مثله فكان قصاصا به فان مات في يد المرتهن بعد ذلك رجع الراهن على المرتهن
بالفداء الذي فداه به لانه بهلاك الرهن صار مستوفيا جميع دينه وظهر انه
في مقدار الفداء قد استوفاه مرتين وان كان فداء بدراهم وكان الدين دنانير
او طما ما اوجر ذلك رجع عليه بحصة الفداء من الدين الذي كان له على الراهن
لان الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين حقيقة تعني لو استوفاه

حقيقة يرجع في ذلك المستوفى بمدهلاك الرهن وهذا لان الرهن باعتبار
المالية لا باعتبار الدين فانه ضمان استيفاء والاستيفاء انما يكون بالجنس لا بخلاف
الجنس والمجانسة بين الاصول بصفة المالية فلهذا كان رجوعه بذلك المقدر من
الدين لانه جنس الفداء *

(ولو ان المبدى هو ب اسره المدو فاحرز ه ثم وقع في الغنيمة فحضر الواهب
والموهوب له قبل القسمة فان حق الاخذ للمو هوب له لان الاستيلاء
حصل على ملكه وثبت حق الاخذ باعتبار قديم الملك او باعتبار اليد وقد كانا
للمو هوب له حين اسره فاذا اخذه رجع فيه الواهب لانه بالاحد
اعاده الى قديم ملكه وقد كان حق الرجوع للواهب ثابتا في قديم ملكه (وان كان
المو هوب له غائبا فلا سبيل للواهب عليه) لان حقه في ملكه مقصود
عليه فلم يمسد الى قديم ملكه لا يظهر فعل حقه (وان قال المو هوب له حين
حضر لا حاجة لي فيه لم يلتفت الى قوله وقضى القاضى عليه بالرد
ثم قضى للواهب بالرجوع فيه) لانه تعلق بملكه حق الواهب وقد جاء
الواهب طالبا لحقه (وهو في هذا الاباء متمتع قاصدا الى الاضرار باليمين لا الى
دفع الضرر عن نفسه) لانه ياخذ به مجانا والقاضى لا يلتفت الى قول المتمتع * ولانه
لما تعلق به حق الواهب بملكه قام طلب الواهب بحضرته مقام طابه (وان كانا
حضر ابدا القسمة او وجداه في يد المشتري فان اخذه المو هوب له باليمن او بالقيمة
فالواهب ان يرجع فيه) لانه عاد كما كان في يد المو هوب له (فان قال المو هوب
له فليرد الواهب علي الفداء لم يلتفت الى قوله) لانه فدى ملك نفسه وهو ما كان
مضمونا على غيره ليرجع عليه بحكم ذلك الضمان (وان قال المو هوب له لا اريد
اخذته لم يحبر على ذلك) لانه غير متمتع في هذا الاباء بل هو متمتع من التزام غرم

غير مفيد في حقه ولا لئسان ان يتمتع من التزام الغرم (وان كان له فيه فائدة فلان يكون له ان يتمتع منه ولا فائدة له فيه كان اولى) فان قال الواهب انا افديه لم يكن له ذلك لان الاسر لم يكن على ملكه وقد بينا ان حق الاخذ بالفداء لمن يحبس به ملكه والواهب هاهنا بالفداء يحبس ملك الموهوب له ثم يترتب حقه في الرجوع على ملكه والموهوب له يتمتع من هذا الفداء فلا يصير الواهب متمكنا منه بعد ما صح الامتناع ممن له الحق (وان كان الماسور عبدا جانيا فان وجدته مولاة قبل القسمة اخذته بغير شيء وقد عا دالى قديم ملكه كما كان فيضا طيب بالدفع بالجناية او الفداء * وان حضر صاحب الجناية دون المولى لم يكن له عليه سبيل) لان الاسر ما وقع على ملكه ولا على يده انما كان حقه في ملك المولى فيما يظهر محل حقه لا تسمع خصومته (فان حضر المولى فاني ان اخذته قيل له اختر الدفع او الفداء) لانه متمكن من اعادة الى قديم ملكه فيجعل هذا التمكن بمنزلة حقيقة عود الملك اليه من اعادة الحق ولي الجناية (فان اختار الدفع دفع الى ولي الجناية) لانه في الامتناع من الاخذ مع اختيار الدفع متعنت قاصد الى اضرار صاحب الجناية (وان فداه بارش الجناية قيل له اخذته لنفسك ان شئت) لانه قد وصل الى ولي الجناية حقه نفصل الحق في الاخذ للمولى وله رأى في ايهال المنفعة لنفسه والامتناع من ذلك *

(وان حضرا بعد القسمة فلم يولاه ان يفديه بالقيمة وبعد الفداء يحبس بين الدفع بالجناية وبين الفداء بالارش) لانه عا دالى قديم ملكه (وان ابى ان يفديه فله ذلك) لانه متمتع من التزام الغرم به لانه لا فائدة له فيه فان ولي الجناية ياخذ منه (ثم ليس لصاحب الجناية عليه سبيل) لان محل حقه فاسد لا يصنع اولى فلا يكون هو في حقه مختار اولا مستملا كما فان قيل لماذا لم يجعل مستملا كما حين امتنع من اخذته

بعد ما تمكن منه قلنا هذا ان لو تمكن منه مجانا فاما اذا لم يتمكن منه مجانا الا بعد
 التزام غرم فلا لانه لا يجبر بسبب جنسية العبد على التزام غرم من شياء او ابي
 (ولو كان العبد مديونا والمسئلة بحاله فان وجد قبل القسمة اخذه مولاه واتبعه
 الدين) لان حق الغريم ثابت في ماله (فان حضر الغريم لم يحضر المولى لم يكن له
 ان ياخذ العبد حتى يحضر المولى) لان الامر لم يكن على ملكه ولا على يده (ولكنه
 ان اقام الغريم البيعة على دينه وقف القاضي العبد حتى يحضر المولى ولم يقسمه
 في القيمة) لانه ثبت بهذه البيعة استحقاق ماله بالدين للطالب فلا يشغل
 بالقسمة فيه بخلاف ما سبق من حق ولي الخيانة والواهب فان ذلك متصور على
 ملك المولى والموهوب له فلا يظهر قبل عود ملكها واما الدين في رقة العبد
 يدور معه حيث ما دار فاستحقاق الماله هنا ثابت سواء اخذه المولى او
 لم ياخذه (فاذا حضر المولى وفداه بالدين سلم المالك له وان ابي بيع العبد في الدين)
 لان الدين الذي ظهر وجوبه في ذمة العبد يستوفى من ماله بالبيع فيه في ملك
 من كان (وان لم يحضر الغريم حتى قسم او وجدته في يد المشتري من العدو فالمولى
 بالخيار في اخذ بالقيمة فان اخذه بيع في الدين الا ان يفديه المولى وان ابي ياخذه
 بيع في الدين في ملك من وجده الغريم في ملكه الا ان يفديه بالدين) لما بينا ان
 الدين لا يبطل عن ماله بتحويل المالك عن المولى الى غيره (والا ترى ان العبد
 المديون اذا اعتق كان للغريم ان يطالبه بدينه بخلاف العبد الجاني فان ولي الخيانة
 لا يبيعه بشيء بعد العتق) فان بيع في الدين ولم يبق من غنه شيء عوض الذي
 وقع في سهمه قيمته من بيت المال) لان ماله استحققت بسبب سابق على اخذه
 فتبين انه اعطى بالقيمة عبد الا قسمة له (وان بقي من الثمن الثلث عوض مقدار
 ثلثي قيمته بقدر ما استحق بالدين) وان حضر الغريم فثبت دينه قبل ان يحضر

والدين في رقة العبد يدور معه حيث ما دار

المولى فان القاضى يبيعه في الدين) لان حق الغريم متعلق بمالتيه وليس في هذا البيع ابطال حق المولى وفي التأخير الى ان يحضر اضرا بالغریم فملى القاضى ان يشتغل بدفع الضرر عنه وهو ان يبيعه في الدين (فان حضر مولاه كان له ان يأخذه من المشتري الاخر بالثمن الذي اشتراه به) لان الاصل ان الماسور منه يثبت له حق الاخذ من يده من يجده في يده من غير ان يشتغل بنقض التصرف (الارى) انه لا ينقض التهمة لياخذه مجانا فكذلك لا ينقض البيع الثانى لياخذه بالثمن الاول ولكن يأخذه بالثمن الثانى حتى يعيده الى قديم ماله فان فعل ذلك فاراد الغريم ان يرجع عليه بما بقي من دينه لم يكن له ذلك لان حقه كان في مالتيه الرقبة قد وصل اليه ذلك مرة فليس له ان يطالب بشيى آخر حتى يمتق العبد كما لو بيع له في ملك مولاه قبل الاسر مرة (فان قال المشتري الاول انا رجعت بما اخذ منى الغريم من عن العبد على الذى اشتراه منى لم يكن له ذلك) لانه قد اخذ منه عوض ماله مرة فان استحق عليه ذلك بسبب دين العبد لا يثبت له حق الرجوع عليه ببدله مرة اخرى (ولكن للمشتري الاول ان يبيع العبد بما اخذ منه بحجة دينه فيباع فيه الا ان يقضى المولى ذلك عنه) لان العبد عاد الى قديم ملك المولى وقد كانت مالتيه في ملكه مستحقة بدينه (الارى) انه لو لم يكن بيع فانه يباع الا ان يقضى الدين فاذا بيع مرة وصرف الى دينه الثمن الذى هو حق المشتري الاول يثبت للمشتري الاول حق الرجوع به في مالتيه باعتبار انه قام مقام الغريم في الرجوع به في ملك المولى) لانه غير متطوع فيما ادى بل هو مجبر عليه في الحكم ومن اجبر على قضاء دين الغير بملكه يثبت له حق الرجوع عليه وهذا من آخر سوى ما يبيع العبد فيه وقد ظهر وجوبه في حق المولى من الوجه الذى قررنا فيباع فيه الا ان يفديه المولى (ولو ان

من اجبر على قضاء دين الغير بملكه يثبت له حق الرجوع عليه

المشتري من المدوفداه بدنه ثم حضر مولاه واخذه بالثمن فانه يقال له في
 عاق العبد الذي ادى عنه الدين الاقل من قيمته ومن الدين فان فديته بذلك
 والايح له في ذلك لان المشتري كان مضطرا الى اداء ذلك الفداء فلا يكون
 متبرعا فيه ولكن الضرورة انما تحقت في الاقل من قيمته فيكون رجوعه في
 رقبته بمقدار الاقل فالخاصل انه متى عاد الى قديم ملك المولى وقد كانت ماليته
 مستحقة بالدين فاما بعد وكما كان فلا يجوز ان يسلم للمولى مجانا ما لم يقض عنه الدين
 وما ادى من الفداء الى المشتري من المدوفداه للملكه لان يكون بدلا عن ماليته
 بمنزلة العبد المديون اذ اجنى جناية ففداه المولى فانه يباع في الدين على حاله
 (ولو ان المشتري من المدوفداه من آخر او وهبه او تصدق به ثم حضر الغرماء
 كان لهم ان يبطاوا تصرفه) لان دينهم واجب عليه في ملك المشتري من المدوفداه
 كما كان في ملك المولى قبل الاسر فكما لا ينفذ بيع المولى وهبته فيه بغير رضی
 الغرماء فكذلك بيع المشتري من المدوفداه (فان لم يبطاوا ذلك حتى حضر المولى
 فاحذره من المشتري الآخر بالثمن او من الموهوب له بالقيمة ثم حضر الغرماء
 فارادوا ابطال البيع او الهبة لم يكن لهم ذلك) لانه انما كان لهم حق الابطال في
 الملك الحادث فيه بعد ما اشتغل بدنيهم وقد ارتفع كل ملك حادث حين
 اخذه المولى وعاد الى قديم ملكه فحق الغرماء عاد كما كان قبل الاسر فيباع
 في ديونهم الا ان يفديه المولى (ولو كان العبد الماسور وديمة او عارية فوجده
 المودع قبل القسمة او المستعير كان لهما ان يأخذه اذا قاما اليه) لان الاسر كان
 من يدهما وحق الاسر قبل القسمة باعتبار اليد فيعاد الى يدهما على ما كان قبل
 الاسر (فان جاء ابعد القسمة فاراد الاخذ بالقيمة او وجدها في يد المشتري
 من المدوفداه فليس لهما حق الاخذ) لان حق الاخذ بالفداء انما يكون ان يحیی

بالاخذ ما كان له والمودع والمستعير لم يكن لهما ملك قبل الاخذ فلو اخذاه
 بالقداء كان ذلك تملكاً منهما العبد بالبدل ابتداء ومن في يده غير مجبر على ابتداء
 التملك من غيره بموضع (وان قالوا نحن نتطوع بالقداء عن المولى القديم فهذا
 ليس بشيء) لانه لا مال فيه للمولى القديم قبل الاخذ ليتطوعا بقداء ملكه
 ولا شيء في ذمة المولى القديم ليتبرعا باده ذلك عنه (ولكن ان حضر المولى القديم
 فله ان ياخذ به بالقداء) لانه بالاخذ يحبس قسديم ملكه (ولو ان العبد المأمور
 اشتراه رجل من المدووقم في سهم رجل بالقسمة فلحقه دين بالا ستهلاك
 او بالتصرف بان اذن له مولاه في التجارة ثم حضر المولى القديم فله ان ياخذ به
 بالقداء لان حقه في الاخذ بالقداء سابق على حق الغرماء فلا يمنع لحق
 الغرماء واذا اخذه بعه الدين فيبيع فيه الا ان يفديه المولى) لان حقه ثابت
 في ماليته فيدور معها اين ما دارت بمنزلة العبد الجاني اذا لحقه دين ثم دفع بالجناية
 فانه يباع في الدين الا ان يقضيه ولي الجناية (وكذلك لو مات مولى العبد
 المدبون حتى صار العبد ميراثا للورثة فانه يباع في الدين فكذلك ما تقدم وان
 كان مولاه لم يرغب في اخذه بالقداء لاجل دينه فقد بطل حقه وبيع في الدين
 في ملك من له العبد الا ان يفديه بالدين فان لم يعلم مولاه بالدين حتى اخذه
 ثم ثبت الدين عليه فالمولى بالخيار لان الدين عيب فكان ظهور هذا العيب
 بعد اخذه بمنزلة ظهور عيب آخر كان يحدث به عند المشتري فيكون له حق
 الرد به وهذا لانه انما رغبت في اخذه بالقداء ليعود اليه كما كان وقد بين انه
 لم يرد اليه كما كان فان ماليته كانت فارغة والا تعاد اليه مستحق المالة
 فان رده واسترد ما دى بيع العبد في الدين عند من رده عليه وان امسكه
 بيع في الدين عند المولى) لانه رضى بعيه فصار كماله كان عالما بالعيب حين

اخذ منه (فان كان الماسا خوذ منه غائباً حين اثبت النمر ماء دينهم فقال المولى
 ان اردته فان القاضي يمهله في ذلك يومين او ثلاثة فان حضر رده عليه والا باعه
 للنمر ماء) لان دينهم ثابت على العبد وفي التأخير مدة طويلة اضرارهم فاما في
 مدة يسيرة لا يكون في التأخير كثير ضرر عليهم وفيه نظر للمولى (الآثرى)
 ان القاضي لو قال لهم ها تو امن يشتريه لانيه لكم احتاجوا الى هذا القدر من
 المدة حتى يحضروا المشتري (وكذلك لو ارادوا بيع العبد في ملك مولاه فطالب
 المهلة يومين او ثلاثة لينظر اى الوجهين انفع له اى البيع او الفداء فان القاضي
 يحميه الى ذلك فكذلك هاهنا فان مضت مدة المهلة ولم يحضر فبيع في الدين
 او فداء ثم حضر الماسا خوذ منه فلا يسبيل للمولى عليه) لانه ان كان يبيع فقد خرج
 العبد عن ملكه والخصومة في العيب انما كان له ما بقي العبد في ملكه فاما بعد
 اخر اجه من ملكه فلا (وان كان فداءه فقد زال العيب وليس له ان يخصم في
 العيب بعد زوال العيب ولو لم يحضر الماسور منه حتى طلب النمر ماء منه دينهم
 ففداه من في يده بالدين ثم حضر الماسور منه فله ان يأخذه بالفداء) لانه طهر من
 الدين فماد على ما كان قبل لحوق الدين اياه (وبعد ما اخذه الماسور منه
 لا يكون للذي فداه بالدين ان يرجع عليه بشئ بخلاف ما سبق) لان هناك
 انما فداه من دين كان حادثاً في ملكه والمستحق بهذا الدين المالية التي هي
 حقه فلا يرجع به على احد وهناك انما كان فداءه سابقاً على ملكه وكانت
 المستحق به مالية هي ملك المولى القديم فاذا ظهرت تلك المالية كان له ان
 يرجع فيها) وكذلك لو اختار بيعة في الدين ثم حضر الماسور منه فآخذه بالثمن
 الثاني فانه لا يكون للمشتري الاول ان يرجع عليه بشئ بخلاف ما اذا كان الدين
 في ملك الماسور منه والذي يقرر الفرق ان الدين بمنزلة العيب فاذا كان حادثاً

في ملكه كان عهدة ذلك العيب عليه (الآرى) ان الماسور منه كان يرده عليه ان علم ذلك العيب فكيف يرجع هو على الماسور منه باعتباره والعيب الاول كان في ملك الماسور منه (الآرى) انه لا يكون للماسور منه ان يرده عليه بسبب ذلك العيب فلماذا كان للمشتري من العدوان يبيعه بما لحقه من الغرم بسبب ذلك العيب فلماذا كان للمشتري من العدوان يبيعه وان كان الدين على العبد قبل الاسر فباعه القاضى بالدين في ملك المشتري من العدو وقبض الثمن فتوى في يده قبل ان يدفعه الى الغرماء ثم حضر الماسور منه فآخذ به لهداء لم يكن للغرماء على العبد سبيل حتى يعتق (لما بينا انه بيع لهم مرة في الدين والقاضى في ذلك البيع عامل لهم فهلك الثمن في يده كهلاكه في ايديهم) فلماذا لا يبيعون العبد بشي آخر حتى يعتق فليس لمن بيع عليه العبد ان يبيع العبد الماسور منه بشي هاهنا لان الثمن لما لم يصل الى الغرماء لم يستطع شي من دينهم عن العبد وانما كان حق الرجوع له في رقبة العبد باعتباره اقضى دينه بملكه وكان مجبراً على ذلك في الحكم فاذا لم يصرها هاهنا قاضياً شيئاً لا ثبت له حق الرجوع في رقبة العبد بشي (الآرى) ان الغرماء لو ابرأوا العبد من الدين بعد قبض الثمن من المشتري الثاني كان الثمن سائلاً للمشتري الاول الذي بيع العبد عليه فاما ان يقال تبين بهذا انه توى ماله في يد القاضى فلا يرجع بشي منه على العبد او يقال بعد الابراء لما لم يصرف قاضياً شيئاً من دين العبد لم يرجع عليه بشي فكذلك اذا هلك الثمن المقبوض قبل الدفع الى الغرماء والاول اصح *

(ولو اوصى لرجل بخدمة عبده او بخلته ما عاش فاذا مات رجع الى وارثه واوصى برقبته لا آخر او اوصى بغيره لرجل في حياته وبرقبته لا آخر فانه ينفذ وصيته على ما اوصى به اذا كان يخرج من ثمة فان اسر المشتري كون

العبد والنفس ثم وقع في الغنمة فحضر الموصي له بالخدمة واقام البيعة كان
 خصما وان لم يحضر صاحب الرقبة) لانه اسر من يده فكان هو الحق باسترداده
 قبل القسمة) ثم ان حضر صاحب الرقبة فانكر الوصية قيل له اعد البيعة على
 وصيتك والا فلا شيء لك) لما بينا انه اذا قضى للذي اقام البيعة باعتباره ابنة
 الاسر من يده لا باعتباره ثبوت وصيته فيحتاج الى اقامة البيعة لاثبات الوصية على
 خصمه وقد تقدم نظيره في الاجارة) وان كان الذي حضر صاحب الرقبة
 فان القاضي يقضي به له) لانه اثبت بالبيعة ان الاسر كان على ملكه وتأثير الملك
 في اثبات حق الاخذ اكثر من تأثير اليد ثم لا يدفعه اليه (ولكن يضمنه على يدي
 عدل حتى يحضر صاحب الخدمة فيقبضه) لانه اقر بخدمته مستحقة فيه لغيره
 فهو قياس الرهن الذي سبق (وان لم يحضر واحد منهما حتى قسم او كانت
 اشتراهما رجل من المدون ثم حضر صاحب الخدمة فاقام البيعة فله ان ياخذها بالفداء
 لانه يحجي بالاخذ حقا مستحقة له فان للموصي له بالخدمة حقا لازما لا يتمكن
 احد من ابطال ذلك عليه بخلاف المستعير (واذا اخذه ثم حضر صاحب الرقبة
 فانكرو وصيته لم يلتفت الى انكاره) لان من ضرورة القضاء بحق
 الاخذ له بالفداء القضاء بالوصية فان بمجرد داليد بدون حق مستحق لا يقضي
 له بذلك فمر فنان ذا اليد انتصب خصما عن صاحب الرقبة في اثبات الوصية
 عليه) فيكون العبد في يد صاحب الوصية بالخدمة كما كان قبل الاسر الى
 ان يموت فاذا مات رجعت الرقبة الى صاحبها فيكون لورثة صاحب
 الخدمة ان يرجعوا عليه بالفداء الذي فداه الموصي له بالخدمة من ماله
 فيباع العبد له في ذلك الا ان يفديه صاحب الرقبة) لانه كان مضطرا الى اداء
 ذلك الفداء ليتوصل به الى احياء حقه فلا يكون متبرعا فيه ولم يكن العبد في

ضمانه ولا في ملكه حتى يتقرر الفداء عليه (فاذا بطلت الوصية وعاد العبد الى
صاحب الرقبة فقد ظهر انه فدى ملكه ولم يكن متبرعا فيه فيستوجب
الرجوع به في مائة العبد) لانها حييت له بهذا الفداء ثم واثقه في ذلك بمدموته
يقوم مقامه فيرجع بما كان له حق الرجوع في حياته ان لو بطلت الوصية
في حال حياته بسبب من الاسباب (ولو لم يفده صاحب الخدمة حتى حضر هو مع
صاحب الرقبة جميعا فان رغب صاحب الخدمة في الفداء فهو احق به) لان
حقه مقدم على حق صاحب الرقبة (وان ابى ان يفدى فداءه صاحب الرقبة ثم
لا سييل عليه لصاحب الخدمة) لانه متى ابى ان يفديه فقد ابطال وصيته فيه
اذ كانت مقصودة على ملك الموصي وقدم منه الرضا بطلان ذلك فيبطل
وصيته بنفوات محل حقه وبمدا بطلت وصية صاحب الخدمة فصاحب
الرقبة احق بالعبد (فان لم يحضر صاحب الخدمة وحضر صاحب الرقبة
فله ان يأخذه بالفداء واذا اخذه لم يوضع على يدي عدل بل يسلم اليه) لان
صاحب الخدمة لم يبق له حق في الاخذ بالخدمة الا ان يؤدي اليه ذلك الفداء
ولا يعلم انه يرغب فيه بعد ذلك اولا يرغب ولا حق له فيه في الحال (بخلاف
ما تقدم قبل القسمة) لان قبل القسمة حقه ثابت في خدمته من غير ان يلزمه اداء
شيء فمن هذا الوجه يقع الفرق (فان حضر صاحب الخدمة يخير فان شاء
ادى الى صاحب الرقبة ما فداه به وكان هو احق بخدمته ما عاش بنزلة
مالو كان هو الذي حضر اولا وفداه) وهذا لان صاحب الرقبة يحبس ملكه
بالفداء فلا يكون متبرعا فيه (واذا ظهر حق سابق على حقه فله ان يرجع به
على صاحب الحق) لانه ما رضى بالفداء حتى يكون المنتقم به غيره ولا نه انما
يمود على حكم ملك الموصي له اذا استقر الفداء على ملك الموصي له بالخدمة (فاذا

أدى ذلك الموصى له بالخدمة وأخذ العبد ثم مات الموصى له فالعبد لصاحب الرقة
 إلا أنه يباع في ذلك الفداء كما لو كان الموصى له هو الذي فسداه من المشتري
 من العبد (فإن يبيع في الفداء فلم ينف منه بالفداء ثم عتق العبد يومان من الدهر
 لم يبيع بشيء مما بقي له من الفداء) لأن العبد ما كتب بسبب وجوب هذا الدين
 حتى يكون ثابتاً في ذمته يتبع به بعد العتق ولكن إذا كان يتبع به باعتبار أن ماله
 حيث بسبب هذا الفداء لصاحب الرقة فيكون الواجب مقدار المالية
 لا الأكثر منه وهو نظير العبد الآخر إذا رده رادو يبيع في جملة على قول من
 يرى الجمل المقدر قلت قيمته أو كثرت فلم ينف منه بالجمال لم يبيع العبد بشيء
 مما بقي منه بعد العتق فهذا مثله (وإن أباي صاحب الخدمة أن يدفع الفداء إلى
 صاحب الرقة بعد ما عرض القاضي ذلك عليه فإن لم يبطل القاضي وصيته بآبائه
 حتى يرغب في أداء الفداء كان له ذلك وإن أبطل القاضي وصيته حين أباي
 ذلك فلا سبيل له على العبد بعد ذلك وإن رغبت في الفداء* لأن الآباء أمهاتاً كد
 حكمه إذا اتصل به قضاء القاضي بمنزلة آباء المؤمنين من المنكر وآباء الأسلام
 من أحد الزوجين بعد أسلام الآخر) والله الموفق*

﴿ باب ﴾

﴿ شراء العبد الذي يؤخذ بالقيمة ﴾

(وإذا اشترى العبد المسلم من العبد بالف درهم والف رطل من خمر
 فأراد مولاه أن يأخذه فإن كانت قيمته ألفاً أو أقل قيل لمولاه خذ بالف درهم
 أو دع) لأنه إنما يأخذه بما غرم فيه المشتري مما هو مال متقوم وذلك ألف
 فإن الخمر ليس بمال متقوم في حق المسلم (وإن كانت قيمته أكثر من ألف فأما
 يأخذه بكمال قيمته) لأن المقد لم يكن صحيحاً في حق المسلم وإنما أخذه بطيب

انفسهم فكانهم وهبوه له) ولانه ان اشتراه بخمر لم يكن له ان ياخذ منه باقل من
 قيمته فاذا اشتراه بدراهم مع الخمر اولى ان لا ياخذ منه الا بقيمته وهو نظير مسلم
 اعتق عبدا له بالف درهم ورطل من خمر فقبل العبد ذلك كان حرا (ثم ان كانت
 قيمته الف او اقل فعليه الالف) لانه ان لم يترك ذلك طوعا بازاء مسلم له وهو العتق
 (وان كانت قيمته اكثر من الف فعليه تمام القيمة) لان الممتق ماضى بالالف
 وحدها ولو اعنته على خمر كان عليه قيمة نفسه فاذا شرط الخمر مع الالف اولى *
 (ولو كان اشتراه بالف وعشرين شاة مائة او عشرين زقا من دم فان مولاه ياخذ
 بالالف سواء كانت قيمته اقل او اكثر) لان ضم الميتة والدم الى الالف لغو
 بخلاف ضم الخمر الى الالف وهذا لان الخمر يتحول وان فسدت قيمته في حق
 المسلمين وهو مال متقوم في حق غيرهم حتى يضمن مستهلكه على الذي بخلاف
 الميتة والدم فانه لا قيمة لها عند احد من الناس (الآثرى) ان ما يشتريه المسلم
 بالخمر يملكه بالقبض حتى ينفذ عتقه فيه بخلاف ما يشتريه بالميتة والدم (ولو ان
 مسلما اعتق عبده على ميتة او دم عتق بحمانا) بخلاف ما اذا اعنته على خمر *
 (واذا كان العبد في يد مسلم فاقام مسلم البيعة له عبده ولد في ملكه واقام ذواليد
 البيعة له اشتراه من المغنم او ممن وقع في سهمه من الغنيمه فانه يقضي به للمدعي
 بغير شيء) لانه ثبت بيعة ملكه في العبد وذواليد ما ثبت بيعة الملك لانه ثبت
 الشراء من المغنم او ممن وقع في سهمه وذلك لا يوجب الملك له ما لم يعلم ان
 العدو اسروه واخرزوه لجواز ان يكونوا اخذوه ولم يحرزوه حتى ظهر
 المسلمون عليه او ان هذا العبد كان ابق اليهم ثم وقع في الغنيمه (ولو كانت في
 بيعة ذي اليد اثبات الملك له لم تكن معارضة لبيعة الخارج فاذا لم يكن فيها اثبات
 الملك له اولى ان لا تكون معارضة له * وان اقام ذواليد البيعة ان العدو اخذوا

هذا العبد فاحرزوه ثم وقع في النسيئة فاشتراه ممن وقع في سره فان القاضي
يقضي به للذي هو في يده (لا في ينة ذى اليد) بات سبب زوال ملك المدعى
وهو محتاج الى ذلك فلا بد من قبول الحاجة * ولانه لا منافاة بين الامرين
والبيعتان صحيح فمندا مكان العمل بالبيعتين يجب العمل بهما (ثم الثابت بهما
كالثابت باتفاق الخصمين فيقال للمدعى ان شئت نخذه بالثمن وان شئت
فدع) لان العدو ملكوه حتى لو اسلموا او صاروا ذمة او دخل منهم داخل
اليابان وهو ممة لم يكن له عليه سبيل بخلاف ما قبل نبوت اعراس المشركون
ايه) وكذلك لو باعه الد اخل اليابان من مسلم آخر لم يكن للمولى القديم
عليه سبيل) لان المشتري قام فيه مقام البائع وبعد ما حصل في دارنا على وجه
لا سبيل للمولى على اخذه لا ثبت له حق الاخذ وان انتقل الملك فيه الى
غيره (فان اخذه من المشتري بالثمن فاعتقه او كاتبه او دبره او باعه ثم علم ان
الشهود الذين شهدوا على ملكه لم يكونوا من اهل الشهادة فجميع ما صنع
الاخذ من ذلك باطل والعبد مردود على من كان في يده) لانه تبين بطلان
قضاء القاضي له بالملك حين ظهرا انه قضى بغير حجة فكان متصرفا فيما
لا يملكه فان قيل * القاضي اجبره على ان يملكه اياه بالثمن فذهب ان القضاء
كان باطلا فهذا لا يكون دون ما اجبر سلطان رجلا على بيع عبده من فلان
ودفعه اليه وهناك المشتري يملكه بالقبض حتى ينفذ فيه تصرفاته بالثمن
والثبير فكذلك هاهنا قلنا * هناك انما اجبره على بيع مبتدء وهو سبب
موجب للملك وقد انما بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز فيه وهو
الرضا به فلهذا يملكه المشتري منه بالقبض وهاهنا ما اجبره على مباشرة
سبب التملك ابتداء وانما اعاده الى قديم ملكه وقد تبين انه لم يكن له ملك

البيعتان صحيح فمندا مكان العمل بالبيعتين يجب العمل بهما

فيه قبل هذا والملك لا يثبت ابتداء بغير سبب فلم يذال لا ينفذ عتقه ﴿الآثر﴾
 انه لو حضر قبل القسمة واقام البينة انه عبده فاخذته مجانا فاعتقه ثم علم
 ان الشهود كانوا عبيدا فانه رد العبد في الغنيمة وبطل عتقه لهذا المعنى
 فكذلك اذا اخذه بعد القسمة بالقيمة او من يد المشتري بالثمن وهذا لان
 ما يؤدى فداء ملكه لا عوض عن ملك يشبهه لنفسه بخلاف ما يعطى المشتري
 من المكره (ولو كان مكان المبدمة فاستولدها المقضى له به اردت هي وعقرها
 وولدها رقيقا في الغنيمة) لانه تبين انه وطى ما لا يملك الا ان الحديث سقط عنه
 لصورة القضاء فيجب العقر والولد يملك بملك الاصل (ثم في القياس لا يثبت
 نسبه) لان ثبوت نسب الولد يستدعي شبهة حكمية في المحل ولم توجد (وفي
 الاستصحابان ثبت النسب منه) لانه وطىها وهي مملوكة له في قضاء القاضي
 وهذا القدر في المحل يكفي لاثبات النسب بالدعوة فان النسب ثبت بآدنى
 شبهة فان قيل «فلماذا لا يجعل الولد حرا بالقيمة بمنزلة ولد المبرور» قلنا «لان
 المبرور انما يتحقق اذا ترتب الاستيلاء على سبب ملك ثابت له في المحل حكما
 او حقيقة ولم يوجد لان القاضي لم يملكه اياه ابتداء وانما اعاده الى قديم ملكه
 وقد تبين انه لم يكن ماله كاله وليس من ضرورة ثبوت النسب منه عتق الولد
 كالموطى امة الغير بشبهة فولدت منه وهذا بخلاف ما لو اشبت دينسا على
 رجل بالبيسة فاجبر القاضي المديون على بيع امته فباعها واعتقها المشتري
 او ذرعا او استولدها او باعها ثم ظهر ان شهود الدين كانوا عبيدا فان
 هناك القاضي يبطل من تصرف المشتري ما يحتمل النقص ولا يبطل
 من تصرفه ما لا يحتمل النقص لان هناك اجبره على تملك مبتدع فيكون
 بمنزلة الاكرام الباطل على البيع وهاهنا ما اجبر من في يده على التملك ابتداء

من الاخذ * يوضحه - ان اجبار القاضي هناك على البيع اذا تصرف المشتري
بعده بمنزلة اجبار المالك على ذلك التصرف بعينه وما لا يحتمل النقص
بنفسه من المكره اذا باشره على وجه لا يرد بخلاف ما يحتمل النقص ولو كان
القاضي هو الذي ولي بيع ذلك عليه او امينته والمسئلة على حالها فانه ينقض
جميع تصرفات المشتري ها هنا لانه يبين ان البيع كان موقوفا والبيع الموقوف
لا يوجب المالك فلا ينفذ تصرفات المشتري فيه قبل اجازة المالك وفي الاول
البيع كان فاسدا لان المالك باشره ولكنه لم يكن راضيا به والرضاء شرط
صحة البيع فعند انعدامه يكون البيع فاسدا * وان استولدها المشتري ها هنا
فانه يقرم عقرها وقيمة ولدها او يكون الولد حرا لان القاضي هو الذي باعها
وكان به في الصورة حقا لم يبين بطلان شهادة الشهود فكان المشتري في حكم
المفروور ها هنا وولد المفروور حر بالقيمة بخلاف ما تقدم في اخذ الماسور منه وانما
الماسور منه نظير من ادعى امة في يد رجل انه كان وهب امة وان رجوع فيها الا ان
واقام البينة فقضى القاضي له بها فاعتقها او استولدها ثم ظهر ان الشهود كانوا
عبيدا فاقام اسرودة على المقتضى عليه مع ولدها وعقرها ولكن ثبت نسب الولد
من المدعى استحسننا لان القاضي حين قضي بالرجوع في الهبة فقد اعادها الى
قديم ملكه ولم يملكها ابتداء فكان هذا و الماسور منه في المني سواء (ولو كان
ذواليدا اشتري العبد الماسور من المقاتم او من وقع في سهمه فجاء رجل واقام البينة
ان اصله كان له فقبل قضاء القاضي اعطى ذواليدا العبد بالثمن الذي اشتراه به صاحبا
ولم يقر انه عبده فاعتقه او كانت امة فاستولدها ثم اقام رجل البينة انه عبده فزكيت
بنيته ولم تزك بنية الاول فان القاضي ينقض جميع ما صنع المدعي ويردها الى من
كانت في يده ويقضى للذي زكيت بنيته ان ياخذها مع ولدها بالثمن الذي اخذها

نقض الموقوف لا يوجب المالك

به الاول) لان ما جرى بين ذي اليد وبين المدعى الاول لم يكن ملكا مبتدأ او انما
كان على وجه الفداء ملكه القديم (فاذا لم يثبت ملكه القديم كان ذلك باطلا والملك
لا يثبت بغير سبب فلا ينفذ شيء من تصرفاته لانعدام الملك في المحل ولكنه يغرم
المقر فيسلم ذلك لذي اليد) لان المقر دراهم وهي لا تفك بالفداء (ولو كان قتل
الولد قبل ان تزكي بينة المدعى والمسئلة بحالها فقيمة الولد والمقر يكون ساءا للممن
كانت في يده) لان القيمة دراهم او دينار كالمقر وباعتبارهما لا يقطع شيء من
الثلث من المالك القديم) لان مالزمه فداء والفداء انما يكون لاصل الملك
وقد سلم له ذلك حين اخذ الجارية (وهذا بخلاف ما اذا ادعى شفعة في دار فسلمها
اليه ذو اليد على دعواه ثم ظهر انه لم يكن له فيها شفعة) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء المبتدأ فكان ذلك ملكا مبتدأ يجري بينها بائراض فيكون نافذا فما اذا
اخذ الماسور بالثمن لا يكون ملكا ابتداء ولكنه اعاده الى قديم ملكه بالفداء الذي
يمطى (ولو كان ذو اليد صدقه في ان الامة اتمته والمسئلة بحالها فان القاضي
لا يقضي للثاني بشيء واذا زكيت بيته وجميع ما صنع الاخذ فيها نافذ) لان ذو اليد
حين اقر له بالملك فقد اقر بنفوذ تصرفه فيها من حيث الاعناق والاستيلاء
(ولو باشر ذلك بنفسه لم يكن للذي ثبت الملك فيها بالينة عليها سبيل بمذ ذلك
فكذلك اذا اقر ذو اليد بنفوذ ذلك فيمساير وضحه انه بهذا الاقرار سلطه على
مباشرة هذه التصرفات فيها وفعل الماسط على فعل التصرف كفعل الماسط)
بخلاف ما تقدم فان هناك ماسطه على شيء اتمارك الخصوصية وسلمها اليه
باعتبار زعمه انه كان ملكا قبل الاسر وقديسين ان ذلك كان باطلا (ولو كان
المقر له هاهنا باعها او رهنها لم يبطل به حق الذي يقيم البيعة انه كان ملكا قبل
الاسر) لان ذو اليد لو باشر هذا التصرف بنفسه لم يبطل به حق الماسور من نفسه

(فكذلك اذا اقر بنفوذه هذا التصرف فيه بخلاف العتيق والاستيلاء الا ان هاهنا ينقض القاضي بيع المقر له ويرده على ذي اليد حتى ياخذ المذعي بالثمن الاول منه بخلاف ما اذا كان ذواليد هو الذي باعه ماله لان هناك انما صدر البيع ممن يملكها) وقد بينا ان الماسور منه يثبت له حق الاخذ بالثمن او بالقيمة من غير ان ينقض تصرفاوها هاهنا انما صدر البيع ممن لم يكن مالكا لها حقيقة) لان اقرار ذي اليد للمذعي الاول بانه كان يملكها لم يكن تليغا منه ابتداء لانه اذا اتصل به تصرف لا يمكن نقضه كالا عتاق يبطل به حق المولى القديم في الاخذ واذا اتصل به تصرف يحتمل النقض لا يبطل به حق المولى القديم فيمنع هذا التصرف ويرده الى الاول لياخذ المولى منه بالثمن فان حق الاخذ انما يثبت بالفساء من المالك لا من غير المالك *

(ولو كان الآخذ اعتمها او استولدها ثم تصادقوا انهم لم تكن ملكا له وانه كان ادعى باطلا فان كان ذواليد اعطاها اياه على تصديق منه ابطال القاضي ما تصرف فيها الآخذ ما يحتمل النقض وما لا يحتمل النقض في ذلك سواء) لان الحق لهم وقد تصادقوا انه لم يكن مالكا فيبطل جميع تصرفاته بتصادقهم عليه الا ان نسب الولد يثبت من الواطن استعسا بالانقضاء فان النسب بعد نبوته لا يحتمل النقض والنسب حق الولد ولا يعتبر بتصادقهم في حقه) فان كان باعها من غيره ثم تصادق على ذلك المشتري الاول والاخر وكذب المشتري الثاني او كذبت الامة بعدما اعتمها او استولدها فانه لا ينقض شيء من تصرف الآخذ هاهنا) لان تصادقها ليس بحجة في ابطال حق المشتري الثاني ولا في ابطال حق الجارية في العتيق وفي الاستيلاء ولكن الآخذ قد اقر على نفسه انه اخذها بغير حق وقد صار مستملا لها بتصرفه فيضمن قيمتها

النسب بعد نبوته لا يحتمل النقض

واقرار حجة على نفسه فيقع المقاصة بالثمن الذي اعطى ويراد ان فضلا ان كان
(وليس عليه في الوطي عقر وولدها جرب غير القيمة) لان ضمان الغنمة يقرر عليه
من حين قبضها وذلك سبب لوقوع الملك له فيها فبين بهذا الطريق انه استولدها
على ملكه *

(وان كان ذواليد صده ما قال حين اعطاه ثم تصادقوا على انهم لم تكن للمدعي
فان الاعتاق والاسية تلادو كل تصرف لا يحتمل النقص يكون نافذا فيما من
الآخذ) لانهم تصادقوا على نفوذ ذلك التصرف فيه في الابتداء وبعد نفوذ
ذلك التصرف غير محتمل للنقص فلا يتنقض بتصادقهم ايضا ولكن يفرم
المدعي قيمة الامة لما بينا انه اقرباؤه اخذها بخير وقدر احتسبت عنده
فيفرم قيمتها كما في الفصل المتقدم اذا كذبتا الامة *

(ولو كان الآخذ باعها او كاتبها ثم تصادقوا جميعا فذلك كله باطل وهي مردودة
على من كانت في يده) لان هذا التصرف محتمل للنقص وقد تصادقوا على ان
من باشره لم يكن مالكلها فكان ذلك اتفاقا منهم على بطلان هذا التصرف
والحق لهم لا يسمدوهم (فان كان عبدا فكاتبه واستوفى بمض بدل الكتابة ثم
تصادقوا فان المشتري من المدوي استرد العبد مع ما اخذ منه المكاتب) لان ذلك
كسب عبده كما لو تصادقا عليه فيكون هو احق به (ولو كان ادى جميع المكاتبه ثم
تصادقوا لم ير العتق الذي نفذ فيه لانه لا يحتمل النقص بعد وقوعه ولكن يضمن
المكاتب قيمة المكاتب يوم ادى الكتابة لا قراره على نفسه فصار مستملا لملك
الآخذ وانما تحقق ذلك عند تحقق استيفاء بدل الكتابة فلانها يضمن القيمة مستبرا
بذلك الوقت ان كانت القيمة ازادت وتكون المكاتبه لما اخذ منه دون
المكاتب لا قراره انه كسب عبده قد كان اكتسبه قبل ان يملكه هو بالاضمان) لانه

اذا ضمن القيمة يوم استوفى المكتابة فاعلم ملكه من هذا الوقت والكسب كان
 حاصله قبله فيرده على الساخوذ منه (وان كانت القيمة نقصت قبل اداء المكتابة
 فاراد ان يضمه قيمته يوم قبضه منه فله ذلك) لان المكتاب قد اقر بان قبضه
 لنفسه من غير حق فكان بمنزلة الفاصب له بزعمة (ثم تصير المكتابة للمكتاتب هاهنا)
 لانه بالضمان ملكه من وقت القبض هاهنا والكسب انما حصل بعد ذلك فيكون
 له اذا كسب يملك بضمان الاصل تبعاله (وكذلك لو لم يكاتبه حتى مات العبد
 وقد اكتسب كسباً ثم تصادق على ما بينا فلان ما خوذ منه ان يضمه قيمته يوم
 قبضه ويكون الكسب للذي مات في يده فان كانت ازدادت قيمته هاهنا قبل
 الموت فاراد ان يضمه قيمته زائدة لم يكن له ذلك) لانه بمنزلة الفاصب في
 يده وانما يضمن الفاصب قيمة الفصوب اذا مات من وقت القبض
 اذا صنع له في الموت بخلاف ما تقدم فمالك باستيفاء بدل الكتابة يصير مستهلكه
 فكان له ان يضمه قيمته باعتبار الاستهلاك فان الاستهلاك بعد الفصوب يتحقق
 وكل واحد منهما سبب لوجوب ضمان القيمة فله ان يضمه باي السببين شاء
 قال (وهذا بمنزلة ما لو اشترى عبداً من رجل بشيء لا ثمن له كالحمر او الميتة
 فقبضه ومات في يده) والذي اشار اليه رواية في ان المشتري بالميتة والدم يصير
 مضموناً بالقبض وان كان لا يصير مملوكاً وهذا بخلاف ما اشار اليه في المبسوط
 فمالك قال العقد غير منتهى صلافة بقي القبض بتسليم المال وذلك غير موجب
 للضمان على القابض بخلاف المشتري بالحمر ولكن الاصح ما ذكره هاهنا لانه
 يقبضه على انه له ومثل هذا القبض وان حصل باذن المالك يكون موجبا لضمان
 القيمة *الارى* ان هذا لا يكون دون المقبوض على سوم الشراء وذلك
 مضمون بالقيمة وان لم يصير مملوكاً للقابض فهذا مثله (ولو كان دبر العبد

فأكتسب بعد التدبير مالا ثم تصادقوا فالتدبير لا يحتمل النقص كالاتفاق ثم
لما خوذ منه ان يضمن المدير الاكثر من قيمته يوم قبضه او يوم ذره) لانه بالتدبير
صار كالمستهلك له فانه احتبس عنده بما جرى فيه من العتق يعني العتق المضاف
الى ما بعد الموت وقد بينا ان الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض فكان له
ان يضمنه باي السببين شاء (والكسب يكون للضامن) لانه حادث بعد التدبير
وقد ملكه بالضمان من وقت القبض او من وقت التدبير *

(وان كانت جارية فاستولدوها فالجواب فيها كالجواب في المدير ة وان كان دفعها
اليه في الابتداء على غير تصديق منه اماله فدبرها او استولدها او كاتبها فادبت
ثم اكتسبت مالا ثم تصادق الآخذ والماخوذ منه على انهما لم تكن له في الاصل
وكذبتهما الامة فقد بينا ان تصادقهما في ابطال حق الامة في العتق بعد ما ثبت
بالظاهر لا يكون معتبرا يبقى حكم الضمان فيما بينهما فيكون للماخوذ منه ان يضمن
الآخذ اكثر القيمتين) لانه صار حائسا لهما مستهلكا بالتدبير او الاستيلاء (وما
اكتسبت بعد ذلك فهو سالم للضامن) لانه ملكهما بالضمان من حين تقرر عليه
الضمان فيكون الكسب الحادث بعد ذلك مملوكا له فان قيل * كيف يكون
الكسب له وهو مقر انهما الماخوذ منه وان كسبها مملوكا له * قلنا نعم ولكن
القاضي كذبه في هذا الاقرار حين قضى عليه بقيمتها او المقر متى صار مكذبا في
اقراره يبطل حكم اقراره (الا ترى) ان المقر له لو كذبه بطل به اقراره فاذا كذبه
القاضي اولى وفرق في الكتابة بين هذا وبين ما سبق فهناك اذا تدرد المالك
بعد العتق بالاداء وقد صدقها قد بينا انه يرد المكاتبة التي قبضها وهاهنا اذا
تدرد المكاتبة بتكذيبه اياها لم يلزمه رد المكاتبة مع ضمان القيمة لان هناك
قد ثبت حق الماخوذ منه في ذلك الكسب لوجود التصديق من المالك اب لولا

العتق الذي نفذ فيه فمر فنان تندر الرادعاً كان باعتباره اتصل به مالا يحتمل
 النقض لا باعتباره تكذيب القاضي اياه في ذلك فيقتصر الحكم على المحل الذي
 وجد فيه مالا يحتمل النقض وذلك غير موجود في المكاتب المقبوضة وهاهنا ما
 ثبت له الحق فيما اكتسبه بمعد الكتابة لان المكاتب يكذبها في ذلك (فلو كان هذا
 التضادق منها قبل استيفاء البدل لم يكن له على المكاتب ولا على كسبه سبيل
 فلم اذا قلنا بانه لا يلزم مهور المكاتب عليه هاهنا ثم هذا التقرير يبين انه اذا ازدادت
 القيمة هاهنا فانه يضمه القيمة يوم كاتب لا يوم استوفى البدل لان الاحتباس
 قد تحقق هاهنا بنفس الكتابة فلا يتصور تكرره باستيفاء البدل) وهاهنا انما
 يتحقق الاحتباس باستيفاء بدل الكتابة فيضمه قيمته عند ذلك (واذا تبين
 هذا يتضح به الفرق الاول فانه انما يملكه بالضمان من حين يتقرر عليه ضمان القيمة
 وهاهنا انما تندر عليه ضمان القيمة بمعد الكتابة والمستوفى من المكاتب كسب
 حادث بمعد ذلك فيكون ساءا للضامن وهناك انما ضمن قيمته من وقت الاداء
 والمستوفى في كسب كان حاصل قبل ذلك قال «الارى» ان الماذون المديون
 لو كاتبه مولا فادى فمتى كان للفر ما ان يضمه قيمته يوم عتق) لان
 مالية الرقبة كان مستحقا لهم بالدين وقد صار مستهلكا بقبضه بدل الكتابة
 فان قبل ذلك كان لهم ان يردوه عبدا فيبيعونه في دينهم (ثم يكون لهم ان ياخذوا
 المكاتب ان لم تنف القيمة بدوهم) لان حقهم كان ثابتا في هذا الكسب
 لبتساء حقهم في مالية الرقبة *

(ولو غصب عبد اقيمته الف فصار يساوى الثين في يده ثم كاتبه الغاصب
 ولا يعلم انه لغيره ثم صارت قيمته ثلاثة آلاف ثم ادى فمتى ثم تصادق
 الغاصب والمغصوب منه على ما كان بينهما وكذبها العبد فان القاضي

يضمن النصاب قيمة العبد يوم كآبه لا يوم ادى فتمتق) لان الاحتباس
والاستهلاك قد حصل بنفس الكتابة (الآثرى) انه لو لم يكن استوفى الكتابة
لم يعمل تصادقهما في حق المكاتب ولم يكن المنصوب منه عليه سبيل فاذا ثبت
انه يضمن قيمته يوم كاتب ثبت انه يملكه من ذلك الوقت فتكون المسكنة
مسألة للنصاب) لانه استوفاه من كسب كان بهدقرر الضمان عليه فهو
ايضاح للمسبق * والله الموفق *

باب

﴿ ما لا يكون فينا وان احرز في ارض الحرب ﴾

(مسلم غصب من مسلم عبدا ثم ارتدوا احرزه بدار الحرب معه ثم ظهر المسلمون على
المرتد فقتلوه واخذوا امامه فالجود على المنصوب منه قبل القسمة وبعده
القسمة بغير شيء) لان الآخذ كان ضامنا له ولا يخرج منه من ضمانه احرزه فاذا
لم يبرأ من ضمانه لم يكن محرز له ومعنى هذا الكلام من وجهين (احدهما) ان ضمان
الغصب يوجب الملك له عند تقرر عليه وفيما انقضاءه بسبب الملك لا يكون
مستويا عليه متملكا له على غيره بطريق القهر (والثاني) ان رد العين قد لزمه بحكم
الغصب على وجه اذا تندر مخلفه ضمان القيمة فيه *

(ثم بالردة واللقوق بدار الحرب لا يسقط عنه مالزومه من ضمان الرد ولا ما هو
خاف عنه في ضمان القيمة) لان ذلك واجب في ذمته والا حراز بدار الحرب
لا يتحقق فيما في ذمته (فاذا اخذه المولى بعد القسمة بغير شيء بموضع الذي وقع
في سهمه قيمته من بيت المال لا مستحقا نصيبه وكذلك لو كان ارتد قبل الغصب
والمسئلة بحالها) لانه مادام في دار الاسلام فهو مخاطب بحكم الاسلام بمنزلة المسلم
فيكون مالزماضمانه بالغصب (والمرأة ان كانت هي التي اغتصبت ثم ارتدت في هذا

باب ما لا يكون فينا وان احرز في ارض الحرب

الحكم كالرجل * والذي اذا نقض العهد بعد الغصب او قبله في هذا الحكم كالمسلم
 لانه ما نزم للضمان وانما اوردته هنا لان الذي الناقض للعهد يكون فيئوا المرتد بعد
 الاحاق بدار الحرب كذلك ومع ذلك المقصود يكون مردودا على المالك
 لانهما حين احرزوا لم يملكوا المقصوب لكونهما ضامنين له فاذا بقي على ملك المسلم
 حتى ظهر عليه المسلمون كان مردودا على صاحبه وان كان من في يده فيئ *
 (ولو كان المرتد الا حق بدار الحرب والذي الناقض للعهد يخرج من دار
 الحرب فعصب مالا من مسلم او ذى فادخله دار الحرب ثم وقع الظهور على ماله
 فذلك فيئ) لانه صار من اهل الحرب حين التحق بهم مرتدا او ناقضا للعهد
 وغصب الحربى مال المسلم لا يكون موجبا للضمان عليه كما ان استهلاك مال
 المسلم لا يوجب الضمان عليه بخلاف ما تقدم فنهناك حين غصب كان هو من
 اهل دار الاسلام لو استهلك المالك كان هو ضامنا له فكذلك اذا غصبه واذا
 لم يكن ضامنا مطالب بالرد ثم احرازه له فيصير مالكا ثم ظور المسلمين على مال
 الحربى بسبب لكون المال غنيمة (فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء
 وان وجدته بعد القسمة اخذه بالقيمة) لانه بمنزلة ماله كان المحرز غيره من اهل
 الحرب * الا ترى * انه لو اسلم في هذا الفصل كان المال سالما له وفي
 الفصل الاول لو اسلم كان مأمورا برده على صاحبه * وهذا على قياس الاستهلاك
 ايضا فانه لو استهلكه بعد ما صار حربيا ثم اسلم لم يكن عليه ضمانه * ولو استهلكه
 قبل ان يصير حربيا ثم اسلم فهو ضامن لصاحبه * وكذلك لو ان حربيا دخل
 الى ابا مان فاعتصب مسلما او مائدا مالا فادخله في دار الحرب ثم اسلم كان
 عليه ان يرد * ولو وقع في الغنيمة كان مردودا على صاحبه قبل القسمة وبعد ما
 بغير شيء (بخلاف ما اذا خرج الحربى بغير الامتثال) لانه اذا كان مستائنا

يضمن النصاب قيمة العبد يوم كتابه لا يوم ادى فتمتق) لان الاحتباس
والاستهلاك قد حصل بنفس الكتابة (الآ ترى) انه لو لم يكن استوفى الكتابة
لم يعمل تصادقهما في حق المكاتب ولم يكن له منصوب منه عليه سبيل فاذا ثبت
انه يضمن قيمته يوم كاتب ثبت انه يملكه من ذلك الوقت فتكون المسكوبة
مسألة للفأصب) لانه استوفاهما من كسب كان بهم تقرر الضمان عليه فهو
ايضاح للسابق * والله الموفق *

باب

﴿ ما لا يكون فيئا وان احرز في ارض الحرب ﴾

(مسلم غصب من مسلم عبدا ثم ارتدوا حرزه بدار الحرب منه ثم ظهر المسلمون على
المرتد فقتلوه واخذوا امامه فاعلم به مردود على المنصوب منه قبل القسمة وبعد
القسمة بغير شيئي) لان الآخذ كان ضامنا له ولا يخرج منه من ضمانه اسرازه فاذا
لم يبرأ من ضمانه لم يكن محرزا له ومعنى هذا الكلام من وجهين (احدهما) ان ضمان
الفأصب يوجب الملك له عند تقررده عليه وفيما انعقد له بسبب الملك لا يكون
مستويا عليه متملكا له على غيره بطريق القهر (والثاني) ان رد العين قد لزومه بحكم
الفأصب على وجه اذا تندر بخلفه ضمان القيمة فيه *

(ثم بالردة واللاحوق بدار الحرب لا يسقط عنه مالزومه من ضمان الرد ولا ما هو
خاف عنه في ضمان القيمة) لان ذلك واجب في ذمته والا حراز بدار الحرب
لا يتحقق فيما في ذمته (فاذا اخذه المولى بعد القسمة بغير شيئي يعوض الذي وقع
في سهمه قيمته من بيت المال لاستحقاق نصيبه وكذلك لو كان ارتد قبل الفأصب
والمسألة محلها) لانه مادام في دار الاسلام فهو مخاطب بحكم الاسلام بمنزلة المسلم
فيكون ملزما بضمانه بالفأصب (والمرأة ان كانت هي التي اغتصبت ثم ارتدت في هذا

باب ما لا يكون فيئا وان احرز في ارض الحرب

الحكم كالرجل * والذي اذا انقضى العهد بعد الغصب او قبله في هذا الحكم كالمسلم
لانه ما نزل للضمان وانما اوردته هنا لان الذي الناقض للعهد يكون فيئاً او المرتدة بعد
الالحاق بدار الحرب كذلك ومع ذلك المنصوب يكون مردوداً على المالك
لانهما حين احرزا لم يملكا المنصوب لكونهما ضامنين له فاذا بقي على ملك المسلم
حتى ظهر عليه المسلمون كان مردوداً على صاحبه وان كان من في يده فيئاً *
(ولو كان المرتد الا حقه بدار الحرب او الذي الناقض للعهد يخرج من دار
الحرب فغصب مالا من مسلم او ذمى فادخله دار الحرب ثم وقع الظهور على ماله
فذلك فيئاً) لانه صار من اهل الحرب حين التمتع بهم مرتداً او ناقضاً للعهد
وغصب الحربى مال المسلم لا يكون موجبا للضمان عليه كما ان استهلاك مال
المسلم لا يوجب الضمان عليه بخلاف ما تقدم فنهناك حين غصب كان هو من
اهل دار الاسلام لو استهلك المال كان هو ضامناً له فكذلك اذا غصبه واذا
لم يكن ضامناً مطالباً بالرد يتم احراره له فيصير مالكاً ثم ظهور المسلمين على مال
الحربى سبب لكون المال غنيمة (فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء
وان وجدته بعد القسمة اخذه بالقيمة) لانه منزلة ماله كان المحرز غيره من اهل
الحرب * الا ترى * انه لو اسلام في هذا الفصل كان المال مسلماً له وفي
الفصل الاول لو اسلام كان مأموراً برده على صاحبه * وهذا على قياس الاستهلاك
ايضا فانه لو استهلكه بعد ما صار حربياً ثم اسلام لم يكن عليه ضمانه * ولو استهلكه
قبل ان يصير حربياً ثم اسلام فهو ضامن لصاحبه * وكذلك لو ان حربياً دخل
اليابان فاغتصب مسلماً او معاهداً مالا فادخله في دار الحرب ثم اسلام كان
عليه ان يرد * ولو وقع في الغنيمة كان مردوداً على صاحبه قبل القسمة وبعدها
بغير شيء * (بخلاف ما اذا خرج الحربى بغير الامتثال) لانه اذا كان مستمناً

فهو ضامن للمغصوب بالاخذ كما يكون ضامنا لو استهلكه فلا يتم احرازه فيه ولو خرج مغير الم يكن ضامنا لما اخذه لانه لو استهلكه لم يكن ضامنا له فيتم احرازه فيه (ولو ان الفاضل الذي هو ضامن لما دخل دار الحرب ومعه المغصوب غصبه منه غيره فاخضعهما فيه الى سلطانهم فمنع السلطان الفاضل الاول ان يمرض الفاضل الاخر فيه ثم اسلم اهل الدار فذلك المال للفاضل الاخر لا سبيل لاحد عليه) لان احرازه له قد تم حسبا باعتبار انه غلبه وحكمه بقوة سلطانهم حين قصر يد الفاضل الاول عن استرداده فصار هو مالكه لانه حرى حين اخذه فلا يكون ضامنا بالفاضل كما لا يكون ضامنا بالاستهلاك هو لانه لو اخذه من يد المالك هذه الصفة يصير ممتلكا بالاحراز بالدار وبثبوت سلطانهم فكذلك اذا اخذه من يد الفاضل من المالك (ثم الفاضل الاول يضمن قيمته لصاحبه) لانه تخذ رعية ردالمين بعد ما ازمه ذلك وضمان القيمة خلاف عن ردالمين عند تسدده»

(ولو ظهر المسلمون على الدارفان صاحبه ياخذ قبل القسمة بغير شيء وبمدها بالقيمة ان شاء) لان هذا المال صار غنيمة كسائر الاموال التي اخذت من الفاضل الثاني والحكم فيما صار غنيمة مما كان اصل المالك فيه لمسلم ما ينال ولو ان مسلمين مستأمنين او اسيرين في دار الحرب اغتصب احدهما صاحبه شيئا ثم ارند الفاضل ومنع المغصوب وتبانه على ذلك سلطان تلك البلاد ثم اسلموا جميعا بعد ذلك فعلى الفاضل رد المغصوب على صاحبه ولو ظهر المسلمون على الدارفان وصر دود على صاحبه قبل القسمة وبمدها بغير شيء) لان الفاضل ضامن لما اخذه ما هنا ما في المعتامين غير مشكلي لان احدهما لو استهلك مال صاحبه كان ضامنا كما لو قتله فكذلك بالفاضل يصير ضامنا وامافي الاسيرين

فمن اصحابنا من يقول هذا الجواب قول محمد راحة الله عليه لان عنده الاسير
 كالاستامن في حكم ضمان نفسه اذا قتله مسلم فكذلك في حكم ضمان ماله * فاما عند
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لو قتل احدا لا سيرين صاحبه لم يضمن شيئا من
 بدل نفسه فكذلك اذا غصب ماله لا يكون ضمانا له * قال رضي الله تعالى عنه
 والاصح ان هذا قولهم جميعا لان المسلم معتقد حكم الاسلام حيث ما يكون
 فهو بهذا الاعتقاد يكون مستويا جواردين العين وضمان القيمة عند تعذر رد العين
 خاف عن رد العين في محل معصوم متقوم وبالا سر لا يخرج ماله من ان يكون
 متقوما * وهذا لان المسلم وان كان اسيرا فهو من اهل دار الاسلام
 ﴿ الا ترى ﴾ ان زوجته التي في دار الاسلام لا تدين منه فيكون الاحراز
 في ماله باقيا حكما باعتبار يده فلذلك كان الغاصب ضمانا له ومع كونه ضمانا
 لا يتم احرازه (ولو كان اسيرا في دار الحرب والمسئلة بخلافه فان اسلم اهل الدار
 قبل ان يظهر المسلمون عليهم رد المنصوب على المنصوب منه لما بينا
 انه بنفس الاسلام صار ملتزما احكام الاسلام ومن حكم الاسلام
 رد المنصوب على المنصوب منه على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم على اليد
 ما اخذت حتى ترده وبمدا وجبت عليه رد العين لا يتم احرازه له وان ارتد
 وصار غالبا بقوة سلطانهم فان لم يسلموا حتى ظهر عليهم المسلمون فالغاصب
 فيئ من اصابه) لانه ما احرز نفسه بدار الاسلام فلا يكون معصوما من
 الاسترقاق بعد ما صار حربيا بالردة (بخلاف ما لو ارتد في دار الاسلام ولحق
 بدار الحرب لان هناك حر بيته كانت متأكدة بالا حرا بالدار فلا يحتمل
 الانتقاض بعد ذلك بحال ولا سبيل للمنصوب منه على المال قبل القسمة ولا
 بمداها) لان بغير داسلامه لم يصير ماله محرزا بالدار حقيقة ولا حكما الا انه اذا وقع

الظهور على الدار والمال في يده فيكون هو الحق به لسبق احرازه باعتبار يده
وهذا لا يوجد فيما غصبه منه غيره ممن صار حربيا لان ذلك المال ليس في يده
حقيقة ولا حكما فيكون غنيمته للمسلمين لا سميل له عليه * ومن اصحابنا من يقول
موضوع هذه المسئلة فيما اذا كان الفاصب حربيا حين غصبه فاما اذا كان مسلما
ثم ارتد كما وضع عليه المسئلة الاولى فلا يكون الجواب كذلك ﴿الآرى﴾
انه قال الفاصب فيمن اصابه * ولم يقل انه يجبر على الاسلام ولو كان مراده
ان يكون مسلما حين يغصبه ثم يرتد لكان مجبرا على الاسلام فاما ان يقال هذا
غاطد وقع من الكاتب او وضع في المسلمين في ابتداء نهج ذهاب وهمه الى انه
وضع في حربى يغصب من المسلم اسلم في دار الحرب فاجاب بما قال وهذا
لاني الحرية يتساكب بنفس الاسلام على وجه لا يحتمل الانتقاض بعد ذلك
بوجه من الوجود فيقتل الفاصب ان لم يسلم فاما ان يحمل فيا فلا *
(ولو استودع مسلم مسلما شيئا واذن له ان قاب ان يخرج منه فارتد المودع ولحق
بدار الحرب فاحقه صاحبه وطلبه منه فتمه واختصا فيه الى سلطان تلك البلاد
فقصر يد المسلم عنه ثم اسلم اهل الدار فالوديمة للمودع لا سميل لصاحبه اعليها)
لانه ما كان ضامنا لها في دار الاسلام وحين منقها في دار الحرب كان هو حربيا
لو استهلكها لم يضمن فكذلك اذا منقها * ولانه بهذا المنع يصير في حكم الفاصب
فكانه غصبه منه الا ان ابتداء فيتم احرازه بقوة السلطان (فان اسلم بعد ذلك
كان سالما ولو وقع في الغنيمه رد على صاحبه قبل القسمة بغير شيء وبمدها
بالقيمة ولو كان غصبه في دار الاسلام والمسئلة بحالها فانه مردود على المقصوب
منه على كل حال) لانه كان ضامنا له في دار الاسلام فلا يصير ضامنا بالمنع
بعد الطلب في دار الحرب اذا الغصب بعد التمسك لا يتحقق مع بقاء الاول فيجوز

وجود هذا المنع كعدمه) وان كان حين طلبه في دار الحرب من الغاصب اعطاه
 اياه ثم وهب فاخذ منه ثأية وقصر السلطان يد المنصوب منه عن الاسترداد ثم
 اسلم اهل الدار فهو سالم للغاصب) لان حكم الغصب الاول قد انتهى بالرد على
 صاحبه ويستطيعه ما كان ازمه من رد المين فيكون اخذه الا ن غصباً ابتداء
 وذلك غير موجب للضمان عليه لانه حربي في هذه الحالة فيصير محرز الهم هذا
 الغصب حين منعه السلطان منه (وكذلك لو لم يكن الغاصب رده ولكن المنصوب
 منه قدر عليه فاخذه ثم خاصمه فيه الغاصب فرده عليه سلطان اهل الحرب) لانه
 اخذه منه فهذا الاول سواء لان الغاصب رى من ضمانه حين اخذه المنصوب
 منه من يده فالتحقق هذا المال مال آخر اذ خله مع نفسه فاذا غلب عليه الغاصب
 بقوة السلطان يصير محرز الهم (ولو اذرجاين اسلما في دار الحرب ثم غصب احدهما
 صاحبه شيئاً وجعده فاختمها الى سلطان تلك البلاد فسلمه للغاصب لكونه
 في يده ثم اسلم اهل الدار والرجالان مسلمان على حالهما فالمنصوب مردود على
 المنصوب منه) لان رد المين مستحق على الغاصب بحكم اعتقاده فاسلام اهل
 الدار لا يزيد الا وكادة وبقوة سلطان اهل الحرب المسلم لا يصير محرز مال
 المسلم ولا متملكاً لانها لو كانا في دار الاسلام لم يكن هو متملكاً بحكم سلطان
 المسلمين فكيف يصير متملكاً بحكم سلطان اهل الحرب (وان لم يسلموا حتى
 ظهر المسلمون على الدار فالمنصوب فيئ لمن اصابه ولا سبيل عليه للمنصوب
 منه وان اقام البيعة لان الغاصب لا يكون محرز لهذا المال ابداً والمنصوب
 منه انما يكون محرزاً باعتبار يده ولهذا قلنا انه لا يكون محرزاً عتاره) لان يده
 لا تكون متأكدة عليها ولا يكون محرز الما اودعه من حربي في قول ابي حنيفة
 رضى الله تعالى عنه وانما يكون محرز الما في يده او الما اودعه مسلماً او مهاداً

باعتبار ان يدذي اليد معتبرة محترمة صالحة للاحراز بها وهي قائمة مقام يده وهذا
المنى لا يوجد في يد الغاصب منه لانها وان كانت محترمة فهي ليست بقائمة
مقام يده فيلحق هذا المال بما ليس في يده احدا صلا فيكون فيسأ (الآثر) انه
بعد ما اسلم لو خرج الى دارنا وخاف ما له في دار الحرب ثم ظهر المسلمون
على الدار كان جميع ذلك المال فينا الا ما اودعه مسلما او معاهدا ولا سبيل له عليه
قبل القسمة ولا بعدها) لان ذلك حكم يبتنى على احراز المال بدار الاسلام
ولم يوجد وهذا كله قياس قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه * واما على قول محمد
رحمه الله تعالى كل ذلك مردود عليه قبل القسمة وبعدها الاشياء غصبه منه
حربي وجعله ومنعه منه سلطان اهل تلك البلاد فان احراز الحربي لذلك
المال عليه يتم بقوة السلطان فيصير متمسكا به فاما ما سوى ذلك كله مال المسلم
فهو مردود عليه سواء كان في يده او في يد غاصبه المسلم او في يد مودعه وهو
حربي وقد تقدم بيان هذه المسئلة * والله اعلم *

باب

الوكالة في الفداء في العبد المأسور

(ولو ان المأسور منه العبد وكل رجلا بان يأخذه له بالثمن من يد المشتري من
المودفد لك جائز) لانه يملك اخذه بنفسه فيملك اقامته الغير فيه مقامه وبعد
ما قام مقامه كان له ان يخاصم فيه حتى يأخذه بالثمن (فاذا اخذه كان الثمن على
الوكيل للذي اشتراه من اهل الحرب) لان حق قبض العبد اليه فيكون
وجوب تسليم الفداء عليه ايضا * وهذا لانه هو المباشر لاقصد وحقوق المقدم
يتماق بالماقد والماقد فيما هو من حقوق المقدم بنزلة الماقد لنفسه كما في الوكيل
بالشراء ابتداء * فان قيل * هذا في الشراء يستقيم باعتبار ان الوكيل مباشر بسبب

باب الوكالة في الفداء في العبد المأسور

ملك مبتدع فيجعل كان الملك ثبت له ابتداء او ثبت للمؤكل على وجه الخلافة
عليه بحكم عقده وهذا المعنى لا يوجد هاهنا لان العبد يبيع دالى قديم ملك الماسور
منه فينبغي ان يحمل الوكيل هاهنا كالمبر عنه فلا يلقى به حقوق العقد قلنا ههنا
في حق الماسور منه اعادة الى قديم ملكه كما قلتم فاما في حق المشتري من العبد
وفي حق الوكيل هذا بمنزلة الشراء ابتداء لان الوكيل اضاف العقد الى نفسه فانه
قال اعطني هذا العبد بالثمن الذى اشتريته به او قال اعطني فلان فلا يكون
هو مبراعته في موضع يكون مستغنيا عن اضافة العقد اليه حتى لو اضاف العقد
اليه بان قال اعط فلانا بالثمن الذى اخذته به نقول بانه يكون المال على الامر
وحق قبض العبد اليه لانه جعل نفسه مبراعا عن العبد فيكون بمنزلة الرسول
لا يلحقه المدة ونظيره الوكيل بالصالح اذا قال صالحى من دعواك الدار التى
في يد فلان على كذا كان المال على الوكيل * ولو قال صالح فلانا من هذه الدار على
كذا فانه يكون المال على المؤكل ليس على الوكيل منه شيء وكان المعنى فيه وهو ان
هذا العقد اخذ شبهة من اصليين من الشراء المبتدع باعتبار انه يستغنى عن الاضافة
الى الغير * وباعتبار ان المشتري من العبد يزيل ملكه بما اخذه من العوض ابتداء
* وشبهه من الخلع والصالح عن دم العمد فيوفي حظه عن الشبهين فنقول لشبهه
بالشراء اذا اضاف العقد الى نفسه كان هو المطالب بالعوض وكان حق القبض
اليه * وشبهه بالخلع والصالح عن دم العمد اذا اضاف العقد الى المولى كان هو
مبراعا عنه فيكون المطالب بالثمن هو المؤكل وحق القبض اليه ليس على
الوكيل من ذلك شيء * فان دفع الوكيل الثمن وقبض العبد فدفعه الى الامر
ثم وجد به الامر عيبا قد كان حدث بعد ما اسر من يدمو لاه فالذي يخاصم في
العيب هو الوكيل لان الرد بالعيب من حقوق العقد والوكيل في حقوق

هذا العقد منزلة المساقدة لنفسه والحاصل انه جعل هذا بمنزلة الشراء اشتداء
 في حكم الرديء العيب حتى لا يكون بين الأمر وبين الماخوذ منه خصومة
 سواء كان الوكيل حاضر أو غائب ولكن الوكيل هو الذي يخاصم ويرد بالعيب
 ويسترد الثمن (فاذا ادعى الماخوذ منه ان العيب حادث بعدما اخذ منه فالقول قوله
 مع يمينه) لان الظاهر شاهد له فان الحادث بحال محدونه على اقرب الاوقات
 حتى يثبت دليل الا ستاد فيه الى وقت حادث (وبعد ما قبض الأمر العبد
 ليس للوكيل ان يخاصم في عيبه الا بامر الأمر) لانه يخاصم للرد وهو يحتاج
 في ذلك الى اخراجه من يد الأمر فلا يملك ذلك الا بامره (وان كان العبد في يد
 الوكيل لم يدفعه الى الأمر بعدما كان له ان يرد من غير امر الأمر وبعد ما رده
 ليس الأمر ان ياتي ذلك لانه بمنزلة الوكيل بالشراء وهذا الحكم في الوكيل
 بالشراء وقد قررنا في البيوع من شرح المختصر (فان ادعى الماخوذ منه ان العيب
 كان عند الأمر قبل الأمر فالقول قوله الوكيل مع يمينه) لان الماخوذ منه ادعى
 في العيب ما هنا تاريخا سابقا لا يقبل قوله الا بحجة فيكون القول قول المنكر
 لذلك مع يمينه (فاذا حلف الوكيل رده بالعيب حضر الأمر ولم يحضر
 الا ان يقيم الماخوذ منه البيينة على ما ادعى فيستدل الثابت بالبيينة كالثابت باتفاق
 الخصمين وانما على الماخوذ منه ان يعيده الى قديم ملكه على الوجه
 الذي اخذ منه وقد وجد ذلك وان لم يكن له بيينة فاستحلف الوكيل فاني
 ان يحلف لزم ذلك الأمر) لان الوكيل ملجأ الى هذا فانه لا يمكنه ان يحلف
 كاذبا اذا كان عالما بان العيب كان عند الأمر وانما الحقة هذه الضرورة في عمل
 بامره لغيره فهو نظير الوكيل بالبيع يرد عليه بالعيب ياتي الثمن (فان اقر الوكيل
 ان العيب كان عند الأمر وجحد الأمر فلا أمر ان يلزم الوكيل ان شاء) لانه

غير ما جئنا إلى هذا الاقرار لتمكنه من ان يسكت حتى يمرض عليه اليمن ويقضى
 بنكوله ونظيره الوكيل بالبيع اذ ارد عليه بعيب يحدث مثله باقراره (فان اقام
 الوكيل البينة ان العيب كان عند الآمر لزم العبد الآمر) لان الثابت بالبينة
 كالثابت باقرار الآمر والوكيل خصم في اثبات ذلك ل حاجته الى ان يرى نفسه
 من المهدة (ولو ان الوكيل ابرأ المأخوذ منه من العيب الحادث عنده صرح ابرأؤه
 في حقه) لانه كالمعاقد لنفسه في الخصومة في هذا العيب فكذلك في الابراء عنه
 الا ان الآمر بالخيار ان شاء رضى به الوكيل فيما خذ العبد وان شاء انزله الوكيل
 لان اسقاطه صحيح في حق من عامله ولا في حق الموكل وهو في هذا الحكم نظير
 الوكيل بالشراء اذا رضى بالعيب بعد الشراء وابي الموكل ان يرضى به * وهذا
 لانه ثبت الامر حق الرد على الوكيل وللوكيل حق الرد على المشتري من العبد
 فاما يعمل رضا الوكيل في اسقاطه حقه لا في اسقاط حق الآمر ﴿ فان قيل ﴾
 كيف يملكه الوكيل باليمن وحكم هذا المقدم عوده الى قديم ملك المأخوذ منه
 لا ثبوت الملك فيه ابتداء لاحد ﴿ قلنا ﴾ ما كان لاحد من حكم المقدم فقد تم لانه
 عاد الى قديم ملك المولى الا انه بما حدث من اياه الآمر الرضاء بالعيب ورضاء
 الوكيل به يصير الآمر كأنه ملكه من الوكيل بما يخرجه من اليمن فلماذا كان الملك
 للآمر * وفي الوكيل بالشراء هكذا يكون فان الوكيل انما يملكه على الآمر لا على
 البائع (ولو كان الآمر قبض العبد وغاب ثم جاء الوكيل به ايرده بالعيب فقال
 المأخوذ منه لم يارك الآمر يرده بالعيب وقال الوكيل قد امرني فالتقول قول
 المأخوذ منه) لان امره اياه بالرد عارض بدميه الوكيل وخصمه منكر متمسك
 بما هو الاصل فالتقول قول المنكر مع يمينه على علمه لانه استخلاف على فعل
 الغير (ان قال المأخوذ منه اريد عين الوكيل ان الآمر قد امره بالرد فلا يمين على

الوكيل) لانه مدع فعليه اليقنة وانما اليمين في جانب المنكر فلا يجوز تحويلها
 عن موضعها ولو ثبت الامر فقال الماخوذ منه قد رضى الامر بالعيب وكذبه
 الوكيل فالقول قول الوكيل لان الماخوذ منه ما هنا يدعي شيئا عارضا وهو
 رضاء الامر بالعيب (ولو ادعى الرضاء على الوكيل كانت القول قول الوكيل
 لانكاره فكذلك اذا ادعى الرضاء على الامر لا يمين على الوكيل في ذلك) لان
 الرضاء مدعى على غيره وهو الامر (فلو استعطف الوكيل كان على وجه النيابة
 ولا نيابة في اليمين لان الامر لا يخاف بهذه الدعوى لو كان حاضرا) لانه ما
 عامل الماخوذ منه بشيء حتى يخلف فاذا كان لا يخاف من ادعى الرضاء عليه
 فكيف يخاف غيره على ذلك (وان ادعى الرضاء على الوكيل فاراد يمينه فله ذلك)
 لانه ادعى عليه ما واقربه لزمه وقد بينا انه في هذه الخصومة كالماقد لنفسه (فاذا
 جحد الرضاء بعد ما ادعى عليه ذلك استعطف فان نكل لزمه المبدئ الامر
 بالخيار) لانه ينكر له صارر اضيا بالعيب اما بطريق البدل او بطريق الاقرار به
 ان كان اقام الماخوذ منه اليقنة ان الامر قد رضى بالعيب وهو غائب فقبلت بينته
 لان الثابت باليقنة كالثابت بالمعينة او باتفاق الخصمين فان حضر الامر وجحد
 الرضاء لم يلتفت الى ذلك لان الوكيل خصم عنه وبمد ما ثبت رضاء باليقنة على
 خصمه لا يلتفت الى جحدوه (ولو كان الوكيل عالما بالعيب حين اخذه فهو لازم
 للامر سواء كان العيب مستهلكا للمبدئ كالمهي او غير مستهلك للمبدئ) في قول
 ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وفي قول ابي يوسف ومحمد رضى الله تعالى عنهما ان كان
 العيب غير مستهلك فكذلك الجواب وان كان مستهلكا للمبدئ لم يزم الامر الا
 ان يشاء وهذا نظير الوكيل بالشراء اذا اشترى الاغني بمثل ثمنه والخلاف فيه
 معروف الا ان هناك شرطا ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه ان يكون شرأوه

بمثل ثمنه لأن تصرف الوكيل في الثمن الفاحش في الشراء لا يلزم الأمر
وهنا الثمن مسمى وهو ما أخذه به المشتري من المدون فيلزم الأمر إذا أخذه
بذلك الثمن على كل حال وعندهما ذلك المقدم نفذ على الوكيل إذا تمزق تنفيذ
على المؤكل وهما إلا ينفذ على الوكيل لأنه يأخذه بغير رضى المشتري من
المدون باعتبار قديم الملك وقديم الملك كان الأمر لا للوكيل فإذا تمزق تنفيذ على
الأمر كان باطلا بخلاف ما تقدم وهو إذا علم بالعيب فرضى الأمر به فإن هناك
قد عاد إلى قديم الملك وتم موجب ذلك المقدم الأمر يلزمه الوكيل باعتبار أنه
لا يرضى بعينه فيكون ذلك بمنزلة التملك منه ابتداء بعوض (ولو قال رجل
للمشتري من المدون مولاه وكلني بأخذه منك بالثمن فدفعه إليه بقضاء أو بغير
قضاء ثم حضر المولى فجحد ذلك فالقول قوله مع عينه) لأن الأمر مدعى عليه
وهو منكرو فالقول قوله لا نكاره ولو أقربه لزمه أخذ الوكيل له فإذا أنكر
استحلف عليه (فإن حلف رجع العبد إلى المشتري وليس للوكيل أن يقول أخذه
بنفسي) لأنه ما أخذه ابتداء على وجه التملك بل على وجه الاعادة إلى قديم ملك
المولى بالتداء فإذا تمزق ذلك بطل أخذه بخلاف مدعى الوكيل من جهة الشفيع
بالأخذ بالشفعة إذا أخذه ثم أنكر الشفيع الوكيل فإن ما أخذه يكون للوكيل
بذلك الثمن لأنه أخذه على وجه التملك ابتداء بعوض فإن الأخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء المبتدأ فإذا تمزق تنفيذه على المؤكل بمجوده كان نافذا على الوكيل
(وإن أقام إلا أخذ البيعة أن الماسور منه وكله بأخذه كان الثابت من الأمر بالبيعة
كالثابت باقرار الخصم فيكون العبد للأمر) وحكم البهدة فيه كما ينفي الفصل
الأول (ولو أن اجنبا وكل رجلا بأن يشتري العبد الماسور من المشتري
من المدون فاشتراه بثمان معلوم ثم حضر المولى فليس له أن ينقض البيع الثاني

ولكن ياخذ به بالثمن الثاني او يدع لان الشرع انبت له حق الاخذ بالقداه من غير ان ينقض تصرفه سابق اخذه كما قررنا (فان وجدته في يد الوكيل بالشراء فله ان ياخذ منه بالثمن وان كان الموكل غائبا) لان الوكيل مادام العبد في يده في حكم المشتري لنفسه ثم البايع من المؤكل ولهذا يحبس به عنه بالثمن اذا نقضه من مال نفسه ويكون له ان يرد به بالعيب من غير استطلاع رأى المؤكل (وان كان الوكيل قد دفعه الى المؤكل فلا سبيل للمولى القديم عليه ولكنه يتبع المؤكل في اخذ منه العبد ويدفع اليه الثمن) لان حكم الوكيل قد انتهى بالتسليم الى الامر ولهذا لا يرد به بالعيب الا برضاء الامر ولا يحبس به عنه بالثمن بمذالك وهو انه انما يخصم ذاليد (لانه انما يخصم لياخذ به وانما يتمكن من الاخذ من في يده) فان حضر بعد ما اشتراه الوكيل قبل ان يقبضه من المشتري من المدوفليس له ان ينقض شراء الوكيل قصدا ولكن يكون له ان ياخذ من يد المشتري من المدوف بالثمن الذي اشتراه به الوكيل ان شاء) لانه صادفه في يده فيكون له ان ياخذ منه بمنزلة الشفيع ياخذ بالشفعة من يد البايع بالثمن قبل ان يسلمه الى المشتري الا ان هناك يشترط حضرة المشتري لانه تملكه بالاخذ ابتداء وهو ملك المشتري وهاهنا المولى لا يملك ابتداء ولكن يعيده الى قديمه لانه فلا يشترط حضور غير ذي اليد لاخذها واذا اخذ من يده كانت عهده عليه لان باخذها فات القبض المستحق بالمقد الذي كان بينه وبين الوكيل فينتقض ذلك العقد من الاصل فيما بينهما حكما لاخذها ويلتحق هذا بالواخذ قبل شراء الوكيل وهذا هو الحكم في الشفيع ايضا اذا اخذ من يد البايع وان كان الوكيل قد قبضه فاخذ من يده فعهده عليه وكذلك ان كان سلمه الى المؤكل فاخذ من يده فعهده عليه فان (وجد به عيبا كان حادثا به بعد ما اسر

من يده فرده بقضاء قاض فان كان رده على الموكل او على الوكيل فهو على الموكل
لانه بهذا الرادف نسخ قبضه فيعود الحكم على ما كان قبل قبضه (وان كان اخذه من
المشتري من المدوفانه يود بار داليه ولا سبيل للموكل ولا للوكيل عليه في
اخذته) لما بينا ان العقد الذي جرى بينهما قد انتقض بفوات القبض المستحق له
فلا يرد الا بالتجدد ونظيره الشفعة (وان كان رده على الوكيل بغير قضاء قاض
فهو للوكيل) لان هذا بمنزلة الشراء المبتدئ في حق الموكل فلا يلزمه حكمه
(ولو كانت المولى القديم وكل وكيل باخذه من المشتري من المدوفان
فاخذه وهالك في يده قبل ان يسلمه الى الموكل فهو لا كيه على الموكل) لان
الوكيل يقبض له فيده كيده ما لم يمنعه منه وان كان هالك في يد المشتري
من المدوفان قبل ان يقبضه الوكيل فقد انتقض حكم ذلك الاخذ
ويرجع الوكيل بالثمن على المشتري من المدوفان فيدفعه الى الامران كان
اعطاه من ماله ويسلم من ماله ان كان اعطاه من مال نفسه وان توى الثمن على
الذي اعطاه لم يكن له ان يرجع على الموكل بشيء) لانه في اعطاء الثمن من مال
نفسه كان عاملا له وانما كان عاملا لنفسه في اسقاط المطالبة عنه فان المطالبة بالثمن
توجهت عليه دون الامر (وبهذا كان له ان يحبس من الامر اذا قبضه حتى
يستوفي منه الثمن لنفسه فان هالك بمداخيس هالك من مال الوكيل وبطل
الثمن عن الموكل) لانه حينئذ فكله هو الذي اعطاه اياه بالثمن وقد صرف
هذا الحكم في الوكيل بالشراء فهذا قياضه (وان تعيب في يد الوكيل بمد ما منه
فالمولى القديم بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء الزمه الوكيل بالثمن)
لان الوكيل في حقه بمد ما منه قام مقام المشتري من المدوفان لهذا استوى
الحكم بين ما اذا تعيب بصنيع الوكيل وبين ما اذا تعيب بغير صنيعه كما استوى في

حق المشتري من المدو بخلاف الوكيل بالشراء في هذا الفصل فانه اذا عييه
 بعدما منه سقط حصه الغيب من الثمن عن الموكل لان الوكيل في هذا قائم
 مقام البائع ومعنى الفرق ان الموكل اذا اخذه ما هنا بالمداء ليمده الى قديم ملكه
 فكان القداء بمقابلة الاصل دون الوصف فسواء فات الوصف بصنع مكتسب
 او لا يصنع احد لا يسقط شيء من القداء بخلاف الشراء المبتدئ فان
 الوصف ياخذ حظه من الثمن في الشراء اذا صار مقصودا بالتناول (ولو ان
 الوكيل اقال المشتري من المدو لم يجز ذلك على الموكل) لان باخذه عاد الى
 قديم ملك الموكل فليس لوكيل ان يخرج به عن ملكه بهد ينشئه من غير رضاه
 والا فالة في حقه بمنزلة البيع المبتدئ (ولو كان المشتري من المدو وكل رجلا
 بان يدفعه الى مولاه بالثمن فهذا جائز والوكيل هو الموأخذ بالقبض حتى يسلمه
 اليه وهو الذي ياخذ الثمن من المولى بمنزلة الوكيل بالبيع) وهذا الحكي في
 هذا الفصل اظهر لنا ان المشتري من المدو يزيل ملكه بهوض فهذا
 التصرف في حقه بمنزلة البيع المبتدئ وان كان في حق المولى هو اعاده الى قديم
 ملكه بالقداء (ولو ان المشتري من المدو باع المبدئ انسان بجارية ولم يتقابضا
 حتى حضر المولى القديم فله ان ياخذ به ممن في يده بقيمة الجارية)
 لانه ليس له حق قبض التصرف قائما ياخذ به مثل الثمن الثاني والجارية
 ليست من ذوات الامثال فياخذها بقيمتها كالشفيع ثم يتقبض البيع فيما بين
 البائع والمشتري الآخر لقوات القبض المستحق بالمقد فتبقى الجارية
 على ملك المشتري الآخر بقيمتها للمشتري من المدو وعهدة المولى على
 المشتري من المدو وان كان حضر بعد التقابض او بعدما قبض المبدئ قبل ان
 يسلم الجارية اخذها بقيمتها من المشتري الآخر وعهدة عليه وكانت الجارية

للمشتري من المدو) لان البيع بينهما باق قد انتهى قبض العبد (فان وجد المشتري
من العبد والجارية عيادها على المشتري الآخر واخذ منه قيمة الجارية التي
اخذها ليس له غير ذلك) لان حق المشتري من المدو في قيمة الجارية (الآخري)
انه لو اخذها المولى منه اخذته بقيمة الجارية ولورد الجارية بالعيب قبل ان ياخذ
العبد من المشتري الآخر واسترد العبد ثم حضر المولى كان له ان ياخذ به قيمة
الجارية فان من قبضتها البيع لا يستطع حق المولى عن الاخذ بقيمة الجارية اذا
كان الراد بالعيب بغير قضاء القاضي * فمر فذا ان حقه في قيمة الجارية والمشتري
قادر على تسليم قيمة الجارية اليه فلا يلزمه شيء آخر (و نظير هذا الشفعة وقد
بيننا هناك ان بدل الدار كانت جارية قبل اخذ الشفيع في اخذ به تحويل الى
قيمة الجارية وكذلك بدل الجارية بمداخذ الشفيع الدار قيمتها فكذلك في هذا
الموضع (وان كان رد الجارية بقضاء القاضي قبل ان ياخذ المولى العبد واسترد العبد
ثم حضر المولى فانه ياخذ من المشتري من المدو بالثمن الاول) لان البيع الثاني
حين انتقض قضاء القاضي صار كأن لم يكن وهذا بخلاف الشفعة فان هناك
لوجعلنا البيع الذي تجرى بين البائع والمشتري كأن لم يكن بطل حق الشفيع
وهنا لا يمكن ابطال حق الشفيع بعدما ثبت حقه في الاخذ بها هنا حق المولى
القديم لا يبطل وان جعلنا البيع الثاني كأن لم يكن وكذلك لو كان المشتري
الآخر هو الذي وجد العيب بالعبد فردة على التفصيل الذي قلنا (ولو تقابلا
اخذ المولى عبده بقيمة الجارية ان شاء) لان الاقالة في حقه كالبيع المتيقن
وقد بينا ان حق الاخذ ثبت له من غير ان ينقض تصرفا فاما ياخذ به بالآخر
الاثنان (ولو كان المشتري الآخر قبض العبد ولم يره او شرط الخيار بنفسه ثم
حضر المولى فله ان ياخذ من يده بقيمة الجارية) لانه صادق في يده فان

أخذه فالمشتري الآخر بالخيار أن شاء سلم الجارية للمشتري من المدو وكانت له القيمة التي أخذها من المولى وإن شاء سلم القيمة إليه وأخذ منه الجارية في خيار الشرط وفي خيار الروية الجارية تسلم للمشتري من المدو فيكون قيمتها للمشتري الآخر لأن في خيار الروية قد كان هو مالكاراً ضيماً بالمقد إلا أنه كان متمكناً من الرد للعجل بأوصاف المفقود عليه وقد تمزده حين أخذه المولى من يده فيسقط خياره وأما خيار الشرط فقد كان مانعاً من خروج الجارية من ملكه لأن خياره فيها خيار البائع فهو يمدم رضاه بتملك الجارية عليه فبمد ما أخذ العبد من يده يبقى هو على خياره فإن شاء أفضى المقدي الجارية وسلمها إليه وإن شاء فسخ المقدي وأورد قيمة الجارية لما بينا أن بأخذ المولى القديم العبدتين حق المشتري من المدو في قيمة الجارية (وإن لم يختار شيئاً حتى مضت مدة الخيار فالجارية للمشتري من المدو) لأن بعض المدة سقط خياره ويتم البيع فيها فيلزمه تسليمها وتكون القيمة للمشتري الآخر (ولو كانا تبايعاً ولم يتفابضاً حتى رد المشتري الآخر العبد بخيار الروية أو خيار الشرط أو خيار العيب ثم حضر المولى القديم فله أن يأخذه من المشتري من المدو بالثمن الأول الذي اشتراه به من المدو) لأن بالرد بهذه الأسباب قد انتقض البيع الثاني من الأصل فصار كأن لم يكن (ولو لم يفسخ المشتري الآخر المقد حتى حضر المولى القديم فأخذ العبد من المشتري من المدو بقيمة الجارية فإن القيمة تكون للمشتري من المدو وعليه رد الجارية على المشتري الآخر أن قبضها منه) لما بينا أن المقد الثاني قد انتقض لقوات القبض المستحق به سواء كان فيه خياراً ولم يكن فإن قضى القاضى للمولى بالعبد بقيمة الجارية ثم رأى به عيباً حاداً بمد ما قبضه أو قبل أن يقبضه فرده فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد لأن بنفس القضاء به للمولى بقيمة

الجارية قد انتقض البيع الثاني فيما بينهما فلا يعود الا بالتجديد وهو نظير الشفعة
 في هذا الفصل فان قضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع
 فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده الشفيع بالغيب (ولو كان المولى
 القديم وكل رجلا باخذ من المشتري من العدو بالثمن فقال الوكيل للمشتري
 اعطه فلانا بالثمن وقال قد فعلت فالثمن على الامرها هنا دون الوكيل) لانه جعل
 نفسه هاهنا سفيرا لا عقدا بخلاف ما لو قال اعطنيه (ولو قال اعطه فلانا بالثمن على
 اني ضامن لك الثمن او اعطه اياه بثمنه من مالي فالثمن لازم للوكيل) لان
 اضافة العقد الى مال نفسه او اشتراط الضمان على نفسه بمنزلة اضافة العقد الى
 نفسه او اقوى منه * اما بيان انه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه في الوكيل بالصلاح
 فانه لو قال صالح فلانا من هذه الدار على الف درهم على اني لها ضامن او على الف
 درهم من مالي كان المال على الوكيل دون الامر بمنزلة ما لو قال صالحني * واما بيان
 كونه اقوى فقي الوكيل بالخلع فانه لو قال اخذها على الف درهم من مالي او على
 الف على اني ضامن لها كان المال على الوكيل * ومعلوم ان باضافة العقد الى الوكيل
 هاهنا لا يجب المال عليه فمنا ان اشتراط الضمان او اضافة العقد الى ماله يكون
 اقوى من اضافة العقد الى نفسه في وجوب البدل عليه واذا وجب عليه
 لم يكن للمشتري من العدو على الامر شيئا (واذا اخذ العدو ابريق فضة
 ارجل وزنه مائتا درهم فاشترى منهم مسلم بمائتين وخمسين لجرودته وصناعته
 فلما لكة القديم ان ياخذ بمائتين وخمسين ان شاء لان المشتري من العدو اعطى في
 فدائه هذا المقدار وقد بينا ان المولى القديم انما ياخذ بما اعطى المشتري من
 العدو في فدائه فيكون هذا مستقيما) لانه لا يملكه ابتداء بموضع وانما يعيده الى
 قديم ملكه بالفداء فلا يتمكن معنى الرباقي هذه المعاملة (واذا ثبت ان له ان

لو ان قضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده الشفيع بالغيب

ياخذه بهذا المقدار ثبت ان له ان يوكل غيره لياخذه به) لان الوكيل قام
 بمقام الموكل (وان ائتمرا قبل التقابل لم يستعص الاخذ) وقد بينا هذا فيما سبق
 انه فداء وليس بشراء مبتدأ فلا يشترط فيه القبض في المجلس (فان اعطي
 الوكيل الفداء من ماله وقبضه فله ان عنمه من الموكل حتى ياخذ منه الفداء
 وان هلك بعد المنع في يد الوكيل يهلك بجميع الفداء لما بينا ان الوكيل بعد
 ما عنمه قام في ذلك مقام المشتري من المدون (واوضح) هذا رجل وكل رجل
 بان يشتري له ارضا فيها نخل بكر من عمر فاشتري الوكيل ونقد الكر من ماله
 وقبضه ثم منعه من الامر حتى يدفع اليه الكر فاعترت في يد الوكيل كرا
 فانه يكون للموكل ان يقبضه مع الكر بكر دفعه اليه ولا يتمكن معنى الربا
 بينهما بالزيادة التي حدثت في يده لان الوكيل قام في ذلك مقام البائع
 ولو ائتمرت كرا في يد البائع قبل القبض لم يطل البيع فكذلك اذا ائتمرت
 في يد الوكيل وكذلك ان كان الوكيل رأى بالمبيع عيبا فرضى به وابتى الموكل
 ان يرضى به فارد ذلك يلزم الوكيل بالكر ولا يتمكن فيه الر بالان هذا ليس
 بمبيعة تجري بينها ابتداء وانما تحقق الربا في المعاوضة على سبيل المقابلة
 الا ترى ان الوكيل لو رأى العيب بالارض فردها عليه كان قدره ارضا ونحلا
 وكرامن بكر من عمر فذلك جائز وهذا انما يستقيم فيما اذا ائتمرت في
 يد البائع قبل ان يقبضه الوكيل فاما اذا ائتمرت بمدا القبض فليس للوكيل حق
 الر لان الزيادة الحادثة بمدا القبض تمنع الر بالعيب (واوضح) هذا ايضا
 ما لو كان الوكيل اشترى للأمر عبدًا بالف درهم و قيمته الف وخمس مائة
 فله رجل خطأ في يد البائع او في يد الوكيل فالجواب فيه على ما بينا في النخل
 اذا ائتمرت لان في كل واحد من الموضعين لا يتمكن بسبب هذه الزيادة

منع الر بالعيب
 الزيادة الحادثة بمدا القبض

حقيقة الربا على الوجه الذي يتمكن في البيع المستقبل وعلى هذا ايضا مسألة
البريق لورأى الوكيل العيب به فاني المشتري من المدون ثم ابي الاسر ان يرضى
به فالابريق للوكيل بما أدى به من الفداء وان كان اكثر من وزنه لانه ما جرى
بينهم هاليس بمقد مبتدأ من كل وجه فلا يتمكن فيه حكم الربا *

باب

(ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره)

(قال رضى الله تعالى عنه لا بأس بان يحمل المسلم الى اهل الحرب ماشاء الا
الكراع والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا يحب الي) لان المسلم
مندوب ان يستبعد من المشركين قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستضيؤا بنار
المشركين وقال انا بريء من كل مسلم مع مشرك لا تراءنا راها وفي حمل
الامنة اليهم للتجارة نوع مقاربة معهم فلا ولي ان لا يفعل ولاهم يتقوون
بما يحمل اليهم من متاع او طعام ويتقوون بذلك *

(والاولى للمسلم ان يحترز عن اكتساب سبب القوة لهم الا انه لا بأس بذلك
في الطعام والثياب ونحو ذلك) لما روي ان ثمانية بن ابال الحنفى اسلم في ز من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقطع الميرة عن اهل مكة وكانوا يمتارون ههنا فكتبوا الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسألونه ان ياذن له في حمل الطعام اليهم فاذن له
في ذلك واهل مكة يومئذ كانوا احرا بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمر فنا
انه لا بأس بذلك وهذا لان المسلمين يحتاجون الى بعض ما في ديارهم من
الدوية والا متعة فاذا امنعناهم ما في ديارنا فهم يعمون ايضا ما في ديارهم *

(واذا دخل التاجر اليهم لياقي المسلمين بما يتقوون به من ديارهم فانه لا يجد بدا من
ان يحمل اليهم بعض ما يوجد في ديارنا فلنأخذ خصنا للمسلمين في ذلك

باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره

الاكراخ والسبي والسلاح) فانه لا يحمل اليهم شئ من ذلك منقول عن
ابراهيم النخعي وعطاء بن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنهم
وهذا لانهم يتقنون بالاكراخ والسلاح على قتال المسلمين وقد امرنا بكسر
شوكهم وقتل مقساتهم بدفع فتنة محاربتهم كما قال الله تعالى وقتلواهم حتى
لا تكون فتنة فمر فئا انه لا رخصة في تقويتهم على محاربة المسلمين *

(واذا ثبت هذا في الكراخ والسلاح ثبت في السبي بطريق الاولى) لانه اما ان
يقاتل بنفسه او يكون منهم من يقاتل وتقويتهم بالمقاتل فوق تقويتهم بالقتال *
(وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح) لانه مخلوق لذلك في الاصل في قوله
تعالى وانزلنا الحديد فيه بأس شديد والمصنوع منه وغير المصنوع في كراهية
الحمل اليهم سواء وهذا لان الحديد اصل السلاح والحكم الثابت فيما يحصل من
اصل يكون ثابتا في الاصل وان لم يوجد فيه ذلك المعنى (الارى) ان
المهرم اذا كسر ينض الصيد يازمه الجزاء كما يازمه يقتل الصيد *

(واستدل عليه بمحمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه انه كان يكره بيع السلاح
في الفتن وهكذا نقول فان بيع السلاح في ايام الفتنة اكتساب سبب مبيها
وقد امرنا بتسكينها) قال صلى الله عليه وآله وسلم الفتنة نائمة امن الله من انقضاها
فاذا كان ذلك مكرها في زمان الفتنة ممن هو من اهل الفتنة فلان يكره حملها الى
دار الحرب للبيع منهم كان اولي *

(واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فلا بأس بازياد من هم امسوا لهم
بطيب انفسهم باي وجه كان) لان امسوا لهم لا تصير مصبوبة بدخوله
اليهم بامان ولكنه ضمن بمقد الامان ان لا يخونهم فليس له التحرز عن
الخيانة وبأي سبب طيب انفسهم حين اخذ المال فانما اخذ المباح على وجه منه

عن القدر فيكون ذلك طيبا له الاسير والمستامن في ذلك سواء حتى لو باعهم
درهما بدرهمين او باعهم مائة بدرهم او اخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك
كاه طيب له وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما «وقال سفيان
الثوري يجوز ذلك للاسير ولا يجوز للمستامن وهو قول ابي يوسف
رضي الله عنه ولكننا نقول للمستامن انما يفارق الاسير في الاخذ بغير طيب
انفسهم فاما في الاخذ بطيب انفسهم فهو كالاسير لان الواجب عليه ان لا يندر
بهم ولا غدر في هذا»

(ثم استدل عليه بحديث خاطرة ابي بكر رضي الله تعالى عنه مع اهل مكة
في غلبة الروم مع اهل فارس حتى قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زده
في الخطر وابد في الاصل) فلو لم يكن ذلك جائزا لم يصر به رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم *

(ثم ولما قمرهم ابو بكر رضي الله عنه واخذ الخطر فجاء به الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال له تصدق به فبظا هره يستدل سفيان فيقول لو كان ذلك له
طيبا لم يصره بالتصدق * (ولكننا نقول كان ذلك حراما لما امره رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يقاتلهم عليه ولو لم يملكه بهذا الطريق ما امره ان
يتصدق به) فمن هنا ان ذلك كان جائزا ولكن نذهب الى التصديق
شكر الله تعالى على ما اظهر من صدقه *

(واستدل بمصارعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن ركانة حين كان
بمكة ثلاث مرات في كل مرة ثلاث غنمة ولو كان مكرها ما فعله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثم لما صرعه في المرة الثالثة قال ما وضع احد جنبي قط
وما انت صرعتي فرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغنم عليه) فبظا هره

يستدل سفیان فيقول لو كان ذلك طيبا مآربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ولكن انقول لو كان ذلك مكرها ما دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما دارناهم عليه تطولا منه عليه وكثيرا ما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع المشركين يؤلفهم به حتى يؤمنوا»

(واستدل عليه ايضا بمحمد بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين اجلاهم قالوا ان لنا ديو نالم تحمل بعد فقال تعجلوا او ضمو او لا اجلي نتي النصير قالوا ان لنا ديو ناعلى الناس فقال ضمو او تعجلوا) ومعلوم ان مثل هذه المعاملة لا يجوز بين المسلمين فان كان له على غيره دين الى اجل فوضع عنه بمضيه بشرط ان يعجل بمضيه لم يجوز كره ذلك عمر وزياد بن ثابت ابن عمر رضى الله عنهم ثم جوزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقهم لانهم كانوا اهل حرب في ذلك الوقت ولهذا اجلاهم فمرفنا انه يجوز بين الحربى والمسلم مالا يجوز بين المسلمين» (قال فان كان المسلمون في عسكرهم والمشركون كذلك فليس ينبغي ان يبيع بعضهم بعضا الا بما يجوز بين المسلمين وانما يجوز ما ذكرنا اذا كانوا في دار الحرب او في منعة المشر كين فاما اذا كان احدهما في منعة المسلمين فهذا ومالو كانوا في منعة المسلمين سواء»

واكثر مشايخنا قالوا هذا الجواب غلط فان جواز الاخذ باعتبار انه لا عصمة لاهم وفي هذا الفرق بين ان يكون المسلم في منعتهم وبين ان يكون هو في منعة المسلمين والحربى في منعة المشر كين الا ان محمد ارحمه الله تعالى اعتمد فيما اجاب به الموضع الذى يجري فيه المعاملة فقال (ان كانا جميعا في موضع لا يجرى فيه احكام الاسلام يجوز هذه المعاملة وان كان احدهما في موضع يجرى فيه احكام المسلمين لا يجوز هذه المعاملة»

(و استدل عليه بحديث ابن عباس رضي الله عنهما فان نوفل بن عبد الله لما قتل في الخندق سأل المشركون المسلمين جيفته مال يطونه المسلمين فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكرهه *

وفي رواية قال انه خبيث الدية خبيث الجيفة تخلى بينهم وبينه وانما كرهه هذا على ما ذهب اليه محمد رحمه الله لان موضع الخندق كان في منعة المسلمين وعلى ما قاله شاتنجرهم الله تعالى انه انما كرهه ذلك لانه رأى فيه كبتا وغيظا لهم ان لم يثبت الرواية الاخرى انه خلى بينهم وبينه وان ثبت ذلك فاعسا كرهه ذلك على سبيل الاهانة والاستخفاف بهم اولئلا ينسب الى المسلمين ما لا يليق بمكارم الاخلاق فقد كان عليه السلام يقول بعثت لاعمهم مكارم الاخلاق وذكر حديث سعد بن عباد انه اشترى يوم خيبر تبراً بذهب فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان هذا لا يصلح فردّه وبظاهره يستدل سفيان فيقول انما امره بالرد لانه لم يكن مثلاً بل ولكننا نقول انما كرهه ذلك لانه اشتراه في عسكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيد هذا ان من يكرهه هذا انما يكرهه للمستامن والمسلمون يوم الخندق ما كانوا في امان من المشركين وسعد يوم خيبر ما كان في امان من اليهود ولكن كان محاربهم فمر فنانا انما كرهه ذلك لان تلك المائة كانت في منعة المسلمين والله اعلم بالصواب *

باب

(من يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم)

(قال لا ينبغي ان يقتل النساء من اهل الحرب ولا الصبيان ولا المجانين ولا الشيخ الفاني لقوله تعالى وقتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم وهو لاه لا تقتلون وحين استمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء اشار الى هذا

باب من يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم

تقوله هاه ما كانت هذه تقابل ادرك خالد او قل له لا تقتلن ذرية ولا عسيفا
ولان الكفر وان كان من اعظم الجنايات فهو بين العبد وبين ربه جل وعلا وجزاء
مثل هذه الجنابة يؤخر الى دار الجزاء فاما ما عجل في الدنيا فهو مشروع
للمنفعة تعود الى العباد وذلك دفع فتنة القتال ويندم ذلك في حق من لا يقتل
بل لمنفعة المسلمين في ابقائهم ليكونوا ارقاء للمسلمين فان قاتل واحدا من هؤلاء
فلا بأس بقتله لانهم باثروا السبب الذي به وجب قتالهم واذا كان يباح
قتل من له بنية صالحة للمحاربة يتوهم القتال منه فلان يباح قتل من وجهد منه
حقيقة القتال كان اولى *

(وان قتل احدا منهم انسانا ثم اخذه المسلمون فاما الصبي والمجنون فلا ينبغي ان
يقتلوه) لان قتله انما ايجع لدفع قتاله وقد اندفع حين وقع الظهور عليه وهذا
لانه ما كان مخاطبا فلا يكون فعله جنسية يستوجب به العقوبة جزاء عليه
منزلة البهيمة فانها اذا صالت على انسان يباح قتلها دفعا ثم اذا اخذت واندفع
قصدها لم يحل قتلها *

(فاما المرأة والشيخ الهساني فلا بأس بقتلها بعد ما اخذت لانهما مخاطبان من
اهل ان يستوجب العقوبة جزاء على فعلهما) وقد تحقق الفعل الموجب للعقوبة
القتل منهما الا ترى انهما يقتلان قصاصا فكذلك يقتلان جزاء على فعلهما *

(ومن قتل احدا من هؤلاء قبل وجود القتال منه فلا كفارة عليه ولا دية)
لان وجوبهما باعتبار المصمة والتقوم في المحل وذلك بالدين او بالدار ولم يوجد
واحد منهما وانما حرم قتالهم لتوفير المنفعة على المسلمين او لانعدام الملة الموجبة
للقتل وهي المحاربة لا لوجود عاصم او مقوم في نفسه فلهاذا لا يجب على القاتل
الكفارة والدية والى هذا اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث

بقوله هم منهم يعني ان ذراري المشركين منهم في انه لا عصمة لهم ولا قيمة لديهم
قال والسيف الذي بهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله الاجير
وهو منزلة لحرث يعني من لا يكون من همة القتال وانما همة من القتال
اكتساب المال فقط باجارة النفس بخدمة الغير او الاشتغال بالحرثة فانه لا يقتل
لانعدام القتال منه *

والذي روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا مشيوخ المشركين
واستحيوا شرهم فالمراد بالمشيوخ البالغون وبالشرخ الصبيان والمراد
بالاستحياء الاسترقاق قال الله تعالى ويستحيون نسائهم فاما الشيخ الثفاني الذي
لا يكون منه القتال ولا يعين المقاتلين بالرأي ولا يرجي له نسل فانه لا يقتل
وبانه في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بهي ان يقتل المرأة والصبي والشيخ الكبير فان اعانت المرأة المقاتلين
فلا بأس بقتلها هكذا نقل عن الحسن وعن عبد الله بن ابي عمير قال مر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة مقتولة فانكر قتلها او قال من
قتلها فقال رجل اني ايا رسول الله اردفتها خلفي فارادت قتلي فقتلتها فاصبر بها
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدفنت *

(وكذا لك ان كانت ثمان بشتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا بأس
بقتل الحديث ابي اسحاق الهمداني قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وقال اني سمعت امرأة من يهودي تشتمك والله يا رسول الله
انهم المحمينة الي فقتلتها فاهد ر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دمها واستبدل
بحديث عمر بن عبد قان لما سمع عصماء بنت مروان تؤذي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وتعيب الاسلام ومحرض على قتال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وتذكر في ذلك شعرا وهو هذا

نسبني ما لك و النبي * وعوف ولست من الخزرج
اطعمت اناوى من غيركم * فلا من مراد ولا مذحج
رجونه بعد قتل الروس * كما يرتجى مرق المنضج
على انما يستغنى عزة * فيقطع من اهلنا المرتجى

(وذلك بعدما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى بدر قال اللهم انك علي نذر ان رددت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة لا قتلها الحديث الى ان قتلها ليلا ثم اصبح وصلى الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما انظر اليه قال ا قتلت ابنة مروان قال نعم فل علي في ذلك شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشتطح فيها عر ان ثم التفت الى من حوله فقال اذا احببتهم ان تنظر والى رجل نصر الله ورسوله فانظر والى عمير فقال عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه انظر والى هذا الاعمى الذى اسرى في طاعة الله تعالى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل الاعمى ولكنه البصير الحديث واستدل الحديث زيد بن حارثة حين قتل ام قرفة وهى كانت ممن تعرض على قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما روى انها جهزت ثلاثين راكبا من ولدها ثم قالت سير واحتى تدخلوا المدينة فقتلوا محمدا فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اذقها انكاهم فقتلها زيد بن حارث وبغت بدرعها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنصب بين رحين بالمدينة وروى انه قتلها اقيس بن المجراس و ا قتلة علق في رجلها حبلى ثم ربطها بمير بن فارسها فشقها حتى تقول العرب على سبيل المثل في ذلك لو كنت اعز من ام قرفة *

(وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح بقتل هند بنت عتبة لما كانت تفعل من التحريض على قتال المسلمين حتى اسلمت واستثنى ممن آمنهم يوم فتح مكة قيسا و ابن خطل وامر بقتلها) لانها كانا يهتمان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(وامر يوم بنى قريظة بقتل بناته لانها كانت قتلت خلد بن سويد امرها بذلك زوجها حتى لا يترك بعده على ماروي ان عائشة رضى الله تعالى عنها قالت دخلت على بناته تسألني شيئا وهى تضحك ظهر البطن وتقول تقتل سراة بنى قريظة الى ان نوه النسيان باسمها فقالت انا والله اقتل وهى تضحك فقالت عائشة رضى الله تعالى عنها ويحك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل النساء قالت نعم واما قتلت زوجي حين امرني فقلت الرحي على خلد بن سويد فقتلته ثم اخرجت فقتلت *

(وعن سعيد بن المسيب قال لما اطمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير اهدت اليه زينب بنت اخ مرحب شاة مصلية فاكل منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الذراع وقال ان هذه الذراع لتخبرني انها مسمومة ثم دعا زينب وقال ما حملك على ما صنعت فقالت قلت من قومي ما نلت قتلت ابى وعمى وزوجى فقات ان كان نيا فاستخبره الشاة ما صنعت وان كان ما كان استرحنا منه فأت بشرب البراء مما اكل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(اهل المفازي يختلفون فيه فيذكر الواقدي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتلها راظهر الروايات انه عفا عنها كما ذكره محمد رحمه الله واما فعل ذلك لان هذا كان بعد الفتح وبهذا اطمان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بخير فلم يكن ذلك منها نقضاً للمهد ولا محاربة مع المسلمين (فان قيل) فلماذا لم يقتلها قصاصاً ببشر بن البراء على قول من يرى وجوب القصاص بالقتل بالسم (قلنا) لان من يوجب القصاص والدية في ذلك انما يوجبه عند الاحاد فاذا تناوله بنفسه فليس على من تناوله دية ولا قصاص وبشر بن البراء اكل ذلك بنفسه فلهذا لم يوجب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصاصاً ولا دية والله اعلم *

باب

(الاستمانة باهل الشرك واستمانة المشركين بالمسلمين)

(ولا بأس بان يستعين المسلمون باهل الشرك على اهل الشرك اذا كان حكم الاسلام هو الظاهر عليهم) لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعان بهود بنى قينقاع على بنى قريظة ولان من لم يسلم من اهل مكة كانوا اخرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كياناً ومشاة الى خيبر نظرون لمن يكون الدبرة فيصيبون من الغنائم حتى خرج ابوسفيان في اثر المسكر كلامه برس ساقط او رمح او متاع من متاع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمله حتى اوقر حملة وخرج صفوان وهو مشرك ومعه امرأة مسلمة ولم يفرق بينهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى شهد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ والطائف وهو مشرك وانما لم يفرق بينهما لانهما كانا في احكام المسلمين والموجب للفرقة بين الدارين حقيقة وحكمة فمرفنا انه لا بأس بالاستمانة بهم وما ذلك الا نظير الاستمانة بالكلاب على قتال المشركين والى ذلك اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ان الله تعالى ليؤبد هذا الدين باقوام لا خلاق لهم في الآخرة والذي روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم احد

باب الاستمانة باهل الشرك واستمانة المشركين بالمسلمين

رأى كتيبة حسنة قال من هؤلاء فقيل يهودى فلان حلفاء ابن ابي فقال انا
لأنستين عن ليس على ديننا تاويله انهم كانوا الهل منمة وكانوا لا يتألفون
تحت رؤية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعندنا اذا كانوا بهذه الصفة فانه
يكره الاستمارة بهم *

(واختلفت الروايات في سبب رجوع ابن ابي يوم احد فروي ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لما لم ياخذ برأيه حين اشار اليه بان لا يخرج
من المدينة غاظه ذلك فانصرف وقال اطاع الصبيان ومخالفتي فيما نصحت له
(وروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رده حين عرض عليه ان يخرج فيقاتل
معه فقال لا انا لأنستين بمشرك وانما كره ذلك لانه كان معه سبع مائة من
يهود بني قينقاع من حلفائه تخشى ان يكونوا على المسلمين ان احسوا بهم زلة
قدم فلهم اذ رأوا الا امام الصواب في ان لا يستعين بالمشر كين
تخوف الفتنة فله ان يردهم *

(ثم ذكر حديث الزبير رضى الله تعالى عنه حين كان عند النجاشي فنزل به عدوه
فابى يومئذ مع النجاشي بلاء حسنا فكان للزبير عند النجاشي بهامزلة حسنة
فبظاهر هذا الحديث يستدل من يجوز قتال المسلمين مع المشركين تحت رأيهم
ولكن تاويل هذا من وجهين عندنا (احد هما) ان النجاشي كان مسلما يومئذ كما
روى فامد استعمل الزبير القتال معه (والثاني) انه لم يكن للمسلمين يومئذ ملجأ
غيره على ما روي عن ام سلمة رضى الله تعالى عنها قالت لما اطمانا بارض الحبشة فكنا
في خير دار عند خير جار نمجد ربنا الى ان سار الى النجاشي عدوله فانزل بنا قط
اصر عظيم منه قلنا ان ظهر على النجاشي لم يعرف من حقه ما كان النجاشي يعرف
فاخلصنا الدعاء الى ان يمكن الله النجاشي ثم قلنا من رجل يعلم لنا علم القوم فقال

الزبير بن العوام أنفتح قرية ثم ركبها حتى عبر النهر والتقى القوم وحضر الزبير معهم وجمعنا نخلص الدعاء إلى أن طلع الزبير في النيسل يليح بثوبه إلا أبشر وأفان الله تعالى قد أظهر النجاشي ومكن له في الأرض وأهلك عدوه قالت فاقمنا عند خير جار فبهذا الحديث سين صحة التاويل الذي قلنا والله أعلم *

باب

(ما يكره من الديباج والحرير)

(قال وكره أبو حنيفة رحمة الله عليه الديباج والحرير المصمت في الحرب ولم ير أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بذلك بأسا في الحرب وقد بينا المسئلة في شرح المختصر وروى حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب فبظاها ره اخذ وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه تأويله المالحم وهو ما يكون سداه غير حرير ولحمته حرير وهذا لا بأس بلبسه في الحرب وإن كان يكره لبسه في غير الحرب فاما ما يكون سداه حرير أو لحمته غير حرير فلا بأس بلبسه في الحرب وغير الحرب وعليه أيضا يحمل حديث الزبير أنه كان يلحق الديباج بلبسه في دار الحرب فاما إذا كان حريرا مصمتا فذلك مكروه على ما روى أن الوليد بن أبي هشام كتب إلى ابن محيرز سألته عن تلامق الحرير والديباج في الحرب فكتب إليه أن كن أشد ما كنت في الحرب كراهية لما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند التمرض للشهادة *

باب

(المكره على شرب الخمر واكل الخنزير)

(وذكر حديث عطاء في الرجل يكره على شرب الخمر واكل الخنزير قال إن

باب ما يكره من الديباج والحرير

باب المكره على شرب الخمر واكل الخنزير

لم يفعل حتى يقتل اصاب خيرا وان اكل وشرب فهو في عذر ولسنا نأخذ بهذا بل نقول لا يحل له ان يدع الاكل والشرب عند خوف القتل وهو قول مسروق فانه قال من اضطر فلم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار وابو يوسف رحمة الله عليه في رواية عنه اخذ بقول عطاء وجعل ذلك قياس الاكرام على الشرك بالله تعالى ولكننا نقول ان الحرمة تنكشف عند الضرورة فان الله تعالى استثنى موضع الضرورة لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه والاستثناء من التحريم اباحة وبعد ما انكشفت الحرمة التحق هذا بالطعام والشراب فاذا امتنع عن تناوله حتى يقتل كان آثما بخلاف الكفر فان الحرمة لا تنكشف ولكن برخص له في اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب بالايمان فهو بالامتناع يكون متمسكا بالمعزة وفي الاجراء يكون مرخصة بالرخصة والتمسك بالمعزة افضل الا ان في الكتاب لم يطلق الجواب في تأييده ولكن قال خفت ان ياثم لان هذا المكره ليس في معنى المبتلى بالخمصة من كل وجه فان هناك لا صنع لاحد من المباد فيما حل به من العذر وها هنا خوف الهلاك انما حصل بصنع المباد وفيما يكون من حق الله تعالى لا يستوى ما فيه صنع المباد بما لا صنع للمباد فيه ثم في الامتناع بعد اكرام المشركين اظهار للصلاة في الدين وما فيه من اية المشركين وذلك لا يوجد في صاحب الخمصة فلماذا صنع الجواب هاهنا بقوله خفت ان ياثم والله الموفق *

باب

من يكره قتله من اهل الحرب ومن لا يكره

(قد بينا انه انما يقتل منهم من يقتل دون من لا يقتل فذكر في جملة من لا يقتل اصحاب الصوامع والسياحين في الجبال الذين لا يخاطبون الناس *

باب من يكره قتله من اهل الحرب ومن لا يكره

(وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب
الصوامع والرهبان فرأى قتالهم حسناً لأنهم فرغوا أنفسهم لنوع من أنواع
الكفر فيقتلن الناس بهم فيدخلون تحت قوله تعالى فقاتلوا أئمة الكفر) وتأويل
تلك الرواية فيما إذا كانوا يخسأ لظون الناس أمانهم وجاهلهم أو إذا كان لهم في
الدخول عليهم وكانوا يحثونهم على قتال المسلمين والصبر على دينهم فاما إذا كانوا
في دار أو كنيسة قد طينوا عليهم الباب وترهبوا فيه فانهم لا يقتلون لوقوع
الامن من جانبهم فانهم لا يقتلون بنفس أو مال ولا رأى ولا يقتل منهم
الاعمى والمقعّد ولا يابس الشق ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف
ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة لانه وقع الامن من قتالهم ومراده من هذا
إذا كانوا لا يقتلون بمال ولا رأى

(وقد بينا نظيره في الشيخ الفسافي إذا كان ذارأى في الحرب فانه يقتل دون
قطع اليد اليسرى أو قطع أحد الرجلين فهو ممن يقتل لان مباشرة القتال
في الغالب تكون باليد اليمنى) فاما إذا كانت صحيحة منه فهو على وجه
يمكنه المشي كان من جملة المقاتلة فيقتل (والآخر من الأصم والذي يحسن
ويبقى في حال افاقته يقتل) لانه ممن يقتل وله بنية صالحة للقتال واعتقاده
يحمّله على القتال فيقتل دفماً لشدة (ومن قتل أحد امنهم ممن لا يقتل فليس
عليه سوى الاستغفار) لانه معصوم وان وقع اليأس من قتاله (والقسيسون
والشمامسة والسياحون الذين يخسأ لظون الناس فلا بأس بقتلهم) لأنهم من
جملة المقاتلة أما رأيهم أو بنفوسهم ان تمكنوا من ذلك فيجوز قتالهم وان لم ير
منهم القتال باعتبار ان حقيقة مباشرة القتال بما لا يطعم عليه أحد في كل وقت
وهو كان فالبنية الصالحة لذلك مع السبب الحامل عليه يتم مقصده ما لم يناسب

عليه دليل ظاهر بمنع منه ولا ينبغي للمسلمين ان كانت بهم قوة على اسرهم ان يدعوا الصبيان والنساء حتى يخرجوهم الى دارنا لمسا فيه من الكبت والغيظ للمشركين ولما فيه من المنفعة للمسلمين فاهم يصيرون حولا للمسلمين ولما فيه من قطع منفعة المشركين عنهم واليه اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله واستحيوا شرهم فلما الشيخ الثاني الذي لا يرجي له نسل ولا منفعة عنده سوى ان يفادي فان شاء اخذوه واسروه وان شاء تركوه لان المقصود باسره ليس الاتحصيل للمال بالمفاداة وهم بالخيار فيما يتمكنون منه من الاموال ان شاءوا اخذوه وان شاءوا تركوه وهذا لان المستحق عليهم دفع فتنه الكفر فلما اكتساب المال فلا بأس به ولكنه غير مستحق شرعا ولا ينبغي ان يتركوا المتوه اذا قد روعا على اخراجه لانه يرجي اقامته ولانه يولد له وفي تركه عون للمشركين كافي ترك النساء والصبيان ولا يترض الذين لا يخاطون الناس من المترهين لانه لا يرجي لمثلهم نسل حتى يكون في ذلك عون للمشركين وذو الآفات الذين لا يقتلون يوسرون ويخرجون الى ديارنا لان في تركهم في دار الحرب قوة للمشركين فاهم يصيرون النساء فيلحقون ولا ينبغي ان يتركوا في دار الحرب اذا ظهر واهم فكل من جاء قتله منهم فلا اشكال انه يجوز اسره واخراجه *

(ثم بعد الاخراج للامام فيهم رأى ان شاء استرقهم وان شاء قتلهم وكل من لا يحل قتله اذا لم يقدر وعلى اخراجه بان كانوا جريدة خيل فليدعوه ولا يعرضوا له) لان قتله محرم شرعا لان منفعة اسره واسترقاقه فبسا لمجزعن الاسر لا يصير القتل الذي هو محرم مباحا للمسلمين وما يقدر على اخراجه من الكراع والسلاح فانه يكره لهم تركه في دار الحرب بعد التمكن من

اخرجه لان هذا مما يتقوى به المشركون على قتال المسلمين فحكمه حكم بني آدم
(فاما البقر والغنم والمتاع فان شأوا اخرجوه وان شأوا تركوه) لانه مما
لا يتقوى به على القتال عادة الا ترى ان الكراع والسلاح يكره للمسلمين حملها
اليهم للتجارة بخلاف سائر الاموال *

(وان المستامن في دارنا اذا اكتسب شيئا من ذلك منع من ادخاله دار الحرب مع
نفسه بخلاف سائر الاموال) فاذا ثبت هذا الخيار لهم في المال فكذلك في العجز
الكبيرة التي لا يرجى لها ولد لانه لا منفعة فيها سوى القاءه بالماء ولهذا جاز
للمسلمين اذا اسروها او شيئا فانيا ان يقاتلوه بها لانه لا منفعة للمسلمين عندهما
ولا مضرة على المسلمين في كونهما في دار الحرب وكل من ذكرنا انه لا يقتل من
ذوى الآفات وغيرهم اذا باشر القتال او حرض على ذلك او كان ممن يطاع ويم
فلا بأس بقتله فان في قتله كسر شوكتهم وتفرق جمهم وهو المقصود حتى ان مالك
القوم لو كان صغيرا او امرأة او شيخا فانيا فلا بأس بقتله لان فيه معنى الكبت
والغيظ لهم وفيه تفرق منهم ولو ان راهبا او سينا حادل المشركين على عورات
المسلمين فعلم به المسلمون فلا بأس بقتله لانه اعان المشركين واصنع فربما يزل شيخ
لعرأى في القتال فلا بأس بقتله على ما روى ان دريد بن الصمة قتل وكان شيخا
كبير الا انه كان ذارأى في الحرب *

(واذا قتل المسلم اباه المشركا في القتال فانه يكره له ان يقتله لقوله تعالى وصاحبهما في
الديار مروفا وليس من المصاحبة بالمرء وف القصد الى قتله وان احتالة بن ابي
عامر وعبد الله بن ابي اسد ذنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتل ابويهما
فنهاهما وقد كان ابو عامر مشركا محارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابي
منافق بين اذناق قد شهد الله تعالى بكفره فنهاه يكره لانه القصد الى قتل ابيه

المشرك وهذا الان الاب كان سبيلا لا يجاده فيكره له ان يكتب سبب اعدائه
وكان منما عليه في التربية فيكره له اظهار كفر ان النعمة بالقصد الى قتله *

(وبيان هذا فيما اخبر الله تعالى عن الخليل صلوات الله عليه حين قال له ابو
لار جنتك واهجرني مليا قال سلام عليك ساستنقر الك ربى انه كان بي حفيضا
فاما اذا هم الاب قتل ابنه وصار بحيث لا يتمكن من دفعه عن نفسه الا بقتله
فلا بأس بقتله) لانه في هذا الوجه لا يقصد كفر ان النعمة وانما يقصد احياء
نفسه بسبب دفع الهلاك عنها وذلك مأموره *

(وقد بينا في شرح الجامع الصغير الفرق بين الآباء والامهات وغيرهم من ذوى
الرحم المحرم والفرق بين المشركين في ذلك وبين اهل البنى من المسلمين) *
(ولو ظفر المسلمون بالسبي والمعتق الذى كان يقاتل معهم وقد قتل بعضهم فانه
لا ينبغي لهم ان يقتلوهما بعد الاسر) لانه قد اندفع قتلهما بالاسر (فان كانوا
لا يتدرون على اخراجهما وهم يخافون ان يخلوا سبيهما ان يعود الى قتال المسلمين
فلا بأس بقتلهما) لانه لم يقع الا من عن قتلهما (وهما في ذلك كالجمل الصئول اذا
اخذه رجل فتمه من الصيال وهو يخاف ان يخلو سبيهما ان يعود لئلا ذلك فلا بأس
بان يقتله وينرمه صاحبه) كافي حال صياله وهذا لان ما توهم منه قد ظهر اثره فيما
مضى فيتأيد هذا الظن بذلك الظاهر ويجعل كالتائم في الحال) *

(الأتري ان المراهق لو كان ملك القوم فظفروا به وعجزوا عن اخراجه فانه
لا بأس بقتله) لان في تركه خوف الهلاك على المسلمين باعتبار غالب الرأى
وفما لا يمكن الوقوف على حقيقته بينى الحكم على غالب الرأى (فان كانوا
يؤمنونهم على انفسهم ولكن لا يؤمنونهم ان دخلت سرية غيرهم ان يقتلهم
او يقتل بعضهم يخلوا سبيهما) لانهم آمنوا خباياهم ودخول سرية اخرى بهم

مؤهوم أنهم يدخلون من هذا الجانب أو من جانب آخر فلا ينبغي لهم أن
يقتلوا على قتل حرام باعتبار هذا المؤهوم *

(ولو أن راهبا نزل من صومنته إلى بعض مدائنها فاصابه المسلمون في الطريق
أو في المدينة فقال إنما خرجت هاربا منكم خوفا على نفسي فلو أن لا يصد قوه
ويقتلوه) لأنهم وجدوه في موضع الاختلاط بالمقاتلة منهم وإنما لا يقتل من
لا يختلط الناس فمن ظهر منهم خلاف ذلك فيهم فلا بأس بقتله وهو فيما يدعى من
المنذر لنفسه منهم فلا يصدق (وأن وقع في قلب المسلمين أنه صادق فالمستحب لهم
أن لا يقتلوه ولكن يأخذونه أسيرا) لأن غالب الرأي بمنزلة اليقين فيما ينبغي أسرهم
على الاحتياط والقتل مبني على ذلك فإنه إذا وقع فيه الخط لا يمكن تداركه
والقصد يحصل بأسره (و من وجدوه في كنيسة أو دير لم يطين الباب على نفسه
فلا بأس بقتله) لما بينا أن الناس إذا كانوا يدخلون عليهم ويهدرون عن رأيهم فهم
من أئمة الكفر وفي قتالهم كسر شوكة المشركين *

(ولو أن المسلمين أتوا راهبا في صومنته فسأله عن الطريق أو عن أهل
الحرب أترهم فقال إني أعرف ذلك ولكني لا أخبركم لأنني لا أخبر عنكم فليس
ينبغي للمسلمين أن يصر ضواله لأنه أظهر بعسارته ما لا جله ووجب ترك
التمرض له وهو انقطاعه بالكلية عن المخالطة مع الناس والنظر في أمورهم والميل
إلى اكتساب مودتهم أو عداوتهم فإن دهم على الطريق فوجدوه قد خا نهم
واستبان ذلك للمسلمين فلا بأس بقتله وأسره) ولأنه بهذه الخيانة أظهر الميل إلى
المشركين وأظهر العداوة مع المسلمين حيث دهم على ما فيه هلاكهم بعد
ما طالبوا منه الدلالة على الطريق الذي يكون السلوك فيه سببا لنجاتهم *

(و أن رأى المسلمون راهبا في صومنته جيشا والقوم يروم فاستنكروه فليسئله

(عن امره) لانه اشتبه عليهم حاله فطريق ازالة الاشتباه السؤال قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ثم فائدة السؤال قبول البيان من المسؤل عنه اذا لم يظهر في كلامه شبهة وخيانة (فان قال انارجل من نصار الجيش ترهبت هاهنا صدقوه بقوله ولم يعرضوا له) لان ما خبرهم به محتمل (وان قال كنت عبد الرجل من المسلمين وكنت نصرانيا فترهبت هاهنا اخذوه فردوه على مولاه) لانه اقرباؤه عبد ابي ومن تمكن من رد الآبق على مولاه فمليه ان يفعل *

(وان قال اسرني اهل الحرب فاعتقوني فترهبت فانه لا يصدق ولكنه وخذ فيرد على مولاه لانه اقرب بالرق والمالك لمولاه ثم ادعى ما يزيله فلا يصدق فيه الا لجهة كالعبيد يدعى العتق على مولاه) وان قال كنت عبد امسما فتصرت وترهبت فقد اقر بالردة فيعرض عليه الاسلام فان ابى قتل وان اسلم رد على مولاه واذا قتل المسلمون والمشركون فانهزم المشركون ووجد المسلمون من المشركين قوم ملجرحى فلا باس بان يجهزوا عليهم وان كان يعلم انهم لا يعيشون مع تلك الجراحات (لان هؤلاء مقاتلة وانما اعجزهم اتحان الجراحات عن مباشرة القتال فلا باس بقتلهم كالمأسورين الربوطين في ايدينا وان شأوا تركوهم حتى يذوقوا الموت كل ذلك واسع) لان في كل جانب للمسلمين نوع شفاه الصدور والاصل فيه حديث محمد بن مسلمة فانه بارز مر حبا يوم خيبر فضر به فقطع رجله فقال مرحب اجهرز علي يا محمد فقال لا حتى تذوق من الموت مثل مذاق اخي محمود ثم مر به على رضى الله تعالى عنه فاجهرز عليه واخذ سيبله فاعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبله محمد بن مسلمة ولو كان في حياة مرحب طمع لما قال له محمد لا حتى تذوق من الموت مثل

ما ذاق اخي محمود وما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه دون علي رضي الله تعالى عنه وقد اجهز على رضى الله تعالى عنه وهو بهذه الحالة ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فامتنع محمد بن الازهر عليه ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايضا فمرنا ان كل ذلك واسع * توضيحه انه لا بأس بأسره وقسمته في جملة من يقسم ما لم يمت فمرنا انه بمنزلة الاسير والامام رأى في قتل الاسير وتركه فهذا مثله *

(ولو وجدوا امرضا في حصن من حصونهم فلا بأس بان يقتلوه) لان المرض يعجز عن القتال ولا يخرج منه من ان يكون من المقاتلة ولان المرض على شرف الزوال فلا يقع به اليأس عن قتاله مع المسلمين (الا ان يحيط العلم به لا يعيش مع هذا المرض او يكون عليه اكبر الرأي فيقتل لا ينبغي ان يقتلوه) لانه وقع اليأس عن قتاله خاله الا ان كمال الشيخ الفاني (وان كان اهل المدل يقتلون اهل البني فظفروا منهم الجرحى فان كان القوم فيه لا يلجئون اليها فلا بأس بان يجز على جريحهم) لان الجريح في هذه الحالة كالاسير ويقتل اسيرهم ويتبع مدبرهم اذا بقيت لهم فيه فكذلك يجز على جريحهم (الا ان يكون الجريح ممن لا يطعم له في الحياة فيقتل بكرة قتله) لانه وقع اليأس عن قتاله فانه ممن لا يخاف عليه ان يلجأ الى فئة فيعين على اهل المدل ان يفيكون الحلال في حقه كالحلال فيما اذا انهزموا ولم يبق لهم فئة يلجئون اليها وهناك لا يقتل اسيرهم ولا يتبع منهم فذلك لا يجز على جريحهم والمضى في الفرق بين اهل البني واهل الحرب في هذا ان السبب الداعي الى المحاربة قائم في حق اهل البني لا يوجد مثل ذلك الاسلام لانهم من اهل الاسلام وانما يحملهم على القتال التقوى بالثقة والمنعة فاذا زال ذلك لم يحل قتالهم بذلك *

(وان وجد المسلمون معتوها من اهل الحرب لا يعرف قتالا ولا يدري ما يصنع به ولكن في يده سيف يضرب به من دنا اليه من المسلمين او من غيرهم فاني احب للمسلمين ان لا يقتلوه ولكن ياخذونه اخذ المذموم من ذلك) لانه ليس به قصد الى القتال وانما يباح قتل من يكون به القصد الى القتال او يكون ممن يدعو دية الى ذلك وهذا اذا كان بحيث يضرب من يدنا امته من المسلم والمشرک فمر فان دية لا يدعو الى ذلك فيكون حاله الآن كحال البهيمة والبهيمة اذا لم تقصد احد اولكتها تضرب كل من دنا منه الى محل قتلها الا ان تحمل على المسلم وتضطره الى ذلك فيقتلها باس يقتلها فهو الحكيم في حق هذا المعتوه ايضا (الا ان هناك يفرم قاتلها قيمتها للمسلم لبقاء المالية والتقوم فيها حقا للمسلم وذلك لا يوجد في المعتوه الحربى *

(ولو ظفروا برجل معه سيف يقاتل به فلما احس بالمسلمين تجانف ورأى المسلمون انه مجنون فان هذا على ما تقع في قلوب المسلمين) لانه لما انقطع عنهم سائر الادلة التي يقفون بها على حاله وجب المصير الى اكبر الراى بمنزلة التحرر في امر القبلة عند انقطاع الادلة وقد بينا ان اكبر الراى فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة بمنزلة الحقيقة (فان وقع عندهم انه مجنون فاسروه ثم استبان لهم انه صحيح فلا باس بقتله) لان اسرهم اياه ليس بامان له منهم (الا ترى) انه لو كان صحيحا حين اسروه كان لهم رأيا في قتله فكذلك اذا اسروه في حال اشتباه امره *

(ولو اخذوا غلاما مرأها ولم يعلموا انه بالغ او غير بالغ فقد بينا ان بعض الناس يجهاون العلامة في ذلك نبات الامانة استدلالا بحديث بنى قريظة والمذهب عندنا ان ذلك لا يمكن تحكيمه لاختلاف احوال الناس في ذلك فلا ينبغي

ان يقتلوه حتى يعلم انه قدمت له خمس عشرة سنة او احتلم قبل ذلك واعتبر في هذا الموضع ان يعلموا ذلك من حاله دون غالب الرأي لان صفه معلوم بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فاما جنون الذي تجان قبل اخذه لم يكن معلوما بيقين فلماذا اعتبر فيه اكبر الرأي *

(وان اخذوه وهو غير بالغ ثم طال مكثهم في دار الحرب حتى بلغ فصار رجلا فانه لا يحل لهم ان يقتلوه) لانهم اخذوه وهو ممن لا يجب عليه القتل فمضى هذا الكلام انه لم يكن من جملة المقاتلة في وقت من الاوقات لانهم اخذوه وهو صبي والصبي ليس من المقاتلة (وبعد ما بلغ فهو في السلمين بمنزلة سائر عبيدهم فلا يكون مقاتلا معهم بخلاف الذي تجان اذا اخذ فاستبان انه صحيح) لانه تبين انه كان مقاتلا قبل ان يؤخذ وانه احتمال بتلك الحيلة لينجو من القتل حتى انه لو كان معتمدا على اسير في ايديهم فانه لا يحل لهم ان يقتلوه للمعنى الذي اشرنا اليه في الصبي وان قتل هذا الصبي الذي بلغ او برى رجلا من المسلمين قتله الامام به قصاصا) لانه صار مخاطبا بمنزلة غيره من عبيد المسلمين (وان كان قاتل المسلمين بمذنبه وبرئه قبل ان يؤخذ ثم اخذ فلا بأس بقتله وان لم يقتل احدا لانه كان من جملة المقاتلة حين كان ممتمعا من المسلمين فان قاتل بعد ما بلغ في ايدي المسلمين ولكن لم يقتل احدا فانه يضرب ضربا وجيعا ولا يقتل بمنزلة غيره من عبيد المسلمين اذا هم يقتل المسلمين ولم يقتل احدا منهم وكذلك لو فعل هذا بعض الماسورين من ذوى الآفات) لانه حين ادخل دار الاسلام وهو ممن لا يقتل بخاله فيما يصنع كمال المستامن من اهل الحرب يقتل في دار الاسلام ولم يقتل احدا *

(وان ظفر المسلمون بقوم من الخرائين فسيبهم احب الي من قتلهم) لانهم

في القصد الى القتال بمنزلة النساء فانهم لا يقاتلون ولا يهتمون لذلك وفي
سببهم منفعة للمسلمين حتى يشتغلوا باقامة عمل الحرانة للمسلمين (ولكن مع هذا
ان قتالهم فلا بأس به) لانهم لهم بنية صالحة للمحاربة والحرانة ليست بالضرورة
وقد تحول المرأ عن الحرانة الى المقاتلة بخلاف صفة الأنوثة.

(وان اصابوا قوما سكارى فلا بأس بقتالهم في حال سكرهم وان كانوا ذاهبة
عقولهم بسبب السكر) لان السكر ان في الحكم كالمصاحبي بدليل سائر تصرفاته
وهو بسكره لم يخرج من ان يكون محاربا للمسلمين فلا بأس بقتله.

(واذا دخل المسلمون مدينة من مدائن المشركين عنوة فلا بأس بان يقتلوا من
لقوا من رجالهم) لانه موضع المقاتلة منهم فمن وجدوه في ذلك الموضع فالظاهر
انه مقاتل وانما يبنى الحكم على الظاهر حتى يتبين خلافه (الا ان يروا رجلا
عليه سياء المسلمين او سياء اهل الذمة للمسلمين فيشتد بحبب عليهم ان يشتوا في
امره حتى يتبين لهم حاله) لان تحكيم السياء اصل فيما لا يوقف على حقيقة
قال الله تعالى سيماهم في وجوههم وقال تعالى امرهم بسيماهم وقال تعالى يعرف
المجرمون بسيماهم لا يتوهم في وقع الغلط في القتل لا يمكن تداركه وليس في
تاخيرها الى ان يتبين الامر نفويت شئ على المسلمين فلهذا ينبغي لهم ان يشتوا
في امره حتى يتبين لهم حاله وهذا لان السياء في كونه محتملا لا يكون
دون خبر الفاسق وقد امرنا بالتثبت هناك فها هنا اولى.

(ولولوا في صف المشركين قوما من المسلمين معهم الاسلحة فلا يدرون
امكرهون على ذلك ام غير مكرهين فاني احب لهم ان لا يجالوا في قتالهم حتى
يسألوه ان قدروا على ذلك وان لم يقدروا فليكنوا عنهم حتى يروهم يقاتلون
احدا منهم فيشتد لا بأس بقتالهم وقتالهم) لان موافقتهم في الدين عنهم من

محاربة المسلمين وهذا منهم معاوم للمسلمين (فالميتبين خلافه لا يحل لهم ان يقتلوههم وبمجرد وقوفهم في صف المشركين لا يتبين خلاف ذلك) لان ذلك محتمل وقد يكون عن اكره وقد يكون عن طوع فالكف عن قتالهم احسن حتى يتبين منهم القتال فيستدل باس يقتالهم لان مباشرة القتال في منعة المشركين مباح لديهم وان كانوا مسلمين (الا ترى ان اهل البني يقاتلون دفعا لقتالهم وان كانوا مسلمين فبعد ما ظهر هذا السبب لا يمنع قتالهم لان اكثر ما فيه انهم مكرهون على ذلك والمكره على القتل يباح للمقصود بالقتل ان يقتله اذا هم يقتله *

(ولو كانوا ملوا السيوف والمسلمون قليل يخافون ان تركوهم حتى يحملوا عليهم اول مرة ان يقتلوههم وان كان اكبر الراي من المسلمين انهم غير مكرهين فلا باس بقتالهم فالحال ان كمال من دخل على غيره ليلا شاهر اسيفه اشتبه على صاحب الدار حاله واستدل عليه بحديث علي رضي الله عنه حين قاتل اهل البصرة فانه قال لا تبدوهم بالقتال حتى يقاتلوك ومقصوده من هذا الاستدلال ان ظهور القتال من بعضهم كظهوره من جماعتهم في حكم اباحة قتالهم ولو قتل مسام رجلا منهم بعدما ظهر منهم القتال ثم قامت البينة من المسلمين ان اهل الحرب اخبروه مكرها فلا دية على عاقبته ولا كفارة) لانه قتل شخص ما كان قتله حلالا مع العلم بحاله واراقة الدم المباح لا يوجب دية ولا كفارة (وكذلك ان كان عليه السلاح وهو في صف المشركين ولكنه لم يقاتل احدا من المسلمين) لان من كان مستعدا للقتال في صف المشركين فهو مباح الدم وان كان يستحب التبين في امره عند التمكن من ذلك *

(ولو اخرجوا اسفينة من سفائن المشركين او اخرقوها في اناس من المسلمين

فليس على المسلمين في ذلك دية ولا كفارة) لانهم باثروا فملا هو حلال لهم
شرعاً مع العلم بحقيقة الامر (وكذلك لو تترسوا باطفال المسلمين فاصابهم
المسلمون بالرعي الا ان المستحب لهم ان لا يقصدوا المسلمين بذلك) لانهم
لو قدروا على التحرز عن اصابة المسلمين فملا كان عليهم ان يتحرزوا عن ذلك
واذا عجزوا عن ذلك كان عليهم التحرز بالقصدوا لئلا في ذلك في وسعهم
(ولو وجب الكف عنهم بهذا لم يتوصل الى الظهور عليهم) لان كل اهل حصن
منهم او اهل سفينة يخافون على انفسهم بمحاملون معهم في ذلك الموضع اسيرا
من اسرى المسلمين فيتمدر عليهم لاجل ذلك قتالهم وهذا لا يجوز (الا ترى)
انه لو كانت معهم في السفينة نساء وهم وصبيانهم فلا بأس بان تحرق او تفرق
وان كان لا يحمل القصد الى قتل نساءهم وصبيانهم فكذلك اذا كان
معهم في ذلك الموضع قوم من المسلمين او من اهل الذمة) والله اعلم بالصواب
وهو الموفق *

باب

من يكره له ان يفزو ومن لا يكره له ذلك

(قال المديون اذا اراد الفزو وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه
من الدين فلا بأس بان يفزو ويوصي الى رجل ليقضي دينه من تركته ان حدث
به حدث) لان حق صاحب الدين في جنس دينه من مال المديون لا في نفس
المديون وبهذا الخروج لا يفوت شيئاً من حقه لانه متى رجع اخذ دينه
من المال مور على الوجه الذي ياخذ من المديون وانما ذكر لفظة الايصال لان
الخارج للغزو يشري نفسه ابتغاء مرضات الله ويتعرض للشهادة بخروجه
في هذا الوجه (ثم المال وان كان ملكاً للمديون في الحقيقة فهو في الحكم كالمالوك

لا يعمدوا

باب من يكره له ان يفزو ومن لا يكره له ذلك

لصاحب الدين فلهذا يجب الزكوة باعتباره على صاحب الدين دون المدينون
فيكون المدينون في معنى المودع ومن في يده ودائع للناس فلا بأس بان يوصي
بها من يدفعها الى اهلها وينزف وكذلك الدين ارايت لو استقرض مالا وما كان
في يده غير ذلك حتى بداله ان ينزف لم يكن له ان يوصي الى غيره ان يرده الى
صاحبه اذا حضر فينزف وهذا لا بأس به فان كان له ان يخرج لسفر التجارة والحج
مع قيام الدين عليه اذا لم يكن في سفره تقويت حق رب الدين فكذلك له
ان ينزف وان لم يكن عنده وفا بالدين فالاولى له ان يقيم فيتمحل (لقضاء دينه)
لان قضاء الدين مستحق عليه بعينه والغزو اذا لم يكن التفرع ما غير مستحق
عليه بعينه فالاولى له ان يشتغل باكتساب سبب الاسقاط فيما هو مستحق
عليه بعينه وهذا للاصل المعروف ان عند اجتماع الحقوق يبدأ بالاهم*

(وقضاء الدين اهم من الغزو على ماورد في الحديث انه مرتان بدنيه في قبره
ما لم يقض عنه) وقال لعل رضى الله عنه حين تبرع بقضاء دين عن ميت الآن
ردت عليه جلده فان غزا غير اذن صاحبه فذلك مكروه له منزلة من يخرج
للحج ولم يدع اميا له ما يكفيهم فان ذلك مكروه له بل اولى لان نفقة عياله يجب
شيأ فشيأ وقضاء الدين واجب في الحال (واذا اذن له صاحب الدين في الغزو
ولم يبرئه من المال فالمستحب له ايضا ان يتمحل لقضاء الدين) لان باذنه له في
الخروج لم يسقط عنه شيء من الدين فالاولى له ان ينظر لنفسه ويبدأ بما هو
الاجب (وان غزا في هذه الحالة لم يكن له بأس) لان المنع من الخروج كان
لحق صاحب الدين وقد رضى بسقوط حقه فلا بأس بان يخرج كالمبدي اذن له
مولاه في الجملة فلا بأس بان يخرج لادائها (وكذلك اذا كان الدين موجلا
وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع قبل ان يحل الدين فلا فضل له ان يتمحل

لقضاء الدين وان خرج لم يكن به بأس) لانه ليس لصاحب الدين حق في منعه قبل حلول الاجل فان ذلك يمتنع على توجيه المطالبة له بقضاء الدين وذلك لا يكون مع بقاء الاجل فهو والمأذون في الخروج سواء (واستدل على ان المقام افضل له بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القتل في سبيل الله انه كفارة ثم قال الا الذين فانه مأخوذ به كما قال جبرئيل عليه السلام وان كان احل غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان ينزوه) لان ذمته برئت بالحوالة عن حق المحتال وليس للمحتال عليه اذا أدى حق الرجوع عليه بشيء (وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مال فالمستحب له ان لا يخرج) لانه وان برئ من دين المحتال فسد ذمته مشغولة بحق المحتال عليه على معنى انه اذا أدى ثبت له حق الرجوع (فان اذن له في الخروج المحتال عليه دون المحتال فلا بأس بان يخرج) لانه برئ من حق المحتال وانما بقي الشغل بينه وبين المحتال عليه ويقتبر اذاؤه في حقه (وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير امره على ابراء غريمه المدينون فلا بأس بان ينزوه ولا يستامر واحدا منهما) لانه قد برئ من حق الطالب بالابراء ولا رجوع للضامن عليه بشيء حين ضمن بغير امره (ولو كان كفيل عنه بالدين كفيل بامرره فليس له ان يخرج حتى يستامر الاصيل والكفيل جميعا) لانه مطاوب من جهة كل واحد منهم فان الاصيل يطالبه بالدين والكفيل يطالبه بان يخلصه مما ادخله فيه من الضمان *

(وان كانت الكفالة بغير امره فعليه ان يستامر الطالب لبقاء حقه في المطالبة بالدين قبله وليس عليه ان يستامر الكفيل) لانه لا رجوع للكفيل عليه بشيء هاهنا (وكذلك الكفالة بالنفس في امر باطل لانه ادعى قبله فان كان كفيل بنفسه

بأمره فليس ينبغي له أن يغزو الأباصر الكفيل) لأنه مطلوب من جهته بالخصومة
معه ليخلصه مما أدخله فيه *

(وان كان كفيل بغير أمره فلا بأس بانه يخرج فلا يستأمره) لأنه غير مطلوب
من جهته بشيء (وان كان المديون مفلسا وهو لا يقدر أن يحمل دينه إلا بالخروج
في التجارات مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه)
لأن مقصوده هاهنا التحمل لقضاء الدين وهو المستحق عليه بعينه *

(وان قال اخرج للقتال لعل اصيب ما قضى به ديني من النفل او السهام لم يجزى
ان يخرج الا باذن صاحب الدين) لأن في القتال تعريض لنفسه وليس في الخروج
للتجارة معنى تعريض النفس فالحاصل أنه ان منعه صاحب الدين فليس له
ان يخرج وان اذله فلا بأس بأن يخرج وان لم يشمر هو بذلك فلا ولي ان
لا يخرج اذا كان يمكنه التحمل لقضاء الدين بطريق آخر وان كان عاجزا عن
ذلك فلا بأس بأن يخرج لما روى ان رجلا من المسلمين أتى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يسأله صديق امرأة تزوجها واخبره أنه ليس عنده شيء
فقال له اني اريد ان ارسل اباقتداة على سرية فاخرج معه لعل الله يفتحك
صديق امرأتك فخرج معه الى حى من بنى غطفان ففتحوا غنائم واصاب
الرجل ما جمع الله تعالى به اليه امرأته ولم يأمره في امتهارها في الخروج
فمر فنان ذلك بجائز له فان كان الفقير ما فلا بأس للمديون ان يخرج سواء
كان عنده وفاء او لم يكن اذله صاحب الدين في ذلك او منعه) لأن الخروج
ها هنا فرض عين على كل احد ممن يقدر عليه وهو مما لا يحتمل التأخير وقضاء
الدين يحتمل التأخير والضرر في ترك الخروج اعظم من الضرر في الامتناع
من قضاء الدين لأن ذلك الضرر يرجع الى كافة المسلمين فالواجب عليه ان

ليشتغل بدفع اعظم الضررين وليس لصاحب الدين حق المنع هاهنا فلا يكون على المديون استيهاره ايضا (فاذا انتهى الى الموضع الذي امتنشر اليه المسلمون فان كان يخاف على المسلمين فليقاتل وان كان امر الا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له ان يقاتل الا باذن غيره) لان في القتال تعريضاً لنفسه وليس له وفاء بالدين فكان في اشتغاله به تعريض حق صاحب الدين على الهلاك فلا يستحب ذلك له الا باذنه *

(وان كان التريم مكتوب الاسم في الديوان فامره قائده بالخروج الى الغزو فليعلم القايد بما عليه من الدين حتى يعلم ذلك الامام ثم ينبغي للامام ان لا يخرج له اذا كان بحيث يكفي ذلك المهم غيره وان ابي الا الخروج فليطع الامام) لان طاعته في مثل هذا واجبة عليه وبما اعلمه عنده اذا لم يندره وامره بالخروج فلا شيء له افضل من طاعته وان كان لا يقدر على استئذان الامام ولكنه يخاف ان يحلف للتمحل انه يذهب عطاؤه فلا بأس بان يخرج بغير اذن صاحب الدين) لان خروجه هذا من التمحل لقضاء الدين (فان يتمحل الجندى ومميشته يكون به اذا فاذا قطع ذلك عنه كان ابعد له من قضاء دينه) *

(وان لم يكن على الفارزي دين وكان له والدان حيان او احدهما فنهياه عن الغزو فالمستحب له ان لا يغزو الا باذنه الماروي ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسام فقال اتيتك لاجل هدمك وترك ابوي بكيان فقال اذهب فاضحكهما كما ابكيتهما وقال اخر اددت الجهاد منك وان ابي كرهت ذلك فقال الزم امك فان الجنة عند رجلها) وقد يتناجس هذه المسائل فيما سبق (وعند تغير العام لا بأس له ان يخرج وان كره ذلك ابواه) لانه بالخروج يدفع عن نفسه وعنهما (واذا كان النفي عاموا وامره الامام بالخروج فليخبره خبر ابويه

فان امره بالخروج مع ذلك فليطعه) قال لان الامام اوجب عليه حقا في مثل
هذه امن ابيه وامه يعني ان من كان مكتوب الاسم في الديوان فعليه طاعة
الامام في الخروج على الوجه الذي يكون على المملوك لسيده (الان ترى)
انه يجبره على الخروج شاء او ابى وانه يتبعه في السفر والاقامة كالعبد مع مولاه
فكما ان على العبد طاعة مولاه في الخروج وان كره ذلك ابو اه فكذلك
الجندي في طاعة الامام (والعبد لا يفز وبنير اذن مولاه اذا النفير كان
عاما) لان خدمة المولى وطاعته فرض عليه بعينه (وعند النفير العام لا بأس بان
يخرج الى ذلك المكان بنير اذن مولاه) لانه يدفع بخر وجهه عن نفسه وعن
مولاه وعن سائر المسلمين (وليس لمولاه ان يمنع عند تحقق الضرورة من
الخروج ولا من القتال ولا يكون عليه ان يستامرهما ايضا والمكاتب في الخروج
للفز وكالعبد) لان هذا لا يدخل تحت الفك الثابت بالكتابة فان ذلك مقصور
على ما فيه اكتساب المال *

(والحررة تجوز لهما ان تخرج الى الفز ومع المحرم فقد اوي الجرحى وتقوم على
المرضى ولا تخرج بنير اذن محرم عجوزا كانت او شابة اذا كانت خروج
المسلمين الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعه زوجها او ذرحم محرم معها
وان كان خروجهم الى اقل من ذلك فلا بأس بان تخرج بنير محرم ولكن ان
كان لها زوج فامها لا تخرج الا باذن زوجها الا اذا كان النفير عاما وكان في
خروجها قوة للمسلمين ولا ينبغي لها ان تلي القتال اذا كان هناك من الرجال
من يكفيها الا مع عورة ولا يامن ان ينكشف شيء منها في حال تشاغلها بالقتال
ولان في قتالها نوع شبهة للمسلمين فان المشركين يقولون انتهى ضعف حالهم

الى ان احتاجوا الى الاستعانة بالنساء في القتال وعند الحاجة لا بأس بذلك
لما روي ان نسيبة بنت كعب قالت يوم احدث حين انهزم الناس عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال لمقام نسيبة اليوم كان افضل من مقام فلان
وفلان فقد نوه بذكرها ومدحها على مباشرة القتال عند تحقق الحاجة ففرنا
انه لا بأس بذلك وان نهى الامام الناس عن الغزو والخروج للقتال فليس ينبغي
لهم ان يعصوه الا ان يكون النفي عاماً لان طاعة الامير فيما ليس فيه ارتكاب
المصيبة واجب كطاعة السيد على عبده فكان هناك بعد نهى المولى لا يخرج
الا اذا كان النفي عاماً فكذلك هاهنا والله اعلم

﴿ باب ﴾

﴿ ما يكره في دار الحرب وما لا يكره ﴾

(قال ولا بأس بان يجرس في سبيل الله وعلى حصون المسلمين بالاجراس)
لان هذا مما يقوى به المسلمون ويذهب عنهم النوم وقد بينا ان
كرهية الجرس في استعماله على سبيل الله او على ما يضر به المسلمون من دلالة
المشركين او اللصوص على المسلمين بصوته فاذا انعدم ذلك المعنى لم يكن
باستعماله بأس عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات وكذلك
لا بأس بالاجراس التي تجعل على الخيل مع الدفافيض في القتال لان فيه ترهيب
المشركين وهو من مكاييد الحرب (وكذلك لا بأس بالطبول التي يضرب
بها في الحرب لاجتماع الناس) لان هذه ليست بمله وانما المتكروه طبول
الله ونزلة الدفوف لا بأس بضربها في اعلان النكاح وان كره ذلك لاهو
(ولا ينبغي للمسلمين ان يضربوا في حربهم لجمع الناس بناقوس
لان هذا من صنيع النصارى واليهود وقد هيئنا عن التشبه بهم ولان المقصود

باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره

يحصل بغير ذلك فلا ينبغي ان نستعمل ما يستعمله المشر كون مع امكان
تحصيل المقصود بغيره

(والصلاة في حصون المسلمين ومداينهم افضل من الحرس اذا كان هناك
من يقوم يا ص الحرس لانها اجمع في معنى العبادة وان لم يكن هناك من يكفي
الحرس فالحرس افضل ولان الحرس انما يكون في هذا الموضع خاصة وهو
ممكن من الصلاة التامة في غير هذا الموضع فهو نظير الصلاة مع الطواف
عكة فان الطواف للمغرباء افضل من الصلاة لهذا المعنى وان امكنه الجمع بين
الحرس والصلاة فليجمع بينهما) لان الجمع بين العبادتين افضل من اداء احدهما
والا عراض عن الاخرى كالجمع بين الصوم والاعتكاف وبين الطواف
وقراءة القرآن (فان كان يصلي الى القبلة تشمله ذلك عن الحرس فاراد ان يحرس
ويصلي بغير القبلة فليس له ذلك) لان الصلاة بغير القبلة مع العلم لا يجوز الا عند
تحقق الضرورة ولا يتحقق الضرورة ههنا لان الحرس ليس بمستحق عليه
عينا

(وان كان ينصرف عن القبلة قليلا الا انه لا يصلي نحو المشرق ولا نحو المغرب
ولا نحو دبر القبلة فان كان ذلك على وجه لو صلى الفريضة كذلك متممدا
ازمه الاعادة فليس ينبغي له ان يصلي تطوعا) لان المكتوبة والنافلة في وجوب
استقبال القبلة فيهما سواء

(وان كان ذلك على وجه لو فعله في المكتوبة متممدا الميزمه الاعادة فان كان
لا يصرف وجهه عن القبلة فلا بأس بهذا المأفاه من الجمع بين التقرب بالصلاة
والحرس في سبيل الله والا فضل له ان لا يطول الاركان حتى يصلي ركعتين ثم
يحرس وهكذا يحرس على رأس كل ركعتين وان خاف ان يكون منه فريط في

الحرس وان اخف الصلاة فليدع الصلاة منزلة بالوكان بحيث لا يمكنه ان يصلي الى القبلة لانه انما يجمع بين الامرين اذا كان يامن من التقرير في احدهما (ولا بأس بان يقلد الخيل في اعناقها في الحرب وغير الحرب) لان ذلك من صنع المبارزين وغيرهم ومن يركب الخيل وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولكن لا يجبنا ان يقلدوها بالاونار لما جاء في الحديث قلدوا الخيل ولا تقلدوها بالاونار * وقيل في ناويل النهي انها بما خنقت فقتلت فلماذا يكره تقليد الخيل بها * قال * (ويكره لبس الحرير الرقيق في الحرب وغير الحرب) لان ذلك لا يدفع به السلاح وانما يلبس للتميم (فاما الثخين الذي يتقم به في الحرب فقد بينا الخلاف فيه) ويكره ان يكون في تجفاف فرس الغازي تمثال حيوان وكذلك في سرجه ورسه وما يلبسه من الثياب وان كان في شيء من ذلك تمثال الاشجار فلا بأس به (لما روي انه اهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرس فيه تمثال طائر فاصبح وقد محاذ ذلك التمثال قيل فلذلك المالك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ان استعمال مثله مكروه وانما يرخص في التماثيل في البساط والوسادة ونحو ذلك مما ينام ويجلس عليه حديث جبرئيل عليه السلام حيث قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان يقطع رؤوسها او يتخذ وسائد فتوطأ * وهذا لانه ليس في ذلك تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبدها بخلاف ما ينصب اوبليس او ينظر فان في ذلك معنى تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبدها فكان مكروها وفي هذا دليل على ان البشيتي الكبير من الوسائد الذي ينصب امام البيت اذا كان عليه تمثال حيوان فذلك مكروه لان ذلك ينصب ولا يوطأ وكذلك الستور والازر اذا كان فيها تمثال حيوان فان استعمال ذلك مكروه (وكذلك يكره ان يكون في آنية البيت تماثيل) لان ذلك ليس مما ييسط ويجلس عليه *

ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن

﴿قال﴾ (ولا لباس لبس الجوشن أو البيضاء من الذهب أو الفضة في الحرب) وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاما على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهو مكروه والاختلاف فيه كالاختلاف في لبس الديباج في الحرب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما في قوله هذان حرامان لذكرهما متى حل لا نأتهما وبهذا يقع الفرق بين هذا وبين لبس المصوّر من الثياب لأن النهي عن ذلك عام في حق الرجال والنساء فمرفنا أنه لا رخصة فيه في غير موضع الضرورة والحريرو الذهب المارخص فيهما للنساء لمنفعة الزينة فمرفنا أن فيهما رخصة لأجل المنفعة وأن لم يكن في موضع الضرورة.

﴿قال﴾ (ولا بأس بلبس الثوب في غير الحرب إذا كان أزاره ديباجا وذهبا) لأنه قد جاء في الحريرو رخصة في الأصبع والأصبعين والثلاثة (وكذلك الذهب في الأزرار والكفاف ويكره للرجال أن يتختم بخاتم الذهب ولا بأس بأن يلبس خاتم فضة في فمه مسمار ذهب) لأن ذلك قليل في جسمك البيع المستهلك كالأزرار فكذلك الكفاف والأزرار في الثوب (وإن تحققت الحاجة له نى استعمال السلاح الذي فيه تمثال فلا بأس باستعماله) لأن موضع الضرورة مستثناة من الحرمة كما في تناول الميتة.

(وإن كان التمثال تطوع الرأس أو ممحو الوجه فهو ليس بتمثال) لأن المنكر وهو تمثال الحيوان ولا يكون ذلك بدون الرأس (ويكره أن يحمل على الكعبة ثوب فيه تمثال ذي روح) لأن اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه ففي الكعبة الأولى (وإن طينت زهوس التماثيل بالطين حتى يحاها الطين فلم تستين فلا بأس بذلك) لأنها الآن ليست تماثيل (وكذلك لو كان التماثيل في بيت فذهبت وجوهها بالطين أو الجص فإن الكراهة تزول به وإن كان بحيث لو شاء صاحبها أنزع

(الطين) لان الكراهة لما فيه من معنى تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبدها وذلك نزول به (وكذلك ان كان ذلك على السلاح فجعل على وجوههم الفراء او كان على الثياب فضرب عليها الخيوط حتى محاها او خاط على وجهها خرقة) فان الكراهة نزول بجميع ذلك (وكذلك يكره تماثيل ذى الروح في الرايات والاولوية) لان ذلك مما ينصب نصباً (ولا باس بان يحمل فيها تماثيل شجر ونحو ذلك لان المكروه تماثيل ذى الروح على ما جاء في الحديث انه يكلف يوم القيامة ان ينفع فيه الروح وهو ليس بنافع) (ولا باس بان يستريح طائر البيت باللبود ونحوها للبرد او بالحشيش للحر اذا لم يكن فيها تماثيل) لان هذا الآن للمنفعة لا للزينة وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة (على ما روي ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه امر بنزع ذلك ولما رآه سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه في بيت قال المحموم بيتكم هذا او تحولت الكعبة في كندة فمرنا ان ذلك مكروه لما فيه من تشبيه سائر البيوت بالكعبة) ثم على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا باس ببسط الحرير للجلوس والنوم عليه وكذلك لا باس بالتوسد بالحرير وانما يكره اللبس في ذلك وعلى قول محمد رحمه الله التوسد بالحرير والجلوس عليه مكروه كلبسه وذلك منقول عن عبيدة السلماني رحمه الله عليه *

(ولا خلاف ان النار اذا كان من الحرير فهو مكروه) واستدل محمد رحمه الله بحديث على رضى الله تعالى عنه انه اذيت اليه بالمدائن بملة الدهقان ليركبها فوضع يده على قربوس السرج فنزل فقال ما هذا قالوا ديباج فكره ان يركبها * قال ولو كان هذا لا باس به ان يقدع عليه لم يكن بالقعود على سرير الذهب باساً لان التسوية بينهما ثابتة في الآراء اذا كان ذلك مكروها

جواز لبس الحرير للجلوس والنوم والتوسد بالحرير

بالإتفاق فهذا مثله فكيف برخص في سرير الذهب ان يجلس عليه ولا رخصة في آنية الذهب في استعمالها (وان كان في خاءه فص فيه صورة ذى روح فلا بأس بلبسه) لان هذا يصغر عن البصر ولا يرى عند النظر اليه من بعيد وانما يكره من ذلك ما يرى من بعيد معنى التظيم والتشبه بمن يعبد الصورة لا يحصل في استعماله هذا وقد بلغنا ان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه كان على فص خاتمه كركبان بينهما شئ من ذكر الله تعالى «وابو موسى الاشعري رضى الله تعالى عنه كان في خاءه صورة اسد رابض» (الآ ترى) انه لا بأس بان يحمل الرجل في حال الصلاة دراهم المعجم وان كان فيها تمثال الملك على سريره وعليه تاجه (ولا بأس بان يكون في بيت الرجل سرير من ذهب لاية مدعليها واوانى من ذهب او فضة لا يشرب فيها ولا ياكل ولكنها موضوعة يتجمل بها وقد روى ان محمدا بن الحنفية رضى الله تعالى عنه قد كان ذلك في بيته فلما قيل له في ذلك قال هذه امرأه من قرش تزوجت بالجاهل به وما ذكر بعد هذا الى آخر الباب وقد استقصينا شرحه في كتاب الكسب موصولا بشرح المختصر والله اعلم *

باب

﴿قطع الماء عن اهل الحرب وتحرير حصونهم ونصب المجانيق عليها﴾ قال «(ولا بأس للمسلمين ان يحرقوا حصون المشركين بالنار او يفرقوها بالماء وان ينصبوا عليها المجانيق وان يقطعوا عنهم الماء وان يجهلوا في ما هم الدم والمذرة والسم حتى يفسدوه عليهم) لانا امرنا بقهرهم وكسر شوكتهم وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب مما يحصل به كسر شوكتهم فكان راجعا الى الامتثال لا الى خلاف الامور ثم في هذا كله نيل من العدو وهو بسبب اكتساب الثواب قال الله تعالى ولا يبالون من عدو يلا الا كتب لهم به عمل صالح ولا يمتنع شئ

باب قطع الماء عن اهل الحرب وتحرير حصونهم ونصب المجانيق عليها

جو از الصلاة يحمل دراهم فيها تمثال

من ذلك ما يكون للمسلمين فيهم من اسرى او مستأمنين صغار او كبار او نساء
او رجال وان علمنا ذلك لانه لا طريق للتحرز عن اصابتهم مع امثال الامر بقر
المشركين وما لا استطاع الامتناع منه فهو عفو (وان هلك بعض من ذكرنا بشيء
من هذه الاسباب فلا شيء على المسلمين في ذلك) لاف فلهم مباح مطالب
او ما مور به ما لا استطاع الامتناع منه فهو عفو في حقهم فلا يلزم منهم به توبة
في الدنيا ولا في الآخرة (واصل هذا فيما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سئل عن اهل الدار من المشركين يبيتون فيقتل فيهم النساء والصبيان فقال هم منهم
وعهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اسامة بن زيد رضي الله عنه
ان يغير على ابني (١) صبا حاتم يحرق* و اشار سلمان رضي الله عنه الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان ينصب المنجنيق على حصن الطائف فنصبه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم* وامر عمر اباموسى الاشجري رضي الله
عنهما وهو محاصر اهل تستران ينصب المنجنيق عليها فنصبها ابو موسى
ونصب عمر بن العاص المنجنيق على اسكندرية حين حاصرها وقطع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الماء عن اهل حصن من حصون النطاقة بخير حين
اخبار ان لهم ذبولا تحت الارض يشربون منها عادية فقطعها عنهم حتى عطشوا
فخرجوا وقالوا حتى ظهر الله ورسوله بهم* وعن مسامة بن الاكوع
رضي الله عنه قال ركبنا البحر زمن معاوية رضي الله تعالى عنه ولقينا المدو
فرميناهم بالهراقات* فمرفنا انه لا باس بذلك كله ماداموا متمسكين وانما يكره
الاحراق بالنار بعد الاخذللاير على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث السرية وقال لهم ان قدرتم على
فلان فاحرقوه بالنار وكان نخس (٢) زينب رضي الله عنها ابنة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم حتى ازلفت (١) ثم قال ان قدرتم عليه فاقتلوه ولا تخر قومه فاعما
 يندب الله تعالى بالنار * ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاذ
 ابن جبل رضى الله تعالى عنه الى اليمن قال له انظر فلانا فان امكنتك الله عنه
 فاحرقه بالنار فلما ولى دعاه فقال انى قلت لك ذلك وانا غضبان فانه ليس لاحد
 ان يندب بنداب الله تعالى ولكن ان امكنتك الله منه فاقتله * فمر فانا انه يكره
 احراق المشركين بالنار بعدما قدر عليهم فامامهم كونه ممتنعا فلا بأس به * قال *
 (ولا بأس بالنكفي عند الحرب والانتهاه وان شاد الشر ما لم يكن في ذلك غضب
 من بعض المسلمين بان يهجو بعضهم بعضا او يفخر بعضهم على بعض فان ذلك
 مما يجرى على القتال ويزيد في نشاط المبارزين فلا بأس به بشرط ان لا يوذى
 احدا فان اذى المسلم لا رخصة فيه والاصل فيه ما روى ان اصحاب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق كانوا يحفرون وت يرتجزون فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغضب اليوم احد من شيء
 يرتجز به رجل لا يريد به بأسا ما لم يكن كعب بن مالك او حسان بن ثابت
 فانهما يجذان من ذلك قولا كثيرا ونهاهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان يقولوا شيئا فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يباشر الخضر بنفسه
 حتى باشر به الناس وهو يقول *

اللهم لا خير الاخير الاخره * فافتر الانصار والمهاجرة

(وكان يحمل كاتيل التراب يومئذ وهو يقول *

هذا الجمال لا جمال خبير * هذه ابرز بنا واظهر

فمر فانا انه لا بأس بمثله مما يزيد في نشاط المجاهدين *

(ولورمى رجل من المسلمين رجلا واقفا في صف المشركين وهو مسلم قد جاء به

المشركون مكرها والرامي لا يعلم أنه مسلم أو يعلم إلا أنه لم يتممه بالرمية أو
تعمده وهو لا يدري أنه مسلم فهذا كله سواء وليس على الرامي فيه دية ولا
كفارة) لأنه قد حل له الرمي إلى صف المشركون مطلقا فلا يكون ذلك موجبا
عليه ثبته (إلا أن يعلم مسلما بعينه قد جاء به المدومكرها فتعمده بالرمي وهو يعلم
حاله فيئذ يلزمه القود في القياس) لأنه عمد محض والعمد موجب للقود
وهذا قياس يؤيده النص وهو قوله عليه السلام العمد قود* (وفي الاستحسان
لا قود عليه) لأنه في صف المشركون والرامي إلى صفهم مباح فكونه في موضع
إباحة القتل يصير به شبهة في إسقاط القود لأنه عقوبة تندري بالشبهات (ولكن
عليه الدية في ماله) لأن الدية ثبتت مع الشبهات وقد اتلف نفسا متقومة (ولا
كفارة عليه) لأن فله عمد*

(وان انقطع وتر الرامي فرجع السهم على رجل مسلم في صف المسلمين أو مالت
الرمية فاصابت رجلا من المسلمين وقد تقدم للقتال فله الدية على عاقلة
والكفارة) لأنه قتله خطأ وفي الخطأ الدية والكفارة بالنص*

ثم بين أنواع الخطأ (فمن ذلك أن يتممه بالرمية حين رآه في صف المشركون
وهو يظنه من المشركون فاذا هو مسلم وهذا عمد في الحقيقة) لأنه قصد شخصاً
بعينه وإصابه فاما ظنه فليس يتصل به لعله ولكنه خطأ شرعاً عرفنا بالسنة وهو
ماروي أن سيوف المسلمين اختلفت على الإيمان أبي حذيفة رضي الله تعالى
عنها وهم يرون أنه من المشركون فقتلوه فجعل فيهم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الدية فترك ذلك لهم حذيفة (فلورموا أهل الحصن بالمانجنيق
فاصابوا مسلماً في الحصن تاجراً أو أسيراً فلا شيء عليهم وإن أعلامهم المسلم أنه
فيهم) لما بين أن الرمي مباح لهم على الإطلاق*

(و كذلك لو دخلوا على مطمورة وفيها مسلم مع المشركين فمات المسلم في من
 مات فلا بأس عليهم) لأن التدخين مباح لهم (الا أنهم لو قدروا على قتل المشركين
 الذين فيها بغير تدخين فالأولى أنهم لا يدخلون وإن لم يقدرُوا على ذلك
 إلا بالتدخين فلا بأس بذلك) لأنهم لم يتمدوا بذلك المسلمين إنما أراد وابه
 المشركين فيكون ذلك فعلا مباحا لهم على الإطلاق بخلاف فعل الخاطي فإنه
 مباح بشرط أن يتحرز عن إصابة المسلم لأن ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجملة
 (ولو رجع حجر المتجنيق على قوم من المسلمين في عسكر المسلمين فقتلهم فقيه
 الدية والكفارة) لأنه خطأ يمكن التحرز عنه في الجملة (ويكون ذلك على
 الذين يعدون الحبال دون الذين يسكنون المتجنيق والذي يمسك الحجر
 ويسدده لهم) لأن الرماة هم الذين يعدون الحبال فإن مضى الحجر يكون
 بقوتهم من أي وجه مضى لا بفعل المسدد للحجر وفعل الذي يمسك المتجنيق
 (وإن وقع الحجر على الذين رموا بها فقتل رجلا منهم فليهم الدية على عواقبهم
 يرفع عنهم حصاة من ذلك حتى إذا كانوا عشرين رجلا فليهم الدية إلا نصف
 عشرها) لأنه قتل نفسه منهم فبحصاة يسقط وهو نصف عشر الدية منزلة رجل
 حرق نفسه وجرحه قوم (وعلى كل رجل منهم كفارة كاملة) لأن الكفارة جزء
 الفعل ولأنه لا يحتمل الوصف بالتجزئ بخلاف الدية «مبين» (أنهم إذا تراسوا
 بأطفال للمسلم فلا بأس للمسلم أن يرمى إليهم وإن أصاب الطفل فليس عليه
 في ذلك شيء) لأنه لا يتمد بالرمي المسلم وإنما يتمد به العدو (ولو كان
 المسلمون يفرمون في هذه الديات أو يكون عليهم فيها الكفارات ما أقدموا
 على القتال في هذا فكيف تقتل من يجب عليه فيما أصاب الكفارة فإن
 لم يؤدها كان عاصيا وإن مات قبل أن يكفر بقى الله تعالى ذنباً ما خوذ بذنبه

الخطي يكون آتيا
ما شرعت الكفارة الاسارة للذنب

الا ان ينفو الله تعالى عنه وفي هذا تنصيص على ان الخطي يكون آتيا
بخلاف ما يقوله بعض اصحابنا انه لا اثم على الخطي استدلالا بظاهر قوله تعالى
وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به فانما نقول في التنصيص على ايجاب الكفارة
على الخطي بيان ظاهر على انه في قوله اثم والمراد بالاص الآخر رفع الجناح
عنه بعد التكفير وما شرعت الكفارة الاستارة للذنب وهذا لان التهرز
عن الخطأ في الجملة ممكن وكل هذا التقرير منا لبيان ان الفعل متى كان
مباحا مطلقا لا يصير ذلك سببا موجبا للدية ولا الكفارة *

(ولا بأس بان يحمل السم في السلاح) لان السلاح المسموم يكون يعمل في
نفسهم واقتل لهم اذا وقع بهم فكان هذا من مكايده الحرب وقد بينا ان ما يرجع
الى مكايده الحرب فلا بأس به للمسلم *

(وكذلك الاسنة يحمل في رءوسها المشافة علم النقط وفيها النيران ليظن به
المشركين حتى يحترقوا فان هذا من مكايده الحرب فلا بأس به) *

ثم ذكر قطع الاشجار وتخريب الابنية وقد تقدم بيان ذلك في اول الكتاب
والذي زادها هنا (انه يجوز لهم ان يهملوا ذلك كله فيما عروا به من الطريق وان
كانوا لا يحاصرون احدا الا في خصلة واحدة وهو ان يكون طريقا ممر وفا
يمر به الفزاة كل سنة فينبغي ان يغوروا اما كان فيه من المياه ولا يقطعوا
ما كان فيه من الشجر المثمر) لانهم يحتاجون الى ذلك في كل سنة فلو فعلوا ذلك
اضر ذلك بهم او بغيرهم من المسلمين ممن يمر بهم في هذا الطريق غازيا فالتهرز
عن هذا الضرر يكره لهم ذلك فاما ما سواه مما فيه كبت وغيظ للمشركين فلا
باس بان يهملوا ذلك (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فليس ينبغي له ان يعمل
لهم السلاح ولا الخفتان ولا غير ذلك مما يتقوون به على المسلمين في الحرب)

لأن حمل ذلك اليهم من دار الاسلام مكر وه للمسلمين اشد الكراهة فكذلك
عمل ذلك لهم في دار الحرب (ويستوى في ذلك المستامن والاسير) لانها
مخاطبان بكسر شوكة المشركين وممنوعان مما فيه تقوية المشركين على محاربة
المسلمين (فان اكرهوا على شيء من ذلك بحسب اوقيد فكذلك الجواب)
لانهم لا يخافون التلف على انفسهم والضرورة انما يتحقق بالتهديد بما فيه خوف
الهلاك (وان هددوها بالقتل او الضرب الذي يخاف منه التلف على النفس او على
عضو من الاعضاء فلا بأس بان يفعله) لان الضرورة قد تحقت وعند تحقق
الضرورة يسع للمسلم ما هو اعظم من هذا وهو اجراء كلمة الشرك على اللسان
فلان يسع له عمل السلاح لهم كان اولى (وان ابى ان يفعل حتى يقتل كان ذلك
افضل له) لانه اظهر بفضله الصلابة في الدين ومباشرة ما فيه غيظ للمشركين
والتهرؤ عن اكتساب ما فيه ادخال الوهن على المسلمين فيكون ذلك اعظم
لثوابه كما اذا تحرز عن اجراء كلمة الشرك على اللسان حتى يقتل *

(وان كان المسلم مستامنا فيهم فكان اذا عمل شيئا من ذلك لم يعموه من
اخرجه الى دار الاسلام ولم يجبروه على ان يعطيهم ذلك بشمن ولا غير ثمن
فلا بأس بان يصنع ذلك في دار الحرب ثم يخرج به الى دار الاسلام) لانه ليس
في صنيعه هذا تقوية للمشركين على المسلمين فاما اذا خاف ان ياخذوا ذلك
منه لم يحمله له ان يفعل ﴿ الا ترى ﴾ انه لا يحل له ان يدخل ذلك مع نفسه من
دار الاسلام ليتجر فيه ويحل له ادخال ذلك مع نفسه ليتنفع به اذا علم انهم
لا ياخذونه منه فكذلك ما سبق (ولو اصاب المستامن معدن حديد في
دار الحرب فانه يكره له ان يعمل فيه ويستخرج منه الحديد اذا كان ذلك
يؤخذ منه بشمن او بنير ثمن) لان الحديد اصل السلاح فالحكمة فيه كالسيف في عمل

القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على اللسان

السلاح (وان كان يعلم انه لا يؤخذ منه بغير رضاه فلا بأس بان يستخرجه ثم
يخرجه الى دار الاسلام وان كان يؤخذ منه البعض دون البعض فانه يكره له ان
يستخرجه الا ان يكون بالمسلمين الى ذلك ضرورة او يكون في اخراج ما يخرج
وفقا بين المسلمين فان كان بهذه الصفة فهو انما يقصد بقله توفير المنفعة على المسلمين
دون الاضرار بهم وهذا لا بأس به * ولو اصابوا دوابا فمجزوا عن اخراجها فقد
بيننا انه ينبغي لهم ان يذبحوها ثم يحرقوها بالنار ولا ينبغي لهم ان يعقروا شيئا منها
عقرا وهم يقدرون على ذبحها من بقرة ولا رمكة ولا غير ذلك لان ذلك مثله ونهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ولو بالكاب العقور (الا ان يعجزهم
الثور او الرمكة فينشد لا بأس بان يعقروها بالارحى) لانه تحقق عجزهم عن ذبحها
وفي تركها منفعة للمشركين فلماذا لا بأس بان يعقروها (والاصل فيه ما روي ان
جعفر الطيار رضي الله عنه يوم وفاة الامير من نفسه رجل وعقر جواده وجعل
يقبائل حتى قتل * فهذه اثنين انه لا بأس للمسلم ان يترجل فيقاتل ويستقبل) لانه
بهذا الصنيع يرى المشركون انه لا يريد الفرار منهم بحال وفي هذا كسر شوكتهم
وهو من مكيدة الحرب قد فعله غير واحد من الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين *

منهم * عاصم بن ثابت هي الدبر رضي الله عنه حيث استقبل يوم الرجيع
يوم بني لحيان وانما سمى هي الدهر لانه لما اتقن انهم قاتلوه قال اللهم اني هيت
دينك بمجدي فاحم لي فلما قتل ارسل الله الدبر حتى همت لجه فلم يستطع احد
من المشركين ان يقرب منه ليحز رأسه فقاتلوا الصبر واحتسبوا ليل فان الدبر
تذهب بالليل فلما دخل الليل طلبوه فلم يجدوه فسمي هي الدبر لهذا
(و المنذر) بن عمر والساعدي رضي الله عنه استقبل يوم بئر معونة حتى

وجه تسمية عاصم هي الدبر

قتل فمرفأ أنه لا بأس للمسلم أن يترجل إذا أراد أن يستقبل ليقبل أو ليظفر بهم
وإن يكسر جفن سيفه وإن يذبح فرسه إن ممكنه ذبحه فلا بأس به ثم عني حتى
يقتل أو يظفر) لأن في هذا كله تحقيق تسليم المبيع على ما شاء الله تعالى إليه في
قوله إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية»

(ولو حاصر المسلمون أهل حصن وهو على طريقهم المعروف فلا بأس بأن
يقطعوا أشجارهم وينهروا مياههم وقد بينا أنهم إذا لم يكونوا محاصرين أحدا
فلا ولي لهم أن يفعلوا ذلك في الطريق المعروف) لكيلا يتضرر به أشجارهم
أو هم بعد هذا إذا كانوا محاصرين للمدوف هذا الصنيع يكسر شوكتهم ويحجمهم
على أن يعطوا بأيديهم والمنفعة للمسلمين في هذا أكثر مما يخاف من الضرر
في وقت آخر فلهذا لا بأس بهم أن يفعلوا ذلك»

(ولو أخذ أهل الحرب أسير من المسلمين وهم محاصرون حصنا من حصون
المسلمين فقالوا له دلنا على موضع نفتح منه هذا الحصن وهو يعرف ذلك فليس
يحل له أن يفعل هذا لما فيه من إعانة المشركين على المسلمين فإن هددوه بالقتل
على ذلك فإن كان أكبر الرأي منه على أنه يفتح أن يفعل ذلك وظهر وأبالحصن
فقتلوا المقاتلة وسبوا الذرية فليس بسوءه أن يدهم) لأن في فعله ذلك هلاك
المسلمين وليس للمسلم أن يجعل روح جماعة المسلمين وقاية لروحه (الآثرى) أن
المكره على القتل لا يحل له أن يقتل المقصود بالقتل وإن كان ذلك شخصا
واحدا فلا يحل له أن يفعل ذلك وفيه هلاك جماعة المسلمين كان أو لي
(الآثرى) أنهم لو جاء وفي طلب رجل من المسلمين يريدون قتله فقالوا دلنا عليه
والاقتناء لك و أكبر الرأي منه على أنه أن يدهم عليه قتله فإنه لا يسوءه أن يدهم عليه
قال «لأن في هذا مظلمة للمسلمين ولا يحل له أن يظلم مسلما في بدنه بما يملكه

وان كان يخاف التلف على نفسه ولكن ان علم انهم لا يقتلونه ولكنهم يأسرونه
فيتخذونه او ياخذون ماله فحينئذ هو في سعة من ان يدلهم عليه
اذا خاف القتل على نفسه بمنزلة ماله او كرهه على اتلاف مال مسلم وان ابي
ان يفعل ذلك حتى يقتل فذلك اعظم لاجره لانه تجرزه عافية من مظالم المسلم
واظهار الصلابة في الدين وما يفيظ المشركين وذلك اعظم الاجر»

(ولو ان المكره على الدلالة على طريق الحصن كان اكبر الراي منه انه ان
دلهم على ذلك الطريق يكون فيه نوع وهن يشوكة المسلمين ولكن المسلمين
يتصفون منهم ويقاؤهم فلا بأس بان يدلهم اذا خاف التلف على نفسه) لانه
ليس في هذه الدلالة هلاك المسلمين اعافيه زيادة شغل او هم يلحقهم بسبب
دلالة فيكون هو في سعة من ان يفعله عند خوف الهلاك على نفسه وان كان
الامتناع منه اعظم لاجره بمنزلة ما لو قالوا له دلنا على سلاح نقاتل به المسلمين
والاقتلناك فان كان اكبر الراي منه انه اذا فعلوا ذلك ظهروا بالمسلمين فليس
يسمى ان يدلهم وان كان منه اكبر الراي انهم يتقوون بهذا السلاح ولكن
المسلمين قد يتصفون منهم فلا بأس بان يدلهم اذا خاف القتل على نفسه او
المثله وان كان لو صبر حتى يقتل كان افضل له *

(وان قيل له لقتلتك او لنسجدن للملك اذا رايت به فان سجد كان في سعة وان
ابى حتى يقتل كان اعظم لاجره) لانه لا ينبغي لاحد ان يسجد الا لله تعالى
فاذا امر به بالسجود على وجه العبادة له كان هذا بمنزلة ما لو امر به باجراه
كلمة الشرك على اللسان او السجود للصليب وقد بينا ان ذلك مما برخص له فيه
عند خوف الهلاك وان كان لو امتنع منه كان اعظم لاجره لما فيه من اظهار
الصلابة في الدين فان امر به بالسجود له على وجه التمجيد لا على وجه العبادة

هو ان ابي عن السجدة للملك فقتل كان اعظم لاجره

فأحب إلي أن يفعل ولا يمرض نفسه للقتل (لأن هذا النوع من السجود قد كان مباحاً في شريعة من قبلنا قال الله تعالى وخرّوا له سجداً فيكون هذا بمنزلة ما لو امرؤ بشرب الخمر وقد بينا أن هناك ينبغي له أن يفعل إذا خاف الهلاك على نفسه فهذا مثله *

(وإن كان الحصن الذي أكرهه على الدلالة على طريق فتحه لم يكن فيه إلا النساء والصبيان وكانت أكبر الرأي عنده أنهم يسبون ويسترقون لم يسمه أن يدهم أيضاً) لأن هذان المظالم والسبي والاسترقاق أتلاف حكماً فيكون نظير القتل الذي هو أتلاف حقيقة *

(وإن لم يكن في الحصن إلا الأموال فلا بأس بأن يدهم على ذلك إذا خاف التلف بمنزلة ما لو أكرهه على أتلاف المال وفي كل موضع يسمه الأقدام على ما طلب منه بالأكره إنما يكون ذلك إذا حضره ليفعل ما به ما هدده به فاما إذا لم يحضره لذلك فلا يسمه أن يفعل شيئاً من ذلك) لأنه آمن في الحال والرخصة في الأقدام على ما لا يحل بسبب الأكره عند تحقق خوف الهلاك *

(ثم أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف عليه بمنزلة الحقيقة وما يصير معلوماً لما كرهه بأكبر الرأي مما يخاف الهلاك على نفسه فذلك بمنزلة المتيقن به سواء هدده بذلك أو لم يهدده حتى إذا رآهم يقتلون غير واحد من الأسراء في مثل هذا وقد كانوا يقدموا إليه فيه فإنه يسمه الأقدام وإن لم يهدده بالقتل نصاً) لأن ذلك معلوم له بأكبر الرأي والسميد من وعظ بغيره *

﴿ قال ﴾ (ولا بأس بالقوس انقارسية إن تسلّم بها الرجل الرمي) لأن في ذلك كسر شوكة العدو وادخال الوهن عليهم والمسامحة مندوب إلى كل ما يكون فيه زكاة في العدو *

(و كذلك الحسن بن سالم الرجل الرمي رمي به العدو) واءا اورده هذا لان كثير من الناس من كره الرمي بالقوس الفارسية ورووا في ذلك حديثا ولكنه اشاذ فيما تم به البلوي وهو مخالف للكتاب قال الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن القوة الرمي بالقوس الفارسية فان قال انما يكره ذلك لانهم من امر المعجم وينبغي للغازی ان يستعمل في القتال ما هو من امر العرب قلنا فالمنجنيق من امر المعجم وقد نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف حين اشار عليه به سامان رضي الله تعالى عنه واتخاذ الخندق من امر المعجم وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باشارة سلمان رضي الله عنه فتبين ان ما يكون من مكيدة الحرب فلا بأس به سواء كان من امر المعجم مما لا يعرفه العرب او كانوا يعرفونه *

(ومن قتل شهيدا وعليه الحرير او الديباغ قد كان لبسه للقتال على قول من يرخص في ذلك فانه ينبغي ان ينزع ذلك عنه ولا يترك شيء منه في كفنه) لانا قد بينا ان الشهيد يدفن في ثيابه ولكن ينزع السلاح وهذا لما لبسه ليكون مسلا حاله فانه لا رخصة في لبسه الا على وجه السلاح فكما ينزع عنه السلاح بعدما يشهد فكذلك ينزع عنه الحرير والديباغ والله اعلم بالصواب *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام ﴾

(قد بينا ان للمستامن في دار الحرب ان ياخذ ما لهم باي وجه يقدر عليه بعد ان يقرض عن الغدر وليس له ان يدلس لهم المييب فيما يبيعهم منهم مما يجوز مثله في دار الاسلام ولا يجوز) لان فيه معنى الغرور *

باب ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام

(ولا بأس للاسير والمسلم من اهل الحرب ان يدلس لهم الهيب فيما بينهم منهم)
 لازلها ان ياخذوا اموالهم بغير طيبة انفسهم*
 (ولو ان المستامن فيهم باعهم درهما بدرهمين الى سنة ثم خرج الى دارنا ثم
 رجع اليهم او خرج من عامه ثم رجع اليهم فاخذ الدراهم بعد حاول الاجل
 لم يكن به بأس) لان حالها بعد الرجوع كحالها عند ابتداء المعاملة*
 (ولو اختصما في ذلك في دارنا لم يقض القاضي بينهما بشيء) لان اصل المعاملة
 لم يكن في دارنا (والذي خرج اليها بامان لم يلزم حكم الاسلام مطلقا فان كان اسام
 او صار ذمة ثم اختصما بطل القاضي ذلك البيع وامر برأس المال على من اعطاه)
 لان اسلامه الطاري بعد المقيد قبل القبض في المنع من القبض بحكم المقيد كالمقارن
 للمقيد منزلة لدى بيع الحذر الذي في دارنا ثم يسلم احدهما قبل القبض هذا هو المسام
 يبيع المسلم عصير افيتمخر قبل القبض ﴿والاصل فيه﴾ قوله تعالى وان تبتم فاكم
 رسا واماكم وقال تعالى وذروا ما بقى من الربوا ان كنتم مومنين فهو تنصيص
 على ان ما لم يقبض يجب تركه بعد الاسلام (وكذلك لو اسلم اهل الدار قبل ان
 يقبض المسلم ما شرط له الحربي) لان البقرة صارت دار الاسلام قبل القبض بحكم
 عقد الربا فيجعل هذا ومائو كانت دار الاسلام عند المقدس واه بخلاف خروجها
 الى دارنا فان هنالك لم يثبت حكم الاسلام في تلك المعاملة بدليل ان القاضي
 يسمع الخصومة فيها فياصره بالرد فيما لم يتم القبض من الجانبين ﴿والاصل﴾
 فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم فتح مكة الا ان كل الربا
 كان في الجاهلية فهو موضوع واول ربا وضع هو ربا العباس بن عبد المطلب وانما
 بدأ به ليتبين ان اوامره ليست على نهج اوامر الملوك فانهم في مثل هذا يتروكون
 الاقارب ويخطبون الا غائب وهو بدأ بمن هو اقرب اليه وهو عمه فنهه

اختلف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب

من قبض ما لم يقبضه ولم يمرض لما قبضه بشئ *

(وقد اختلف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه فقال بعضهم كان اسلام قبل وقعة بدر * وقال بعضهم اخذ اسيرا يوم بدر فاسلم ثم استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة فاذله فكان يربي بمكة الى زمن الفتح وقد نزلت حرمة الربا قبل ذلك (الآثر) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاسمدين يوم خيبر اربيتما فردا * وقوله تعالى ولا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة * نزلت في وقعة احد وكان ذلك قبل فتح مكة بسنين ثم لم يبطل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح شيئا من معاملاته الا ما لم يتم بالقبض فتبين انه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب وان البقرة اذا صار ت دار الاسلام قبل القبض فانه يمنع القبض بحكم ذلك المقد * ولو كان المسلم باع الحربي خمر او سلمها اليه وقبض الثمن ثم اسلم اهل الدار فالثمن سالم للمسلم لان حكم الاسلام ثبت في معاملاتهم بعد ما قبض الحرام وانتهى حكم المقد فيه *

(ولو كان ذلك قبل قبض الخمر وجب على المسلم رد الثمن) لان الاسلام يرد الحرام غير مقبوض *

(وكذلك لو كان قبض الخمر ولم يقبض المسلم الثمن حتى اسلم اهل الدار فليس للمسلم ان يطالبه بالثمن وهذا بخلاف ما اذا باع الذمي من ذمي خمر او سلمها اليه ولم يقبض الثمن حتى اسلم) لان المقد هناك كان صحيحا بينهما فكان الثمن ديننا مستحقا للمسلم بحكم المقد والاسلام لا يمنع من قبضه وهاهنا اصل المقد لم يكن صحيحا فاذا كان هذا من المسلم اخذ المباح من ما لهم بطيب انفسهم وقد انعدم ذلك حين اسلم اهل الدار فلا يكون له ان يطالبه بشئ *

(ولو كان قبض الثمن واعطى بعض الخمر ثم اسلم اهل الدار فبحصة المقبوض من الخمر يسلم له من الثمن وعليه رد حصته ما لم يقبض من الخمر اعتبارا للقبض بالسل) فكذلك لو كان اسلم الى الحربى الف درهم في مائة دينار الى سنة فلما حل الاجل قبض النصف ثم اسلم اهل الدار فبحصة المقبوض من رأس المال يكون سالما له وعليه رد ما بقي من رأس المال) لانه يتمدّد قبض ما بقي بحكم هذا المقدم الفاسد فماليه رد حصته من رأس المال بمنزلة ما لو انقطع المسلم فيه من ايدى الناس (ولو كانت هذه المعاملة بين مسلمين في دار الحرب مستامين او اسيرين كان باطلا صريحا) لانها يلتزم ان احكام الاسلام في كل مكان *

(فان جرى بين الذين اسلموا في دار الحرب فكذلك الجواب) عند محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضى الله عنه هذا وما يجري بين المسلم والحربي سواء الا في حكم الكراهة لان عصمة المال بنفس الاسلام تثبت في حق الآثار فاما في الاحكام يعتبر الا حرازا بالدار ولم يوجد *

(ولو ان مستامين من اهل الحرب في دارنا باثرا هذه المعاملة ثم اختصموا الى القاضى فانه يبطل ذلك) لانها بمنزلة اهل الذمة في المعاملات في دارنا والقاضى يبطل عقود الربا التي تجرى بين اهل الذمة اذا اختصموا اليه فيها فكذلك يبطل عقود المستامين الا انه يجوز ما يكون بينهم من بيع الخمر والخنزير) لان ذلك مال متقوم في حقهم والمستامنون واهل الذمة في ذلك سواء *

(ولو كان المسلم في منعة المسلمين فكلمه الحربى من حصته وماله بهذه المعاملات الفاسدة فيما بين المسلمين فان ذلك لا يجوز) لان مراعاة جانب من هو في منعة المسلمين منفسد لمصلحتنا العقد والمقد اذا فسد من وجه واحد فذلك يكفي لافسادها *

(وقد بينا ان كثير من مشايخنا يقولون بالجوازها هنا لان مال الحربى مباح في حق المسلم فهذا بمنزلة ما لو كان دخل اليهم بامان الا ان محمدا رحمه الله اعتبر المكان وجعل هذا بمنزلة ما لو خرج الحربى بامان الى عسكر المسلمين او الى دار الاسلام ثم عامل المسلم بذلك فكما انه لا يجوز له هذه المعاملة اذا كان في منعة المسلمين فكذلك اذا كان احدهما في منعة المسلمين والفرق بين الفصليين على ما اختاره المشايخ واضح لان الحربى حين خرج بامان اليها فقد صار ماله معصوما محترما بخلاف ما اذا كان في منعة فانه لا حرمة لماله هناك *

(ولو ان المشركين اسروا امة مسلمة فاحرزوها ثم قدر هذا المستامن منهم على ان يسرقها فيخرجها الى دار الاسلام لا ينبغي له ان يفعل ذلك لانهم ملكوها بالا حرا حتى لو اسلموا او صاروا ذمة كانت مملوكة لهم فهو في هذه السرقة يقدريهم والغدر حرام *

(ولو رغبوا في بيعها منه بخمر او خنزير او مية جازله ان يفعل ذلك لانه ياخذها منهم بطيب انفسهم فلا يتكهن فيه معنى الغدر) وانما اورد هذا الفصل للاحتجاج به على ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه فانه ان جوز هذا لم يجدد امان ان يقول بالجواز ايضا فيما سبق من العقود فان قال لا يجوز هذا واكرهه للمسلم فهو بعيد من القول لانه ترك مسلمة في يد حربى يواقفها حراما مع تمكنه من ان يقدسها بخمر وذلك مما لا يجوز القول به (وبعد ما يشترطها بخمر اذا خرجها كانت مملوكة له حتى ينفذ عتقه فيها وان جاء صاحبها اخذها منه بقيمتها ان شاء) لانه تملكها بطيب انفسهم لا بجهة البيع فيكون هذا بمنزلة ما لو وهبها له فافترسها *

(وبهذا تبين الفرق بين ما يجزى في دار الحرب وبين ما يجزى في دار الاسلام فان الحربى لو خرج اليها بامان ومعه تلك الجارية فليس للمسلم في دارنا ان

يشترطها منه بخمر (ولو فعل ذلك ثم رفع إلى القاضي بطل ذلك البيع ورد الجارية على المستامن ثم أجبره على بيعها من المسلمين) لأنها مسلمة فلا يتركها في ملك الكافر ولا يتركها يهودها إلى دار الحرب كما لو أسلمت أمة في دار الإسلام.

(ولو أن عسكرا من أهل الحرب لهم منعة دخلوا دار الإسلام ثم استأمن إليهم مسلم وعاملهم بهذه المعاملة التي لا تجوز فيها بين المسلمين فلا بأس بذلك) لأن المعنى الذي لا جله جاز له ذلك في دارهم موجود في منعتهم في دار الإسلام وهو أن أموالهم مباح الأخذ للمسلم وعليه التجوز عن غدر الأمان فهو بهذه المعاملة يكتسب سبب التجوز عن الغدر وبهذا القدر تبين أن الأصح ما ذهب إليه المشايخ لأن موضع نزولهم هاهنا لم يأخذ حكم دار الحرب ومع ذلك جاز للمسلم هذه المعاملة لبقاء الإباحة في مالهم فكذلك إذا كان الحربى في منعته والمسلم الذي عامله به في منعة المسلمين.

(ولو أن أهل دار من دار الحرب وأدعوا أهل الإسلام فدخل إليهم مسلم وباعهم الدرهم بدرهمين لم يكن بذلك بأس) لأن بالموادعة لم يصير دارهم دار الإسلام وإنما حرم على المسلمين أخذ مالهم بغير طيب أنفسهم لما فيه من غدر الموادعة فإذا استرضاهم بهذه المعاملة فقد انعدم معنى الغدر ولهذا طاب له ما أخذ.

(ولو أن رجلا من الموادعين دخل دار الإسلام بتلك الموادعة كان أمنا بها ثم إن عامل مسلم بهذه المعاملة فإن القاضي يبطلها) لأنه بمنزلة المستامن في دارنا وقد بينا أن ما لا يجوز بين المسلمين وأهل الذمة في دارنا لا يجوز بين المسلم والمستامن أيضا.

(ولو أن مسلما دخل إلى هؤلاء الموادعين أو دخل دار الحرب بأمان وباعهم

متاعا الى اجل معلوم ثم صالحهم على ان يعجلوا له ويضع عنهم البض فذلك جائز
 لان حرمة هذا التصرف في دار الاسلام لمنى الربا من حيث ان فيه مبادلة
 لاصول الدراهم وقدينا ان الربا يجوز بين المسلم والحربي في دار الحرب فيجوز
 هذه المعاملة واستدل عليه بحديث بنى النضير حين اجلاهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ان لنا ديونا على الناس لم تحل بعد قتال ضموها
 وتجاوزوا وانما يجوز ذلك لانهم كانوا اهل حرب فمرفئان مثل هذه المعاملة
 تجوز بين المسلم والحربي وان كان لا يجوز بين المسلمين في دارنا (فان اصطالحوا
 على هذا ولم يقبض منهم ما عجلوا له حتى اسلم الذي عليه الدين واسلم اهل الدار
 فقد بطل هذا التصرف وكان المال كله عليه الى اجله لما بنا) لان ما عترض من
 الاسلام قبل تمام المقصود بالمقد يجعل كالمقترن بحالة المقدم *
 (وان كان شرط عليه ان يحيط النصف على ان يجعل له النصف ثم اعطاه
 الحربي ثلث ماله وبقي السدس ثم اسلم الحربي فقد بطل الصلح كله وعلى
 المسلم رد ما قبض فيكون جميع ماله على الحربي الى اجله بخلاف ما سبق من بيع
 الحربي) لان ذلك مبادلة ابتداء من الجانبين فينتهي حكمه في مقدار ما وجد فيه
 التقابض وهذا الصلح ليس بمبادلة في الحقيقة ولكنه يجعل له نصف المال على
 ان يحيط عنه النصف فلا يتم الصلح حتى يوجد كمال الشرط وهو قبض النصف
 الباقي بغيره فاذا لم يوجد ذلك حتى اسلم الحربي بطل الصلح كله (الا ترى)
 ان المسلمين لو كانت لاجدهما على صاحبه مال فاصطالحا على ان يحيط عنه
 صاحب المال نصف المال على ان يجعله ما بقي منه اليوم ثم عجل له اليوم بعض
 ما بقي دون البعض حتى مضى اليوم بطل الصلح كله وكان له ان يطالبه
 بجميع حقه) لان ابراهه اياه عن البعض كان بشرط تعجيل ما بقي منه في

اليوم فاذا لم يتم الشرط بطل الابرأه وكان جميع ماله عليه بحاله فكذلك ما سبق
والله الموفق *

باب

وما يحل للمسلم الاسير في ايدي اهل الحرب ان يجيهم اليه
(واذا قرب الاسير للقتل فليله مدعنتك قد عنقه فلا بأس بذلك) لانه
ليس في مدعنتك اعانة منه لهم على نفسه ولا اذن منه لهم في قتله وهو يعلم
انهم يقتلونه على كل حال مدعنته او لم عدده وربما يكون امثال امرهم سببا
لمطف قلوبهم عليه حتى يحملهم ذلك على ترك قتله او يكون ذلك ارواح له
وان لم يفعل ذلك قتلوه قتلة اخيبت من قتلهم اياه اذا مدعنته فلهذه الوجوه
جاز له ان مدعنته وان كان يعلم انهم لا يتركون قتله *

(وان لم مدعنته لم يزيد واعلى ان يعدوا عنقه ثم يقتلونه فانه يكره له ان يعد لهم
عنقه) لان ذلك في صورة الاذنب لهم في قتله ولا رخصة للمسلمين في ذلك
فلا يسهه الاقدام عليه الا عند غرض صحيح له فيه وهو اذا كان يطعم في عطف
قلوبهم عليه بذلك او كان يخاف ان يقتلوه قتلة هي اخيبت منهم اذا مدعنته فيشذ
ان شاء مدعنته وان شاء لم مدعنته لان ذلك مريض له فيه لغرض صحيح
في ذلك فان شاء رخص بالرخصة وان شاء تمسك بالعمية (وعلى هذا الواردوا
قطع عضو من اعضائه فناولهم ذلك المصروفان ذلك يسهه ان كان يفعل له لغرض
صحيح وان لم يكن له في ذلك غرض صحيح لم يسهه ذلك الا ترى انهم لو قالوا له
البس ثيابك حتى تقتلك فلبس ثيابه يطالب بها الاستر لم يكن به مميئا على نفسه)
لان لبس الثياب ليس من القتل في شيء قوله غرض صحيح فيما صنع وهو ان
لا ينكشف عورته اذا قتلوه قال * (بلنا ان سيد بن المسيب رحمة الله عليه حين

باب ما يحل للمسلم الاسير في ايدي اهل الحرب ان يجيهم اليه

ابى ان يبيع اللبس ياب سهر فلبسه فلما ضرب ولم يقتل قال اما اني لو ظننت انهم لا يريدون قتلى ما لبسته * فقد لبسه بامرهم حين ظن انه يقتل فخرنا انه ليس في اللبس اعانة منه على نفسه وانه لا لباس به *

(وكذلك لو اتهموا اليه وهو في بيت لا يقدر على التخلص منهم فقالوا اخرج اليما حتى تضرب عنقك فلا لباس بان يخرج اذا كان له في ذلك غرض صحيح وهو انه يخاف ان لم يفعل ان يقتلوا به) وهذا لان الخروج اليهم ليس فيه من استمالك النفس بشئ وانما يخرج فرارا عن المثلة وذلك لا لباس به (وكذلك لو اراد واصلبه فامروه ان يصعد الخشبة فصعدوها) لان له في ذلك غرضا صحيحا وهو دفع الم ضربات المتواليات عن نفسه او دفع ما يخافه من المثلة به او ان يقتلوه قتلة هي اخبث من الصاب (ولكن هذا اذا كانت الخشبة بحيث لا يخاف التلف من صعودها فاما اذا كان يخاف التلف من ذلك فليس له ان يصعدوها) لانه يصير قاتلا نفسه بالصعود على مثل هذه الخشبة ولا رخصة له في قتل نفسه بحال قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم *

(ولو اوقدوا نار فقالوا له اطرح نفسك فيها ورميها بها ورميها بها لم يجز لم يحل له ان يفعل ذلك) لانه يصير قاتلا نفسه بالدخول فيها وليس له ان يقتل نفسه ولا ان يعين على قتل نفسه فتمين عايه جهة الامتناع حتى يصير مقتولا بفعلهم ان قتلوه (الا ان يكونوا مهددوه بنوع من القتل هو اعظم من طيح نفسه في النار فيشذ يكون هو في سعة ان يطرح نفسه فيها) لانه يفعل ذلك لغرض صحيح وهو الفرار عن الم السياط المتواليات او عن المثلة فيرخص له في ذلك (وكذلك لو امروه بان يغرق نفسه في ماء فهذا والا اول سواء * ولو قدم ليضرب عنقه فضر به لم يفسد سواه فقال لهم خذوا سيفي هذا فاقتلوني به لم يسمعه ذلك وهو آثم في

مقاتله) لانه كما لا يحل له قتل نفسه بحال لا يحل له ان يامر بقتل نفسه ولان امره
ايام بالقتل اضرب بالمصية ولا رخصة له في الامر بالمصية (ولكن لو لم يقتل اقتلني
به ولكن قال سيفي اجود من هذا السيف وامضي فيما تريدون ويريد بذلك
الاستراحة رجوت ان يكون في سمة) لانه ما امرهم بقتل نفسه نصا وله فيما قال
غرض صحيح وهو الاستراحة مما يلحقه اذا ابطأ عليه الموت ومع هذا لم يطلق
الجواب فيه بل علقه بالرجاء لانه في مناولة السلاح اياهم نوع اعانة على قتل نفسه
بخلاف ما سبق من مد العنق ولبس الثياب وصعود الخبشة (وعلى هذا لو ارادوا
شق بطنه فقال لا تفعلوا ولكن اضربوا عنقي لم يسمه هذا) لانه تصريح
بالامر بالمصية (ولكن لو لم يقتل اضربوا ولكن قال اتقوا الله ولا تشقوا بطني
فان هذا لا ينبغي لان ضرب العنق ارحى واجمل لم يكن بذلك بأس) لانه صرح
ها هنا بالنهاي عن المصية ولم يصريح بالامر بضرب العنق انما اخبرهم ان ذلك
افضل مما هموا به فلهذا كان في سمة من ذلك (الا ترى انهم لو تركوه كان هو آثما
في قوله اضربوا عنقي) لما فيه من التصريح بالامر بالمصية ولم يكن هو آثما في قوله
ضرب العنق ارحى واجمل (الا ترى) انه لو قال ضرب العنق ارحى واجمل
ولكن اتقوا الله ولا تصنموا بي شيئا من هذا فاضربوا عنقه لم يكن عليه اثم في مقاتله
ان شاء الله تعالى (وكذلك لو ان غير المقصود بالقتل من الاسراء هو الذي قال
ذلك فان قال اتقوا الله ولا تمثلوا به فان ضرب العنق يأتي على ما تريدون رجوت
ان لا يكون آثما ولو قال اضربوا عنقه كان آثما) والحاصل ان المقصود بالقتل
وغيره سواء في جميع ما ذكرنا لانه لا رخصة في التصريح بالامر بالمصية في حق
نفسه ولا في حق غيره (الا ترى) انه لو قال لا تفعلوا اذالك به يومكم هذا ولكن
افعلوا غدا كان آثما في قوله افعلوا غدا اطاعوه في ذلك او عصوه ولو قال اخره

الى الغد لم يكن آثمافي ذلك *

(ولو اراد واضرب بطن الاسير بالسيف قتال اتقوا الله ولا تضربوا موضع الطعام ولكن اضربوا العنق كان آثمافي قوله اضربوا العنق * ولو قال القتل في غير موضع الطعام اجمل لم يكن آثما * ولو قال للضارب ارفع يدك عن موضع الطعام او سفل يدك عن موضع الطعام خفت ان يكون آثما بخلاف قوله لا تضرب موضع الطعام لان صيغة ذلك الكلام هي عن المعصية وصيغة هذا الكلام امر بما هو معصية لان معنى قوله سفل يدك او ارفع يدك اضربه اسفل من الطعام او فوق الطعام ولا رخصة له في الامر بالمعصية ضرورة ولا معنى وان كان في ذلك نوع تخفيف عن المسلم وكان مقصود المتكلم ذلك التخفيف * فبهذه القصول بين انه ينبغي للمرء ان يراعي عبارته كما يراعي معنى كلامه والاصل فيه ما روى ان العباس رضي الله تعالى عنه لما سئل فقيل انت اكبر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكبر منك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكبر مني وانا اسن منه * وحكي ان هيارون رأى في منامه ان امنانه السفلى قد سقطت فسأل بعض المعبرين فقال يموت اقاربك فكره ذلك وامر باخراجه ودعا معبرا آخر وسأله فقال عمرك يكون اطول من عمر اقاربك فاحسن الشاء عليه واعطاه الصلة * وهما في المعنى سواء ليعلم انه ينبغي للمرء ان يراعي عبارته *

(واذا اسر الاسير وانه من المسلمين فارادوا قتلهما فقال الاب قدموا ابني بين يدي حتى احتسبه فهو آثم في قتاله فهاو اذ لك او لم يفعلوا) لانه امرهم بمعصية الله تعالى * (ولو قال اني اريد ان احتسب ابني فلا تقتلوني قبله رجوت ان لا ياتم) لانه لم يصرح بالا مر بقتله ولا بقتل ابنة *

(ولو كان الا ن هو القاتل اقتلوني قبل قتل ابني كان آثما ولو قال لا تقتلوا ابني قبل
فاني اخاف ابني اجزع لم يكن عليه في هذا آثم * وكذلك لو ارادوا ضربه او ضرب
ابنه بالسيف فقتل اشهدوا سيفهم لم يكن آثما بذلك * ولو قال اشهدوه ثم
اقتلوني به كان آثما لان الاصر بالشهد (١) ليس فيه من معنى المعصية شيء لولا
ما ارادوا من معنى المعصية وهو قتل المسلم وذلك في قصدهم لا في لفظه فاما في
قوله ثم اقتلوني تصریح بالامر بالمعصية وذلك لارخصة فيه والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الاسير المسلم ما يسهه ان يفعله لهم اذا اكرهوه ومالا يسهه ﴾
(ولو قالوا لا سير مسلم اقتل لنا هذا الاسير المسلم اولئك ثنائك لم يسهه ان يقتله
لما جاء في الاثر ليس في القتل ثنية * ولا هم امروه بالمعصية ولا طاعة للمخلوق
في معصية الخالق وهو بالاقدام على القتل يحمل روح من هو مثله في الحرمة
وقاية لروحه وتقدم على ما هو من مظالم العباد ولا رخصة في ذلك *
(وان قالوا الشهد لنا هذا السيف حتى تقتل به هذا الرجل المسلم او لم يذكر وا هذه
الزيادة فان كان لا يخاف على نفسه لا ينبغي ان يعمل شيئا من ذلك) لانهم انما
يأمرون به ليتقوا وابه على قتال المسلمين ولا رخصة له في اعاتهم على ذلك الا ان
يهددوه بالقتل ان لم يفعل فحينئذ لا بأس بان يفعله لانه ليس فيما امروه به مظالم
للمسلم وفيه دفع شر القتل عنه عن نفسه وهذا لانه ان لم يفعل لهم ذلك تمكنوا من
قتل الاسير بغير السيف *

(وكذلك لو قالوا انجز (٢) لنا هذه الخشبة حتى نصلب عليها هذا المسلم
اولئك ثنائك يسهه ذلك) لانه ليس فيما امروه به قتل المسلم فانهم يتمكنون من قتله
بوجه آخر (الا انه مع هذا ان امتنع حتى يقتل كان ماجورا لما في امتناعه من الكبت

(١) شهدنا المسلمين كنع احدها ١٢ (٢) النجور الاصل ونحت الخشب ١٢ قاموس

باب الاسير المسلم ما يسهه ان يفعله لهم اذا اكرهوه ومالا يسهه

والغيبظ لهم وكذلك لو قالوا امسك رأسه حتى تضرب عنقه والاقتلناك كان
 ان شاء الله تعالى في سمة من ذلك لان امسك الرأس ليس من قتل المسلم في
 شيء وانما قيد الجواب بالاستثناء هاهنا لان في فعله تعرض للمسلم بخلاف شحذ
 السيف ونجر الخشبة فليس هنالك في فعله تعرض للمسلم *

(وكذلك لو امره بربط يديه اور جلده) لانه ليس في فعله تلف نفسه
 (الآثرى) انه لا بأس على المربوط منه لو لم يتعرض ضوالة بشيء آخر
 ولا يكون امرهم بهذا اعظم من امرهم بالكفر وذلك لسمعه في الاكراه وان
 كان الامتناع منه افضل فهذا مثله *

(ولو كانت يد الذي يضرب بالسيف ضميعة فقتل له امسك يده على يديه
 حتى تضربه والاقتلناك لم يسمعه ان يفعل هذا) لان فيه اعانة على القتل بعينه
 ولا رخصة في الاعانة على قتل المسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من اعان في دم امرء مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب على عينيه اثم
 من رحمة الله تعالى *

(ولو قالوا ادلنا على سيف نقتله به والاقتلناك لم يكن آثما في الدلالة ان شاء الله
 تعالى) لان فعله ليس بقتل وهو لو لم يد لهم قدروا على قتله بحجرا وغير ذلك
 وانما قيد بالاستثناء لان الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه
 (الآثرى) ان المحرم اذا دل على قتل صيد كان عليه من الجزاء ما على للقاتل
 (وان لم يد لهم حتى يقتل كان ماجورا ان شاء الله تعالى) لانه يمتنع من فعل هو
 بمنزلة القتل من وجه (وعلى هذا لو طلبوا السيف منه ليقا تلوا به المسلمين فان
 امتنع من ذلك كان ماجورا وان اعطاهم حين هددوه بالقتل لم يكن به بأس)
 الآثرى انهم لو قالوا ان اعطينا سيفك خيلنا سبيل هذا الاسير المسلم فانه يجوز له

ان يعطيهم ما فيه من نجاة مسلم آخر فاذا كان فيه نجاة كان اولى *
 قال * (الآثرى) انهم يردون عليهم اسراهم وياخذون منهم اسراء من المسلمين
 وفي مفاداة الاسير بالاسير كلام نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وهو
 في ظاهره الرواية جائز ثم رد الاسير عليهم امر على المسلمين من دفع السلاح
 اليهم فاذا كان يجوز رد الاسير عليهم لا يستتقذ المسلم فدفع السلاح اليهم بهذا
 يكون اجود *

(ولو هرب منهم اسير فقالوا لا اسير آخر يعرف مكانه دلنا عليه لنقتله
 والاقنتنا ك لم يسمعه ان يدهم عليه) لان الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة
 مباشرة القتل من وجه كما في حق الصيد ثم في هذا ظلم الاسير الهارب لانهم
 لا يتمكنون منه الا بدلالة فموجب هذه الدلالة يمكنهم من قتله ولا رخصة في
 ظلم المسلم بهذا الطريق *

(ولو كانوا حاصروا حصنا للمسلمين فقالوا لا اسير في ايديهم دلنا على الموضع
 الذي يوتي من قبله الحصن او على مدخل الماء الذي يشربون منه او لنقتلنك
 وهو يعلم انه ان دل على ذلك ظفر او بالحصن وقتلوا من فيه او كان على ذلك
 اكبر رأيه فليس ينبغي له ان يدهم على ذلك) لانه يمكنهم بهذه الدلالة من قتل
 المسلمين واسترقاق ذرارهم واركاب الحرام من نسائهم (الآثرى) انه لو قيل
 له لنقتلنك او لنمكننا من قلاته نرني بها وهم لا يتقدرون عليها الا بدلالته انه
 لا يسمعه ان يدل عليها فكذلك فيما سبق) واكبر الراى كاليقين فيما لا يمكن
 معرفة حقيقة *
 (ولو اخذوا اسيرا فقالوا (أ) اننا نريد ان نضربه فترميه فدلنا على قوس ونشاب
 نرميه بها حتى نقتله او لنقتلنك فدهم على ذلك فهذا له واسمع ان شاء الله تعالى)

لأنه في أيديهم وهم يتمكنون من قتله بطريق آخر فلا يكون هو بدلالة ممكنة
أيام من قتله (إلا أن يكون الأسير في موضع لا يقدر على شيء سوى
النشاب فيئذ لا يسمونه أن يدلهم على القوس والنشاب) لأنه يمكنهم من قتله
بدلالته ووضح هذه المسائل بالدلالة على قتل الصيد فإن من رأى صيدا في
موضع لا يقدر عليه فدلته محرم على الطريق إليه حتى ذهب فقتله كان على الدال
الجزاء) وكذلك أن كان لا يقدر عليه إلا أن يرميه بنشاب ولا يسمونه ذلك
فدلته محرم على قوس ونشاب أو دفعه إليه فرماه فقتله به كان على المحرم الجزاء*
ولو أراد قتل صيد فقال المحرم يا واني حربي بعد ما ركب فرسه فناولاه لم يكن
على المحرم شيء (لأنه كان متمكنا من قتل الصيد بدون هذه المناولة ولكنه آثم
فيما صنع لأن في فعله صورة الاعانة على قتل الصيد ولا رخصة للمحرم في ذلك
(وكذلك لو استعار من محرم سكيناً فذبح الصيد به) لأن الصيد في يده وهو
متمكن من ذبحه بدون هذا السكين ولكنه آثم في صنعه أو وجود صورة الاعانة
منه على قتل الصيد والله أعلم بالصواب

باب

ما يسمع الرجل أن يفعل أيها شاء

(وإذا أحرق المشركون سفينة من سفائن المسلمين فعلى قول أبي حنيفة وإبي
يوسف رضي الله عنهما من في السفينة بالخيار أن شاء صبر على النار حتى يحترق
وإن شاء القى نفسه في الماء حتى يغرق) لأنه على يقين من هلاكه في الوجهين
وله غرض في كل وجه والنار يكون أسرع لهلاكه ولكن فيه زيادة الألم من حيث
تفريق الأعضاء والماء أبطأ لهلاكه ولكن فيه زيادة الغم وطبائع الناس في
هذا مختلفة فمنهم من يختار ألم الجرح وسرعة الاستراحة على غم الماء وبطو

مسائل الدلالة على قتل الصيد المحرم

باب ما يسمع الرجل أن يفعل أيها شاء

الملاك ومنهم من يختار غم الماء على ألم الجراحة فله ان يميل الى اي الجانبين شاء
 (وعلى قول محمد رحمه الله عليه هذا على وجوه ان كان يطمع في النجاة في كل
 واحد من الجانبين ويخاف الملاك فله الخيار) لانه ان صبر فاما تصد به تحصيل
 النجاة التي يطمع فيها وكذلك ان القى نفسه في الماء فاما تصد تحصيل النجاة
 بفعله فله ذلك (وان كان على يقين من الملاك في احد الوجهين وهو يرجو النجاة
 في الوجه الآخر فعليه ان يصنع ما يرجو فيه النجاة) لانه ما مور بدفع سبب الهلاك
 عن نفسه بحسب الوسع منهي عن قتل نفسه (وان كان على يقين من الملاك فيهما
 فعليه ان يصبر وليس له ان يلقي نفسه في الماء) لانه ان القى نفسه في الماء صارها الكا
 بفعل نفسه وان صبر صارها الكا بفعل غيره ولان يهلك بفعل غيره اولى من ان
 يهلك بفعل نفسه

(الآ ترى) ان ظالما لو قال لا انسان لتقتلن نفسك اولا قتلناك لم يسه ان يقتل نفسه
 لهذا المعنى) وابو حنيفة رضي الله عنه يقول الاستدامة فيما يستدام كالا نشاء فالقيام
 في مكانه حتى ينتهي اليه النار من فعله كما ان القاء نفسه في الماء من فعله وليس هذا
 نظير مسألة الاكراه لان يقينه فيما هدده به المكره ليس كيقينه فيما يفعل بنفسه فقد
 يهدد المكره ثم لا يحقق وهو يقينه في الملاك في الجانبين بصفة واحدة (واستشهد
 محمد رحمه الله برجل يدخل في بيت الى جانبه بيت فوقه الحريق في البيتين وهو
 على يقين من الملاك ان يثبت في البيت الذي هو فيه او يذهب الى البيت الآخر
 فانه يعين عليه الثبات وليس له ان يتحول الى البيت الآخر) فمن اصحابنا من يقول
 الخلاف في الفصلين واحد ومن عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالمختلف
 على المختلف لا يوضح الكلام فلا يصح ان هذا قولهم جميعا والفرق لا في حنيفة
 رضي الله تعالى عنه ان جهة الملاك هاهنا واحدة في البيتين ولا غرض له

في التحول من احدهما الى الآخر وانما ثبت الخيار للمرء بين الشيئين اذا كان
مفيدا له فائدة فاما في مسألة السفينة فجهة الهلاك مختلفة لما بين الماء ليس من
جنس النار وفي اثبات الخيار له فائدة فائدتاه *

(ولو ان مشر كاطن مسلما برمح فانفذه فاراد ان يمشى في الريح اليه ليضربه
بالسيف فان كان يخاف الهلاك ان فعل ذلك ويرجو النجاة ان خرج من الريح
فاليه ان يخرج) لان المشي اليه في الريح اعانة على قتل نفسه والواجب على كل
احد الدافع عن نفسه بجده ولا يتم النيل من عدوه (وان استوى الجانبان عنده
في التيقن بالهلاك فيهما اورجاء النجاة فيهما من حيث انه لا يزيد في جراحته
فلا بأس بان يمشى اليه في الريح حتى يضربه بالسيف وان شاء خرج من الريح)
لانه لا بد من ان يخرج من الريح من اى الجانبين شاء و فرق محمد رحمه الله بين
هذا وبين ما سبق (وقال ليس هناك في القاء نفسه معنى النيل من العدو وهما هنا
في المشي اليه في الريح معنى النيل من العدو والظفر به وهذا القصد يبيح له
الاقدام وهذا كله انما يمكن العمل فيه بغالب الرأى) لانه لا طريق الى الوقوف
على حقيقة الامر فيه وغالب الرأى كالتيقن في مثله (ولو ان مسلما حمل على الف
رجل وجده فان كان يطعم ان يطفر بهم او ينكى فيهم فلا بأس بذلك) لانه يقصد
بفعله النيل من العدو (وقد قبل ذلك بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم غير واحد من اصحاب يوم احد ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وبشر بعضهم بالشهادة حين استاذنه في ذلك وان كان لم يطعم
في نكاحه فانه يكره له هذا الصنيع) لانه يتلاف نفسه من غير منفعة للمسلمين
ولا نكاح فيه للمشركين (وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يسهل الاقدام
وان كان يعلم ان القوم يقتلونه وانه لا يفرق بينهم بسببه لان القوم هناك

وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يسهل الاقدام وان كان يعلم ان القوم يقتلونه

مسلمون متقدمون لما يامرهم به فلا بد من ان فعله ينكى في قلوبهم وان كانوا لا يظهر من ذلك وهاهنا القوم كفار لا يتقدمون حقيقة الاسلام وفعله لا ينكى في باطنهم فيشترط النكابة ظاهرا لابطاحه الاقدام *

(وان كان لا يطمع في نكابة ولكنه يجرئ بذلك المسلمين عليهم حتى يظهر بفعله النكابة في المدو فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى) لانه لو كان على طمع من النكابة بفعله جاز له الاقدام فكذلك اذا كان يطمع في النكابة فيهم بفعله غيره (وكذلك ان كان في ارباب المدو وادخال الوهن عليهم بفعله فلا بأس به) لان هذا افضل وجوه النكابة وفيه منفعة للمسلمين وكل واحد ينزل نفسه لهذا النوع من المنفعة (ولوان راكب السفينة حين انتهى النصار اليه فوجسدهم بها وحرارتهما لم يجد محيصا الا ان يرمى بنفسه في الماء فرمى بنفسه كان ان شاء الله في سعة) لان هذا الاثر مدفوع من القاء النار في السفينة والاول يكون ملقيا بنفسه في الماء لا مدفوع غيره فانه لا يتصور مدفوعا قبل ان يتصل به فعمل الدافع وهناك ما اتصل به فعمل الدافع وهما هنا قد اتصل به فعمله (الآرى) انه لو اوقدت له نار وقيل له انضرب بك بالسياط حتى تقتلك او تلقي نفسك في النار حتى تحترق لم يسه القاء نفسه وان كانوا اضربوه بالسياط فبلغ من جزعه واضطرابه ان يسه قط في النار رجوت ان يكون في سعة) لانه مدفوع الضارب هاهنا ولان الم السوط قد اصابه وما اصابه الم النار بعد فهو انما يفر من المقد اصابه فارجو ان يكون في سعة (والاصل فيه حديث حذيفة رضي الله تعالى عنه قال لفتنة السوط اشد من فتنة السيف ان الرجل ليضرب بالسوط حتى يركب الخشبة) يعني اذا اراد صلبه عليها والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ قتال اهل الاسلام اهل الشرك مع اهل الشرك ﴾

(قال لا ينبغي للمسلمين ان يقاتلوا اهل الشرك مع اهل الشرك) لان الفئتين
حزب الشيطان وحزب الشيطان هم الخاسرون فلا ينبغي للمسلم ان ينضم
الى احدى الفئتين فيكثر سوادهم ويتقاتل دفعاً عنهم وهذا لان حكم الشرك هو
الظاهر والمسلم انما يقاتل لنصرة اهل الحق لا لظهار حكم الشرك (ولا ينبغي
ان يقاتل احدهم من اهل العدل احداً من الخوارج مع قوم آخرين من الخوارج
اذا كان حكم الخوارج هو الظاهر) لان اباحة القتال مع الفئة الباغية من المسلمين
ان رجعو الى امر الله ولا يحصل هذا المقصود بهذا القتال اذا كان حكم
الخوارج هو الظاهر *

(ولا بأس بان يقاتل المسلمون من اهل العدل مع الخوارج المشركين من اهل
الحرب) لانهم يقاتلون الا لرفع فتن الكفر واطهار الاسلام فهذا قتال على
الوجه المأمور به وهو اعلاء كلمة الله تعالى بخلاف ما سبق فالقتال هناك لا ظهار
ما هو مائل عن طريق الحق وها هنا لا ثبات اصل الطريق *

(ثم انما يباح ذلك اذا لم يكن فيه نقض عهد منهم فاما اذا آمنوا قوماً ثم غدروا
بهم فانه لا يسمع القتال معهم لاهل العدل لان الوفاء بالامان واجب فقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكتب في كل عهد وفاء لا غدو فيه * واذا كان
المنع لاهل العدل يختص بذلك المحل حتى يجوز ان يقاتل معهم قوم آخريين
من اهل الحرب ممن لم يؤمنوا) لانه ليس في هذا القتال معنى الغدر بل فيه
اظهار الاسلام *

(ولو قال اهل الحرب لا سراة فيهم قاتلوا معنا عدونا من المشركين وهم

﴿ باب قتال اهل الاسلام اهل الشرك مع اهل الشرك ﴾

المشركون وهم لا يخافونهم على انفسهم ان لم يفعلوا فليس ينبغي ان يقتلوا هم معهم
لان في هذا القتال اظهار الشرك والمقاتل يخاطر بنفسه فلا رخصة في ذلك
الا على قصد اعزاز الدين او الدفع عن نفسه»

(فاذا كانوا يخافون اولئك المشركين الآخرين على انفسهم فلا بأس بان
يقتلواهم لانهم يدفعون الآن شر القتل عن انفسهم) فانهم يامنون الذين هم
في ايديهم على انفسهم ولا يامنون الآخرين ان وقعوا في ايديهم فقل لهم ان
يقتلوا دفعنا عن انفسهم (وان قالوا لهم قاتلوا معنا عدونا من المشركين والقتلناكم
فلا بأس بان يقتلوا دفعنا لهم) لانهم يدفعون الان شر القتل عن انفسهم (وقتل
اولئك المشركين لهم حلال ولا بأس بالاقدام على ما هو حلال عند تحقق
الضرورة بسبب الاكره وربما يجب ذلك كافي تناول الميتة وشرب الخمر)»

(وان قالوا لهم قاتلوا معنا المسلمين والقتلناكم لم يسهلهم القتال مع المسلمين)
لان ذلك حرام على المسلمين بعينه فلا يجوز الاقدام عليه بسبب التهديد بالقتل
كما لو قال له اقتل هذا المسلم والقتلتك (فان هددوهم يقتلوا منهم في صفهم
ولا يقتلوا المسلمين رجوت ان يكونوا في سعة) لانهم الآن لا يصنعون
بالمسلمين شيئا فهذا ليس من جملة المظالم (واكبر ما فيه ان ياحق المسلمين ثم الكثرة
سواد المشركين في اعينهم فهو بمنزلة ما لو اكره على ائتلاف مال المسلمين بوعيد
ماتلف فان كانوا لا يخافون المشركين على انفسهم فليس لهم ان يقتلوا معهم في صف
وان امرهم بذلك) لان فيه ارباب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم
وبدون تحقق الضرورة لا يسمع المسلم الاقدام على شئ منه»

(ولو قالوا لا سراة قاتلوا معنا عدونا من اهل حرب آخرين على ان نخلي
مبيدكم اذا انقضت حربنا لوقع في قلوبهم انهم صادقون فلا بأس بان يقتلوا

معهم) لانهم يدفعون بهذا الاسر عن انفسهم ولا يكون هذا دون ما اذا كانوا
يخافون على انفسهم من اولئك المشركين فكما يسهم الاقدام هناك فكذلك
يسهم هاهنا فان قيل كيف يسهم هذا وفيه قوة لهم على المسلمين لانهم اذا
ظفروا بهم فامنعوا جانبهم اقبلوا على قتال المسلمين وربما يخذلون منهم
الكرام والسلاح فيقتلون بها على المسلمين قلنا ذلك موهوم وما يحصل لهم
الاتن من النجاة عن اسر المشركين بهذا القتال معلوم فيترجح هذا الجانب
والا ترى انهم لو طلبوا من امام المسلمين ان يفايدهم باعدادهم من المشركين
او بالكرام والسلاح جازله ان يفعل لتخلصهم به من الاسر وان كانوا يتقون
بما يخذلون على المسلمين (ولو قالوا اعينونا على المسلمين بقتال او بتكثير مواد
على ان نخلي مسيلكم لم يحل لهم هذا) لانه لا رخصة لهم في قتال المسلمين بحال
ولا في القساء الرعب في قلوبهم ما لم يتحقق الضرورة بخوف الهلاك على
انفسهم وذلك غير موجود هاهنا

(ولو قالوا قاتلوا متاعونا من المشركين على ان نخليكم في بلادنا ولا ندعكم
ترجعون الى اهلكم فليس ينبغي لهم ان يقاتلوا معهم) لانهم ان كانوا آمنين على
انفسهم لا يخافون من جانبهم تلف نفس او عضو فالفرق بين ان يكونوا
محبوسين في بلادهم وبين ان يكونوا في سجونهم لان في الوجهين باحقهم هم
بالانقطاع عن اهلهم وعن اخوانهم من المؤمنين فلا ينبغي لهم ان يقاتلوا الاظهار
حكم الشرع يدون منقعة ظاهرة لهم في ذلك

(وان كانوا في ضرر وبلاء يخافون على انفسهم الهلاك فلا بأس بان يقاتلوا معهم
المشركين اذا قالوا انخرجكم من ذلك) لانهم في هذا القتال غرض اصحى وهو
دفع البلاء والضر الذي نزل بهم

(ولو أنهم خلوا سيبلهم ليرجعوا إلى دار المسلمين فظفروا بمال من أموالهم فلا بأس بأن يأخذوها سرانهم فيخرجوها إلى دار الإسلام) لأنهم أسراء في أيديهم ما لم يخرجوا وإن خلوا سيبلهم فليس في أخذ أموالهم وقتل نفوسهم أن يتمكنوا من ذلك عذر بآمان بينهم وبين أهل الحرب وإنما هو إصاغة من الحلال خالفهم في ذلك كحال المتلصقين في دار الحرب (حتى إذا خرجوا ذلك فإن كانوا أهل منعة خمس والباقى بينهم على سهام الغنمة) لأنهم إنما تم إخراجهم لذلك بالإخراج إلى دار الإسلام (وكذلك إن كان هذا المال أصابوه من أهل الشرك الذين قاتلوا معهم وخفى على الذين كانوا أسراء في أيديهم أن يأخذوا ذلك منهم فيستوى إن كان ما أصابوه من المسلمين أو من أهل الحرب) لأن ذلك كله كان للمشركين ولم يتم إخراج المسلمين لها إلا بعد الإخراج إلى دار الإسلام (فإن كانوا قد قالوا لهم ثقاتلون معنا عدونا على أن تسلموا الغنائم كل النساء ولا تأخذوا منها شيئا على أن نخلي سيبلكم فهذا الأول سواء) لأن أكبر ما في الباب أن بهذا الشرط يلحق المصاب بأموالهم (وقد بينا أنه لا بأس بأن يأخذوا أموالهم إذا تمكنوا من ذلك) لأنه لا آمان بينهم وبين أهل الحرب وإنما تمتع أخذ المال المباح إذا كان فيه عذر الآمان (وإن كانوا قالوا لهم نخلي سيبلكم إلى بلادكم على أن لا تأخذوا من أموالنا شيئا فاجابوهم إلى ذلك فليس ينبغي لهم أن يأخذوا من أموالهم شيئا) لأنهم شرطوا ترك التمرض لهم في أموالهم والمسلمون عند شرطهم كما قال رسول الله عليه وآله وسلم *فإن قيل* في المسئلة الأولى شرطوا إذا أخذوا أموالهم إصاغة ما أخذوا من أهل الحرب الآخر حتى يخرجوا إلى دار الإسلام *قلنا* هناك إنما شرطوا عليهم أن يسلموا غنائمهم وإنما غنائمهم ما كانوا هم الذين أخذوه من العدو

فاما ما اخذوه الاسراء من العدو فليس من غنائم الذين قاتلوهم منهم) لان ثبوت
 الشريعة في الغنائم من حكم الاسلام وذلك لا يثبت في منعة اهل الشرك وانما
 الثابت في منعهم ان من اخذ شيئا فهو احق به من غيره فعدوانه ليس في هذه
 الاخفاء مخالفة شرط مفصّل له ثم بين ان مخالفة الشرط المفصّل به لا يصح لهم
 (وان كانوا اسراء في ايديهم فقال لو كانوا في سجن من سجونهم فقلوا لو منكم
 على ان نخرجكم فتكونون في بلادنا على ان لا ندعكم ترجعون الى بلادكم
 ولا تقتلوا منا احدا ولا تأخذوا منا مالا سرا ولا عينية فرضى الاسراء
 بذلك فينبغي لهم ان يفوا بهذا الشرط) لانهم فيما التزموا بالشرط نصا بمنزلة
 المستأمنين فيهم (الا ترى) انهم امنوا بقبول ذلك من القتل والجلب والعتاب
 (فان وجدوا بعد هذا عبدا صابوا من المسلمين لم يسمع لهم ان ياخذوه) لان ذا
 ما لهم لو اسلموا عليه كان لهم*

(ولو وجدوا حرّة مأسورة ومديرة لم ارباسا ان ياخذوها فيخرجوها)
 لان اهل الحرب لم يملكوها وانما شرطوا عليهم ترك التمرض لهم في اموالهم*
 (ولو وجدوا كراعا او سلاحا اخذوه من المسلمين لم يسمعهم ان يهرضوا الشيء
 من ذلك) لان هذا من اموالهم*

(ولو قالوا للاسراء اخرجوا الى بلادكم فاتهم امنون ولم يقل لهم الاسراء شيئا
 فلا بأس بان تقبلت لهم الاسراء بعد هذا القول وياخذوا اموالهم) لان
 الاسراء ما التزموا لهم شيئا بالشرط واشترط اهل الحرب عليهم لا يلزمهم
 شيئا مما لم يلتزموه) وهذا الخلاف ما اذا جاءهم قوم من المسلمين ليدخلوا
 دار الحرب فقال لهم اهل الحرب ادخلوا وانتم امنون فدخلوا ولم يشترطوا لهم
 شيئا) لان هناك يجيئهم على سبيل الاستيذان بمنزلة التصريح بالاشتراط على

انفسهم ان لا يقدروا بهم ولا يوجدها في حق الاسراء لانهم كانوا مقهورين في ايديهم لامستامين *

(ولو قال اهل الحرب للاسراء فيهم قاتلوا معانديننا على ان نخلي سبيلكم لترجعوا الى بلادكم وعلى ان ما اصبتم من شئ فهو لكم وما اصبنا نحن من شئ لم تمر ضوافيه لنا ثم تمكن الاسراء من اخذ ما اصابه اهل الحرب سرافليس ينبغي لهم ان ياخذوه) لانهم شرطوا لهم ذلك والوفاء بالشرط واجب *

(فان سلم اهل الحرب للاسراء ما اصابوه فاخرجوه الى دار الاسلام او الى عسكر المسلمين في دار الحرب فهو لهم خاصة لا خمس فيه والفارس والراجل فيه سواء) لانهم اصابوه وحكم الشرك هو الظاهر عليهم فتم احرازهم له في دار الشرك حين سلم لهم المد وذلك لان ما اصابوا في منعة اهل الشرك فهو من وجهه كان اهل الشرك هم الذين اصابوه ثم سلموه لهم بطيبة انفسهم فيكون ذلك منزلة مال وهبوه لهم (ولا يكون لذلك المال نصيب الغنيمة) لانه صار لهم قبل ان يخرجوه الى منعة المسلمين *

(ولو كان المصيب بعضهم كان ذلك لمن اصابه خاصة) لما بينا انه لا تأثير للاحراز منعة المسلمين هاهنا وغير المصيب انما شارك المصيب في هذا بالا حراز وموجب تمام الحق الاصابة مع تسليم المشركين ذلك للمصيب ولا شركة للاختارين في هذا السبب *

(ولو كان المشركون شرطوا ان ما اصابه انسان من الاسراء فهو بين جميع الامراء ورضى الاسراء بذلك فهذا المصاب بينهم بالسوية وان اصابه بعضهم) لان اهل الحرب انما سلموه لجماعتهم فكان هذا منزلة مال وهبوه لهم جميعا من اموالهم وقبضه بعضهم لرضاء الجماعة منهم *

(ولو كانوا اشرطوا عليهم ان ما اصبنا نحن وانتم فلكم نصفه ولنا نصفه واقسموا ما اصابوه نصفين ثم خرج الاسراء الى دارنا جميع ما اصابوه بينهم بالسوية ولا خمس فيه) لانهم تمكنوا من اخراجه بتسليم المشركين لهم واعا الغنيمة اسم لال ما خوذ على وجه القهر وذلك ينتهي اذا سلم المشركون لهم ذلك (فاما ما اخراجه الاسراء هنا بغير طيب النفس واهل الحرب ثم اؤظروا عليه اهل الحرب اخذوه منهم فان ذلك الخمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة) لان هذا مصاب بطريق القهر ولم يتم سبب حقهم فيه قبل الاحراز بغنة المسلمين (الاي غنصة واحدة وهي ما اخذ الاسراء بغير طيب نفس اهل الحرب مما غدروا فيه فان ذلك لا خمس) لان الاخذ لم يكن حلالا لهم والامام ان يامرهم برده على سبيل التقوى منزلة ما اخذه المستامنون منهم على وجه التلصص *

(ولو ان اهل الحرب ارسلوا الاسراء خاصة ان يقتلوا اهل الحرب آخرين وجعلوا الامير من الاسراء وجعلوا له ان يحكم بحكم اهل الاسلام وساموا لهم الفنا ثم يخرجونها الى دار الاسلام فلا بأس بالقتال على هذا اذا خافهم او لم يخافوا) لانهم يقتلون وحكم الاسلام هو الظاهر عليهم فيكون ذلك جهاد امهم *

(ثم خمس ما اصابوا اذا خرجوه الى دار الاسلام ويقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة) لان المصايب لما اخذكم الغنيمة هاهنا فتاكد الحق فيه بكون الاحراز بدار الاسلام ﴿الآرى﴾ ان قومنا من اهل الحرب موادعين لاهل الاسلام او طلب اليهم المسلمون ان يدخلوا بلادهم جنودا لينزوا على اهل حرب آخرين ففعلوا ذلك فانه خمس ما اصابوا ثم يقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة *

(ولو كان اهل الحرب الذين بعثوا الاسراء لقتال عدوهم شرطوا ان المصاب لهم دون الاسراء او نصف المصاب لهم والاسراء لا يخافونهم ان لم يفعلوا ذلك فليس ينبغي لهم ان يقتلوا على هذا) لان فيه اعانتهم على المسلمين ﴿الآ ترى﴾ انهم لو اصابوا كراعا او سلاحا اخذوا منهم المشروط فقتلوا به على قتال المسلمين (الا ان يكونوا شرطوا لهم ان يتركوه فيخرجوا الى دار الاسلام اذا فعلوا ذلك فيثبنا بأس بان يفعلوا) لان هذا في المعنى بمنزلة مفاداتهم انفسهم بما يعطونهم من السبي والكراع والسلاح *

(ثم اذا خرجوا بالبيعة الى دار الاسلام خمس ذلك وقسم بينهم على سهام الغنيمة) لا هم اصابوه وحكم الاسلام هو الظاهر فيهم وبالا حراز بدار الاسلام يتأكد حقهم فيه لا تسليم المشركين لهم ذلك لان المشركين ما كانوا امهم حين اصابوا ذلك وكانت منفعتهم حين اصابوا امنة المسلمين *

(ولو كانوا شرطوا الاسراء الكراع والسلاح والسبي ولهم ماسوي ذلك لم يكن يقتل الاسراء على هذا بأس ايضا بمنزلة مفاداتهم انفسهم بالمال فان كانوا قالوا لهم ذلك ليم على ان لا يخرجوا الى دار الاسلام ولا يخرجوا انفسهم ايضا فيبذل لا ينبغي لهم ان يقتلوا على هذا الا عند تحقق الضرورة بان يخافوهم على انفسهم) لان في هذا القتال تحصيل منفعة المال للمشركين وليس بمقابلته معنى الخلاص للمسلمين فلا يسمع القتال على هذا الا عند تحقق الضرورة *

باب لا يكون لاهل الحرب من احدث الكنائس والبيع وبيع الخمر

﴿مالا يكون لاهل الحرب من احدث الكنائس والبيع وبيع الخمر﴾ (ذكر عن ثوبان بن عمر الحضرمي (١) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خصاص (١) ابو حنبل المصري قاضي مصر روى عن ابن عفير وعنه الليث وطائفة *

قال الدارقطني كان فاضلا عابدا توفي سنة عشرين ومائة رحمه الله ٩٢ حسن المحاضرة

باب لا يكون لاهل الحرب من احدث الكنائس والبيع وبيع الخمر

في الاسلام ولا كنيسة * وفيه لثنتان خصاء وخصاء والحديث مروي بكل واحد من اللفظين وفي تفسيره قولان احدهما النهي عن اخصاء بني آدم بصيغة النفي وهو ابلغ ما يكون من النهي وذلك حرام بالنص قال الله تعالى ولا مرتهم فليغيرن ما خاق الله قبل هو اخصاء بني آدم وانما يامر الشيطان بما هو من الفحشا والكره ثم هو مثله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب المشهور وقيل المراد به التبتل وهو ان يحرم الرجل غشيان النساء فيجعل نفسه منزلة الرهبان الذين يحرمون النساء وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك عثمان بن مظعون مع اصحابه حين هموا به والمراد بالكنيسة احداث الكنائس في امصار المسلمين فان اهل الذمة يمنعون من ذلك وقد فسر ذلك ابن سماعه في نوادره عن محمد بن الحسن رحمه الله حين روى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امنع اهل الذمة من احداث شي من الكنائس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولا اهدم شيئاً مأجودته قديماً في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مصرام امصار المسلمين) لا تغير ما وجد قديماً لا يجوز الا بدليل موجب لذلك وتمكينهم من احداث ذلك في موضع صار معداً لاقامة اعلام الاسلام فيه وتمكين المسلم من الثبات على الشرك بعد الدرة وذلك لا يجوز بحال *

(فان طلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا ذمة المسلمين يجري عليهم احكام الاسلام على ان يؤدوا عن رقابهم وارضيتهم شيئاً ما لموافاته يجب على الامام ان يجيبهم الى ذلك) لان عقد الذمة يتوهم به القتال كالا سلام فكما انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم يجب اجابتهم الى ذلك فكذلك اذا طلبوا عقد الذمة

وهذا لانهم يلتزمون احكام الاسلام بهذا الطريق فيما يرجع الى المعاملات
ثم ربما يرون محاسن الشريعة ويسلمون فكان هذا في معنى الدعاء الى الدين
بارفق الطريقين (وقد اجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل نجران
الى هذا حين طلبوا منه فصاح لهم على الف حلة في سنة او على الف ومائتي حلة)
فان صولحو على هذا وارضيتهم مثل ارض الشاميين وقرى فليس ينبغي
للمسلمين ان ياخذوا شيئا من دورهم وارضيتهم ولا ان ينزلوا عليهم منازلهم لانهم
اهل عهد وصالح وقد نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خمير
لاحتل لكم شيئا من اموال المهاجرين ولاهم قبلوا الذمة لتكون اموالهم
وحقوقهم كما ووال المسلمين وحقوقهم *

(فان اراد المسلمون ان يتخذوا مصرا في الموات من تلك الاراضي التي لا يملكها
احد فلا بأس بذلك) لانه ليس في هذا تعرض لشئ من املاكهم وقد صارت
ديارهم من جملة ديار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها فالرأى الى الامام
في الموات من الاراضي في دار الاسلام (قال صلى الله عليه وآله وسلم لان عادى
الارض لله ورسوله ثم هي لكم مني) (فان كان قرب ذلك المصرا الذي اتخذه
المسلمون في الموات من الاراضي قرى لاهل الذمة فمظم المصرا حتى جاوز تلك
القرى فقد صارت من جملة المصرا لا حاطة المصرا بجوانبها فان كان لهم في تلك
القرى كنائس او بيوت نيران تركت على حالها) لانهم اهل صالح
قد استحقوا به ترك التعرض لهم في ذلك الحكم بصيرورة ذلك الموضع مصرا
(الا ترى) انه لا يجوز التعرض لهم في اخذ شي من املاكهم وازواجهم
من ذلك الموضع لانهم استحقوا ذلك بمقدار الصالح (ولكن ان ارادوا احداث
بيعة او كنيسة في ذلك الموضع لم يكن لهم ذلك لانه صارا من جملة امصار

المسلمين يصح فيه الجمع والاعياد ويقام فيه الحدود وفي تمكينهم من احدثات
شئى من ذلك في مثل هذا الموضع ادخال الوهن على المسلمين او تمكينهم من
المعارضة مع المسلمين صورة وهذا مراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بقوله ولا كنيسة *

توضيحه ان ما كانت لهم من الكنائس في هذا الموضع قدنا كدسهم فيها
بالتقرير بعدما صار ذلك الموضع دار الاسلام فلا يتغير ذلك بما احدث من
الحال وهو تغيير ذلك الموضع مصر المسلمين بخلاف ما اذا ارادوا الاحداث
وهو نظير حكم في حادثة امضاها القاضي باجتهاده ثم تحول رأيه فانه لا ينقض ذلك
وان كان ينبنى مثل تلك الحادثة في المستقبل على ما ظهر له من الرأى فيه *

وكذلك ان كانوا يبيعون الخمر والخنازير علانية في ذلك الموضع فاهم
يمنعون من ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مصرا لان هذا تصرف ينشؤه
وقدينا في البسوط ان اهل الذمة يمنعون من اظهار بيع الخمر والخنازير في
امصار المسلمين ومن ادخل ذلك في الامصار على وجه الشهرة والظهور (هكذا
نقل عن عمر وعلى رضي الله عنهما) ولان هذا فسق وفي اظهار الفسق في امصار
المسلمين استخفاف بالدين وما صالحناهم على ان يستخفوا بالمسلمين (وكذلك
ان حضر لهم عيد يخرجون فيه صليبيهم فليفهوا اذ ذلك في كنائسهم القديمة فاما ان
يخرجوا ذلك من الكنائس حتى يظهره في المصر فليس لهم ذلك لما فيه من
الاستخفاف بالمسلمين ولكن ليخرجوه من كنائسهم حتى اذا خرجوه
من المصر الى غير المصر فليصنعوا من ذلك ما احبوا يعني اذا جاوزوا الفرية
المصر لان قضاء المصر كجوفه في حكم اقامة الجمعة والعيد فيه على ما ذكر في
نوادري سليمان ان الامام اذا حزبه امر يوم الجمعة يخرج مع الناس الى بعض

اقامة الجمعة والعيد فيها
كجوفه في حكم

افنية المصر فله ان يصل الجمعة بهم وهم يمنعون من اظهار ذلك في الموضع
الذي يظهر المسلمون فيه مثل ذلك لكيلا يؤدى الى صورة المعارضة فمر فنان
فناء المصر في هذا كجوف المصر *

(وكذلك ضرب الناقوس لم يمنعو امنه اذا كانوا يضربونه في جوف كنائسهم
القديمة فان ارادوا الضرب بها خارجا فليس ينبغي ان يتركوا ليفعلوا ذلك
لما فيه من معارضة اذان المسلمين في الصورة * فاما كل قرية او موضع ليس
بمصر من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون من احداث جميع ذلك فيها وان
كان فيها عدد من المسلمين نزول لان هذا ليس بموضع اعلام الدين من اقامة
الجمعة والاعياد فيه وكثير من ائمة بلخ رحمهم الله تعالى قالوا انما اجابوا بها هذا هنا *
وفي المبسوط بنى على حال قراهم بالكوفة فابن حامة من يسكنها اهل الذمة
والروافض فاما في ديارنا فهم يمنعون من ذلك في القرى كما يمنعون منه في
الامصار لانهم موضع جماعات المسلمين وجالوس الواعظين والمدرسين بمنزلة
الامصار واستدلوا بلفظ ذكره هنا فقال (فاما المصر الذي الغالب عليه اهل الذمة
مثل الحيرة وغيرها ليست فيها جمعة ولا حدود تقام فانهم لا يمنعون من احداث
ذلك فيها) ومشايخ ديارنا يقولون لا يمنعون من احداث ذلك في القرى على كل
حال واستدلوا بلفظ ذكره هنا فقال القرى التي اهلها مسلمون الا انها ليست
بامصار فيها جمع وحدود اذا اشترى قوم من اهل الذمة فيها منازل واتخذوا
فيها الكنائس والبيع واعلنوا فيها بيع الخمر والخنزير لم يمنعو امن ذلك لان
المنع باعتبار انه موضع اقامة معالم الدين فيه من الجمع والاعياد واقامة الحدود
وتنفيذ الاحكام وفي مثل هذا دليل على ان تنفيذ الاحكام يختص بالامصار
دون القرى وهكذا اشياء رالية في ادب القاضي بخلاف ما ذكر الخصاص

المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس

ان القرى في ذلك كالمصارع وقد بينا ذلك في شرح المختصر
 (فالْحَاصِلُ) انهم يعمون من احداث ذلك في المصرو ما يكون من فناء المصرو ولا
 يعمون من ذلك في القرى التي يكون اكثر السكان بها من اهل الذمة فلما
 في القرى التي يسكنها المسلمون اختلاف بين المشايخ على ما بينا
 (ولو شرط عليهم المسلمون في اصل الصالح ان يقاسموهم منازلهم في مدينتهم
 وامصارهم فذلك جائز) لان اشتراط هذا الملك عليهم كاشتراط مال
 آخر فيجوز اذا كان معلوما

(فان زل عليهم المسلمون في مدينتهم وقراهم وفيها الكنائس وبيع الخمر
 والخنازير علانية وتزويج المحارم في كل موضع صار مصرا للمسلمين بجمع فيه
 الجمع وتقام فيه الحدود فانهم يعمون من احداث الكنائس فيه واظهار شيء
 مما كانوا يظهرونه قبل ذلك) لان هذا الموضع قد صار من امصار المسلمين
 بما احدثوا من السكنى فيه بعد الصالح فهو في الحكم نظير ما تقدم مما جعلوه مصرا
 بهدان كان من قرى اهل الذمة فكل حكم ذكرناه هناك فهو الحكم هاهنا
 (فان اهدمت كنيسة من كنائسهم القدعة فلم ان بنوها كما كانت) لان حقهم
 في هذه البقعة قد كانت مقررا لما كانوا اعدوه له فلا يتغير ذلك بانهدام البناء
 فاذا بنوه كما كان فالبناء الثاني مثل الاول

(وان قالوا يحولونه من هذا الموضع الى موضع آخر من المصراع فليس لهم ذلك)
 لان الموضع الآخر قد صار معدا لظهارا احكام الاسلام فيه فلا يمكن ان
 يجعلوه مدينا بعد ذلك لاظهار حكم الشرك فيه وان كان بعض يجعلونه للمسلمين
 بمنزلة المردة اذا طالب ان يمكن من الثبات على الردة بحال يعطى المسلمين فانه
 لا يجاب الى ذلك بحال ارايت لو ارادوا ان يحولوه الى موضع كان مسجدا

لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر

للمسلمين في وقت من الاوقات على ان ينو في هذا الموضع للمسلمين مسجدا
 اجود مما كان منه واوسع كان محل اجابتهم الى ذلك لا يجوز بحال
 (ولو ظهر الامام على قوم من اهل الحرب وعلى ارضهم فرأى ان يحملهم ذمة
 كما فعله عمر رضي الله عنه باهل سواد الكوفة فهو جائز مستقيم) لانه فعل ذلك
 بعد ما شاووا الصلابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وحاجتهم بدلالة النص من
 الكتاب وهو قوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم حتى اجمعوا على قوله الا نفر
 يسير منهم خالفوه ولم يجبروا على ذلك حتى دعا عليهم على المنبر فقال اللهم اكفني
 بالالا واصحابه فما حال الحول ومنهم من تطرف ثم لا ينعون بعد ذلك من بناء
 بيمه او كنيسة ولا من اظهار بيع الخمر والخنازير في قراهم وامصارهم لان المنع
 من ذلك مختص بامصار المسلمين التي تقام فيها الحدود والجمع وقد قررنا هذا
 في الاراضي التي وقع الصلح عليها قبل ان يظهر بهم فكذلك في هذه الاراضي
 لانهم ليست بمواضع اقامة اعلام الدين والاسلام من الجمع والاعياد والحدود
 (فان مصر الامام في ارضهم مصر المسلمين كما مصر عمر رضي الله عنه بالبصرة
 والكوفة فاشترى اهل الذمة دورا وسكنوا مع المسلمين لم ينعوا من ذلك)
 لاننا قبلنا منهم عقد الذمة ليقهوا على محاسن الدين فمسي ان يؤمنوا واختلاطهم
 بالمسلمين في السكنى معهم يحقق هذا المعنى
 (قال رضي الله عنه) وكان شيخنا الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول هذا
 اذا قلوا وكان بحيث لا تعطل بعض جماعات المسلمين ولا يتقال الجماعة بسكنائهم
 بهذه الصفة فاما اذا كثروا على وجه يؤدى الى تعطيل بعض الجماعات او تقليدها
 ممنوا من ذلك وامروا بان يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا
 يحفظ عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه

دعاء عمر رضي الله تعالى عنه على بلال واصحابه لما اقامتهم اياه في مسجدهم لاهل سواد الكوفة ذمة

(فان اشترى وادورا للسكنى فالرادوان يتخذوا دار امنها كنيسة او بيعة او بيت نار
يجتمعون فيها الصلواتهم منهمو امن ذلك) لما في احداث ذلك من صورة المعارضة
للمسلمين في بناء المساجد لاجاعات وفيه ازدراء بالدين واستخفاف بالمسلمين
(وكذلك ينعون من اظهار بيع الخمر والخنازير ونكاح ذوات المحارم في هذا
المصر) لان في هذا الاظهار معنى الاستخفاف بالمسلمين ومقصودهم يحصل
بدون الاظهار (ولا ينبغي لاحد من المسلمين ان يواجرهم بيتا شيعى من ذلك لما
فيه من صورة الاعانة الى ما يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين فان اجرهم فاطروا
شيئا من ذلك في تلك الدار منهم صاحب البيت وغيره من ذلك على سبيل النهي
عن المنكر وهو في ذلك كغيره ولا يفسخ عقد الاجارة بهذا بمنزلة مالوا اجر
بيته من مسلم فكان يجمع الناس فيه على الشرب او بيع المسكر فيه فانه ينعى
من ذلك على سبيل النهي عن المنكر ولا يفسخ الاجارة لاجله) لان المنع من
هذا ليس بالمعنى يتصل بعقد الاجارة.

(وان اتخذ فيه مصلى لنفسه خاصة لم يمنع من ذلك) لان هذا من جملة السكنى
وقد استحق ذلك بالاجارة وانما يمنع مما فيه صورة المعارضة للمسلمين في اظهار
اعلام الدين وذلك بان يبنيه كنيسة يجتمعون فيها الصلواتهم (فان اراد ان يجعل هذا
البيت صومعة يتخلى فيها كما يتخلى فيها اصحاب الصوامع منع من ذلك في
امصار المسلمين) لان هذا شيعى يشتهر فهو بمنزلة اتخاذ الكنيسة لجماعتهم
(فان صارت بلدة من هذه البلاد مصر امن امصار المسلمين يجمع فيه الجمع
وتقام فيه الحدود ولهم فيه كنيسة قديمة فان الامام عنهم من الصلاة فيها بخلاف
ما تقدم من الامصار التي صالح عليها الاهل اقبل ان يقع الظهور عليهم فان هناك
يترك لهم الكنائس القديمة ويعنون من احداث الكنائس بعد ما صارت مصرا

من امصار المسلمين وهنما ينعون من اعدائ الكنائس ولا يترك لهم الكنائس
 القديمة ايضا اذا وقع الظهور عليهم لان الامام لو قسمها بين الغائبين لم يترك فيها
 شيئا من الكنائس فكذلك اذا جعلهم ذمة وكان المعنى فيه ان سبب استحقاق
 اظهار احكام المسلمين في كل موضع في هذا المصير قد تقرر حين فتح عنوة وشئت
 حق المسلمين فيه فبعد ذلك الرأى الى الامام فيما يرجع الى النظر للمسلمين لافي
 ابطال حقهم وفي الاول ما تقرر سبب الاستحقاق في تلك الاراضى للمسلمين
 وانما ثبت الامام ذلك بالصالح فيقتصر على ما تناوله عقد الصالح (الترى) ان
 هاهنا يضع الجزية على جماعتهم والخراج على اراضيهم وهناك لا يزعمهم من المال
 عن نفوسهم واراضيهم الا مقدار ما وقع الصالح عليه (توضيحه) ان هناك
 بالصالح تقرر حقهم الذى كان ثابتا قبله وانما ثبت حق المسلمين بناء على حقهم
 المتقرر فيصير الحق الثابت فيها للمسلمين مانعا لهم من اعدائ الكنائس والبيع
 ولا يصير موجبا للاعتراض عليهم فيما تقرر حقهم فيه وهاهنا اعترض حقهم على
 الحق الثابت فيها للمسلمين باعتبار رأى راه الامام في امن عليهم وذلك الرأى
 مقيد بالنظر فيما لا نظر فيه للمسلمين يعتبر تقدم حق المسلمين (وكان) هذا نظير
 المستامن في دار يأمكن من الرجوع الى دار الحرب وهؤلاء الذين جعلهم
 الامام ذمة لا يمكنون الرجوع الى دار الحرب بحال لا معنى الذى اشرنا اليه *
 (الا انه لا ينبغي للامام ان يهدم ابنية الكنائس القديمة لهم ولكن يمنعهم من
 الصلاة فيها ويأمرهم بان يجعلوها مساكن يسكنونها) لانهم املوكة لهم ولما جعلهم
 ذمة فقد اظهر الحرمة والعصمة لا ملاكهم فلا يجوز له ان يتعرض لشيء من
 ذلك بالتخريب عليهم ولكن يمنعهم من ان يجتمعوا فيها لتبديدهم اليه من
 اظهار الشرك في موضع ثبت حق المسلمين في اظهار احكام الاسلام فيه

(فان عطل المسلمون هذا المصير حتى تركوا إقامة الحدود والجمع فيها فلاهل الذمة ان يتخذوا فيها ما ارادوا من الكنائس وان يظهروا بيع الخمر والخنزير فيها) لان المنع من ذلك المعنى قد ارتفع (الآثرى) انهم كانوا لا ينعون فيه قبل ان يجعلها الامام مصر المسلمين يقيم فيها الجمع والاعياد فكذلك بعد ما ترك ذلك لان المانع صورة المعارضة *

* قال (وليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار في شئ من الامصار والقرى وكذلك لا ينبغي ان يظهر فيها بيع الخمر والخنزير بحال من الاحوال) لان هذا كله يبتنى على سكنى اهل الذمة فيها وهم لا يمكنون من استدامة السكنى في ارض العرب كرامة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه موضع ولادته ومنشئه والى ذلك اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا يجتمع في ارض العرب دينان * وقال لئن بقيت لا يخرجن بنى نجران من جزيرة العرب - * ثم اجلاهم عمر رضي الله تعالى عنه الى الشام وقد كان لهم عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * وكذلك اجلى يهود خيبر ويهود وادى القرى وغيرهم ممن كان يسكن ارض العرب من اليهود والنصارى حتى لحق بعضهم بالشام وبعضهم بالعراق * فظهر بهذا انهم ينعون من استدامة السكنى لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحاجة الى ذلك في المنع من تلك الكنائس واظهار بيع الخمر والخنزير فيها اظهر *

(واذا دخلها مشرك تاجر اهل ان يتجر ويرجع الى بلاده لم يمنع من ذلك وانما يمنع من ان يطيل فيها المكث حتى يتخذ فيها مسكنا) لان حالهم في ارض العرب مع التزام الجزية كحالهم في المقام في دار الاسلام بغير التزام الجزية وهناك لا ينعون من التجارة وانما ينعون من اطالة المقام فكذلك حالهم في

وليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار

ارض العرب حتى اذا اراد رجل من اهل الذمة ان ينزل ارض العرب مثل
المدينة ومكة والطائف والربذة ووادي القرى فانه يمنع من ذلك لان هذا
كله من ارض العرب وقد بينا ان ارض العرب من عذيب الى مكة طولا ومن
عدن ابين الى اقصى حجر باليمن بمرة عرضا *

(و كل مصر من امصار المسلمين يجمع فيها الجمع فليس ينبغي لمسلم ولا كافران
يدخل فيها خيرا ولا خيرا ولا خيرا اظهر افان فعل ذلك مسلم وقال انما صررت مجتازا
وانما اريد ان اخلل الخمر او قال ليس هذا لي فان كان رجلا ديننا لا يتهم على
ذلك على سبيله) لان ظاهر حاله يشهد على صدقه في خبره والبناء على الظاهر
واجب حتى يتبين خلافه خصوصا فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال *
(وان كان ممن يتهم بتناول ذلك اهرقت خمره وذبح خنزيره فاحرق بالنار)
لان ظاهر حاله يدل على ان قصده كان ارتكاب الحرام وفعله الذي ظهر
على قصده ارتكاب الحرام حرام فيمنعه من ذلك على سبيل النهي عن المنكر *
(وان رأى ان يؤذيه باسواط ويحبسه حتى تظهر توبته فعل) لانه صار مستوجب
التعزير بارتكاب ما لا يحل وهو اظهار الخمر و الخنزير في مصر المسلمين *
(ولا ينبغي له ان يتعرض للأناء بالكسر والتمزيق) لان هذا مال متقوم عند
المسلمين فلا ينبغي ان يفسده على مالكه اذ التعزير باي لام في البدن لا بافساد في
المال وقد بينا هذا في باب احراق رجل الغال (وان فعل ذلك انسان ضمن
قيمة ما افسده) لانه ا تلف مالا متقوما يمكن الانتفاع به بوجه حلال *

(الا ان يكون من رأي الامام ان يفعل ذلك عقوبة لما صنع صاحبه فيشدد
لا ضمان عليه فيما صنع ولا على من امر به) لان هذا منه حكم في موضع الاجتهاد
وقد بينا اختلاف العلماء في احراق رجل الغال وحكم الامام في المجتهادات

نافذ* ومن اصحابنا من يقول تاويل هذا في اناه يشرب فيه الخمر على وجه لا يمكن
الاستماع به بطريق آخر فانه اذا كان بهذه الصفة يجوز افساده على ما روي
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكسر الدنان وشق الزقاق - والاصح
هو الاول فانه اذا كان بهذه الصفة كان الامام وغير الامام في هذا سواء كما
في اراقة الخمر وانما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك تحقيقا
لأن جرح عن المادة المألوفة فكذلك هاهنا ان رأى الامام ان يامر به على تحقيق
معنى الزجر كان ذلك منه حكما نافذا*

(فان اخذ الزق والدابة التي كان عليها ذلك الشراب فباع ذلك كله فيمعه باطل)
لانه باع مال الغير بغير اذن صاحبه والامام في هذا كثيره من الناس في انه
لا ولاية له في بيع المال على مالكه من غير حق مستحق عليه*
(وان كان الذي ادخله ذميا فان كان جاهلا برده عليه متاعه وتقدم اليه في ذلك
فاخبره بانه ان عاداديه) لان هذا مما قد يشبهه عليهم والجهل في مثله عذر مانع
من التاديب*

(فان عادد بما تقدم اليه او كان عالما في الابتداء ان هذا لا ينبغي له لم ينفع للامام
ان يريق خمره ولا يذبح خنزيره) لان ذلك مال متقوم في حقه وقد بينا
ان التاديب ليس باتلاف المال ولكنه يوجب عليه ذلك بالضرب والجس*
(وان اتلف انسان شيئا من ذلك عليه ضمن قيمته الا ان يري الامام ان
يفعل ذلك به على وجه العقوبة) والحاصل ان حقهم في الخمر والخنزير هاهنا
كحق المسلمين في الاواني فان كل واحد منهما مال متقوم لصاحبه كما بينا*
(ولو مر ذمي بخمر له في سفينة في مثل دجلة والفرات فربما في وسط بغداد
او واسط او المداين لم يمنع من ذلك لان هذا الطريق الاعظم لا بد له من

المرفية) يعني ان مالا يستطيع الامتناع منه فهو عفو* ولان المنع منه في موضع
يقام فيه شيء من اعلام الاسلام - كيلا يؤول الى الاستخفاف بالمسلمين وهو
غير موجود في وسط الدجلة*

(الا انه لا يترك ان يرد بها الى شيء من قرى هذه الامصار ظاهر المافي ذلك
من الاستخفاف بالمسلمين وهذا غير موجود في وسط دجلة بمنزلة الاسواق
والطرق التي فيها تجمع المسلمين فان فعل شيئا من ذلك فالحكم في تاديبه كما ينبت
وكذلك لو ارادوا الممر بذلك في طريق الامصار ولا ممر لهم غير ذلك
لم يمنعوا منه) لان هذا بما لا يستطيع الامتناع منه (فان كان لهم طريق ياخذون
فيه غير الامصار منعوا من ذلك) لانه لا حاجة لهم الا الى ذلك*

(وان لم يكن لهم طريق سوى ذلك فينبغي للامام ان يبعث معهم امينا حتى
يخرجهم من المصير نظرا منه لهم حتى لا يتعرض لهم احد من المسلمين ونظرا منه
للمسلمين حتى لا يخلو حالهم في معنى ذلك عن معنى الذل او حتى لا يدخلوا
ذلك بعض مساكن المسلمين من التهمين بشرب شيء من ذلك*

(وكل قرية من قرى اهل الذمة اظهر وافيا شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه
مثل الزنا واثبات القوا حش فانهم يمنعون من ذلك كله) لان هذا ليس بديانة منهم
ولكنه فسق في الديانة فانهم يمتدنون الحرمة في ذلك كما يستقده في المسلمون*
ثم المسلمون يمنعون من كله في القرى والامصار فكذلك اهل الذمة*

(والاصل فيه عقد الربا فقد صبح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كتب الى اهل نجر ان بان تدعوا الربا او ان ذنوا بحرب من الله ورسوله
وكان ذلك لهذا المعنى انه فسق منهم في الديانة فقد ثبت بان نص حرمة
ذلك في دينهم قال الله تعالى واخذتم الربا وقدسوا عنه* وعلى هذا اظهر

بيع المسلم والذي من اضرار بيع الزمير والطبول للهو والغناء

بيع الزمير والطبول للهو واظهار الغناء فانهم يمنعون من ذلك كما يمنع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك عليهم لم يضمنه الا كما يضمنه اذا كسره للمسلم لان هذا لم يتناوله عقد التهمة في التقرير عليه اذ لم يثبت انهم كانوا مقرين عليه في دينهم وانما ثبت ذلك في الخمر والخنازير وكناجح المحارم وعبادة غير الله تعالى فلا يترتب لهم في ذلك خاصة فاما فيما سوى ذلك فالحكم كحال المسلمين في المنع في ارتكاب الفواحش *

(ولو طلب قوم من اهل الحرب الصالح على شرط ان المسلمين ان اتخذوا مصراً في ارضهم لم يمنعوهم من ان يحدوا فيه بيعة او كنيسة وان يظهر وا فيه بيع الخمر والخنزير فلا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم على ذلك) لان هذا في معنى اعطاء الدية في الدين والزام ما يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين فلا يجوز المصير اليه الا عند تحقق الحاجة والضرورة *

(فان اعطاهم الامام على هذا عهداً فانه لا ينبغي له ان يفي بهذا الشرط لانه يخالف حكم الشرع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل) والاصل فيه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح اهل مكة يوم الحديبية على ان يرد عليهم من جاء منهم مسلماً ثم نسخ الله تعالى هذا الشرط بقوله فان عاتموهم فمونات فلا ترجعوهن الى الكفار * فصار هذا اصلاً ان الصلح متى وقع على شروط منها الجائز الذي يمكن الوفاء به ومنها الفاسد الذي لا يمكن الوفاء به فان الامام ينظر الى الجائز فيجزئه والى الفاسد فيبطله) الا ترى انهم لو شرطوا في الصلح اظهار الزنا واستيجار الزواني عارية لا يجوز الوفاء لهم بهذا الشرط بل يقام الحد على من يثبت عليه الزنا منهم فكذلك ما سبق (ولو ان الذين صالحوا اعلى اراضيهم احدثوا كنائس في قرأهم وامصارهم

بعد ما صاروا ذمة ثم صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين يجمع فيها
الجمع فليس ينبغي للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك لانهم احدثوه وما كانوا
يمنون من احدثه يومئذ فكان ذلك وكنائسهم القديمة التي وقع الصالح عليها
سواء فيترك ذلك لهم (ويعنون من احدث الكنائس بعد ما صار مصر من
امصار المسلمين) (فان قيل) كيف يعنون من اظهر بيع الخمر والخنازير في هذا
المصر ولا يعنون من الصلوة في الكنيسة القديمة (قلنا) لان بيع الخمر والخنازير
انشاء تصرف منهم بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام فاما استدامة الكنيسة
على ما كانت فليس بالانشاء التصرف وصلاتهم فيها وان كان انشاء التصرف
فبعد الذمة قد استحقوا ترك التعرض لهم في ذلك فكان صلاتهم فيها بمنزلة
شرحهم الخمر واكلهم الخنازير *

(ولو ان مصر من امصار اهل الذمة صار مصر المسلمين يجمع فيها الجمع فهدموا
من احدثات كنيسة فيه ثم تحول المسلمون عنه فلم يبق فيه منهم الا نفر يسير فقد
بيننا انه يود الحكم فيه على ما كان في الابتداء لا يعنون من احدث الكنائس
فيه فان بنوا فيها الكنائس ثم بدلوا المسلمين فرجعوا الى ذلك المصر لم يهدموا شيئا
من احدثوا من الكنائس قبل عود المسلمين اليهم) لانهم حين بنوا اما كانوا يمنون
منه فكان هذا وما بنوه قبل ان يتخذ المسلمون ذلك الموضع مصر لهم سواء *

وان كان ذلك الموضع اخذ عنوة فقد بينا انهم يمنون من الصلوة فيها كما
يعنون من ذلك في الكنائس القديمة (فان كانت لهم كنيسة قديمة في مصر من
امصار المسلمين فاراد المسلمون منهم من الصلوة فيها فقالوا نحن قوم من اهل
الذمة صلحنا على بلادنا وقال المسلمون بل اخذنا بلادكم عنوة ثم جعلتم ذمة
وهو امر قد تجاوز فلم يدر كيف كان فان الامام ينظر في ذلك هل يجد فيه

أثرا عند الفقهاء وسأل أصحاب الاخبار كيف كان أصل هذه الأرض فان
وجد فيه أثرا عمل به (لأن نقل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل
بها) ولأن هذا مما لا يمكن أن يثبت بالشهادة القاطعة لأنه لم يبق أحد ممن أدرك ذلك
الوقت وما جرى الرسم بالشهادة على الشهادة في مثل هذا فيكتفي فيه بما وجد
من الحجة في أيدي الفقهاء لأن الوسع معتبر في الحجج ولهذا يكتفي بشهادة
النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ولأن هذا من أمر الدين وخبر الواحد حجة
للمعمل به في باب الدين *

(فإن لم يوجد في يد الفقهاء أثر في ذلك أو كانت الآثار فيه مختلفة فإن الإمام
يجعلها أرض صالح ويجعل القول فيها قول أهله) لأنها في أيديهم فهم
متمسكون فيها بالأصل والمسلمون يريدون الاعتراض عليهم بالمنع
والهدم فيكون القول في ذلك قول الذين يتمسكون بالأصل مع إيمانهم
كيف وقد تكدق لهم بما ظهر من الصالح بينا وبينهم في الحسأل فإن الأصل أن
الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير إلى تحكيم الحال كما في جريان الماء
في استيجار الرحى (توضيحه) أنا نقينا بثبوت حقهم فيها في الأصل ووقع الشك
والتعارض في الأدلة المثبتة لحق المسلمين فيها واليقين لا يزول بالشك *

(وعلى هذا لو جاء أثرهم أهل صالح وأثرهم أخذوا عنوة فإن القول فيه قولهم
أيضا) تعارض الآثار *

(وهذا بخلاف ما إذا شهد شهود على شهادة شهودهم صالحوا أو شهد شهود
على أنهم أخذوا عنوة فإنه يعمل بشهادة الفريق الثاني) لأن الشهادة حجة قاطعة
فيرجح بالاثبات والذين شهدوا أنهم صالحوا يبقون على ما كان ولا يشتبون
شيئا أحادنا والفريق الثاني يشتبون ذلك *

نقل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها خبر الواحد حجة للمعمل به في باب الدين

فأما الأتريس بشهادة قاطعة والمعمل به في النفي والاثبات وفي الاتقاء
والاحداث بصفة واحدة فالتحقق المعارضة يصار الى التمسك بالاصل) وأشار
الى معنى آخر في الكتاب * فتسال (لما جعل القول قولهم قبل اقامة البينة كان
الاحتاج الى البينة هم المسلمون دون اهل الذمة فيقبل بينتهم على ذلك بمنزلة بينة
الخارج مع ذي اليد في دعوى المالك المطلق) (فان قيل) كان ينبغي ان يترجع بينة
اهل الذمة لانها من تقرير حرية الاصل وتقي سبب حق الاسترقاق بمنزلة
مجهول الحال اذا ثبت حرية البينة في معارضة بينة مدعى الرق عليه (قلنا) هذا
معنى لا يمكن اعتباره هاهنا فالذي اخذوا عنوة اذامن الامام عليهم كانوا احرار
الاصل بمنزلة الذين صالحو على اراضيهم ورقابهم فبين الكل اتفاق على انهم
احرار لم يملكوا قط وانما الدعوى فيما في ايديهم من الكنائس فهو بمنزلة الدعوى
بين الخارج وذي اليد في ملك ما في يده *

(ولو جاء اثرانهم اخذوا عنوة وجاءت الشهادة على شهادة انهم صالحو اكان
الشهادة احق ان يؤخذ بها) لانها حجة قاطعة فلا يقا بها رواية الأتريس لان
ذلك ليس بحجة في موضع المنازعة والخصوصية *
(ولكن يشترطان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين) لان شهادة اهل
الذمة لا تكون حجة على المسلمين *

(ولو جاء اثرانهم صالحو وجاءت الشهادة انهم اخذوا عنوة فانه يؤخذ
بالشهادة ويستوى في ذلك شهادة المسلمين واهل الذمة) لانها تقوم عليهم الآن
باعتقاد ما في ايديهم وشهادة اهل الذمة حجة عليهم * والله اعلم بالصواب *

باب ما يحل للمسلمين ان يقاتلوا بالعدو وما لا يحل
(قد بينا انه لا بأس بخريق حصونهم وتغريقها ماداموا ممتنعين فيها سواء كان

باب ما يحل للمسلمين ان يقاتلوا بالعدو وما لا يحل

ففيها قوم من المسلمين اسراء او مستامين او لم يكونوا والاولى لهم اذا كانوا
 يتمكنون من الظفر بهم وجه آخر ان لا يقدموا على التفريق والتفريق (لان
 في ذلك اتلاف من فهم من المسلمين ان كانوا وان لم يكونوا ففي ذلك اتلاف
 اطفاء لهم ونسأ لهم وذلك حرام شرعاً فلا يجوز المصير اليه الا عند
 تحق الضرورة والضرورة فيه ان لا يكون لهم طريق آخر يتمكنون من الظفر بهم
 بذلك الطريق او يباحقهم في الطريق الآخر خرج عظيم ومؤنة شديدة
 فيثبت له دفع هذه المؤنة يباح لهم التفريق ومن ضرورة ثبوت الا باحة مطلقاً
 مع العلم بالحال ان لا يلزمهم دية ولا كفارة لان وجوب ذلك باعتبار قتل محظور
 وهذا قتال مأمور به فلا يكون موجبا دية ولا كفارة *

(والسفينسة في ذلك كله بمنزلة الحصن في جميع ما ذكرنا وكذلك ان تترسوا
 باطفال المسلمين او منهم وفي الوجوه كلها ينبغي لهم ان يقصدوا انقضاء
 المشركين من المقاتلين دون غيرهم) لانهم لو قدروا على التحرز عن اصابة
 الاطفال فما كان عليهم التحرز عن ذلك فاذا عجزوا عن ذلك وقدروا على
 التحرز قصدوا ان عليهم ذلك عملاً بقوله تعالى فاقولوا لله ما استطعتم وقد بينا
 فيما سبق ما يتعلق به الدية والكفارة من هذا النوع من الفعل بان يتحقق
 صفة الخطاء *

(فان اختلف الراي وولى المقتول بالرماية من المسلمين فقتل الولى قصده بعد
 ما علمت انه مكره من جهتهم في الوقوف في الصف وقال الراي انما مدت
 المشركين بالرماية فاقول فيه قول الراي مع عينه) لان الراي الى صف المشركين
 مباح له وذلك غير موجب الضمان عليه باعتبار الاصل فيجب التمسك بذلك
 الاصل حتى تقوم الدلائل بخلافه *

(ثم الولي يدعى على الراي سبب وجوب الضمان وهو تعمده اياه بالراي مع العلم بالحال وهو منكر فكان القول قول المنكر مع يمينه) ولان الظاهر شاهد للراي والمسلم لا يعتمد الراي الى المسلم (ومطلق فعل المسلم محمول على ما يحل شرعا) لانه دينه وعقله يحمله على ذلك ويمتنع عن ارتكاب ما لا يحل فلم يثبت القول قول الراي في ذلك (الا انه يحلفه لان الولي يدعى عليه ما لو اقر به الى مه فاذا انكر استخلف لرجاء نكوله) *

(فاذا سبي المسلمون المرأة مع ولدها الصغير فلم يقدروا على حملها فقد بينا انه لا يحل لهم ان يقتلوهما) لان قتل النساء والولدان حرام بالنص (ولكن يتركوهما في مضيقه) لان في تركهما في مضيقه امتناع من الاحسان اليهما بالقتل الى موضع الامن والا امتناع من الاحسان لا يكون اساءة *

(واذا كان مهابا للصبي فلا بأس بان يقتلوه) لانه اسير مباح الدم (ولو امتنع قتله لما فيه من ضياعها لا تمتنع قتال المشركين اصلا) لانه لا يقتل احد منهم في الحرب الا وفيه توهم ضياع عياله *

(فان قدروا على ان يحملوا المرأة دون الصبي وعلموا ان الصبي يموت اذا فرقوا بينهما او كان ذلك اكبر ظنهم فلا بأس بان يقتلوا ذلك) لانهم لو تركوها كانت فيه ضياع الصبي ايضا * ولان تضييع احد هادون الآخر فهو خير من تضييعهما ولا يحمون المرأة دون الصبي يقصدون منتهاة انفسهم في استرقاقها وذلك حق مستحق للمسلمين *

(ولا بأس بالتفريق بين الوالدتين وللهما سبب حق مستحق الا انه ينبغي لهم ان لا يرموا بالصبي عن خيوهم رميا ولكن يضعوه على الارض وضعا) لانهم اذا رموا به كان هسا لكاتبهم وذلك بمنزلة القتل منهم له واذا وضعوه لم يكونوا

قائلين له (الأتري) ان من وجد لقيطاً فرفعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شيء ولورمى فتلف كان ضامناً بدل نفسه فهذا بين الفرق بين الوضع والترك في موضع يعلم انه يهلك فيه *

(وكذلك ان كانوا يتقدرون على حمل الصبي ولا يتقدرون على حمل امه فلا بأس بان يحملوه ويتركوها اذا كانوا يطعمون في اخر اجبه صحيحاً بان كانوا يتقدرون على غذاء يغذونه به اذا فرقوا بينه وبين امه فان كانوا لا يتقدرون على ذلك ولكنهم يتقنون بانه يموت في ايديهم اذا حملوه دون امه فلا ولي ان يتركوه مع امه) لان هذا تفريق غير مقيد ولا لهم اذ تركوه مع امه لا يكون هلاك الولد مضافاً الى فعلهم تسميياً ولا مباشرة واذا حملوه دون امه كان هلاك الولد مضافاً الى فعلهم تسميياً من حيث التفريق بينه وبين ما يغذي به من لبن امه *

(وان كانوا يتقدرون على حمل احدهما لهما شاءوا فينبغي ان يحملوا ما يكون منفعة لهم فيه اكثر) لان باعتبار المنفعة يساح اصل الحمل في احدهما دون الآخر فزيادة المنفي في المنفعة يقع الترجيح ايضاً *

(وان كانت المنفعة واحدة فان لم يطعموا في ان يعيش الصبي اذا فصل من امه فينبغي ان يحملوا الام دون الصبي) لانه لا منفعة في حمل الصبي الآن *

(وان كانوا طعموا ان يعيش الصبي معهم بما يغذونه به فلا ولي ان يحمل الصبي ويتركوا الام) لان خوف الضياع والمجزع عن الاحسان لنفسه في حق الصبي اظهر * ولان الام كافرة مخاطبة فلا تمتنع من الاحسان اليها عند ادوارها على الكفر يكون اولى من الامتناع من الاحسان الى الرضيع *

(وان قدروا على حملها فاستحب لهم ان يتركوا واحداً منهما لما فيه من ترك ايصال المنفعة الى المسلمين مع التمكن من ذلك لما فيه من التفريق بين الوالدة

وولدها» وقال صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ولائهم تقولهما إلى هذا المكان وفي ترك أحدهما في هذا المكان تضيق له فلا يجوز الاقدام عليه الا عند المعجز عن جهلها (وبه فارق مالو وجدوها في هذا الموضع فان هناك لا بأس بأن يأخذوا أحدهما أيها شاءوا) لائهم ما تقولهما إلى هذا الموضع ولهم أن يتركوها في هذا الموضع مع القدرة على حملها فيكون لهم أيضا أن يتركوا أحدهما ويأخذوا الآخر لانه تفريق بحق *

(وهذا اذا طمعو ان يعيش الصبي في ايديهم بما يغذونه به اذا اخذوه فاذا لم يطمعوا في ذلك فلا ينبغي لهم الا ان يأخذوها ان قدروا على ذلك او يتركوها) لان في اخذ الصبي وحده تفريق غير مفيد (وان لم يقدروا على أحدهما فليأخذوا الام) لان فيه منفعة لهم *

(ولا بأس بأن يأخذوها وان كان اكبر الراي منهم ان الصبي يموت) لائهم يأخذ الام بقصدون تحصيل المنفعة لهم واخذها ليس يقتل منهم للصبي بعينه (وكذلك لو وجدوا مع الصبي اباه فلا بأس بأن يقتلوه او يأسروه وان كانوا يعلمون ان الصبي يموت بعده) لان هذا ليس يتعرض منهم للصبي بشيء *

(وكذلك ان كان مع الصبي والداه فلا بأس بأن يوضع الصبي ناحية ويؤخذ ابواه فيوسران) ﴿الآثر﴾ انه لا بأس بتحريق حصونهم وتفرقها وان كان فيه هلاك الاطفال ولان يجوز قتل المشرك واسره وان كان فيه هلاك الصغير كان اولى الا انه ينبغي لهم ان لا يرموا بالصبي ولكنهم يضعونه في موضع من الارض ان تمكنوا من ذلك (فان لم يتمكنوا بان كان المشركون في اثرهم خافوا ان ينزلوا فيضعوه على الارض ان ياحقهم المشركون فلا بأس بأن يرموا به عن

خيولهم ولا يعتمدوا قتله) لان امر انفسهم اثم والتحرز عن وقوعهم في ايدي
المشركين واجب عليهم بحسب الامكان فكان حالهم الآن فيما ابتلوا به كحال
تترس المشركين بالاطفال وقد بينا ان هنالك لا بأس بالرمي اليهم بشرط ان
لا يعتمدوا قتل الصبيان فها هنا ايضا لا بأس برمي الصبيان عن دوابهم اذا عجزوا
عن حملهم وعن وضعهم على الارض (فان قتالهم برميهم لهم فلا شيء عليهم من
الكفارة ولا اثم ان شاء الله تعالى) لانهم فعلوا ما امر وابه ولكنهم قيدنا بالاستثناء
ها هنا هذا ليس في معنى التترس من كل وجه فهناك لم يتصل منهم فعل بالاطفال
قبل ان تترس بهم المشركون وفي هذا الموضع قد اتصل منهم فعل بالاطفال
قبل ان يبتلوا برميهم وهو حملهم ونقلهم من موضع الى موضع فلهذا قيد
الجواب بالاستثناء *

(وكذلك ان كانوا في سفينة ومعهم فيها اطفال من اطفال المشركين فانتقلوا
الى مكان من البحر اكبر الظن منهم ان لم يطرحوهم في الماء غرقت السفينة ومن
فيها فلا بأس بان يطرحوهم ولا يعتمدوا بذلك قتالهم) لانه تمين عليهم هذا
الوجه لنجاتهم بما ابتلوا به فكانوا في سعة من الاقدام عليه *

(ولو كان معهم اطفال من اطفال المسلمين في الفصيلين والمسئلة محالها فليس ينبغي
لهم ان يطرحوهم ولا ان يرموا بهم) لان حرمة اطفال المسلمين تحرمه
الكبار منهم *

وقد بينا ان المسلم لا يحل له ان يقتل روحه بروح من هو مثله في الحرمة كجاء
اكره بوعيد القتل على ان يقتل مسلما ولا يجرى عليهم يتعجلون في هذا على قتل المسلمين
والمسلمات ولا رخصة في ذلك لمن يخاف الهلاك على نفسه (الا ترى) انه لو
ابتلي بمخمصة لم يحل له ان يتناول احدا من اطفال المسلمين لدفع الهلاك عن

نفسه (ولو كان معهم في سفينة قوم من اهل الذمة او من اهل الحرب مستأمنين
فهم في ذلك كالمسلمين لا يسلمهم ان يطرحوهم في الماء وان خافوا على انفسهم)
لانهم آمنون فيهم بسبب الذمة او الامان فكانوا كالأئمنين بسبب الامان
(وحقيقة المعنى) في الفرق بين هؤلاء وبين اطفال اهل الحرب انهم منهوا عن
قتل هؤلاء لوجود عاصم منهم (الآرى) انهم لا يسترقونهم كما لا يقتلونهم
وفي حق الاطفال المنع من القتل ليس بعاصم فيه بل لانعدام الملة الموجبة
للقتل وهي المحاربة ولهذا جاز استرقاقهم مع ان في الاسترقاق اتلاف من
طريق الحكيم فلهذا من حالهم قلنا عند تحقق الضرورة يرخص له في ان يحملهم
وقاية لنفسه *

(وعلى هذا لو هدد ملكهم اسير امن المسلمين بان يقتل صبيا منهم او امرأة وقال
ان لم تقتله قتلتك كان في مصمة من ان يقتله) وفي مصمة من ان يقتل حتى يقتل
في دار الحرب ولا يثبت من ذلك من الترخيص له اذا كره على قتل مسلم او ذبي
(ولو ان جريدة خيل من المسلمين اصابوا في دار الحرب اطفالا من اطفال
المسلمين فحملوهم على خيولهم ثم خطفهم المدوفان لا يسلمهم ان يرموا بالاطفال
ولكن اما ان يموتوا عن آخرهم او يقتلواهم والاطفال للمساواة بينهم في الحرمة
والمصمة وهذه المساواة انما تتحقق بعدما اخذوهم والتمزوا حملهم الى دار الاسلام
وان كانوا لم يخذلوهم بعد وخافوا ان يخذلوهم ان يجوزوا عن حملهم وان
يتركهم المشركون فلا بأس بان يتركوهم) لان في هذا منهم ترك الاحسان
الى الاطفال لا الاساءة اليهم * ولا منهم يمتنعون من التزام ما لا يتدبرون
على الوفاء به اذا التزموه فان قاتلوا عاصم حتى يقتلوا او يظفروا بالمدوفين وجوهم
فذلك افضل) لان الدفع عن اطفال المسلمين عن ذمة وترك ذلك عند الضرورة

رخصة والتمسك بالمزعة خير من الترخص بالرخصة *
 (وان كان اكبر الراى منهم انهم يقرون على المشركين حتى ياخذوا منهم
 الاطفال لميسمهم تركهم) لان الدفع عن اطفال المسلمين بحسب الامكان
 هو المزعة وعند النفي العام يفرض الخروج للقتال على كل من يقدر عليه عينا
 للدفع عن اطفال المسلمين فكذلك في هذا الموضع والحاصل انهم اذا كانوا
 يظعمون في ان ينجوا مع اطفال المسلمين اذا قاتلوا لميسمهم الا ذلك وان كانوا
 لا يظعمون في ذلك فينبذ شخص لهم في البداية بانفسهم في اكتساب سبب
 النجاة عملا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول *
 وعلى هذا لو اتوا بهذه الحادثة في اطفال من المشركين حملوهم بدون الآباء
 والامهات حتى اخرجوهم الى دار الاسلام ثم ادر كم المشركون لان هؤلاء
 الاطفال صاروا مسلمين باعتبار دار الاسلام حين لم يكن منهم فيها احد من
 آبائهم وامهاتهم (لا ترى) ان من مات منهم يصلي عليه فكانوا بمنزلة
 اطفال المسلمين في ذلك *

(ولو كان اكبر الراى من المسلمين انهم ان رموا بهم لم يهلكوا ولكن المشركين
 ياخذونهم فيردونهم الى بلادهم فلا بأس بان يطرحوهم اذا لم يكن بهم قوة
 على اوتلاك المشركين) لانه ليس في هذا هلاك ولا قتل للاطفال وانما المنوع
 منه ان يحمل روح من هو مثله في الحرمة وقاية لروحه *
 (وكذلك لو كان منهم اطفال المسلمين او نساء مسلمات يخافون ان يطرحوهم
 ان ياحتملهم المشركون فيقتلواهم ولم يكن لهم قوة على المشركين فلا بأس بان
 يطرحوهم اذا علموا ان المشركين ياخذونهم ولا يقتلواهم) لانه ليس في هذا
 قتل ولا هلاك *

﴿الآثرى﴾ أنهم لو حاصروا حصننا من حصون المسلمين فيه النساء والأطفال ولم يكن للمسلمين قوة على قتال أهل الحرب كانوا في سعة من أن يحلوا بينهم وبين الحصن) لأنه ليس في فعلهم اتلاف النساء والأطفال من المسلمين (وإن كانوا يتقدمون على قتالهم أو كانت أكبر الرأي على أنهم يتصرفون منهم فليس يسبهم أن يدعوهم) لأن أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته كاليقين والدفع عن ذراري المسلمين فرض عين على كل مسلم عند التمكن منه *

(ولو كانوا في سفينة خافوا أن يرموا بالنساء والصبيان في الماء أن يأخذ المشركون من في السفينة لم يحل لهم أن يرموا بهم في الماء) لأن أكبر الرأي في الماء أنه مهلك فكان في هذا اتلاف الذراري ولا رخصة للمسلمين في ذلك لتحصيل النجاة لأنفسهم بخلاف الأول فالرأي بهم عن الخيول هناك غير متناف لهم غالباً حتى أن في السفينة إذا كان أكبر الرأي منهم عند الرمي بالنساء والصبيان أنهم لا يهلكون ولكن يأخذهم المشركون فلا بأس بأن يفعلوا ذلك إذا كان أكبر الرأي منهم أن يهلكوا جميعاً أن يفعلوا ذلك (ولو أخذت السرية أطفالاً من المشركين في دار الحرب فمجزوا عن حملهم ومسروا بحصن من حصونهم فسألوهم أن يدفعوهم إليهم حتى يقوموا بثربتهم فليس على المسلمين ذلك ولكنهم يضمونهم وضما فإن شاء أولئك نزلوا فأخذوهم وإن شاءوا تركوهم) لأن الدفع إليهم للتربية من باب الاحسان وقد بينا أن ذلك ليس بواجب على المسلمين في أطفال المشركين إنما عليهم الامتناع من الاساءة ووضعهم أيهم على الأرض ليس من الاساءة في شيء * فلماذا كان الرأي إليهم أن شاءوا وضموهم على الأرض وإن شاءوا أسلموهم إليهم * وما به هذا إلى آخر

الباب فقد تقدم بيان شرحه والله الموفق *

باب

ما يحل للمسلمين ان يدخلوه دار الحرب من التجارات

(وقد بينا انه لا يستحب للمسلمين ان يدخلوا دار الحرب شيئاً مما فيه منفعة اهل الحرب) لان ذلك يقويهم على عبادة غير الله تعالى (فان ادخلوا ذلك دارهم لم يمتنعوا ما خلا الكراع والسلاح ونعني بالكراع الخيل والبغال والحمير والابل والدواب التي يحمل عليها الاتاع ونعني بالسلاح ما يكون معد للقتال به وما يكون من جنس الحديد فان ذلك يقويهم على قتالهم المسلمين وقدامنا بدفع قتالهم فن ضرورة ذلك كراهة الاشتغال بما يقويهم على القتال وما سمي من الدواب يحمل متاعهم ويقويهم على الحرب والقتال كذلك لانها قتال بها ويقاتل عليها ويحمل افعالهم ويستوى في ذلك الصغير والكبير) لان الصغير يكبر فيحمل ويقاتل عليه فان كان شيء من الدواب لا يصلح لذلك ولا ياتح ايضا وانما يشتر ونه الا كل خاصة فلا بأس بادخاله بلادهم بمنزلة سائر الاطعمة * (والسبي من النساء والرجال والصبيان لا ينبغي ان يدخل شيء منه من دار الحرب ان كان صغيرا طفلا او شيخا فائا سواء كانت عندهم منفعة او لم يكن) لانهم صاروا من اهل دار الاسلام فلا ينبغي ان يدخلوا دار الحرب ليبيعوا منهم بعدما صاروا من اهل دارنا *

(واجتنأ من السلاح ما صغر منه وما كبر حتى الابرّة والمسكة في كراهة الحمل اليهم سواء) لان التقوى بهم على قتال المسلمين يحصل (والحديد كذلك) لانه اصل ما يتخذ منه الاسلحة (والحرير والديباغ كذلك) لانه يصنع منه الرايات (والسلاح والقر الذي هو غير معنولة كذلك) لانه يتخذ منه الخفقات

باب ما يحل للمسلمين ان يدخلوه دار الحرب من التجارات

(فان كان جزأ من ابريشم او ثيابا رقا قامن القز فلا بأس بادخالها اليهم) لان ذلك لا يتقوى به على القتال واعاى يستعمل في اللبس فهو نظير ما يستعمل الاكل *
(والجما ب وجفون السيوف وغلقها يكره حمل شئى من ذلك اليهم لان هذا يستعمل لتقوى به على القتال * والحاصل ان ما ليس بسلاح بعينه فان كان الغالب عليه ان يرا دغير السلاح وقديراد للسلاح فلا بأس بادخاله اليهم) لان الحكيم للغالب والنادر لا يظهر في مقابلة الغالب *

(فان دخل ذلك رجل من المسلمين او من اهل الذمة فعلم به ادب بالضرب والحبس) لانه ارتكب ما هو حرام وقصده الاضرار بالمسلمين الا ان يكون جاهلا فيمنزله ويحكم ذلك لان هذا حكم خفي يشبهه على اكثر الناس فالسبيل فيه الا نذار في المرة الاولى قال الله تعالى وقد قدمت اليكم بالوعيد * (فان عاد فحسبته يؤدب بالضرب والحبس ولا بأس بادخال القطن والثياب اليهم) لان الغالب فيه الاستعمال لللبس لا للقتال *

(فان كان الغالب عندهم انهم يتناولون بالخفتات المحشوة بالقطن لم يحل ادخال شئى من ذلك اليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه والرصاص اليهم) لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب *

(فان كانوا يجمعون عظم سلاحهم من ذلك لم يحل ادخال شئى من ذلك اليهم) لان المعتبر عادة كل قوم فيما يتنى عليه مما يكره او لا يكره

(والقنا والنشاب من القصب الغير المعمول لا يحل ادخال شئى من ذلك اليهم) لان الغالب عليه ان يتخذ منه السلاح *

(ولا يحل ادخال النسور الحى والمذبوح منها واوجنتها اليهم) لان الغالب عليه ان يدخل اريش النشاب والنبل *

وكذلك العقبان اذا كان يحمل من ريشه ذلك ايضا وان كانت انما يدخل للصيد فلا بأس بادخالها بنزلة الغنم التي يحمل اليهم للاكل) لانه انما يصطاد بها ما هو كل (والحكم في الهزاة والصقور كذلك) *

(والتاجر من المسلمين اذا اراد ان يدخل اليهم بامان على فرس ومعه سلاح وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع من ذلك) لان المسافر يحتاج الى ان يستصحب هذه الاشياء لمنفعة نفسه فلا يكون ممنوعا منه في دار الحرب كما لا يكون ممنوعا عنه في دار الاسلام *

(ولكن هذا ان كان يعلم ان اهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب لانه يحتاج الى ان يحمل عليها النزع وغيره مما يريد التجارة فيه ولكن ان اتهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه في دار الحرب حتى يخرجها الامن ضرورة فان حلف على ذلك فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فترك ليدخل دار الحرب وان ابى ان يحلف لم يترك ليدخل دار الحرب شيئا من ذلك وكذلك اذا اراد حمل الامتعة اليهم في البحر في السفينة لان السفينة مركب يتقرون بها على حمل الاثقال وقد يستعملونها للقتال فيستحلف بالله ما يريد بيعها ولا يبيعه حتى يخرجها الامن ضرورة *

(وان ادخل معه غلاما او غلامين لخدمته لم يمنع من ذلك للحاجة اليه فاما يمنع من ذلك ما يريد التجارة فيه فان اتهم استحلف فاما الذي اذا اراد الدخول اليهم بامان فانه يمنع من ان يدخل فرسانه او برذونا او سلاحا لان الظاهر من حاله انه يدخل ذلك اليهم للبيع فيهم بخلاف المسلم فان دينه هناك يمنعه من ذلك وهاهنا دينه لا يمنعه من ذلك بل يحمله عليه الا ان يكون معروفا بفساد وتهم مامونا على ذلك فخاله حينئذ كحال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بتجارته على

البغال والحمير والهجلة والسفن) لان الظاهر ان هذا لا يحمله اليهم لتقويتهم به على المسلمين بل حاجته وكما يحتاج اليه في الادخال يحتاج اليه في الاخراج لما يأتى به من السلاح (بخلاف السلاح والفرس فالظاهر هناك انه يدخله للتجارة لا للعاجلة) لانه يستغنى في تحصيل حاجته عن ذلك ويستغنى ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق انه لا يريد منهم البيع ولا بيعهم حتى يخرجهم الامن ضرورة) لان الواجب على المسلمين الاحتياط في هذا الباب على اقصى الوجوه التي يقدرون عليه *

(والحربي المستامن في دارنا اذا اراد الرجوع الى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك) لانه من اهل تلك الدار وانما يقيم فيهم فيكون محاربا للمسلمين كغيره فهو يتقوى بما يدخله من ذلك على قتال المسلمين فلماذا يمنع من جميع ذلك *

(الا ان يكون مكاريا سفنا او دوا با من مسلم او ذي فتيئذ حال السكرى في ادخال ذلك دار الحرب لمنفعة الحرب كحاله في ادخال ذلك لمنفعة نفسه والظاهر من حاله انه قصد تحصيل الكراء لنفسه وانه يرجع بما يدخل به فلماذا لا يمنع منه * واذا كان اهل الحرب اذا دخل عليهم التساجر بشيء من ذلك لم يدعوه يخرج به ولكنهم يطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذي من ادخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعير اليهم لان هذا مما لا بدله منه فقد لا يتقوى على المشي ولا يمكنه ان يحمل الامتعة على عاتقه وحال تحقق الضرورة مستثنى من الحظر ولا يتحقق مثل هذه الضرورة في الخيل والسلاح) لان المقصود يحصل بدونه وانما يتقوى به معنى التجميل والترفيه او زيادة الاحتياط (ثم يمنع من ادخال دواب يحمل عليها

(امتعة التجارة لان ذلك لا يتحقق فيه الضرورة ايضا انما يتحقق الضرورة في دابة التي يركبها خاصة لانه يضيع ان لم يركب فلما امتعة التجارة فهو يتمكن من ان يحمل فيها على دابته مع نفسه مالا يحمل له ولا مؤنة والمقصود من الاذن له في الدخول اليهم ما يخرجهم لينتفع المسلمون لا ما يدخله مما يستفيع به اهل الحرب * (وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها يكون فيها متاعه) لان ذلك لا بدله منه *

(فان اراد ادخال اخري منع من ذلك) لانه لا يتحقق الضرورة فيها وهذا كانه استعسان * وفي القياس يمنع من جميع ذلك لما فيها من قوة اهل الحرب على قتال المسلمين (ولا رخصة فيه شرعا ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا) لان الضرورة لا تتحقق فيه وانما يراد به معنى التجميل والترفة ولان المنع في حق من هو من اهل دار الاسلام اظهر من المنع في الفرس والسلاح *

(ولو دخل الحربي اليها بامان ومعه كراع او سلاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع بما جاء به لانا اعطيناه الامان على نفسه وماله فكما لا يمنع من الرجوع الى دار الحرب لو فاء بالامان فكذلك لا يمنع من ان يرجع بما جاء به فان آلة القتال لا يكون اقوى من المقاتل * فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا او سلاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او اشترى مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب ولكنه يجبر على بيعه) لانه ما يستحق بالامان ادخال هذا اليه مع نفسه دار الحرب وما كان له من الحق في المين الاول فقد سقط حين اخرجته من ملكه تبعا بالدار فكان هذا * (ومالوا دخل الدراهم دارنا واشترى بها هذه الاشياء سواء وكذلك لو اشترى

شيئا مما باعه بعينه واستقال المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض او بعده اورده
المشتري عليه بخيار روية او بخيار اشتراط المشتري لنفسه) لان خروجه من ملك
الحربي قد تم في هذا الموضع وصار ملكا للمسلم وصار المسلم احق بالتصرف
فيه فيسقط حق الحربي في اعادته الى دار الحرب والتحقق بما كان مملوكا للمسلم
من الاصل فبإبائه من الحربي (وان كان الحربي يشترط الخيار لنفسه ثم قبض البيع
بحكم خياره فله ان يعود به الى داره) لانه ما خرج عن ملكه بالبيع اذ شرط
الخيار فيه لنفسه بل هو احق بما سلكه والتصرف فيه فيبقى باعتبار حق الاعادة
الذي كان ثابتا له قبل البيع (ولو كان باعه بغير فاسد اثم قبض البيع قبل القبض
فكذلك الجواب) لانه لم يخرج من ملكه لجره بالبيع الفاسد*

(وان كان المشتري قبض ذلك فان كان ذلك تبعا بملك المشتري المبيع به
قبل القبض حتى انه لو اعتقه بنفسه فله فيه لم يترك الحربي ليرجع به دار الحرب)
لان المسلم قد ملكه هو عليه وذلك مسقط لحقه في اعادته الى داره*

(وان كان تبعا لملكه به بعض القبض كالبيع بالدم والميتة فله ان يعيده الى
دار الحرب لبقاء حقه فيه ببقاء ملكه ولو استبدل الحربي بسيفه فرساقا فادخله
الى دار الحرب فالاصل في هذا الجنس انه متى استبدل بسلاحه سلاحا من
غير ذلك الجنس لم يمكن من ان يرجع به الى دار الحرب ولكن يجبر على بيعه
سواء كان ما حصله لنفسه خيرا ام لا لانه من ملكه او شر ام لا) لان هذا الجنس
لم يشبه له فيه بمقدار الا مان حق الاعادة الى دار الحرب ولكن يجبر على بيعه* ولانه
قد يكون من الجنس الذي اخرجه مع نفسه في دارهم كثيرا ويمز فيهم الجنس
الاخر ولا يوجد وهو يريد ان يحصل ذلك لهم ليقبضوا به على قتال المسلمين
(فان كان ما استبدل به من جنس ما دخله فان كان مثل ما دخله او شر ام لا)

ادخله لم يمنع من ان يرجع به الى داره وان كان خيرا مما ادخله ممنوع من ذلك) لانه
استحق بالامان اعادة هذا الجنس مع نفسه الى داره وانما يعتبر العين اذا كان مفيدا
فاما اذا لم يكن مفيدا كان المعتبر فيه وفيما يبقى من هذا الجنس عين ما جاء به او مثله
سواء وكذلك في الضرر على المسلمين فاما اذا كان خيرا امنها فهو يريد به زيادة
الاضرار للمسلمين فهو ممنوع من ذلك * فلا بد من ان يثبت حق المنع باعتبار
هذه الزيادة وهي لا تنفصل عن الاصل فثبت المنع في الكل بمنزلة الموهوب
اذا ازداد بزيادة متصلة فانه لا يرجع الواهب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة
فاذا صار ممنوعا من الرجوع به الى دار الحرب كان مجبرا على بيعه *

(وان استبدل به امثله ثم تقايل بالبيع فله ان يعود بما رجع اليه الى داره) لانه سلاحه
بمينه اولانه مثل الاول الذي اخرجه بالا قاله من ملكه *

(وان استبدل به خيرا امنه او شر امته ثم تقايل بالبيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى
داره في الوجهين اما اذا كان استبدل خيرا امنه فلان الاقالة كالبيع المبتدأ في حق
غير المتعاقدين فيجمل في حق الشرع كانه اشترى هذا السلاح ابتداء) *

(وهذا لانه قد سقط حقه بالتصرف الاول وصار ممنوعا من ادخال ما حصل
له دار الحرب فلا يعود حقه بالاقالة) (وان كان ما استبدل به شر امته فهذه الاقالة
في حق الشرع كالبيع المبتدأ وقد استبدل في هذه الاقالة بسلاحه الردي
سلاحا جيدا فلا يمكن من ادخاله دار الحرب وحكم الاستبدال بالكرام مثل
حكم الاستبدال بالساحية في مراعاة الجنس والاختلاف في جميع ما ذكرنا
فاما اذا استبدل بمحاره اتانا وبفرسه الذكر فربما نشئ ممنوع من ادخاله دار الحرب
وان كان دون ما ادخله في القيمة) لان في هذه منفعة النسل وليس في الذي
اعطاه منفعة النسل وربما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه

المنفعة لهم فمنع منه كما يمنع عند اختلاف الجنس *
 (وان استبدل ببقلة الذكر ببقلة انثى مثله او دونه لم يمنع من ادخاله دار الحرب)
 لان هذا امالا يلقح وليس فيه معنى النسل اصلا *
 (وان استبدل بمادياته بخلافه منع من ادخاله دار الحرب) لان ما اخذ مما تلقح وذلك
 ممدوم فيما اعطى *

(وان استبدل بفرسه برذونا او برذونه فسا منع من ادخاله دار الحرب) لان في
 كل واحد منهما نوع منفعة ليست في الآخر فان البرذون الين عطفوا واصبر على
 القتال والفرس اقوى في حالة الطالب والمهرب والظاهر انه ما قصد به هذا
 الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة لهم *

(وان استبدل بفرسه الانثى فرسا انثى دونها في الجري ولكنهم اثبتت منها
 وارجى للنسل منع من ان يدخلها ادارهم) لان فيما اخذ نوع منفعة ليست فيما
 اعطى فصار الحاصل ان بعد الاستبدال هو مجبر على بيع ما اخذه الا ان يعلم انه
 مثل ما اعطى في جميع وجوه الانتفاع او دونه فان الاحتياط في هذا الباب
 واجب وتمام الاحتياط فيما قلنا *

(فاما في الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر او بجنس مساه وعنده مما هو مثل
 ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع من ادخاله دار الحرب ويجبر على بيعه)
 لان ما اخذ من الرقيق فهو من اهل دارنا مسلما كان او ذميا والمستامن ممنوع
 من استدامة الملك فيمن هو من اهل دارنا على كل حال بخلاف ما سبق من
 الكراع والسلاح وكونه من اهل دارنا معنى يختص به بنو آدم دون الجمادات
 ومساثر الحيوانات فلهذا بينا الجواب هنالك على اعتبار زيادة المنفعة في المبيع *
 (ولو ان مستامين من الروم دخل دارنا بايمان ومع احد همارق ومع الآخر

سلاح فتبادلا الرقيق بالسلاح او باع كل واحد منهما متاعه من صاحبه
 بدراهم لم يمنع كل واحد منهما من ان يدخل دار الحرب بما حصل لنفسه) لان
 المشتري فيما حصل له بهذا التصرف قام مقام البائع وقد كان البائع ممكنا من
 اعادته الى دار الحرب فيتمكن المشتري ايضا منه (وان اشترى احدهما
 من صاحبه متاعه هو ومسلم او معاهد لم يكن للحربي ان يدخل شيئا من
 ذلك دار الحرب) لان شريكه فيه مسلم ولا يمكنه ادخال حصته دار
 الحرب حتى يدخل حصته المسلم وقد امتنع ادخال حصته المسلم من
 ذلك دار الحرب فن ضروره ان يمتنع الادخال في حصته الحربي
 ايضا فيجبر على بيع نصيبه من مسلم او ذمي الا ان يكون شيئا من ذلك مما يقسم
 من سهام اولئساب فيثبت يكون للحربي ان يطالب شريكه بالقسمة وبهذا القسمة
 يدخل نصيبه دار الحرب اما لان القسمة في هذا بمنزلة ما يخص الحربي
 هو الذي يملكه بالعقد فيدخل دار الحرب كما لو اشتراه وحده او في هذه القسمة
 معنى المما وضعة فكان المسلم مسلم له نصف ما يملك مثله مما اخذه من نصيبه
 وقد بينا ان مثل هذا الاستبدال لا يمنعه من ادخال ما صار له دار الحرب
 (وان لم يستقم القسمة بينهما حتى زاد احدهما صاحبه دراهم فان كان المسلم هو الذي
 اعطى الحربي دراهم لم يمنع من ان يدخل ما صار له من ذلك دار الحرب) لان
 الحربي يصير بايما بعض نصيبه من شريكه بالدراهم وذلك لا يمنعه من
 ادخال ما بقي في ملكه دار الحرب (وان كان الحربي هو الذي اعطى الدراهم منع
 من ذلك) لانه صار مشتريا بعض ما صار للمسلم بمسا اعطاه من الدراهم ولان
 الحربي اذا اعطى الدراهم فقد اخذ من السلاح خيرا مما كان له في ملكه بالشراء
 فكان هذا بمنزلة استبداله مع المسلم سلاحه بسلاح هو خير منه واذا كان اخذ

الدرهم فقد اخذ به هذا الاستبدال سلاحا هو شر من سلاحه مع اتفاق الجنس فلا يمنع من ان يدخل ذلك داره *

(والكراع اذا كان مما يقسم بمنزلة السهام والنشاب) لانه يجري فيها اقسمة الجزء (ولو كان اشترى الحربى مع المسلم من الحربى رقيقا ثم اقتسم فليس للحربى ان يدخل ما اصابه دار الحرب هاهنا في الوجوه كلها) * اما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فلان الرقيق لا يقسم قسمة واحدة وعلى قولهما وان كان يقسم قسمة واحدة فقبل القسمة صار كل واحد منهما مشترك بينهما نصفين فصار كل واحد منهما ذميا باعتبار ملك المسلم او المعاهد في نصفه * وقد بينا ان الحربى لا يمكن من ادخال احد ممن هو من اهل دارنا دار الحرب *

قال (ولوان حربيا من الروم دخل اليسابكراع او سلاح اورقيق فاراد ان يدخل ذلك ارض الترك او الديلم او غيرهم من اعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك) لانه فيما يدخل دارهم من ذلك بمنزلة مسلم او ذمي يريد ادخال شئ من ذلك دارهم وقد بينا انه ممنوع من ذلك (والحربى كذلك) *

(وهذا لانه بمقد الامان استحق التمكن من اعادة ذلك الى داره ان شاء ففي هذا الحكم الواحد هو يفارق المسلم والمعاهد) فاما في ادخال ذلك دار اخرى فليس مما استحقه بمقد الامان فيكون هو في ذلك كالمسلم او المعاهد ولا نه اذا ادخل ذلك دار اخرى فاما يريد ان يحدث لهم بذلك قوة على قتالنا فيمنع منه وينعزم هذا المعنى فيما اذا عاد به الى داره *

(وكذلك لو اراد ان يدخل ذلك الى دار حربهم موادعين للمسلمين) لانهم في حكم المحاربين وان تركوا القتال بسبب المواعدة الى مدة (الآثرى) انه لو اراد مسلم ادخال شئ من ذلك اليهم منع (وان اراد ان يدخل ذلك ارضا اهله)

ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك) لان تلك الارض من دار الاسلام والمستامن
 في دارنا لا يمنع من ان يتجر في دار الاسلام في اي نواحيها شاء *
 (ولو كان احد المستامين فيا من الروم والآخر من الترك ومع احدهما رقيق
 ومع الآخر كراع او سلاح فتبادلا واشترى كل واحد منهما متاع صاحبه
 بدراهم لم يترك واحد منهما ليخرج بما اشترى الى داره) لان كل مشترك مقام
 بياحه فقد بينا ان كل واحد ممنوع من ادخال ذلك في الدار التي منها المشتري
 بخلاف ما اذا كان من اهل داره اخذه وهذا لان قصد كل واحد منهما بهذا
 التصرف ان يقوى اهل داره علينا بما يدخل فيهم من سلاح هو خلاف جنس
 ما خرج به وفي هذا المعنى لا فرق بين ان تكون مبادلة من اهل دار واحدة
 وهذا لان قصد كل واحد منهما مع المسلم والمستامن غير اهل داره *
 (وان كانا تبادلانا كراعا بكراع من صنيعة مثله او سلاحا بسلاح من صنيعة مثله
 فلكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره) لان هذه المبادلة لو كانت بينه وبين
 مسلم لم يمنع من ادخال ما حصل له داره (فكذلك ان كان مع مستامن وان
 كان احدهما افضل من الآخر فالذي اخذ احسنهما ان يدخل بالذي اخذ
 دار الحرب وليس للذي اخذ افضلها ذلك ولكنه يجبر على بيعة بمنزلة ماله
 كانت هذه المبادلة بين المستامن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخرار الروية
 وخيار الشرط والعيب هذا بمنزلة ماله كانت هذه المبادلة بينه وبين مسلم
 في جميع ما ذكرنا بخلاف ما اذا تبادلنا رقيقا برقيقهما سواء او احدهما افضل
 من الآخر فان هذا لا تجمل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المسلم والمستامن
 والمعاهد) لان هناك ما يخرج من ملك المسلم والمعاهد كان من اهل دارنا وما
 يدخل في ملكه يصير من اهل دارنا وهاهنا ما يخرج من ملك احدهما الى ملك

الآخر لم يكن من اهل دارنا فقلنا عند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما صار له وان كان احدهما افضل من الآخر لم يمنع الذي اخذ احسبهما من ان يخرج به الى داره ومنع الذي اخذ افضلهما من ذلك لاجل الزيادة المتمكنة فيما صار له *

(ولو كانت ادلا عبدا بامة لم يكن لسكك واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره) لان اختلاف الذكورة والانوثة في بني آدم اختلاف جنس واحد ولهذا واشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امة كان البيع باطلا ولان في كل نوع منهما نوع منمنعة غير منمنعة صاحبه فالجارية يطلب للنسل والغلام يطلب للقتال فلهذا منع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما حصل له بهذا التصرف والله تعالى اعلم *

باب

(من الفداء)

(قال ولا بأس بان يفادي اسراء المسلمين باسراء المشركين الذين في ايدي المسلمين من الرجال والنساء) وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعنه في رواية اخرى انه قال ولا يجوز مفاداة الاسير بالاسير ووجه ظاهر الرواية ان تخليص اسراء المسلمين من ايدي المشركين واجب ولا يتوصل الى ذلك الا بطريق المفاداة وليس في هذا اكبر من ترك القتل لاسراء المشركين وذلك جائز لمنفعة المسلمين (الا ترى) ان الامام ان يستترقهم والمنفعة في تخليص اسارى المسلمين من ايديهم اظهر وايد ما قلنا حديث صهران بن الحصين رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني عقيل ووجه الرواية الاخرى عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه قوله تعالى فاقبلوا المشركين

حيث وجدتموهم وفي المفاداة ترك القتل الذي هو فرض ولا يجوز ترك
الفرض مع التمكن من اقامته بحال *

(توضيحه ان الاسراء صاروا مقيمين في ايدى فكانوا من اهل دارنا فتكون
المفاداة لهم بمنزلة المفاداة لاهل الذمة وذلك لا يجوز اذا لم يرض
به اهل الذمة وليس في الامتناع من هذه المفاداة اكثر من الخوف على
اسراء المسلمين ولا يجله لا يجوز ترك قتل المشركين ولا يجوز اعاذتهم
ليصيروا حرا بالنا) (الا ترى) انه يفرض الجهاد على المسلمين ليتوصلوا به الى
قتل المشركين وان كان فيه معنى الخوف على نفوس المسلمين واموالهم *

(فان اسلم الاسراء قبل ان يهادى بهم فانه لا يجوز المفاداة بهم بمذالك)
لانهم صاروا كغيرهم من اهل الاسلام فلا يجوز تعريضهم للفتنة بطريق المفاداة
(وكذلك الصبيان من المشركين اذا سبوا وكان معهم الآباء والامهات) لانهم
تبع الابوين فلا يصيرون مسلمين وان حصلوا في دارنا (فاما اذا سبي الصبي
وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز المفاداة به بمذالك) لانه صار
محكوما له بالا سلام تبع الدار *

(وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل او بيعت
الغنائم ففقدوا الصبي محكوما له بالا سلام تبع المان تمين ملكه فيه بالقسمة
او الشراء في دار الحرب حتى اذا مات يصبى عليه * وفي هذا بيان انه اذا
كان بالغاً يجوز المفاداة به بعد القسمة والبيع) وهو قول محمد رحمه الله تعالى
واما عند ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك لان حكم صيرورته من
اهل دارنا قد استقر بالقسمة والبيع حين تمين الملك فيه للمسلم فكان بمنزلة الذمي
في هذه الحالة لا يجوز المفاداة به ومحمد رحمه الله تعالى يقول المعنى الذي لا جله

جوز بالمفاداة قبل القسمة والبيع موجود بهما وهو وجوب تخليص المسلمين من ايدى المشركين ثم بالقسمة والبيع يمين معنى المالية فيهم وذلك علامة النقصان لا الزيادة»

(الآثرى) ان مفاداة اسراء المسلمين بالمال جائز فتمين صفة المالية في هؤلاء بالقسمة والبيع ولا يتمتع جواز المفاداة»

(والاصل فيه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتدى يوم اليرموك بني المصطلق بعد ما جرت فيهم السهمان فاما مفاداة الاسراء من المشركين بالمسال فانه لا يجوز في قول علماء ائمة اهل البيت (عليهم السلام) لان قتل المشركين الى ان يسلموا ابد التمكن منه فرض لقوله تعالى فاقتلوا المشركين (وفي المفاداة بالمال ترك هذه الفريضة للطمع في عرض الدنيا وذلك لا يحل قال الله تعالى ما كان لني ان يكون له اسرى حتى يتخزن في الارض الآية) نزلت الآية يوم بدر حين رغب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رأى ابي بكر رضي الله تعالى عنه حين اشار عليه بالمفاداة بالمسال وقد كان ابو بكر رضي الله تعالى عنه يتأسف على ذلك على ما روي انه اسر في عهده اسير من الروم فطلبوا المفاداة به فقتلوا قتله فقتل رجل من المشركين احب الي من كذا وكذا وفي رواية لا تفادوا به وان اعطيتم به مدين من ذهب ولا ناصرنا بالجهاد لا عزالدين وفي مفاداة الاسير بالمال اظهرنا من المشركين اننا قاتلهم لتحصيل المال فاما قوله تعالى فاما منا بعدوا فمفاداة فقد بينا ان ذلك قد اتسوخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين وقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق تفيرها لولا اني كنت احللت لكم القنائم لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم بدليل قوله تعالى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ولئن كان المراد به تجوز المفاداة فقد

اتنسخ ذلك بنزول قوله تعالى فاقسموا للمشركين لان سورة برآة من آخر
مازلات وهو تاويل ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المفاداة يوم
بدر في النفوس بالنفوس عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه على ما رواه الاعرج
ان سمع بن النعمان خرج معتمرا من البقيع بمذقة بدر ومعه زوجته شيخان
كبيران وهو لا يخشى الذي كان خبسه ابوسفين بمكة وقال لا ارسله حتى
يرسل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ابني عمر بن ابي سفيان وكان اسرى يوم بدر
فخشي الخرج الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلوه في ذلك فارسله
فقدوا به سمع بن النعمان وكذلك فدى الاسارى يومئذ بالمال على ما روى ان
الفداء يومئذ كان اربعة آلاف ثلاثة آلاف الفين بالف على قورم لآمال لهم من
عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالت عائشة رضى الله تعالى
عنها لما قدمت قريش في فداء اسراها بمثت زينب ابنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بفداء زوجها ابي الماص فكاف فيما بمثت به قلادة كانت
مخديجة رضى الله عنها ادخلتها على زوجها فلما رأى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم القلادة عرفها ورق لها ثم قال ان رأيتم ان تطلقوها اسيرها وتردوا
اليها امتاعها فملتم ففعلوا ذلك *

(وصح ان العباس رضى الله تعالى عنه فدى نفسه يومئذ مال وفيه نزل قوله تعالى
يا ايها النبي قل ان في ايديكم من الاسارى الاية و اشار محمد رحمه الله الى تاويل
آخر فقال قد كانوا يومئذ محتاجين الى المال حاجة عظيمة لاجل الاستعداد
للقاتل وعند الضرورة لا بأس بالمفاداة بالمال وعليه يحمل ايضا ما روى ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سبي الذراري والنساء من بني قريظة بث
بنصف السبي مع سمع بن زيد الى مجذبا عنهم من المشركين بالسلاح والحيوان

وبالنصف الباقي مع سعد بن عباد إلى الشام ليشتري بهم السلاح والكرع
وأنما فعل ذلك لحاجتهم كانت إلى السلاح يومئذ وظاهر المذهب عندنا بأن
المفاداة بالمال لا يجوز اليوم بحال وإن ما روى في هذا الباب حكمه قد استسخ
وذكرنا ويل المفاداة في سبي بني المصطلق فقال أنما فعل ذلك لأنه صلى الله عليه
 وآله وسلم ظهر على دارهم فافتدى بهم لا يجري عليهم الرق قال (الترغيب) أنه
صلى الله عليه وآله وسلم تزوج جويرة بعدما افتدت لأن القوم أسلموا وأولوا
ذلك ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما المكروه عندنا مفاداة
المشركين بالمال ليردوا إلى دار الحرب فيكونون عوناً على المسلمين»

(وذكر عن قبيصة بن ذؤيب قال ليس يفدى العبد والذي من بيت المال وبه نأخذ
فإن العبد كان مملوكاً لمولاه وقد صار بالاحراز ملكاً لهم فأما مولاه هو الذي
يفديه بماله ليعيده إلى ملكه إلا أن يكون لمولاه مال فيشتد ينبغي الإمام أن يفديه
بمال بيت المال ثم لا يسبيل لمولاه عليه بل يكون من عبيد بيت المال إلا أن يعطى
مولاه ذلك الفداء وهو بمنزلة ما لو اشتراه مسلم منهم فاخرجه فمال الذي به
فلا نصيب له في بيت المال ليفدي منه وإنما مال بيت المال ممدونوا ثب المسلمين
فإنما يفدى أسراء المسلمين بمال بيت المال فإن طلبوا في مفاداة الأسير بالأسير
أن يعطيهم بعض الصبيان الذين أسروا خاصة دون من أسروا معهم من الآباء
والأمهات فلا بأس بذلك وإن كان ذلك تفريق بينه وبين والديه) لأن هذا
التفريق بحق وحرمة المسلم الذي وجب تخليصه من المشركين أعظم من حرمة
الصبي فهذا يجوز بالمفاداة به وإن كان بهذا القسمة كما هو مذهب جمهورهم رضي الله
 تعالى (واستدل عليه بحديث سلمة بن الأكوع قال غزونا مع أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه هو أذن فنقلني جارية فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال هب الى فوهيتها له ففادى بها اسارى من المسلمين كانوا بمكة والمالك
 في النفل قد تمين للمنفل له ثم جوز المفاداة به قال واذا جاء رسول ملكهم بطلب
 المفاداة بالاسارى والمسلمون بعد في دار الحرب قد جمعوا الاسارى في مكان
 حصين فاخذوا على المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما يتون به من الاسارى حتى
 يفرغوا من امر القداء وان لم يتفق رجوعوا عن منهم من اسارى المسلمين فانه
 ينبغي للمسلمين ان يقولوا لهم بعهدهم وان يفادوهم كما شرطوا لهم مالا او غير ذلك
 من اسارى المسلمين الا انه ان لم يتفق بينهم التراضى على المفاداة وارادوا
 الا نصراف باسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسلمهم ان يدعوهم حتى
 يردوا الاسراء الى بلادهم لان حبس اسراء المسلمين ظلم منهم ولا يحل اعطاء
 العهد على التفرير على الظلم فيحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسراء من
 ايديهم من غير ان يتعرضوا لهم بشيء سوى ذلك * فان قيل * اليس ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد شرط لاهل مكة يوم الحديبية ان يرد عليهم
 من جاء منهم مسلما او وفي بذلك الشرط فانه رد ابا جندل بن سهيل بن عمرو على ابيه
 سهيل بن عمرو وورد ابا نصير على من جاء في طلبه حتى فعل ما فعل * قلنا نعم * ولكن
 هذا حكم قد اتسوخ بالكتاب قال الله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار الآية
 وكان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ خاصة وقد علم وجه
 المصلحة فيه بطريق الوحي فقال لا يسألونني اليوم شيئا الا اعطيتهم اياه فاما
 اليوم فلا ينبغي ان ترد على المشركين مسلما او ان تترك احدا مسلما في ايديهم
 اذا قدر المسلمون على ذلك بحال فان ارادوا اخذهم فمرض لهم المشركون في
 ذلك فلينبذوا اليهم ثم ليعتالوهم اشد القتال دون اسراء المسلمين حتى
 يستنفذوهم وان كانوا شرطوا علينا ان نأخذهم بعهده من الملوحة قد سمعوا منهم فلم نأخذهم

بهم أو آتيناهم ثم كان ترك المفاداة من قبلنا أو قبلهم فأجواب سواء إلا أن لا يكون بالمسلمين عليهم قوة فيقتلوا يكونون في سعة من ترك قتالهم) لأن عليهم حفظ قوة أنفسهم أو لآثم العدو والظلمة أو تمكنوا منه *

(وإن لم يسلموا أن أسراء المسلمين معهم بأن لم يمانهم ولم يقرروا بذلك إلا أن نظن بذلك ظنا فليس ينبغي أن ينقض العهد الذي بيننا وبينهم لأنه إنما حصل ذلك لاسترداد الأسراء منهم *

(وإذا لم يكن ذلك معلوما فينقض العهد لا يحصل هذا المقصود وإن استامن اليأس مما يليكهم ونحن في المفاداة لم ينقض العهد أيضا ويرد عليهم ممالئكم) لأننا آمنهم على ما جاءوا به من الأموال فلا ينبغي لنا أن نتعرض بشيء من أموالهم * (فإن أسلم المماليك لم نرددهم عليهم بسد الإسلام ولكننا نسبيهم ونعطيهم أمانهم بمنزلة المستامن في دار الإسلام يسلم عبده ولكن يرد عليهم ما جاء المماليك به من أسلحتهم ودوابهم فإن قال المماليك تكون ذمة لكم لم يلتفت إلى ذلك ونرددهم عليهم مع دوابهم وأسلحتهم) لأنهم ممالئكم من لهم أمان منا وهم تبع للمالك فلا يصح منه قبول الذمة ولا يصير به من أهل دارنا *

(وإن كان الذين أتونا بعض أسرارهم أخذوا منهم الكراع والسلاح والمال ثم دخلوا إلينا بأمان لم نتعرض لهم في شيء مما جاءوا به) لأن الأمان كان بيننا وبينهم ولم يكن فيما بينهم أمان لبعضهم من بعض فما أخذوا به من المال قد صار ملكا لهم ولا ينبغي أن نتعرض لهم في شيء من ذلك سواء أسلموا أو صاروا ذمة أو دخلوا إلينا بأمان *

(وهو نظير ما لو كان بيننا وبين قوم من أهل الحرب موادة فأخذ بعضهم مال بعض ثم جاء به إلى دارنا مسلما أو ذميا أو مستامنا) لم نتعرض لهم بأخذ شيء

من ذلك من ايديهم *

(ولوان اسراء من المسلمين الذين جاؤا بهم للمفاداة هربوا اليها قبل ان يقع القداء فقالوا ردهم اليها للمهد لم ردوهم) لانما اعطيناهم المهد على حبس اسراء المسلمين فان ذلك ظلم منهم وانما اعطيناهم المهد على نفوسهم واموالهم وما كانوا ليكون الاسراء *

(ثم ليس علينا ان نفى لهم بالقداء) لاننا انما شرطنا لهم رد اسراهم بالمفاداة وقد وقع الاستغناء عن ذلك وان تم التراضي على المفاداة بلووج باعيانهم ثم هرب اسراء المسلمين منهم بعد ذلك فلا فضل ان يوفي لهم بما صالحوهم عليه ليطمئنوا الى المسلمين في مثله بعد اليوم ولا يسبوهم للغدر وان لم يفعلوا فلا شئ عليهم لان عام المفاداة بالاختصاص والاعطاء فاذا وقع الاستغناء عن ذلك قبل تمام المفاداة لم يكن علينا رد شئ عليهم بسبب تلك المروضة من عاوج المشركين والاموال *

(ولوان الاسراء هربوا منهم الى بلاد المسلمين ولم يأتونا بعد ما وقع الصالح او قبل ذلك لم يكن عليه ان يعطيهم شيئا بخلاف ما اذا كانوا هربوا اليها فلا فضل هناك ان يعطيهم ما شرطناهم) لانهم اذا خرجوا اليها فنحن منعناهم فن هذا الوجه يشبه هذا ما لو كانوا هم الذين اعطوهم اليها فاما اذا خرجوا اليها من جانب آخر الى دار الاسلام فهم ليسوا في ايدينا فلا يلزمنا ان نفى لهم بالقداء الذي شرطنا اذا كانوا لا يرون علينا به شيئا حقيقة او حكما بمنزلة المومات الاسراء في ايديهم فكذلك ان هرب الاسراء وكانوا اهل منعة فامتنعوا بانفسهم) لاننا لانمنعهم الا ان منهم لنفى لهم بما شرطنا *

(واذا هربوا اليها ولا منعة لهم فنحن الممانعون للاسراء منهم الا ترى انهم

لولا مكاننا اخذوا فلهذا ينبغي لنا ان نهي بما شرطناهم وان ارادوا رد الاسراء فقاتلهم الاسراء واستقوا بالمسلمين فليس يحل للمسلمين ان يخذلوهم لما بينا ان حبسهم الاسراء ظلم وما اعطينا هم المهاد على الظلم فلا يحل للمسلمين ان يردوا المشركين يقتلون اخوانهم ولا يمنعونهم من ذلك اذا كانوا يقوون على المنع (وكذلك لا بأس للاسراء ان يقاتلوهم حتى يقتلوا منهم ان آمنوهم او لم يمنعوهم) لانهم ظالمون في حبسهم *

(ولو كان الذين في ايديهم عبيد واماء من المسلمين الا انهم كانوا احرزوهم في دارهم فانا نفي بالفائدة التي شرطنا فان لم يتفق ذلك ناخذهم عنهم بالقهر) لانهم مسلمون فلا يحل تركهم في دار المشركين ولكننا نبيهم ونعطيهم انفسهم لانهم ياتون اليهم لو اسلموا كما هو الهمة وقد اعطيناهم الامان على اموالهم *

(فان قاتلوهم العبيد فاراد المشركون قتلهم قاتلناهم مع العبيد حتى نستقتلهم) لانهم اخواننا في الدين فيجب استقتلهم من قهر المشركين *

(الا ان المشركين ان كانوا في مامنهم فقد سم ببدا الامان بيننا وبينهم ثم اخذنا منهم العبيد بعد ذلك فلا نعطيهم شيئا عاقبتهم * وان كانوا في غير مامنهم بمنابهم واعطيناهم انفسهم لان حكم الامان بيننا وبينهم باق ما لم يصاوا الى مامنهم ومن لا يملك اهل الحرب من مدبر او ام ولد او مكاتب او ذمي فهو بمنزلة الحر المسلم في جميع ما ذكرنا من الفصول *

(ولو كان اسير في بعض حصونهم اذا اراد ان يستبدل على بعضهم فيقتله فان كان يطعم في قتله او في نكاحه فيهم فلا بأس بان يفعل ذلك وان كان لا يطعم في ذلك فلا ينبغي له ان يفعله) لانه ياتي بيده الى التهلكة من غير فائدة فان الظاهر انهم يقتلونه بعد هذا او يقتلون به *

(وقد بناه هذا الحكم في حق من هو في الصف يقاتل وانه قد فعل ذلك غير واحد من الصحابة منهم المنذر بن عمرو يوم يرمونه ومنهم حتى الدبر حاصم ان ثابت يوم الترجيع يوم بنى الحيسان فاذا كان يجوز هذا المقاتل اذا كان ينكي فله فيهم فلان يجوز للاسير كان اولى ولو خلو اسبيل الاسير فاعطوه الامان على ان يكون في بلادهم فلا بأس بالاسير ان يقتلهم ويقتل من قوى عليه سرا او ياخذ ما شاء من اموالهم لانه ما اعطاهم الامان وانما اعطوه الامان وذلك لانهم من ان يفعل بهم ما يقدر عليهم الا ان يكون اعطاهم الامان فيشذبنني انا ان لا تعرض لهم بشي من ذلك لان ذلك يكون غدرا منه والغدر حرام *

(ولكنه ان قدر على ان يخرج سرا الى دار الاسلام فلا بأس بان يخرج وان كان اعطاهم الامان من ان يفعل ذلك) لان حبسهم اياه في دارهم ظلم منهم له فله ان يمنع من الظلم *

(فان منعه انسان من ذلك فلا بأس بان يقاتله ويقتله) لانه ظالم له في هذا المنع (وان كانوا يستعملونه في الاعمال الشاقة فاشتد ذلك عليه فشد على بعضهم ليقتله فان كان فعله ينكي فيهم فلا بأس بذلك وان كان يعلم انه لا ينكي فيهم فلا ولي ان لا يفعله) الا ان يكونوا كفوه من العمل ما لا يطيق من العمل فظن ان له فيما يصنع نجاة او ترها فيشذلا بأس بذلك بطالب النجاة *

(وكذلك ان شد على السجان ليقتله فهو على التقسيم الذي قلنا وان امر بالسجود لغير الله تعالى وضربه العاج الذي يسكه على ذلك فلا بأس بان يقتل العاج ويأبى السجود وان علم انه يقتل) لان ضرب العاج وقتله ان تمكن منه يكون نكايه فيهم لا محالة وفي ابائه السجود لغير الله تعالى اعزاز الدين فلا بأس

بان يفتله ولا يكون به مينا على نفسه *

(ولو قال الاسير لهم انا اعلم الطب فسلوه ان يسقيهم الدواء فسلواهم السم فقتله فان سقي الرجال منهم لم يكن به بأس) لان ذلك نكاية فيهم واكره له ان يسقي الصبيان والنساء كما اكره له قتلهم *

(الا ان يكون امرأة منهم قد اضررت به وقصدت قتله فيثد لا بأس بان يسقيها كما لا بأس بان يقتلها ان تمكن من ذلك * ولوان اميرا فيهم دلى نفسه من حصن او سور مدينة ليهرب فمقطعات فان كان على طمع من ان ينجو حين فعل ذلك فلا بأس بما صنع) لان قصده السعي في نجاة نفسه والفرار بدنه كيلا يقتلن والمجاهدون في كل ما يصنع على طمع من الظفر وخوف من الهلاك *

(فان كان هذا العمل بتلك الصفة لم يكن به بأس وان كان على يقين من الهلاك او كان اكبر الراي انه لا ينجو فانه يكره له هذا الصنيع) لانه يقتل به نفسه * (وهو نظير ما سبق اذا دلى نفسه في قدر من رمض الطماير ليقاتل العدو فان كان يطمع ان ينكي فيهم لم يكن بما صنع به بأس وان كان اكبر رايه انه يقتل ولا ينكي فله فيهم لم يسمعه ان يفعل ذلك *

(واذا اسر العاج او امرأته وولده فلا ينبغي للامير ان يبايهم بالمال) لما قلنا (وكذلك لا يبيعهم من اهل الحرب قبل اخراجهم الى دارنا ولا بعده) لان هذا في معنى المفاخرة من حيث اهم تقادون الى اهل الحرب بعد التمكن منهم باليوتخدمهم (وكذلك ان وقعوا في سبيهم رجل فليس لذلك الرجل ان يبيعهم من اهل الحرب وان فعل ذلك رد الامام بيعة وادبه على ما صنع ان علم انه فله عن بصيرة) لانه قصد تقوية المشركين على المسلمين *

(ولو جاء مشرك مستامنا وله عبيد مسلمون قد اسرهم واحرزهم وطلب ان يبيعهم ولا الحربين فلا بأس الامير ان يشتريهم باولئك الحربين ثم يجمعهم فيا للمسلمين ان كان لم تقسمهم فان كان قسمهم فلا بأس ان وقموا في سهمه ان يشتري بهم العبيد المسلمين) لان هذا بمنزلة مفاداة الاسير بالاسير وذلك جائز في ظاهر الرواية المقتضى تخليص المسلمين عن ذل الكفار (ويستوى في هذا عبيد المسلمين واحرارهم) لان جواز ذلك لحرمة الدين *

(وان ساء بالعبيد معه فان الامير لا يدهه يرجع بهم بمنزلة عبيد كفار ادخلهم مع نفسه فاسلموا واشتري في دار الاسلام عبيد المسلمين فانهم مما اليك ثم يجبره الامام على بيعهم كما يجبر اهل الذمة على ذلك فهذا مثله) (ولو كان دخل هذا المستامن من عسكر المسلمين في دار الحرب او دار الاسلام ومعه العبيد ثم طلب ان يبيعهم باسراء المشركين فان الامير لا يمكنه من ذلك) لانه صار مجبرا على بيعهم بالدراهم والدنانير فاصار مقهورا في ايدينا والعبيد معه فيمكنه من ان يبيعهم باسراء المشركين بمد وهذا يكون في معنى المفاداة الاسير بالمال بخلاف الاول فذلك قد جاء مستامنا وليس العبيد معه فلم يصبر هو مجبرا على بيعهم بالدراهم في الحكم *

(توضيحه ان جواز المفاداة باسراء المشركين بطريق الضرورة وذلك عند تحقق الحاجة الى تخليص المسلمين من ايديهم ولا ضرورة هاهنا لا مكان التخليص بطريق آخر وهو الاجبار على البيع بالدراهم) وتتحقق الضرورة حين لم يأت بالعبيد معه *

(ولو كان جاء ليدخل بامان فاسلمهم قبل الدخول ان يبيعه اسراء سهامهم بعبيد في يده من عبيد المسلمين قد ساهم فلا بأس بان يجيب المسلمون

الى ذلك لان الضرورة قائمة ما لم يصل يدنا الى عبيد المسلمين وبهذا الاجابة عليهم وجب ان يقولوا بذلك لان الشرط لما صبح به وجب الوفاء به شرعا *
 وقال * (ولو ان اسير في ايديهم اراد ان يقتلهم وعندده ان قتله ينكح فيهم ولكنه يقتل بعد ذلك فقد بينا انه لا بأس بان يفعل هذا وانه داخل فيمن قال الله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله وان كان يعلم ان قتله هذا يضر غيره من الاسراء في ايديهم فلا فضل ان لا يفعل خصوصا اذا كان نكاته فيهم لا يبلغ بعض ما يحب لانه مندوب الى النظر للمسلمين ودفع شر العدو عنهم * (الآثرى) ان المجاهد لهذا يقتل المشركين فان كان قتله هذا يصير سببا لاضرار للمسلمين بان يقتلوا او يعذبوا فلا فضل له ان لا يفعل ولو فعل لم يكن به بأس) لان مراعاة جانب غيره لا تكون اوجب عليه من مراعاة حق نفسه *

(واذا كان يجوز له هذا الصنيع مع علمه انه يقتل اذا كان قتله ينكح فيهم فلا يجوز له ذلك وان كان يخاف بسببه الاضرار لغيره من الاسراء كان اولي *
 ولو ان سرية دخلت ارض العدو فكانوا بالقرب من عسكر عظيم من العدو لا يعلمون بهم فارد رجل من المسلمين ان يحمل عليهم كرهت له ذلك) لان في قتله هذا دلالة على المسلمين وليس بالمسلمين قوة على ان يتصرفوا منهم بهامهم ولا رخصه في الدلالة على المسلمين ليقبضوا او يوسروا *

(ولو كانوا علموا مكان المسلمين ولم يمرضوا لهم فلا بأس للمسلم ان يحمل عليهم اذا كان قتله ينكح فيهم الا انه اذا خاف ان يقتلوا المسلمين فيقتلهم فلا فضل له ان لا يفعل ذلك نظر امنه للمسلمين *

(الآثرى) ان قوم من المسلمين او حاصرهم المشركون ولم يكن للمسلمين بهم

طاقة فدعوه إلى الصلح والامان كان الا فضل للمسلمين ان يصالحوه
ويقبلوا امانهم وان ابوا الا قتالهم لم يكن به بأس كما فعله حمى الدبرحين عرضوا
عليه الامان فقال اني عاهدت الله قبل هذا ان لا اقبل امانا من المشركين فآزال
يقاتلهم حتى قتل) فمر فنانا له لا بأس بذلك *

(واذا اسرت كتابية فوَقعت في سهم رجل فدبرها واستولدها وهي على دينها
بمد تم ان اهل الحرب اسروا من ارجل فابوا ان يقبلوا امانا القداء الا ان يقدبه
تلك المرأة فان رضيت مولاه بذلك فلا بأس بالملء ساداة ما كرهت هي ذلك
او رضيت به) لانها بهذه المقاداة لا تخرج من ملك مولاهة قد صارت بحيث
لا يحتمل الانتقال من ملك الى ملك لما ثبت فيهم للمسلم من استحقاق الولاء
(وانما يقطع عن مولاه بهذه المقاداة خدمة فكله جعل خدمتها فداء مسلم
وذلك جائز) لان المنفعة بمنزلة المال فلا يكون حرمتها فوق حرمة المال *
(ثم يجوز مفاداة الاسير للمسلم بالمال فبالخدمة اولى واجوز وهذا لانه لا يخاف
على نفسها منهم فانها على دينهم وانما يرغبون في القداء بها الا كراهها بسبب ثباتها
على اعتقادها بيننا ولا معتبر بكرارتها ورضائها) لانها مملوكة ليس لها من امر
نفسها شيء *

(فان كره ذلك مولاه فليس ينبغي الا ميراث يهدي الاسير بها وان كان
يخاف القتل على الاسير منهم لانها صارت بحيث لا تحتمل الاخراج من
ملك مولاه بهوض ولا بغير عوض ومع بقاء ملك المولى فيها لا يجوز المقاداة
بها بغير رضا المولى فان طلب المولى ان يعوض قيمتها على غير بيع من بيت المال
فلا بأس الا ان يفعل ذلك) لانه عليه ان يهدي الاسير المسلم من بيت مال
المسلمين وهذا في معنى ذلك اذ لا فرق بين ان يعطى المال اليهم ليتخذوا به الاسير

ودين ان يعطى الى مولى هذه الجارية ايرضى بان يفادى الاسير بها
 (ثم هذا المال لا يكون عوضا عن ملكه فيها الا انها لا تحمل النقل من ملك الى ملك
 ولكنه عوض عن خدمتها وللمولى ان يعتاض عن خدمة المديرة وام الولد
 بطريق الاجارة فان اخذها المسلمون من اهل الحرب بعد ذلك ردوا عليه لان
 ملكه كان قائما فيها وسلم له الموضع الذي كان اخذ) لانه انما اخذ الموضع عن
 خدمتها في المدة التي كانت عند اهل الحرب ولم يعد اليه ذلك *
 (ولو اني ان يعطيه المسلم الا ان يشترها منه شراء كرهت له ذاك) لانها صارت
 بحيث لا تحمل المبيع لما ثبت فيها من حق العتق *
 (فان اخذوها منه كرها وقادوا بها غرم الامام له قيمتها من بيت المال وهذا
 في المديرة فوفو لهم جميعا لانه المالة فيها حتى انها تضمن بالنصب فكذلك اذا اخذها
 الامام بغير رضى مولاهما المصلحة رآه في ذلك فاما في ام الولد هذا فوفو لها جميعا)
 واما عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ام الولد لا تضمن بالنصب فلا يعطيه الامام
 قيمتها من بيت المال (وقيل بل هذا فوفو لهم جميعا) لانه انما يعطيه قيمتها عوضا عن
 خدمتها الا عن رقبتهما كما لو رضى المولى بان يخدمته بخدمتها ولكن الاول اصح
 فقد ذكر بعد هذا انها لو عادت الى ايدى المسلمين ردوها عليه واخذها الامام منه
 القيمة التي كان اخذها فبردها في بيت المال ولو كان ذلك عوضا عن خدمتها
 لم يجب عليه ردها كما في الفصل الاول وكذلك قال لا يحب الامام ان ياخذها
 منه كرها ولو كان ما يعطيه عوضا عن خدمتها في هذه الحالة لجاز له ان يفعله بغير
 رضى المولى لما يرى فيه من المصلحة (ولو كانت الامة والمسئلة بحالها فلا بأس بالامام
 ان يقومها قيمة عدل فيدفع اليه القيمة ويفادى بها المسلم) لان في امتناع المولى
 من القاداة به المضار عظيم بالمسلمين (والامام ولاية بيع المال على مالكة عند

العظيم ما عندهما فظاهر فلا نه يحجر على المديون ويبيع عليه ماله دفعا للضرر عن صاحب الدين وكذلك عندنا بن حنيفة رضي الله تعالى عنه فإنه يرى الحجر فيما يعضم فيه الضرر بالمسلمين * وأثبت للإمام ولاية البيع عليه فلا فرق بين أن يبيعه أو يدفع إليه ثم أو بين أن يقوم هو أو يدفع إليه قيمته ثم يفادي بها *
(فإن فمساوا ذلك ثم وقعت في أيدي المسلمين فلا سبيل لمولاها عليها) لأنها خرجت عن ملك مولاهما حين باعها الإمام عليه وتقد ذلك البيع فيها *
(ولو كانت الأمة مكاتبه لم أحب الإمام أن يفادي بها إلا برضاها ورضى مولاهما) لأن ملك المولى قائم في رقبتها وقد صارت هي أحق بنفسها ومنافعها بسبب الكتابة فيعتبر برضاها جميعا في المقاداة بها *

(وإن أخذها الإمام كرها ففادي بها فلا شيء للمولى على الإمام) لأن المكاتب لا تضمن بالنصب فأنما بمنزلة الحرية يداو وجوب ضمان النصب تفويت اليد *

(ثم المولى ما كان له حق في كسبها ومنافعها وبهذا لا أخذ ما فات ملك المولى فيها فحق ما أخذها المسلمون ردوها عليه وكانت مكاتبه على حالها) *
(فإن كانت قد أدت بدل الكتابة فتمت أو كان اعتقها مولاه فحق المقاداة بها يعتبر رضاها فقط) لأنه لم يبق للمولى فيها ملك وهي بالعتق قد صارت حرة ذمية لكونها من أهل دار الإسلام *

(فلا يجوز المقاداة بها إلا برضاها بمنزلة حرة أصلية من أهل الذمة أو حرمتهم إذا طلبوا مفسادة الأسير به فإنه لا ينبغي للإمام أن يجيبهم إلى ذلك إلا برضاء الذي فاما المسلم والمسلمة من الأحرار والمملوكين فإنه لا يجوز مفسادة الأسير بهم طابوا أنفسهم بذلك أو لم تطب وطابت أنفسهم مواليتهم

اولم تطب) لان خوف القتل على المسلم المدفوع اليهم كره على المسلم المساخوذة
منهم بخلاف الذمي فانه يوافقهم في الاعتقاد والظاهر انه لا يرضى بالمعاداة به
الا اذا كان آمنا على نفسه من جهتهم *

(فان دخل حربى منهم الينا بامان فطلبوا مفاداة الاسير بذلك المستامن وكره
ذلك المستامن وقال ان دفعتهموني اليهم قتلوني فليس ينبغي لنا ان ندفعه اليهم
لانه في امان منا فيكون كالذمي اذا كره المعاداة به ولا نأظلمه في التمريض بقتله
بالرد عليهم والظلم حرام على المستامن والذمي والمسلم *

(ولكننا نقول له الحق ببلاذك او حيث شئت من الارض ان رضى المشركون
بهذا منا) لان الامام هذه الولاية في حق المستامن وان كان لا يخاف القتل
على الاسير المسلم (الا ترى) انه لو اطال المقام في دارنا يقدم اليه في الخروج
فمنعنا الخوف على الاسير المسلم او عند مفاداة الاسير بهذه المقاتلة اذ ارضوا بها
اولى ان شئت له الولاية *

(وان قال المشركون للمسلمين ادفعوه الينا ولاقاتلناكم وليس بالمسلمين عليهم قوة
فليس ينبغي للمسلمين ان يقدموا اذ ذلك) لانه غير منابا مانه وذلك لا رخصة فهو
بغير اذعابوا قالوا ان رأيتم والاقاتلناكم ولكن ان يقولوا له اخرج من بلاد المسلمين
فاذهب حيث شئت من ارض الله تعالى فان قالوا له اخرج الى كذا من المدة
والادفعنا اليهم فقال لهم نعم *

(ثم لم يخرج فان طابت نفسه بالدفع اليهم فلا بأس بان يدفعه وان كره ذلك
لم ينبغي لنا ان ندفعه اليهم) لانه آمن فينا ما لم يبلغ ما منه (فان قيل) مقامه فينا الى
مضي المدة دليل الرضاء بدفعه اليهم فينبغي ان نجعل ذلك كصريح الرضاء
كما قال الامير للمستامن ان خرجت الى وقت كذا والاجعلتك ذمة

ثم لم يخرج فانه يجعله ذميا لوجود دلالة الرضا عنه بهذا الطريق (قلنا) هو كذلك الا ان هذا دليل محتمل فلا يجوز تمريره للقتل مثل هذا الدليل ما لم يصرح بالرضا برده عليهم فاما صيرورته ذميا فهو حكيمة ثبتت مع الشهادة ويجوز اعتماد الدليل المحتمل في مثله *

(وان طالب رجل من المشركين وهو ممتنع من ملكهم في بعض حصونهم ان يصلح له على ان يصير ذمة لنا فقال المشركون ان قتلتم ذلك قاتلناكم وقتلنا اسراكم فان كان بالمسلمين عليهم قوة فان الامام يجيبه الى ذلك ولا يلتفت الى ما قاله المشركون) لان الذمة خلف عن الاسلام في التزام احكام الاسلام به في الدنيا *

(ولورغب في الاسلام ولم يشكك انه يقبل ذلك منه فكذلك اذا قبل عقد الذمة قلنا يقبل منه وان لم يكن بالمسلمين عليهم قوة وخافوا على انفسهم فلا بأس بان لا يقبلوا ذلك منه) (الآري) انه لو اسلم يجب علينا نصرته عند الخوف على المسلمين من العدو واذ لم يكن بهم قوة عليهم فكذلك اذا طالب عقد الذمة وان كان بالمسلمين عليهم قوة) لانهم يخافون على قتل اسرائهم فلا بأس بان يقبلوا ذلك منه بمنزلة ما لو اسلم فانه يجب القيام بنصرته وان كان يخاف من ذلك على اسراء المسلمين (الآري) انه لا يترك القتال معهم خوفا القتل على اسراء المسلمين فكذلك لا يترك الاجابة الى عقد الذمة لذلك *

(فان قالو اندفع اليكم اسراءكم على ان لا تقبلوا منه ان يكون ذمة لكم فهذا ينبغي للامام ان لا يقبله منهم) لان تخليص المسلمين من المشركين ليكنوا مقاتلة يدنون عن دار الاسلام خير من ان يكون هذا ذمة للمسلمين

(فان اجابهم الامام الى ذلك فخلوا سبيلا لاسرائهم لم يظفر المشركون بالمحصور

فسأل المحصور ان يكون ذمة لنا اجنبناه الى ذلك لما بينا ان الذمة خلف عن الاسلام في التزام الاحكام به في الدنيا فان قال المشركون هذا منكم نقض للمهد الذي عاهدتمو ناعليه فلم يلتفت الى كلامهم (لانا لا نعرض انفسهم ولا لما في ايديهم ولكن هذا المحصور يتمتع منهم فلا ياز منا الامتناع عن قبول الذمة منه بالشرط

(فان قال المحصور لا اكون ذمة لكم ولكن آمنوني حتى اخرج الى بلادكم فقال المشركون ان فعلتم ذلك به قتلنا اسراءكم فان الامام ينظر الى ذلك فان كان ماسأل المحصور من ذلك خيرا للمسلمين اجابه الى ذلك وان لم يكن فيه منفعة للمسلمين لم يجبه الى ذلك) لان الامام نصب ناظر او عقد الامان في الاصل مشروع لمنفعة المسلمين فبقي كل موضع يكون فيه ضرر على المسلمين فلا امام ان لا يجيبه الى ذلك *

(ولو قال المحصور اسلموا نزل اليكم فقال المشركون للمسلمين ان فعلتم ذلك قتلناكم وقاتلناكم وقاتلنا اسراءكم فبقي المسلمين اجابة المحصور الى ذلك سواء كان بهم عليهم قوة او لم يكن واشأ رالى الفرق بين هذا وبين ما اذا طلب ان يكون ذمة لنا ولا قوة بنا عليهم فاكثر احصا بنا قالوا لا فرق في الحقيقة) لان في الموضعين انما ياز منا القيام بنصرته (اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك فاما اذا لم يكن فانه لا يجب ذلك) لان حال هذا المحصور فيهم بعد ما اسلم لا يكون اقوى من حال اسير مسلم فيهم وانما يجب القيام بنصرة الاسير والقتال لاستنقاذه اذا كان بنا قوة على قتالهم فاما اذا لم يكن لا يجب ذلك فهذا مثله *

الا ان اسلامه صحيح بنفسه وعقد الذمة لا يتم به وانما يتم بالمسلمين فاما اذا لم يكن بهم قوة على اهل الحرب لا يجب اجابته فيه الى ذلك فاما محمد رحمه الله يشير الى

الفرق بما ذكرنا ان مفاداة الاسارى بالمسلمين لا يجوز بحال رضى المسلمون به او كرهوا او المفاداة باهل الذمة يجوز اذ ار ضوا به فكذلك في هذا الموضع يجوز ترك الاجابة الى عقد الذمة اذا لم يكن بهم قوة على الدفع عن المسلمين ولا يجوز الامتناع من قبول الاسلام منه والقيام بنصرته لاجل ذلك *
(والمعجوز الكبيرة المأسورة من المشركين تجوز مفاداتها بالمال) لانه لا يرجح له الفصل ولا يخاف منها قتال فليس في مفاداتها بالمال معنى تقوية المشركين على قتال المسلمين في الحال ولا في الثاني *

(وقد بينا ان عند حاجة المسلمين الى المال جوز محمد رحمه الله مفاداة اسراه المشركين بالمال) لان الحال حالة الضرورة (الآتري) ان عند تحقق الضرورة يجوز بيع السلاح منهم فكذلك يجوز المفاداة باسراهم واكثر مشائخنا على ان ذلك لا يجوز للحاجة الى المال فان فيه ترك القتل المستحق حق الله بالمال وذلك لا يجوز كقتل المرتد ومن عليه الرجم) ولان في هذا اظهار المسلمين للمشركين انهم يقاتلونهم طمعا في المال وذلك لا يجوز بحال *

(واذا اسر الامام نساء وصبيان افادخلهم دار الاسلام ثم لحقهم آباؤهم وابناؤهم بامان فقالوا انشريهم منكم فليس ينبغي ان يباعوا منهم قبل القسمة ولا بعد القسمة الا عند الحاجة الشديدة للمسلمين الى المال في قول محمد رحمه الله وعلى ما قاله اكثر المشايخ لا يجوز ذلك بحال) لانه مبادلة السبي بالمال فطريق البيع فيه وطريق المفاداة سواء *

(فان قالوا انشريهم وفتقهم ووتركم في بلادكم فهذا لا بأس به) لان المنع من اعادتهم الى دار الحرب ليس فيه من تقوية المشركين على قتال المسلمين باعيانهم اذا كثروا وبنسأهم وفي هذا الفصل لا يوجد هذا المعنى *

فسأل المحصور ان يكون ذمة فلنا اجبتنا الى ذلك لما بينا ان الذمة خلف عن الاسلام في التزام الاحكام به في الدنيا فان قال المشركون هذا منكم نقض للعهد الذي عاهدتموه ناعليه فلم ياتفت الى كلامهم (لانا لا نتعرض لنفوسهم ولا لما في ايديهم ولكن هذا المحصور ممتنع منهم فلا يلزمنا الامتناع عن قبول الذمة منه بالشرط *

(فان قال المحصور لا اكون ذمة لكم ولكن آمنوني حتى اخرج الى بلادكم فقال المشركون ان فعلتم ذلك به قتلنا اسراءكم فان الامام ينظر الى ذلك فان كان ماسال المحصور من ذلك خيرا للمسلمين اجابه الى ذلك وان لم يكن فيه منفعة للمسلمين لم يجبه الى ذلك) لان الامام نصب ناظرا وعقد الامان في الاصل مشروع لمنفعة المسلمين ففي كل موضع يكون فيه ضرر على المسلمين فلا امام ان لا يجيبه الى ذلك *

(ولو قال المحصور اسلم وانزل اليكم فقال المشركون للمسلمين ان فعلتم ذلك قاتلناكم وقتلنا اسراءكم فملى المسلمين اجابة المحصور الى ذلك سواء كان بهم عليهم قوة او لم يكن واشا الى الفرق بين هذا وبين ما اذا طلب ان يكون ذمة لنا ولا قوة بنا عليهم فاكثرا صحبنا قالوا لا فرق في الحقيقة) لان في الموضعين انما يلزمنا القيام بنصرته (اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك فاما اذا لم يكن فانه لا يجب ذلك) لان حال هذا المحصور فيهم بعد ما اسلم لا يكون اقوى من حال اسير مسلم فيهم وانما يجب القيام بنصرة الاسير والقتال لاستمناذة اذا كان بنا قوة على قتالهم فاما اذا لم يكن لا يجب ذلك فهذا مثله *

الا ان اسلامه صحيح بنفسه وعقد الذمة لا يتم به وانما يتم بالمسلمين فاما اذا لم يكن بهم قوة على اهل الحرب لا يجب اجابته فيه الى ذلك فاما محمد رحمه الله يشير الى

الفرق بما ذكرنا ان مفاداة الاسارى بالمسلمين لا يجوز بحال ورضى المسلمون به او كرهوا او المفاداة باهل الذمة يجوز اذ ارضوا به فكذلك في هذا الموضع يجوز ترك الاجابة الى عقد الذمة اذا لم يكن بهم قوة على الدفع عن المسلمين ولا يجوز الامتناع من قبول الاسلام منه والقيام بنصرته لاجل ذلك *

(والعجز الكبيرة المأسورة من المشركين تجوز مفاداتها بالمال) لانه لا يرجى لمساؤل ولا يخاف منها قتال فليس في مفاداتها بالمال معنى تقوية المشركين على قتال المسلمين في الحال ولا في الثاني *

(وقد بينا ان عند حاجة المسلمين الى المال يجوز محمد رحمه الله مفاداة اسراء المشركين بالمال) لان الحال حالة الضرورة (الآتري) ان عند تحقق الضرورة يجوز بيع السلاح منهم فكذلك يجوز المفاداة باسراهم واكثر مشائنا على ان ذلك لا يجوز للحاجة الى المال فان فيه ترك القتل المستحق حق الله بالمال وذلك لا يجوز كقتل المرتد ومن عليه الرجم) ولان في هذا اظهار المسلمين للمشركين انهم يقاتلونهم فلم يافي المال وذلك لا يجوز بحال *

(واذا اسر الامام نساء وصبيان فادخلهم دار الاسلام ثم لحقهم آباؤهم وابناؤهم بامان فقالوا انشريهم منكم فليس ينبغي ان يباعوا امنهم قبل القسمة ولا بعد القسمة الا عند الحاجة الشديدة للمسلمين الى المال في قول محمد رحمه الله وعلى ما قاله اكثر المشايخ لا يجوز ذلك بحال) لانه مبادلة السبي بالمال فطريق البيع فيه وطريق المفاداة سواء *

(فان قالوا انشريهم ونعتهم ونتركم في بلادكم فهذا لا بأس به) لان المنع من اعادتهم الى دار الحرب ليس فيه من تقوية المشركين على قتال المسلمين باعينهم اذا كثروا وبنيهم وفي هذا التفصيل لا يوجد هذا المعنى *

(واذا كان يجوز لمن وقفوا في سهمه ان يعتقه فكذلك يجوز له ان يبيعههم بمن
يقتضيه من اهل الذمة او المستأمنين ولو جاء اهل الحرب باسراء من المسلمين
وقالوا نقادهم بفلان وفلان فلم يكن الذين طلبوا المحضرة الامير والمسلمين
فاعطوهم عسدا ان دفعوا اليهم هؤلاء الاسارى ليبيئن اليهم بالذين طلبوا من
المشركين فاطمأنوا الى المسلمين فاعطوهم عهدا ان دفعوا الاسارى اليهم هؤلاء
الاسارى اليهم فلم يستحب للمسلمين ان يفوا بما شرطوا لهم اذا دخلوا
دار الاسلام لانهم التزموا ذلك والمؤمنون عند شروطهم ولا يمتنعون ان يتركوا
الوفاء بالمشرروط لم يطمئنا الى المسلمين في مثله بعدهم هذا في ما يتضرر به
المسلمون *

(وان لم يفوا بذلك كانوا في سعة منه) لان المقصود تخليص المسلمين وقد
حصل وحبسهم اسراء المسلمين ظلم منهم فانما شرطوا لانفسهم ما شرطوا
بمقابلة ترك الظلم وذلك لا يتعاقب به اللزوم *

(ولكن اذا كان في اسراء المسلمين عبيد فبدا لهم في الوفاء بذلك الشرط فاعلمهم
ان يبعثوا اليهم بقيم العبيد) لانهم كانوا محرزين مالكين لهم فلذلك الشرط
اعطيتهم الامان في املاكهم الذين يسمونه اينا وقد تعذر رددهم عليهم لاسلام
العبيد فيجب رد قيمتهم بخلاف الاحرار فانهم لم يملكوهم بالاسر *

(ثم ان جاء مولى العبيد واراد اخذهم كان له ذلك بالقيمة التي بعث بها المسلمون
اليهم فان ابى كانوا عبيدا للمسلمين) لان قيمتهم اديت من بيت المال فكان
المسلمين اشتروهم به البيت المال *

(وان كان المسلمون انما اقتدوا عبيدا مسلمين من اهل الحرب فهو من حيز اشتروه
وقبضوه في قول ابى حنيفة وقيمة لا يشركون في بيت مالهم) لان العبيد

حين اسلم فقد استحق ازالة ملك الحربي عنه*
(واذا تم ذلك كان زوالا بالحريه كمالو خرج الي دارنا امر اغما الا ان عام ذلك
بالشراء والقبض جميعا) لان زوال يد الحربي ما يكون بالتسليم وهو نظير ما بينا
في السير الصغير اذا اسلم عبد الحربي فباءه في دار الحرب من حربي آخر وهذا
بخلاف العبد الماسور من دارنا لان ما بقي فيه من حق المولى مرعي فلم رعاة
حقه لا يحكم بمقتبه ومثله لا يوجد في الذي اسلم من عبيدهم*

(وفي قول محمد رحمه الله تعالى هاهنا لان الشراء والقبض سبب لثبوت الملك
فلا يجوز ان يكون مبطالا للملك بخلاف خروجه الينا على سبيل المراجعة) لانه
سبب لملك نفسه بطريق القهر والمملوك اذا ملك نفسه على مولاه عتق ولهذا
لو كان خروجه الينا با ما لم يمتق ولكنه يباع ويدفع ثمنه الي مولاه اذا جاء
يطالبه) لان خروجه لم يكن على قصد المراجعة فلا يملك به نفسه على مولاه*
(فان كان الاسراء الذين كانوا عندهم من المسلمين احرار افاقي مواليتهم الذين
طلبوهم ان يبيعوهم فرائى الا امام ان يقو مهم ويعطيهم قيمتهم من بيت المال
ويجبرهم على ذلك فلا بأس به لاسفاه من الحاجة الى تخلص اسراء المسلمين
من ايديهم ولما في امتناعهم من الضرر العام) وقد بينا ان الامام ولا ية الحبر على
صاحب المال في مثله*

(فان كانوا اصهارا وسدبرين او امهات اولاد فابي مواليتهم ان يفعوا او كانوا
قد اساموا فان الامام يجبر اهل الحرب الذين اخذ منهم الاسراء انه لا سبيل لدفع
اصحابكم اليكم فان شئتم دفعنا اليكم قيمتهم) لانه انما شرط لهم اعطاء عبيد فاما ما كانوا
عند المسلمين وقد تمذرا اعطوهم فيعطيتهم قيمتهم وانما يعطيهم ذلك ليظمنوا
الي المسلمين في المستقبل فيعلموا اننا نفي بالشرط وهذا المقصود انما يحصل

عند رضا لهم فانهذا قدم استرضاؤهم في ذلك فأت رضوا اعطاهم ذلك
والا فلا شيء لهم) لانه لو ثبت ذلك المال اليهم من غير ان يرضوا به كان فيه
تضييع لذلك المال فان المقصود به لا يحصل *

(ولو كان مسلم في دار الحرب من اهل المسكر قهر عليه فاخذته فقال المايح
صالحني على ان اعطيك مائة دينار فاقتدى بها انضى على ان تخلي سبيلي فليس ينبغي
له ان يفعل به ذلك دون الامير) لان المايح قد صار اسيرا والامام رأى في
الاسراء وليس لاحد من اهل المسكر ان يعتاب على رأى الامام *

(فان فعل المسلم ذلك به فاخرج له مائة دينار كانت معه فانه ينبغي للمسلم ان
ياخذ الدنانير ولا يخلي سبيله) لان الدنانير التي كانت معه صارت مأخوذة
بأخذته فلا يجوز له ان يصادى بعض النعمة بالعض ولكنه يأتي بذلك كله
الى الامير *

(وان لم يكن الدنانير مع المايح ولكنه انتهى الى حصن ممنوع فاخذ من اهل مائة
دينار بطريق الاستقراض او العطية فلا فضل بالمسلمين ان يردوا الدنانير على
من اعطاهم اياه سواء كانت من مال المايح او من مال غيره) لان هذه الدنانير
ما صارت مأخوذة بأخذ المايح لانهم لم تكن معه وانما صارت في ايدي المسلمين
بطريق الامان بالصلح وقد بينا انه لا ينبغي له ان يخلي سبيل المايح فيعتاب على
رأى الامام في ذلك *

(واذا تعذر عليه المجيء بهما جميعا شرعا كان عليه رد الدنانير والمجيء بالمايح الى
الامير بخلاف الفصل الاول وهناك اخذهما جميعا بالشرع فيمكن شرعا
من المجيء بهما فان اخذ الدنانير واطلق المايح ثم جاء بها الى الامير وقص عليه
القيمة فانه ينبغي للامير ان يتقدم الزم اليه عن مثل هذا الصنيع في المستقبل

ولا يماقبه في المرة الاولى لان فعله من جهل منه فيمذره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اقبلوا اذوى الهيثيات عشر اثمهم وياخذ الدناير فيجعلها في غنيمة المسلمين لانه توصل اليها بعملة المسلمين وبسبب كان اصله قهرا *
 (فان ظفر عسكر آخر من المسلمين بذلك العالج واخرجوه الى دار الاسلام بعد زمان وقال اهل العسكر الا ول نحن احق به لان صاحبنا كان اخذته ثم اطلقه لم يكن له ذلك) لان الحق في الماخوذ لا يتأكد قبل الاجراز ولا اخرا فيه وجهد من العسكر الثاني دون الاول *

(وان قال العالج لاهل العسكر الثاني لا سبيل لكم علي لان صاحبكم فلان قد امنتمني واطاقتي لم يلتفت الى قوله لانه بلغ مامنه وانتهى ما كان له من الامان من الذي كان اخذته اولا (الآثرى) ان الامير نفسه لو كان فاداه اسرا من المسلمين وراى ان يمن عليه وان يفديه عال وخلي سبيله حتى عاد الى مامنه ثم اخذه المسلمون بعد ذلك كان فيئا وهذا لان الامير انما صالحه بالمفاداة على ان يكون آمن حتى يصل الى مامنه لا على ان يكون آمنافي بلاده فالم يصل الى بلاده فهو في امان من المسلمين اما بعد ما بلغ مامنه ولا امان له من المسلمين وان كانت اصابه الامامون قبل ان يبلغ مامنه فاخذوه فلا مير بالخيار ان شاء اجاز الصالح على مائة دينار وخلي سبيله وما يحب له ان يفعل ذلك لما فيه من مفاداة الاسير بالمال وان شاء جملة فيئا وورد الدنياير على اهل الحصن الذين اخذت منهم لانه مالم يبلغ مامنه فحاله في معنى حاله في وقت الصالح ولو علم الامام بحاله وقت الصالح كان له الخيار فيه كما يتافهنا مثله والله تعالى الموفق *

﴿ باب فداء الاسراء من الاجرار والمملوكين بالمال ﴾

(واذا اسر الحر من المسلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم او ذمي مستا من فيهم

باب فداء الاسراء من الاجرار والمملوكين بالمال

اقتدني من اهل الحرب واشترى منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو
حر لا سبي عليه لان فعل المأمور بامر كنهمل الامر بنفسه وهذا لان الحر
لا يملك بالامر ولا بالشري والمال الذي فداه به المأمورين له على الامر لانه
احياه بماله بما ادى من المال حكما فهو بمنزلة مالوا من عليه القصاص رجلا
ان يصالح اولياء الدم على مال ويعطيه *

(يوضحه) ان امره باداء الفداء محتمل يجوز ان يكون على سبيل التصديق به
على الاسير ويجوز ان يكون على سبيل الاقراض للاسير فاما ثبت به ادنى
الامر ين عند الاطلاق ويحمل ذلك استقراضا من الاسير فيرجع عليه بجميع
ما ادى في فدايه الى مقدار الدين *

(فان كان فداه باكثر من الدية فاما يرجع على الاسير بقدر الدية دون الزيادة)
وقيل ينبغي على قياس قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه انه يرجع عليه بجميع ما
ادى قل ذلك او كثر لانه راعى مطلق الامر في الوكالات (والاصح ان هذا
قولهم جميعا) لان هذا ليس بتوكيل بالمبادلة من حيث المعنى ومن حيث الصورة
وان كان فهو توكيل بالشراء وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول في التوكيل
بالشراء لا يخالفهما انه عند الاطلاق تنفذ بالشراء بالقيمة وقيمة الحر قدر
ديته فانه يملك مطلق الامر ان يازمه بالفداء مقدار الدية دون الزيادة على
ذلك فاذا فداه باكثر من ذلك كان هو في الزيادة كالمبرع بالفداء عنه بغير امره
فاما يرجع عليه بقدر الدية دون الزيادة * فان قيل * ان كان هو في هذا العقد متمثلا
لامره فينبغي ان يرجع عليه بجميع ما فداه به وان كان مخالفا لامره فينبغي ان
لا يرجع عليه بشئ كالو كيل بالشراء اذا خالف واشترى باكثر من قيمة المبيع
ينبغي فاحش * قلنا * هذا انما يستقيم ان لو كان هذا العقد معاوضة على سبيل

المبادلة وليس كذلك فالحر المسلم ليس بمحل كذلك وإنما كان الأمر مستقرضا من المأمور بمقدار دينه أو دون ذلك وأمر له أن يصرف ذلك في فدايه فهو في ذلك القدر يكون مقرضا إياه وفيما زاد على ذلك يكون متبرعا به فيرجع عليه بما أقرضه دون ما تبرع به *

(وعلى هذا لو كان المأسور قال له افتديني منهم بألف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زاد فأمر بجمع عليه بألف خاصة) لأن الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الألف خاصة وهذا بخلاف الشراء لأن ذلك الوكيل بالشري بمنزلة المملك ثم المملك من الأمر يرجع بما ملك به وعند الخلاف لا يتحقق التملك منه في شيء فلهذا لا يرجع عليه بشيء من الثمن *

(ولو كان المأسور قال للمأمور افتديني منهم بمائة أو بمائتين أو بأمر لك جائز فيما تقتدي به فانه يرجع عليه بمافداه به قل أو كثر) لأنه صرح بالتعميم في التفويض فكان ممثلا لأمره في جميع ما فداه به قل ذلك أو كثر *

(فإن كان المأسور مكاتباً فإما المأمور بأن يفديه بمال فذلك جائز في أخذه بالمكاتب في الحال) لأن في فدائه بالمال أحياء له حكماً *

(وله أن يلتزم المال في مثله في الحال ألا ترى أنه إذا صالح عن قصاص عليه على مال أو أمر غيره به كان مأخوذاً به في الحال وهذا لأن المكاتب أحق بكسبه فيما يرجع إلى حاجته ويكون هو في ذلك كالحرك في نفقته *

(فإن عجز قبل أداء الفداء فرد في الرق بيع في ذلك الفداء لأنه دين ظهر وجوبه في حق مولاه فيباع فيه بعد العجز إلا أن يقضى المولى عنه الدين بعد العجز) *

(وقيمة المكاتب في هذا الفصل بمنزلة الديعة في فصل الحر) لأن بذل نفسه قيمته يظهر ذلك بالجناية عليه *

الا ان فرق ما بينهما ان مقدار الدية معلوم بالنص فلا يازمسه زيادة على ذلك قلت الزيادة او كثرت والقيمة تعرف بالحرز والظن فان فداها باكثر من قيمته بقدر ما يتغابن الناس في مثله رجع عليه بجميع ذلك) لانه لا يتيقن بالزيادة هنا بخلاف ما اذا كانت الزيادة بقدر ما لا يتغابن الناس فيه *

(ولو كان المكاتب قال افندي منهم بخمس مائة وقيمتها الف درهم ففداه له بالف درهم او اكثر لم يرجع على المكاتب الا بخمس مائة) لانه استقرض منه مالا مسعى فاعما يكون هو مقرضه في ذلك القدر فيكون متبرعا في الزيادة على ذلك واعتبار القيمة عند عدم التصريح بمقدار ما استقرض منه فاعند التصريح بذلك فلا يعتبر بالقيمة *

(ولو كان قال افندي منهم بخمسة آلاف وقيمتها الف قتي قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ذلك كله لازم للمكاتب في مكاتبته وفي قول محمد رحمه الله تعالى انما يرجع عليه قبل العتق بمقدار قيمته فقط وانما الزيادة على ذلك فانما يطالب به بعد العتق وهذا بناء على اصل معروف ان المكاتب والمأذون عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في البيع والشراء بالنقود الفاحش بمنزلة الحر وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يملك ان البيع والشراء بالنقود الفاحش فكذلك في الامر بالنقود عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه هو بمنزلة الحر فيرجع المأمور عليه بجميع المسعى) لانه يصير مستقرضاً منه ذلك القدر وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو لا يملك البيع بالمحاباة الفاحشة كما لا يملك الهبة فيكون امره في مقدار قيمته صحيحاً معتبراً في حالة الرق وما زاد على ذلك بمنزلة الهبة او الكفالة منه والمكاتب لا يؤخذ بهما ان الكفالة حتى يتق بها هنا (لا يرجع عليه المأمور بالزيادة على مقدار قيمته حتى يتق ايضا) *

ولو كان انما فدى الحر او المكاتب بغير امرهما فكل واحد منهما على حاله كما كان فلا يرجع الفادي عليهما بشيء لانهما لم يملكا بالاسير والفادي متطوع في الفداء
(وان كان الماسور مدبر او ام ولد ما ذون او محجور فامر رجلا ان يفديه من العدو بمال ففداه بمثل قيمته او اكثر فعليه رده على مولاه) لان المدبر وام الولد لا يملكان بالاسير *

(ثم لا يرجع عليهما بشيء من الفداء حتى يمتعا اما اذا كان محجورا عليهما فغير ميثكل) لانه لا معتبر بامرهما في حق مولاهما *

(وان كانا ماذونهما فقد بطل بعد حكم ذلك الاذن بالخروج من يد مولاه الى يد اخرى قاهرة كما يبطل بالابق) لان فداء النفس بالمال بمنزلة الصالح عن القصاص على مال والماذون في ذلك والمحجور سواء لا يواخذ بسبل الصالح الا بعد المتق فكذلك الفداء فاذا اعتق يرجع الفادي عليهما بمافداهما به الا ان يكون فداهما باكثر من قيمتهما بتقدر ما لا يتعاقب الناس فيه فيشتد لا يرجع عليهما بالفضل) لان اعتبار امرهما في حقهما كاعتبار امر المكاتب وقد سينا ان ذلك عند الاطلاق بتقدر بالقيمة وهذا مثله *

(ولو كان المولى هو الذي امر هذا المستامن ان يفديه او يشتريها فقال اشتريها او افتدها ولم يقل بي فان افتداهما بمثل القيمة او بزيادة يسيرة يرجع على المولى بجميع ذلك) لانهما باقيا على ملك المولى وامر المولى اياه بان يفدى ملكه يكون استقر ايضا منه للمال بمنزلة امر الحر في حق نفسه هذا لان الفداء بعد الاسير بمنزلة الصالح عن القصاص وامر المولى بذلك معتبر في حبة مدبره وام ولده سواء اضاف ذلك الى نفسه او لم يضيف *

(فان اختلف الامر والامور في جميع هذه الفصول التي ذكرنا فقال الامر

أمرتك أن تفديني بكذا وقال المأمور بل أمرتني بكذا أكثر من ذلك فالقول قول الآمر مع عيئه) لأن الأمر يستفاد من جهة ولو أنكره أصلاً كان القول قوله وكذلك إذا قرره في مقدار دون مقدار*

(ولو قال الآمر قد أمرتك أن تفديني بما ذكرت ولكنك إنما فديتني بأقل من ذلك فالقول قول الآمر أيضاً) لأنه مستقرض من المال إلى المأمور فأنما وقع الاختلاف بينهما في مقدار ما أقرضه إياه فالقرض يدعي الزيادة عليه فعليه أن يشبهه بالينة والمستقرض منكراً لزيادة فيكون القول قوله مع عيئه*

(ولو أن مولى المكاتب المأسور قال لرجل اشتريه لي أوفته لي بالف درهم أو قال أفتد لي بالف درهم من مالي فقبل ذلك يرجع بالفسداء على الآمر ولم يكن له على المكاتب شيء) لأنه لم يأمره المكاتب بشيء والأمر حينئذٍ أضاف المقدم أو المال إلى نفسه فقتل بجمل نفسه ضامناً لذلك المال بمنزلة الفضولي في الخلع والصالح عن القصاص على مال بالاضافة إلى نفسه بجمل ضامناً للمال فهذا مثله* وإن لم يقل لي ولكن قال بالف درهم فإن كان المأمور غيباً لا أمر في المعاملات فكذا الأمر) لأن الخلطة القائمة بينهما بمنزلة الاضافة إلى نفسه أو أقوى منه في حصول معنى الاستعراض به*

(وإن لم يكن بينهما خلطة فهو متطوع في الفداء) لأنه أشار إليه بأن يكتب سبب اصطناع المروء فلم يضمن له شيئاً ولا أشار عليه بشيء*

(وكذلك إن كان المأسور حر أو حرة والآمر زوجاً أو بعض قرابته أو أجنبي فتمد اضافة المقدم أو المال إلى نفسه يصير ضامناً للمال وعند عدم الاضافة إن كان المأسور غيباً لا فكذلك وإن لم يكن غيباً لا فهو مشير عليه بمشورة فلا يرجع عليه بشيء*

(وان كان المأمور صغيرا فقال ابو له جل افنده لي او من مالي رجع المأمور بالنقداء على هذا الوالد) لانه ضمن له ذلك *

(ثم لا يرجع به الوالد في مال الولد استحصانا وفي القياس ان يرجع لقيام ولايته عليه وهذا نظير القياس والاستحصان فيما اذا زوج الاب ابنة امرأه ضمن الصداق واداه من ماله فانه يرجع فيه على الولد في القياس وفي الاستحصان لا يرجع لان السادة الظاهرة ان الاباء بمنزلة هذا يتبرعون وفي الرجوع لا يطمعون فكذلك في النقداء *

(فان لم يرده الوالد حتى يموت كان ذلك دينا في تركته باعتبار ضمانه لذلك) ولكن يرجع به الوالد في مال الولد على قياس الصداق اذا ضمنه فوات قبل ادائه فاخذ من تركته والمضى فيهما ان هذا الضمان بطريق الصلة منه لولده وتام الصلة بالقبض فاذا مات قبل الاداء لو نفينا منى الصلة كانت ذلك وصية ولا وصية للوارث *

(وان كان والد الحين اداه في حياته اشهد انه يؤديه ليرجع به على ابنته فكذلك له في الصداق) وهذا لان العرف انما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه *

(وان كان قال للمأمور افنده ولم يقل لي فان كان المأمور خليطاله فهذا الاول سواء) لان الخلطة القائمة بينهما دليل الاستقرار بمنزلة اضافة العقد الى نفسه *

(وان لم يكن خليطاله كان ذلك جائزا للذي فدى على الغلام ببيعه به ولا سبيل له على الاب) لان امر الاب جائز على ابنته الصغير فكذلك مباشرة امر المأمور بنفسه لو كان بالنسب ولا رجوع على الوالد لانه كانت مسيرته من الولد لاضامنا شيئا حين اطلق الامر بالنقداء وهو نظير النكاح اذا قبل الاب العقد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب فهذا قياسه *

أمرتك أن تفديني بكذا وقال المأمور بل أمرتني بكذا أكثر من ذلك قال قول الآمر مع عيته) لأن الأمر يستفاد من جهة ولو أنكره أصلاً كان القول قوله وكذلك إذا قر به في مقدار دون مقدار*

(ولو قال الآمر قد أمرتك أن تفديني بما ذكرت ولكنك إنما فديتني بأقل من ذلك قال قول الآمر أيضاً) لأنه مستقرض من المال إلى المأمور فأما وقع الاختلاف بينهما في مقدار ما أقرضه إياه فالمقرض يدعي الزيادة عليه فعليه أن يشبهه باليسنة والمستقرض منكر للزيادة فيكون القول قوله مع عيته*

(ولو أن مولى المكاتب المأمور قال لرجل اشتريه لي أوفقته لي بألف درهم أو قال أوفقته لي بألف درهم من مالي فقبل ذلك يرجع بالفداء على الآمر ولم يكن له على المكاتب شيء) لأنه لم يأمره المكاتب بشيء والامر حين إضافة العقد أو المال إلى نفسه فتمت بجمل نفسه ضامناً لذلك المال بمنزلة الفرض في الخلع والصالح عن القصاص على مال بالإضافة إلى نفسه بجمل ضامناً للمال فهذا مثله* وإن لم يقل لي ولكن قال بألف درهم فإن كان المأمور خياطاً للآمر في المعاملات فكذا الأمر) لأن الخلطة القائمة بينهما بمنزلة الإضافة إلى نفسه أو أقوى منه في حصول معنى الاستقراض به*

(وإن لم يكن بينهما خلطة فهو متطوع في الفداء) لأنه أشار إليه بأن يكتب سبب اصطناع المروء فلم يضمن له شيئاً ولا أشار عليه بشيء*

(وكذلك إن كان المأمور سراً أو حرة والآمر زوجها أو بعض قرابته أو أجنبي فعند إضافة العقد أو المال إلى نفسه يصير ضامناً للمال وعند عدم الإضافة إن كان المأمور خياطاً له فكذلك وإن لم يكن خياطاً له فهو مشير عليه بمشورة فلا يرجع عليه بشيء*

(وان كان المأمور صغيرا فقال ابو له جل اقتده لي اومن مالي رجع
المأمور بالفساد على هذا الوالد) لانه ضمن له ذلك *
(ثم لا يرجع به الوالد في مال الولد استحصانا وفي القياس ان يرجع لقيام ولايته
عليه وهذا نظير القياس والاستحصان فيما اذا زوج الاب ابنة امرأة ضمن
الصداق واداء من ماله فانه يرجع فيه على اولده في القياس وفي الاستحصان
لا يرجع) لان العادة الظاهرة ان الآباء يملكون هذا ابنتهم وعونهم في الرجوع
لا يطعمون فكذلك في الفساد *

(فان لم يرده الوالد حتى يموت كان ذلك دينا في تركته باعتبار رضائه لذلك)
ولكن يرجع به الوالد في مال الولد على قياس الصداق اذا ضمنه مات قبل
ادائه فاحذر من تركته والمعنى فيهما ان هذا الضمان بطريق الصلة منه لولده
وعام الصلة بالتبضع فاذا مات قبل الاداء لو نفينا معنى الصلة كانت
ذلك وصية ولا وصية للوارث *

(وان كان والدهين اداءه في حياته اشهدانه يؤديه يرجع به على ابنته فكذلك
له في الصداق) وهذا لان المرف انما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه *
(وان كان قال للمأمور اقتده ولم يقل لي فان كان المأمور خليطاله فهذا الاول
سواء) لان الخلطة القائمة بينهما دليل الاستقرار بمنزلة اضافة العقد الى نفسه *
(وان لم يكن خليطاله كان ذلك جائزا للذي فدى على الغلام بيعة به ولا سبيل
له على الاب) لان امر الاب جائز على ابنته الصغير فكذلك مباشرة امر المأمور
بنفسه لو كان بالتساوي لا رجوع على الوالد لانه كانت مفسرا عن الولد
لا ضمانا شيئا حين اطلق الامر بالنداء وهو نظير النكاح اذا قبل الاب العقد
على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب فهذا قياسه *

(ولو كان الماسور وكل رجلا بان يامر المستامن حتى يقديه من العدو وقال الوكيل للمستامن اقتديه لي من العدو او قال من مالي ففعل ذلك كان الفداء للامور على الوكيل خاصة) لانه باضافة المقدار المال الى نفسه صار ملتزما المال للماسور بمنزلة المستقرض منه فيكون رجوعه عليه ولا رجوع له على الماسور لانه ما جرى بينهما ماملة ولكن الوكيل هو الذي يرجع على الماسور *
 (وكذلك ان لم يقل لي ولكن الماسور كان خليطا للوكيل لان قيام الخلطة بينهما بمنزلة اضافة المقدار المال نفسه وان لم يكن بينهما خلطة فلا شيء للماسور على الوكيل) لانه معبر عن الموكل باضافة المقدار اليه بقوله اقتديه فلانا *
 (والمعتبر ليس عليه من المال شيء) ولكن المال للماسور على الماسور) لان عبارة وكيله قائمة مقام عبارته فكانه امره بذلك نفسه وهذا لان الوكيل متى كان حاقدا بالاضافة الى نفسه لم يكن الماسور عاقدا مع الماسور متى كان الوكيل معبرا كان الماسور هو العاقد *

(وانما نظيره الوكيل بالخلع من جهة المرأة اذا ضمن المال فان رجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة واذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل للمعنى الذي قلنا فان كان الماسور عبدا او امة فامر مستامنا فيهم ان يشتريه او يقديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته او اقل او اكثر فهو جائز وهو عبد لهذا المشتري) لانهم ملكوه بالاحراز *

(ولو اشتراه منهم هذا الرجل بدون مشورة المالك وكان مشتريا لنفسه فكذلك اذا اشتراه بعد مشورة المالك) لان قوله اشتري بعد مشورة (الآثرى) انه لو كان هذا في دار الاسلام فاشتراه من مولاة كان مشتريا لنفسه قبل هذه المشورة بعد ما *

(فاذا اخرج به يخير مولاه فان شاء اخذ بالثمن وان شاء تركه وان قال اشترى
لنفسى منهم او افتمدني لنفسي فان اشترى بغير ثمنه او بغير ثمنه يبيع واخبرهم انه
يشترى بنفسه فالعبد حر لا سبي له عليه) لانه قد جعل الامور نائباً لنفسه *

(ولو جعله انسان آخر نائباً لنفسه في الشراء كان مشترى للمنوب عنه وجعل
المنوب عنه في حكمه عند العقد كانه باشر العقد بنفسه فلهما جعل العبد في حكم هذا
العقد كانه اشترى لنفسه من مولاه فيعتق ثم للمامور ان يرجع بالفداء على العبد)
لان شراء العبد كشرائه لا جنبي آخر باصره وهناك اذا ادى الثمن من ماله رجع
به على الآمر فلهما ايضا يرجع على الآمر لان امره في حق نفسه صحيح
وصار هو كالمستقرض لذلك المال منه *

(فان كان العبد مدبراً او مكايباً او كانت ام ولد والمسئلة بحالها لم يمتق) لانهم
لم يملكوه بالا حراً بل هو باق على مالك مولاه *

(الا ترى) ان الحربى لو اعتقه لم ينفذ عتقه فيه ولو اسلم عليه وجب رده الى مولاه
بخلاف ما سبق فسواء قال اشترى او قال اشترى لنفسى اذا اخرج به فهو مردود
على مولاه بغير شيء لان المشتري متبرع في فداء ملكه بغير امره فلا يرجع
عليه بشيء منه *

(ولو كان العبد او الامة قال للمامور اشترى لنفسى فاشتراه ولم يخبر اهل
الحرب انه يشترى بنفسه فهو مملوك للذى اشتراه) لانه لم يكن ان يجعل
مشترياً للعبد حين لم يخبر مالكة به فان بشرائه للعبد يكون استحقاق الولاء
للمولى يثبت في دار الحرب كالنسب وشرائه لنفسه يكون ملكاً فاذ لم يخبر
مالكة فلم يوجد من المالك الرضاء لعتقه عليه ولزوم الولاء اياه ولا يجوز
الزام الولاء احدنا بغير رضاه بخلاف ما اذا اخبر مولاه بذلك وان كان اشترى اياه

ياكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس فيه *

(ولو اخبروهم بأنه يشتريه له فهو مملوك للمشتري) لان مطلق الامر بالشراء ينصرف الى الشراء بالقيمة او بزيادة يسيرة كما لو كان الاصر غيره فاذا اشترى ياكثر من ذلك صار مخالفا له فكانه اشتراه بغير اصره فكان مشتريا لنفسه *

(وكذلك لو كان المملوك قال له اشتر لي لنفسى باللف درهم فقال بيوتيه لنفسه باللف درهم فباعه العبد) لان هذا اعتساق يجعل كما لو كان العبد هو الذي يخاطبهم به فلا تقع الحاجة الى قبوله ثانيا ولكنه يعتق ولده لبايمه *

(ولو قال بعتيه باللف درهم ولم يقل لنفسه كان مملوكا للمشتري ياخذ منه ولا بالتمن ان شاء) لان الحر لم يلتزم ولا به حين لم يخبره انه يشتريه له *

(ولو قال بعتيه باللف درهم لنفسه فباعه الحر منه فلا بد من قبوله وبعد القبول يكون ملكا له) لانه خالف ما اصره به نصا فكانه اشترى بغير اصره *

(ولو كان قال له اشتر لي لنفسى بما شئت فاشتره اذ ذلك وبين لاهل الحرب انه يشتريه لنفسه عتق العبد باي لمن اشتراه) لانه فوض الامر الى الوكيل امرا عاما فيكون هو ممتثلا اصره فيرجع بما ادى عليه من الفداء بالغا ما بلغ *

(فان اختلفا فيما فداه به فقال العبد فدا لي بخمس مائة وقيمة الف وقال المأمور فديته بالتمين فالقول قول العبد مع عيئه الا ان يقيم الاخر البينة) لان المأمور

يدعي لنفسه زيادة دين في ذمة العبد وهو منكر له فالقول قول المنكر مع عيئه *

(وعلى المدعي للزيادة البينة) فان قيل * لماذا لا يصار الى التحالف بينهما بمنزلة ما لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن * قلنا * اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى

عنه فلان العبد قد عتق ومن اصله انه لا يصار الى التحالف بعد تغير السعة ولكنه

يتم فيه الدعوى والانكار واما عند محمد رحمه الله تعالى فلان المصير الى التحالف

بغير السامعة في موضع يمكن فيه فسخ العقد على القيمة وهذا الوجه لذلك لان
بالعق لا يسلم للعبد مال من جهة المأمور حتى يقال يازمه القيمة باعتبار ذلك
فهو بمنزلة الأجر والمستاجر يختلفان في مقدار الأجر بعد استيفاء المنفعة
وهناك لا يصار الى التحالف ولكن يحمل القول قول النكول لزيادة قيمته
(ولو لم يقل المأمور لاهل الحرب اني اشتريته لنفسه كان مما وكاله اذا اشتراه)
لان بايحه مارضى بعتقه عليه ونبوت ولايته له *

(فاذا اخرج به كان المأمور منه ان يأخذه بما اشتراه به ان شاء فان اختلفا في
ذلك فالقول قول المشتري مع يمينه وكذلك ان اختلفا في جنس العقد بان قال
مولاه وهبه لك اهل الحرب فانا اخذه بقيمته وقال المشتري اشتريته منهم
بالفي درهم فالقول قول المشتري وقد تقدم بيان هذا الفصل قبل اقامة البيعة بعد
ذلك فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه وانه بمنزلة الشفعة وان لم ينص على قول
ابي يوسف رحمه الله في هذا الموضع اذا اقاما البيعة *

(ولو كان مولى العبد المأسور قال للمعتاق ان اشتريه لي منهم او اشتريه من مالي
فان اشتراه بقيمة فالعبد لآمر لانهم ملكوه بالاجر اذ فكان امر المولى القديم
بان يشتريه له وامر اجنبي آخر في انه يتناول العقد بقيمة او بمن يسير سواه *
(واذا اشتراه بمن فاحش كان مخالفًا لمشتريه بالنفسه ثم يكون مولاه القديم
الخيار ان شاء اخذه منه بما اشتراه به وان شاء تركه *

(ولو كان قال له اشتريه ولم يقل لي ولا من مالي فهذه مشورة اشار بها عليه فيكون
المخاطب مشتريًا لنفسه ينفذ فيه تصرفاته بمنزلة ما لو اشتراه قبل هذه المشورة
وهو نظير رجل قال لغيره اشتر عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك
مشورة لا توكيل بخلاف قوله اشتريه لي بما شئت فقد فوض الامر اليه عاма

فيكون مشترى له باي ثمن كان *

(فان اختلفا الامور فيما اشتراه به بما اوافقا وراى الان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري في حكم التحالف عند الاختلاف في الثمن لانه يحلف الامر على العلم) لانه استخلاف على فعل الغير (ويبدأ باليمين به) لانه منزلة المشتري والبدنية يمين المشتري في قول ابي يوسف رحمه الله الا خرو هو قول محمد رحمه الله تعالى وقد بيناه في كتاب البيوع (فان اقاما البيعة فالبيعة بينة الامور) لانه ثبت الزيادة بينة *

(وان كان الا مراعتقه قبل اختلافهما فهو حرج) لانه اعتق ملكه ثم اذا اختلفا بعد ذلك فالقول قول الا امر في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله يتحالفان بناء على اختلافهما في البائع والمشتري بخلاف ان في الثمن بعد تغير السامعة على وجه لا يحتمل العقد الفسخ فيه *

(ولو كان المامور حرجا او مكاتبا فامرار جلا يشترى بهما فاشترى اهما بالخمسة آلاف درهم كان الفداء عليهما جميعا يقسم على الدية وعلى قيمة المكاتب) لان المتبر في باب الحرف في الفداء دية وفي المكاتب قيمته بدليل ما سبق انه اذا اشترى كل واحد منهما بذلك القدر او اقل يرجع عليه بجميع ما اشتراه به فاذا اختلفا القدر اليهما مطلقا يتوزع عليهما باعتبار بدل نفس كل واحد منهما وان كانا فداءهما بخمسة عشر الفا وقيمة المكاتب الف درهم فقد فدى كل واحد منهما باكثر من بدل نفسه بما لا يتفان الناس فيه وهو لا يستوجب الرجوع على كل واحد منهما الا بقدر بدل نفسه فيرجع على الحرف بمشقة الآف درهم وعلى المكاتب قيمته وزيادة قدر ما يتفان الناس فيه لما بيننا ان طريق القيمة بقدر ما يتفان الناس فيه يكون عقوا وان كانا قال له اقتدنا بما شئت ففداهما بمشرين الفا قسم

ذلك كله على احد عشر سهما باعتبار مقدار الدية وقيمة المكاتب ان كانت الف درهم وان كانت الفين قسم ذلك كله اسداسا باعتبار انه يحمل كل الفين بينهما فما اصاب الحر رجع المأمور به عليه وما اصاب المكاتب وهو السدس رجع به عليه في حالة الكتابة في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله انما يرجع عليه في مكاتبته بمقدار قيمته وزيادة ما يتغابن الناس فيه وما زاد على ذلك فاما يرجع به عليه بعد المتيقن لانه في الزام الزيادة متبرع بمنزلة الزامه بالكتابة وقد تقدم نظيره *

(فان قالوا جميعا الذي فسد اهما حين اخرجهما فسد شيئا بشيئا ولكنهم وهبونا واخر جنا بغير علمهم قالوا قولهما مع عيبتها) على علمهما لان المأمور يدعي عليهما دينا في ذمتها لنفسه بسببهما ينكران ذلك السبب واليمين على العلم لانهما يستعلمان على فعل المأمور فايهما نكل عن اليمين انما حصته من الفداء لان نكراه كاتراره وذلك صحيح في حقه لا في حق صاحبه فان حلف الحر ونكل المكاتب او اقرانه فداءه فان على قول محمد رحمه الله يلزم المكاتب حصته من الفداء فان كان مقدار قيمته يؤخذ به في مكاتبته وان كان اكثر من ذلك فاما يؤخذ بالفضل بعد المتيقن وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقتضي عليه بحصته بالانما بالغ فيكون دينا عليه في حال كتابته ان صدقه مولاة في ذلك او كذبه فان عجز المكاتب نظر فان كان المولى صدق القادي بيع له المكاتب الا ان يفديه مولاة لان ذلك دين ظهر وجوبه في حق مولاة وان كان كذبه في ذلك يطل ذلك عند العجز ان كان لم يود شيئا منه وان كان ادى بعضه جاز ما ادى وبطل ما بقي حتى لا ياخذ دينا كان واجبا عليه باقراره بسبب ليس من التجارة في شيء فلا يطالب به بعد المعجز ما لم يتيقن في قول ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة

مالوا اقر المكاتب بجناية خطأ على نفسه فقص عليه بقيمته ثم هجز قبل الاداء او كان عليه قصاص فصالح عنه على مال ثم هجز قبل الاداء فانه لا يواخذ به حتى يعتق في قوله *

(وفي قول محمد رحمه الله هناك يباع فيما توجهت المطالبة به عليه في احوال الكتابة بعد العجز فكذلك هاهنا يباع في الفداء صدقة المولى في ذلك او كذبه ولو كان مولى المدبر وام الولد امر المستامن بقدايمهم اختلفا لا مراً والمأمور فيما فداها به او في اصل الفداء قال قول الآمر وعلى المأمور البيعة لان اهل الحرب مأمولكوها بالاحراز فاصل الاختلاف في الدين الواجب للمأمور على الآمر اما في اصل سببه او في مقداره فيكون القول قول المنكر بخلاف العبد فانه قد احزره اهل الحرب ثم ما دالى مالك المولى بالعقد بالصيغة المذكورة التي يشرها المأمور فاذا وقع الاختلاف بينهما في جنس ذلك العقد او في مقدار البذل وجب المصير الى التحالف *

(ولو كان المأمور عبداً فقال اجنبي للمستامن اشتريه لي منهم او اشتريه لي من مالي قال العبد الآمر) لان اهل الحرب ملكوه فهذا رجل وكل غيره بان يشتري له عبداً من مولاة وقد اشتراه له فكان مطالباً بالثمن من جهة ويجعل هو في حق المولى القديم كانه اشتراه بنفسه حتى ياخذ منه بالثمن ان شاء فان وجده المولى القديم في يد المأمور كان هو خصمه له قبل ان يحضر الآمر لانه حق لاخذها بالثمن قد ثبت له بهتد المأمور فيتمكن من اخذها من ملكه قبل حضور الآمر بمنزلة الشفيع فان كان الاجنبي قال للمستامن اشتريه فقد بينا ان هذه مشورة وان الخطاب يكون مشتركاً بنفسه فلم يلا ان ياخذ من يده بالثمن *

(ولو قال له اشتريه بهذه الالف ودفع اليه او لم يدفعها فهو الآمر) لان اضافة العقد

الى مال نفسه بالاشارة كاضافته الى مال نفسه بالكتابة بان قال بالف درهم من مالي
واضافته الى مال نفسه بمنزلة اضافته الى نفسه وفي كل موضع كان شراؤه الا امر
واذى القيمة من مال نفسه فله ان يحبس حتى يستوفي الثمن كما هو الحكم في
الوكيل مع الموكل وعلى هذا الوصية في يده قبل الحبس او بعد الحبس بخلافه
كحال الوكيل بل هو ذلك بعينه *

(ولو كان الماسور عبد المسلم واكتسب عندهم مالا ثم خرج ماله الى دارنا مراغما
لمولاه فاخذه المسلمون وماله ثم حضر الماسور منه فانه ياخذ به غير شيء
ولا يسبيل له على ماله وانما لا يعتق هذا المبدل اعادة حق الماسور منه فقد كان له به
حق اعادته الى قديم ملكه متى وجده في دار الاسلام خارجا من ملك الاسير
بخلاف عبد الحربى اذا خرج اليها مراغما لمولاه مسلما فهناك لا حق فيه لغير
الطرفى وحقه فيه غير مرعى بمد ما خرج الى دارنا وهاهنا فيه حق الماسور منه
وحقه مرعى فلهذا لا يعتق ولكن ياخذ مولاه بغير شيء بمنزلة ماله واخذه
في الغنمة قبل القسمة فاما ماله فلا حق فيه للمولى القديم) لانه ليس بمال اكتسبه
على ملكه وانما اكتسبه على ملك الحربى ومال الحربى متى وجد في دار الاسلام
ولا امان له فهو في الجملة المسلمين في قول ابي حنيفة رضي الله عنه كنفس الحربى
واما في قول محمد رحمه الله فمال لمن اخذه من المسلمين ويخص
في هذه الرواية *

وقد بينا ان في الخمس روايتان عن محمد في نفس الحربى اذا دخل دارنا بغير امان
فاخذه واحده فذلك في ماله والباقي الاخذ يخص به وان كان اخذه المولى
القديم ففي قول محمد رحمه الله تعالى هذا وما سبق سواء وكذلك في قول
ابي حنيفة رضي الله عنه المبدل ولا خمس فيه) لانه اعاده الى قديم ملكه وماله في

للمسلمين لان في حق المال هو كثيره في الاخذة
(ولو كان العبد جاء بذلك المال الى دار الاسلام بامان يتجرب به مولاه الحربي
فلا سبيل للمولى القديم عليه) لان ملكه لم يزل عنه ولو كان هو الذي اخرج به بامان
لم يكن للمولى القديم عليه سبيل فكذلك اذا خرج العبد *

(ولكن الامام يبيحه لانه مسلم فيتمتع بملكه من الرجوع الى دار الحرب
ليستند به الحربي ملكه فيه فيبيحه الامام ويوقف ثمنه مع المال الذي في يديه
لمولاه الحربي ليحجي في اخذه) لان حكم الامان قد ثبت في هذا المال للحربي *
(فان اراد الماسور منه حين باعه الامام ان ياخذ منه من المشتري بالثمن لم يكن له
ذلك) لانه حصل في داره ولا حق للمولى القديم في اخذه فلا يشبث بحقه بعد
ذلك بمنزلة ما لو اسلم مولاه او صار ذميا ثم باعه من آخر (فان كان العبد مدبرا
والمسئلة بمجاهد في الوجهين ان جاء مراغما او بامان فهو وماله الذي اكتسبه كله
مردود على الماسور منه) لانه لم يخرج من ملكه باحراز المشر كين وانما اكتسب
المال وهو مملوك له والكسب يملك مالك الاصل فلهذا قلنا بان ذلك كله مردود
على مولاه بغير شيء *

(فان كان كسبه من تجارة او هبة وهبوه له فلا خمس فيه) لانه حصل في يده لا على
وجه القهر فلا يشبث فيه حكم القنينة *

(وان كان اخذه بغير طيب انفسهم خمس ذلك المال) لانه اخذه
بطريق القهر *

(وقد بينا هذا الحكم في الحر الماسور اذا خرج بمال فكذلك في المدبر الا ان
هناك الباقي بعد الخمس للاسيروها هنا مولاه) لان المدبر ليس من اهل الملك *
قال * (ولو ان امة ماسورة ولدت اولاد من فجور او زوج حربي ثم خرجت

هي واولادها مرغمين لمولاهم الحربى او خرجت هي مراغمة وممها ان لها صغير فاخذهم المسلمون فهي فيى واولادها فان اصابها مولاها قبل القسمة اخذها واخذنا واولادها بنير شىى او بعد القسمة بقيمتهم يوم وقروا في سهم الذين صاروا له لان ولدها جزء منها والحق الذى كان ثابا للمولى القديم فيها يثبت في اولادها باعتبار الجزئية ثم قيام حقه فيهم يمنع ثبوت الجزية لهم بالخروج على وجه المراغمة بخلاف الكسب فهو غير متولد من عيها فلا يثبت فيه حق المولى القديم بل هو مال الحربى فيكون فيا للمسلمين *

(ولو كانت هي دخلت واولادها بامان فلا يسبيل للمولى القديم عليها وعلى اولادها صفارا كانوا او كبارا ولكن يبيهم الامام) لانهم مسلمون باسلامها فيبيهم ويتف عنهم حتى يقدم الحربى فياخذها باعتبار الامان *

(ولو كانت مدبرة للمولى القديم ردوا جميعا عليه) لانهم لم يخرج عن ملكه بالاسر واولادها عزلتها لا يملكهم الحربى ايضا لان ولد المدبرة مدبر فلهذا ردوا على المولى سواء خرجوا مرغمين او غير مرغمين بنير شىى والله الموفق والمستدد *

باب

(المفاداة بالاسراء وغيرهم من الاحرار)

(قال) واذا رغب اهل الحرب في مفاداة اسارى المسلمين بالمال فلا ينبغي للمسلمين ان يفادوهم بالاسراء ولا بالكراع والسلاح لان منفعتهم في نفع المال اليهم دون منفعتهم في رد المقاتلة او دفع آلة القتل اليهم (الا ترى) ان حمل الاموال اليهم للتجارة جائز وحمل السبي والكراع والسلاح اليهم للتجارة حرام (وان كرهوا المفاداة بالمال ورغبوا فيه بالكراع والسلاح فلا ينبغي لهم

ان يفادوهم بالاسراء لان حكم دفع الكراع والسلاح اليهم اهلون من حكم رد
المقاتلة عليهم (الا ترى) انه يجب قتل المقاتلة منهم اذا تمكن المسلمون من ذلك
ولا يجب اتلاف الكراع والسلاح عليهم *

(فان كرهوا ذلك ايضا فينبذ يجوز المفاداة بالاسراء ولو رغبوا في المفاداة
بمال عظيم فهو احباف بالمسلمين في بيت مالهم فانه يجوز مفاداتهم بالاسراء
دون المال) لان هذه حالة الضرورة وعند الضرورة يجوز مفاداة الاسراء
منهم بالمال على رواية الكتاب وفيه تحصيل منفعة المسال للمسلمين فلان يجوز
مفاداة الاسراء بالاسراء لابقاء المسال الذي يحتاج المسلمون اليه في ايديهم
كان اولى *

(ولو ان اقواما من اهل الحرب استامنوا الى عسكر المسلمين للفداء فقالوا
آمنونا على انفسنا واموالنا وما جئنا به من الاسراء فقبل المسلمون ذلك ثم
لم يتفق الصالح والمفسادة فارادوا الرجوع فانهم لا يمكنون من ان يرجعوا الى
دارهم باحد من المسلمين وقد بينا هذا الحكم فيما اذا استامنوا الى دار الاسلام
فكذلك اذا استامنوا الى العسكر في دار الحرب ولكن يؤخذ الاحرار
والحرار من المسلمين او من اهل الذمة منهم مجانا شاءوا او ابوا) لانهم ظالمون
في حبس الاحرار (وكذلك كل من لم يلكوه بالاسر والاحراز فاما من ملكوه
من العبيد والاماء فاننا نأخذهم منهم ونعطهم قيمتهم) لانهم ملكوهم
بالاحراز وقد اعطيناهم الامان على اموالهم فالوفاء بالامان يبطون قيمتهم
بعد الاخذ منهم لتعذر تركهم حتى يرجعوا بالمسلمين الى دار الحرب
فيستخفوا بهم (ثم اذا اخرجهم العسكر الى دار الاسلام فان شاءوا اليهم
اخذوهم بتلك القيمة) لان سلامتهم للجيش كان بما ادوا من القيمة (بخلاف

مالواخذوهم قهرا بغير امان فان هناك للموالي حق الاخذ بحاجتنا قبل
القسمة وهذا بخلاف ما اذا استسلموا الى دارنا ومعهم العبيد فاجبروا
على بيعهم فباعوهم ثم حضر المولى (لان هناك حصلوا في دارنا وليس للمولى
حق الاخذ فيهم فبالاقتال من ملك الى ملك لا يثبت لهم حق الاخذ
وهاهنا حصلوا في دارنا الا وحق الاخذ للمولى ثابت فكان هذا ومالودخل
مسلم اليهم بامان فاشتراهم واخرجهم سواء (وان خرجوا الى المعسكر وليس
معهم الاسراء فقد كانوا اخباؤهم في موضع الا انهم حيث لا يكونون ممتنعين
مناف ذلك الموضع فهذا والا ول سواء يؤخذ منهم العبيد والاماء ويعطون
قيمتهم) لانهم ما لم يصلوا الى ما منهم فهم في امانا وذلك يمنع اخذ ملكهم منهم
بحاجتنا

(وان كانوا اخباؤهم في ما منهم ومنعتهم والمسئلة بحالها فبشئ سرية فاصابتهم
فلا سبيل لاهل الحرب عليهم في طلب المين ولا القيمة) لانهم لما وصلوا الى
ما منهم فقد انتهى حكم الامان بيننا وبينهم

ثم اصبنا ما اصبنا من قومهم حرب لنا فان كان هذا وما قبل مجيئهم بامان في الحكم سواء
(واذا اخرجت العبيد والاماء الى دار الا سلام اخذهم المولى قبل القسمة بغير
شيء وبعد القسمة بالقيمة ان احبوا وان وقع الصالح فيما بيننا وبينهم على المفاداة
بالمال ثم اصابهم سرية من المسلمين في الموضع الذي خباؤهم فيه فان كان ذلك
الموضع بالقرب من معسكر المسلمين حيث لا يكون لهم فيه منعة فعلى الامير ان يفي
لهم بالصالح ويعطيهم المال وان كانوا اصباؤهم في منعتهم فقد انتقض الصالح وليس
على المسلمين ان يعطوهم شيئا من المال) لان حكم الامان لم يتناول ما في منعة اهل
الحرب وقد تناول ما في منعة المسلمين فالحكم اذا كانوا بالقرب من المعسكر كحالهم

إذا كانوا معهم في أيديهم ونحالمهم إذا كانوا في منعتهم كحالمهم قبل أن يستأمنوا فإذا
حصل مقصود المسلمين بطريق القهر المباح قلنا ليس عليهم أداء شيء من المال
لأنهم مأسأوا النابح الصلح شيء ولكن تحقق عجزهم عن ذلك فينتقض الصلح
(وإن لم يعرف المسلمون الذين أخذوهم في غير منعة كانوا مع أهل الحرب الذين
جاءوا للمنفادة أو لم يكونوا وقال أهل الحرب نحن بحسبنا بهم فإنه لا يقبل قولهم في
ذلك) لأنهم يدعون أمر خلاف الظاهر ويدعون على المسلمين وجوب تسليم
المال إليهم فلا يقبل قولهم إلا بحجة

(فإن أقاموا البينة شاهدين مسلمين أو رجلا وامرأتين على ذلك وجب
تسليم المال إليهم لأن الثابت بالبينة كالثابت بالعلمة وإن كان الشاهدان
من الأسراء قبات شهادتهما) لأنه لا مهمة في هذه الشهادة (وإن لم يشهدوا بذلك
ولكن قال بعض الأسراء كنا معهم وهم جاءوا بنا وإنكر ذلك بعضهم بقي القياس
لا شيء لأهل الحرب من الفداء) لأن الذين أقرروا من الأسراء يأمرون
بأقرارهم الأمير والمسلمين تسليم المال إليهم وأقرار المرء لا يكون حجة على
غيره (وفي الاستحسان أقرار من أقر منهم جائز على نفسه وهو غير جائز
على أصحابه فيدفع لهم حصصة المقرين مما وقع عليه الصلح من المال اعتبار
الأقرار بعضهم بأقرارهم جميعا بذلك) وهذا لأنه لا مهمة في هذا الأقرار فقد
خرجوا من الأسراء مأسأوا عباؤا معهم أو جاءوا دونهم ثم هم يقررون بأنهم كانوا في
أيديهم والأقرار باليد بمنزلة الأقرار بالرق ثم أقرار مجبول الحال بالرق على نفسه
صحيح فكذلك إقرار مجبول الحال في حق اليد باليد على نفسه لغيره يكون
صحيحا

(و كذلك لو كان فيهم من أساء ربه من عن أنفسهم وليس معهم أبائهم فإن

اقراره ولا بالرق على انفسهم يصح فكذلك باليد فاما من كان معه
ابواه فهو غير مصدق الا ان يصدقه ابواه لانه في يد ابويه اذا كانا معه
ولا قول له في الاقرار باليد على نفسه للمستامن من اهل الحرب (وان اقر
النساء والصبيان ان اهل الحرب هم جاورا بهم وشهد شاهدان من الرجال انهم
لم يجيئوا بهم وانما جاورا بهم جميعا قوم آخرون من اهل الحرب فالشهادة اولى
بالعمل بها) لانها حجة حكومية متممة الى الناس كافة وحجة الاقرار لا تمدد المقر
ولانه وجب القضاء بالشهادة في حق غير المقرين واذا قضى بذلك فقد صار
المقر مكذبا في اقراره حكما وبصد ما صار مكذبا لا يعتبر اقراره في حق نفسه
فكيف يعتبر في حق وجوب تسليم فدائه على غيره (ولو جاء بهم قوم من اهل
الحرب سوى الذين صالحوا على الفداء فلما اصابهم المسلمون قالوا قد كنا
مع اصحاب الفداء وهم حلفوا بالحفظ لم يصدقوا على ذلك) لانهم يدعون امرا
خلاف ما يشهد به الظاهر يريدون ان يازموا المسلمين تسليم الفداء اليهم فسلام
يقبل قولهم الا بحجة وللمسلمين ما اصابوا منهم بغير فداء

(ولو بحث اهل الحرب الى المسلمين ان يريدهم نفسا ديك بناس من المسلمين
الرجال بالرجال والنساء بالنساء والصبيان بالصبيان فرضى المسلمون بذلك ثم
جاءوا بالاسراء ممن لم يملكوهم فاراد الامير ان ياخذهم فلا يعطيهم فداءهم فذاو اسع
له ان يفعله) لان اهل الحرب لم يملكوهم وهم ظالمون في حبسهم وقديسنا ان
اعطاء الامان على التقرير على الظالم لا يجوز (الا ترى) انهم لو اسلموا او هبوا
ذمة اخذوا منهم ثاوا ابوا فكذلك اذا استامنوا عليهم) لان مراعاة الامان
لا تكون اوجب من مراعاة حرمة الاسلام او عقدا لذمة

(وان كانوا افادوه بمال فالاستعجب لهم الوفاء بما اعاملوهم عليه لئلا ينسبوا الى

الغدر وويلطمشوا اليهم في مثل هذا في المستقبل بخلاف الامارى او الكراع
والسلاح اذا وقعت المفاداة بها (لان الامتناع من رد ذلك ورد ذلك عليهم
واجب شرعا للاستحباب لا يجوز ترك الواجب فاما الامتناع من دفع المال
اليهم فليس بواجب شرعا وقد بينا انه يجوز دفع هذا المال اليهم فلا مستحباب
الوفاء بما وقع الصالح به عليه قلنا ينبغي ان يدفع المال اليهم »

(غير ان في الكراع والسلاح والرءوس ان رأى الامام ان يعطيهم فيه ما شرطه
لهم فعل ذلك كراهة ان ينسبوا الى الغدر او يحذروا المسلمين بعد ذلك في مثله عند
حاجة المسلمين اليه » فان قيل » فعل هذا ينبغي ان يفي الامام لهم بما صالحهم من
السلاح وغيره حتى يطمنوا اليه في المستقبل » قلنا » هذا ليس بشئ فانهم وان
لم يطمنوا اليه بذلك لا يضر المسلمين شيئا) لان اشد ما يحضرون ان لا ياتوا
بالمسلمين بعد هذا حتى ياخذوا فداءهم وبهذه الموهوم لا يجوز للامام ان يتساقط
او آلة القتال عليهم ايتقوا به على المسلمين »

(ولو كانوا اجاؤا بسبيد واما والمثلة بحالها فان الامام ياخذ العبيد والاماء اذا
ظفر بهم حرمة الاسلام ولا يعطيهم الفداء من الاسراء من اهل الحرب
ولا من الكراع والسلاح ولكنه ينظر الى قيمة ما كان شرطه لهم فيعطيه ذلك
وهذا مستحب في الفصل الاول واجب في هذا الفصل) لان اهل الحرب
قدموا لهم حتى لو اسلموا او صاروا ذمة كان سالمين لهم فلا يكون للامام ان ياخذهم
منهم بخلاف الاول »

(فان كانوا افادوهم بالمال سلم المال اليهم وليس للموالى عليهم سبي) لانهم
حصوا في دار الاسلام ولا حق للموالى في اخذهم فلا يثبت حقهم به ذلك »
(وان لم يظفر المسلمون باسراهم من الاحرار حتى فادوهم باعدادهم من اسراء

المشركين فاخذ المشركون اسراهم واعطوا المسلمين اسراهم فلا سبيل
على اسراء المسلمين فيما فدوا به ولكنهم احرار لا سبيل عليهم وان كان فيهم
امهات او لا داوم يدبرون ردوا الى مواليهم بغير شيء الا ان يكون نوههم امسوا
بالمفاداة بذلك فحينئذ يرجع عليهم بقيمة الاسراء الذين فداهم بهم وبقيمة
الكراع والسلاح لان ذلك كان حقا على المسلمين وقد اعطوه في الفداء المنفعة
رجعت الى الماسورين *

(فان كان بغير امر الموالي من المملوكين منهم فهم متبرعون في ذلك وان
كان بامر الموالي يثبت حق الرجوع عليهم) لانهم التزموا ذلك للمسلمين حين
امر بهم بالمفاداة بهم *

(وان كانوا عبيدا وكانت المفاداة بغير امر الموالي فلا سبيل للموالي عليهم) لان
الامير صار كالشترى لهم من الذين جاؤا بهم بما فداهم به (وان كان بامر الموالي
رجع عليهم بقيمة ذلك شاءوا او ابوا) لانه صار كالنائب عنهم في شرائهم بما فداهم
به * ثم زاد في التفريع فذكر ما تقدم بيانه من المكاتب وغيره من الماسورين اذا
فداه الامير بامر او بغير امره وقد بيناه هذا الحكم فيما اذا فاداه المستامن من
المسلمين في دار الحرب فكذلك اذا فاداه امام المسلمين في دار الاسلام (فان كان
في الاسراء رجل من اهل الذمة فليس على الامام ان يفاديه من مال بيت المال)
لانه مال المسلمين فانما يفادى به الاسراء من المسلمين دون اهل الذمة (الا ان
يكون هذا مقاتلا له جزاء وغناء او كان دليلا في ارض المشركين يدل على
فراى الامام ان يفاديه من مال بيت المال فلا بأس بذلك) لان في تخليصه منفعة
عورتهم للمسلمين ومال بيت المال معد لذلك (وكذلك ان رأى ان يفاديه باسير
قد وقع في سبيلهم رجل ويعوضه قيمته من بيت المال فلا بأس بذلك) لان هذا منه

على وجه النظر للمسلمين *

(وان كان الاسير من المسلمين فانه يجب على الامام مفاداة مال من بيت المال اذا لم يكن فيه احتجاف بالمسلمين فاما عند الاحتجاف بهم لا يجب ذلك ارايت لو طلبوا مائة الف دينار في فداء اسير من المسلمين اكان يجب ذلك على الامام هذا مما لا يتوله احد فان طلبوا فداءه باسير من اهل الحرب قد وقع في سهم رجل وكره ذلك الرجل دفعه في الفداء فان الامام ياخذ منه شاء او ابى ويعوضه قيمته من بيت المال لان تخلص المسلم من الاسر فرض عليه وعلى كل مسلم بحسب القدرة والامكان فان امتنع منه يات الامير مقامه وعوضه قيمته من بيت المال منزلة ما لو استحق سهمه وهذا بناء على قول محمد رحمه الله في جواز المفاداة بالاسراء بعد القسمة *

(ولو قال اهل الحرب نعطيكم اسيرا باسيرين او بثلاثة من اسرنا فان الامام ينظر في ذلك فان رأى المنفعة ظاهرة للمسلمين في ذلك بان كان مبارزاً له جزاء وغناء فليفعل ذلك وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة للمسلمين في ذلك ولكن فيه بعض جرائهم وتحكمهم علينا لم يجزهم الى ذلك) لانه نصب ناظراً فلا يدع النظر للمسلمين فيما ينعله لهم بحال الا ترى انهم لو طلبوا باسير واحد من المسلمين مائة من اسرائهم لم يجزهم الى ذلك فهذا مثله (ولو كان اخ ما حكمهم او ابنه اسير في ايدينا وقد اسلم فقالوا نعطيكم اسيركم المسلم على ان تردوا علينا اخ المالك لم يسعنا ان نرده عليهم) لانه مسلم ومفاداة المسلم بالمسلم لا يجوز لان المقصود بالمفاداة تخلص المسلم مما يخاف عليه من قتلهم *

(فان طابت نفسه بذلك فقال ردوني عليهم وخذوا اسيركم فان الامام ينظر في ذلك فان كان مأموراً على اسلامه بان يحسن اسلامه فعل ذلك برضاه وان

كان غير مأمون على ذلك لم يفعله وان رضى به) لانه اذا لم يكن مأمونا على ذلك
فالظاهر انه انما رضى به ليرجع الى ما كان عليه ولا يجوز تمكنه من ذلك بحال *
(الا ترى انه لو كانت ارتد فينا فقالوا لناخذوا اسيركم واعطوا ذلك المرتد
لميسنا ان نفعل ذلك ولكننا نرضى الاسلام على المرتد فان اسلم والاقتناناه
فكذلك اذا شيف عليه الردة بعد المفاداة به فاما اذا كان لا يخاف ذلك عليه
فانما لا يفادي به قبل رضاهما فيه من ترضيه للقتل والظاهر انه لا يرضى بذلك
ما لم يكن منهم آمن على نفسه فكان حاله الان كحال المفاداة بالدمى او بالمستامن
منهم في دارنا اذا رضى به) وقد بينا ان ذلك جائز فهذا مثله *

(ولو جاء مستامن منهم بمشرة من اسراء المسلمين على ان يفادي بهم غيره وقد
سماهم باعيانهم فوجدهم قد قتلوا او ماتوا ثم رجع فاراد ان يرجع بالاسراء
الذين اخبر بهم منع من ذلك فان كانوا اسرا داخل الامير سبيهم وقال له الحق
ببلادك فلا شيء لك) لانه ما كان ملكهم (وان كانوا عبيدا او اماء اجبره
على بيعهم بمنزلة مالو جاء بمبيد معه بامان فاسلموا في دارنا وان كان شرط
عليه في الامان ان يشتري اولئك النفوس وسلمهم له فاني مواليهم البيع فانه ينبغي
للامير ان يفي لهم بالشرط اذا اخذ الاسرا منهم فيعطيه قيمته الذي شرطهم له
دنانير او دراهم وان باعهم مواليهم فينبغي للامام ايضا ان لا يدعه يرجع باحد
منهم الى دار الحرب ان كانوا اسلموا) وهذا ومالو جاء بمبيد من المسلمين في الحكم
سواء (واذا ثاودع اهل الاسلام واهل الحرب على ان يتأذوا (١) سنة حتى
ينظروا في امورهم واراد بعضهم من بعض ان يعطوهم رهنا بذلك على ان من
غدر من الفريقين فدماء الرهن للاخرين حلال فلا بأس باعطاء الرهن على
هذا اذا رضى بذلك الرهن من المسلمين) لانه يؤمن على الرهن من المسلمين من

الرجوع عن الاسلام فالظاهر انهم لا يرضون بذلك اذا كانوا يخافونهم على انفسهم وقد بينا انه يجوز المقادة بالمسلم في مثل هذه الحالة فلان يجوز تسليمه اليهم رهنا فيه منفعة للمسلمين اولى (ولا ينبغي ان يكره الامام احدا من المسلمين على ذلك الا ان يكون للمشر كين شوكة شديدة يخاف المسلمون على انفسهم منهم فعند ذلك لا بأس باكر اه الرهن على ذلك لما فيه من المنفعة لعامة المسلمين وفي الامتناع من هذا الصلح خوف الهلاك لجماعة المسلمين وفي الاقدام عليه دفع هذا الخوف عن جماعة المسلمين فيثبت للامام هذه الولاية وان كان يخاف فيه على خاص من المسلمين وهم الرهن للاصل المعروف ان من ابتلي بليتين فعليه ان يختار اهو منهما فان اخذ كل واحد من الفريقين من صاحبه رهنا فقد قدر المشر كون وقتاوا الرهن الذي في ايديهم فليس يحل للمسلمين ان يقتلوا ما في ايديهم من الرهن ولا ان يسترقوهم) لانهم كانوا آمنين عندنا فلا يبطل حكم امامهم بقدر المشر كين لقوله تعالى ولا ترزوا رزة وراخرى *

(ولكن المسلمين لا يدعونهم يرجعون الى بلادهم ويجمعونهم ذمة) لانهم رضوا بالمقام في دارنا الى ان يرد علينا رهنا و قد تمذروا فكانوا محتسبين في دارنا على التأييد بضائهم والكافر لا يتمكن من المقام في دارنا على التأييد مصرا على كفره الا بالجزية *

قال الشيخ الامام رضي الله تعالى عنه وحسبني ان الدواني كان جرى هذا الشرط بينه وبين قوم من اهل الحرب ثم انهم غدروا فقتلوا من المسلمين بجمع عاماء عصره وساء لهم عما يصنع برهناهم فقالوا له ان تقتلهم لمكان الشرط الذي شرطوا وفيهم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ساكت فقال له مالك لا تتكلم فقال ان قالوا لك هذا عن رأي فقد اخطاوا وان قالوا بنا على هو الك فقد غشوك

من ابتلي بليتين فليدع ان يختار اهو منهما

من ابتلي بليتين فليدع ان يختار اهو منهما

فليس لك ان تعرض لاحد منهم بالقتل ولا بالسبي فقال ولم وقد شرطوا اذاك
قال لانهم قد شرطوا عليك ما لا يحل وشرطت عليهم ما لا يحل في الشرع وكل
شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قال الله تعالى ولا تزروا زرة وزر اخرى
فاغضظ القول عليه فتمسك ما دعوتك لهم قط الا جئتني بما اكره قوموا امنوا عندي
نخرجوا ثم جمعهم من الغد وقال تبيين لي ان الصواب ما قلت فماذا انصنع بهم قال
سل العلماء فساءلهم فقالوا لا نعلم لنا بذلك فقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه توضع
عليهم الجزية قال لم قال لانهم احتبسوا عندك برضاهم الى رد الرهن وقد فاق
ذلك فاستحسن قوله واثني عليه ورد به بحميل فان قيل فاذا كان هذا الشرط
مما لا يحل فلماذا قال لا بأس باعطائه الرهن على هذا قلنا لان المسلمين
احتاجوا اليه وليس في مجرد الشرط فوات شيء ولا اثبات شيء لا يمكن
تداركه بخلاف قتل الرهن بذلك الشرط *

(واوانهم حين اعطوا الرهن واخذوا الرهن من المسلمين قد راسموا على
ان ياخذوا منهم رهنهم فلا بأس بان ياخذوهم) لما بينا انهم ظالمون في حبس رهن
المسلمين ولا يجوز اعطاء الامان على التقرير على الظلم بعد التمكن من ازالته *
(ثم لا يرد رهنهم حتى يامنوا مما كانوا يخافون فاذا امنوا ذلك ردوا عليهم رهنهم
ولا يكون هذا عدرا من المسلمين وقد سبق نظير هذا فيما اذا خاف امير
المسكر من المستأمنين في المسكر فانه يجوز له ان يخرجهم معه الى دار الاسلام
شاؤا او ابو احتق يامن مما كان يخاف ثم يردهم الى دارهم فهذا قياسه) لان
رهنهم في امان منسا (وان ابي الذين في ايديهم الرهن ان يعطوا الرهن الى
المسلمين لا يقتضئ فلا بأس بقتلهم وقتلهم على ذلك) لان الذين في ايديهم قوم
من احرار المسلمين يريدون ان يدخلوهم بلادهم بغير حق فلا يسمع المسلمين

الا ان يقاتلوا لتخليصهم من ايدي الظالمين اذا قدروا على ذلك (وان كانوا قالوا
للمسلمين لا تقاتلنا لكم ابداء ولكن لا نعطيكم الرهن حتى تردوا رهنا فان كان
المسلمون يخافونهم في الامر الذي وادعواهم من اجله فليهم ان لا يعطوهم رهنهم
ولكن يبدؤهم بالقتال لا يخذروهم المسلمون اذا قدروا على ذلك وان كانوا
قد امنوا فليردوا اليهم رهنهم) لانه لا حاجة بهم الى حبس الرهن بخلاف الاول
فهناك بهم حاجة الى حبس الرهن لازالة الخوف عن المسلمين فلا ينبغي
ان يردوا عليهم رهنهم ولكن يقاتلواهم لاستنقاذ المسلمين من ايديهم *

(وان كان الذين اخذوا الرهن قد امنوا بالرهن الى منتهى وقادعهم عليهم
المسلمون فليس ينبغي للمسلمين ان يقاتلواهم حتى ينبذوا اليهم بخلاف ما قبل
وصولهم الى منتهى) لان هناك انما يقاتلواهم ليستردوا الرهن لان قبض المودعة
و يهد ما وصلوا الى منتهى القتال لا يكون على الرهن بل على قبض المودعة
وقد صحت المودعة فذلك يمنعنا من قتالهم حتى ينبذ اليهم *

قال (ولو جاؤا باسراء المسلمين للمفاداة فسادوا بالقداء في موضعهم فيه
متمتعون ثم رجعوا بهم حين لم يتفق المفاداة فقبضهم المسلمون واخذوهم منهم
واسروهم واخذوا اموالهم فلا بأس بذلك كله) لانه ما كان لهم من امان قط
(ثم ان كان فيهم عبدا وامة اخذه مولا قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة)
لانهم اصابوهم بطريق الاغتنام (وهذا بخلاف ما اذا استامنوا اليهم انهم انصرفوا
بهم حين لم يتفق لهم المفاداة وقد بينا ان هناك اذا اخذ منهم العبيد والاماء قبل
ان يصلوا الى منتهى اعطوهم قيمتهم لانهم كانوا في امان منا ولا بأس بان يقاتلهم
على ذلك) لان استنقاذ المسلمين من ايديهم واجب فاذا ابوا ذلك جاز قتالهم
وان اتى على انفسهم (الآثرى) ان مستامننا في دار الاسلام لو اسلم عبده فامتنع

من يهواه واراد دخاله في دار الحرب جاز قتاله على ذلك (لانه امتنع من حكم المسلمين بعد ما التزمه فان هذا الحكم من جملة ما يلزم المستامن بعدد الامان وما لم يبلغ مامنه فهو في امان من المسلمين فاذا امتنع من الانقياد للحكم الذي التزمه جاز قتاله على ذلك فكذلك ما سبق والله اعلم

باب

المفاداة بالصغير والكبير من السبي وغير ذلك

(قال) ولا بأس لامير السرية ان يفادي الاسراء بالاسراء اذا طلب ذلك اهل الحرب وطابت انفس ذلك السرية بذلك الرجال من الاساري والنساء والصبيان في ذلك سواء ما لم يحكم باسلامهم (لانه فوض اليه تدبير الحرب وتوفير المنفعة على المسلمين والمفاداة بالاساري في دار الحرب من تدبير الحرب وفيه منفعة للمسلمين لان المسلمين الذين ياخذونهم بالمفاداة اعظم غناء بالمسلمين مما يطولون الا انه يشترط رضا اهل السرية في ذلك لثبوت حقهم في المأسورين فيسبغ ان يسترضيهم في المفاداة لاسافيهام من اسقاط حقهم عما تبعت حقهم فيه (وكذلك بعد الاخراج الى دار الاسلام ما لم يحكم باسلام الاساري حتى ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات لا يحكم لهم بالاسلام حتى يصنفوا الاسلام بانفسهم فتجوز المفاداة بهم

(وكذلك ان مات آباؤهم وامهاتهم في دارنا) لان معنى التبعية بالموت لا ينقطع في حكم الدين (الا ترى) ان اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان مات آباؤهم وامهاتهم في دارنا وهم صفار

وكذلك ان كانت آباؤهم وامهاتهم معهم فطلب المشر كون المفاداة بالصبيان خاصة فلا بأس بذلك وان كان في ذلك تفرق بينهم وبين آباؤهم (لان هذا

التفريق بحق وتخليص المسلمين من اسراء المشر كين افضل واعظم اجرا
من ترك التفريق بين الصبيان والآباء (ولكن لا يجوز مفاداة صبيائهم بالمسال
كما لا يجوز مفاداة ابائهم منهم) لان الصغير يكبر فيكون منه القتال ويكون له
النسل بخلاف الشيخ والشيخة الذين لا يرجي لهما نسل) لانه ليس في ردهما
على المشر كين من معنى التقوى على القتال بشيء وفي الصغار يتحقق ذلك المعنى
(ولو ابى اهل السرية والعسكر المفاداة بالاسارى فليس لاميرهم ان يفادى بهم
الا ان يعرضهم من ذلك ما خلا خصلة واحدة الرجال من اهل الحرب الذين
اسرهم المسلمون لا بأس بالمفاداة بهم قبل القسمة وان لم يرض به اهل العسكر
والسرية) لان لا ميرهم ان يقتل الرجال من الاسراء وفي القتل ابطال حق
اهل العسكر منهم من غير منفعة تخليص المسلمين من المشر كين فلان يجوز
المفاداة وفيه منفعة التخليص كان اولى بخلاف السبي من النساء والصبيان
والاموال من الكراع والسلاح وغير ذلك فانه ليس له ان يبطل حق الغنائم منهم
الا بعوض فكذلك لا يكون له ان يفادى الاسراء بهم الا بطيب انفس الغنائم
او بعوض ان ابوا ذلك وذلك العوض يكون من مال بيت المال وبمد القسمة
ليس له ان يفادى بالرجال ايضا الا برضاء من وقع في سهمه) لانه حين قسمهم فقد
حرم عليه قتالهم فكان حالهم بعد القسمة كحال النساء والصبيان (فان ابى من وقع في
سهمه الرجال المفاداة بهم وابى المشر كون ان يردوا اسراء المسلمين الا
بأولئك فينبغي للامام ان يشتريهم بمال بيت المال من مواليهم ثم يفادى بهم
فان ابوا ان يبيعوه قومهم قيمة عدل ثم اخذهم تلك القيمة شاء مواليهم او ابوا
لان المفاداة بهم مستحق بعوض على الموالي يعطيهم الامام من مال بيت المال
فاذا ابوا اب الامام منابهم في ذلك كالذي اذا اسلم عبده فابى ان يبيعه ناب

الامام منابه في ذلك لا متناعه مما هو مستحق (وكذلك لو طلب المشركون
المفاداة بعبيد كفار من اهل الذمة يقوم من اهل الذمة فان الامام يسترضيهم
في ذلك) لان المفاداة باخر ار اهل الذمة يجوز رضائهم فبعيدهم عند رضاء
المولى اجوز (ولا يعتبر فيه رضاء العبيد) لانه مما اليك ولا قول للمملاوك في نقله
من ملك الى ملك في الرضاه والسخط (وان لم يرض المولى بذلك اشتراهم
منهم بمال بيت المال فان ابوان يبيعونهم قومهم قيمة عدل) لانه لما ثبت له هذه
الولاية في املاك المسلمين لتخليص اسراء المسلمين به من ذل المشركين فلان
ثبت له هذه الولاية في ملك اهل الذمة كان اولى *

(ولو ان امير المستكر فادى الاسارى يقوم اسراء من المسلمين قبل البيع والقسمة
فقتل اهل المستكر نحن نأخذ قيمتهم من هؤلاء المسلمين لم يلتفت الى قولهم) لانهم
فودوا بغير امرهم ولو فودوا بملك خاص للمسلمين بغير امرهم لم يرجع عليهم
بشيء من عرض ذلك فاذا فودوا بما هو من النسيئة كان اولى *

(فان كانوا سألوا الامام ان يفايدهم به على ان يكون ذلك ديناً للفرقة عليهم فهو
على ما شرطوا وكان عليهم قيمة ما فودوا به على ان يؤخذ ذلك منهم فيجعل في
النسيئة تقسم ويخمس ما بقي بين من اسبابه) لان حكم البذل حكم المبدل *

(ولو كان مكان الاسراء من المسلمين عبيد او اماء والمسئلة بحالها فان
ما لا يخدم الا مير من العبيد والاماء يجعدهم في النسيئة منزلة ما لو اشتراهم بما
اعطى من الاسراء ثم يكون لو اليهم ان يشاربون ان يأخذوهم بقيمة الاسراء
الذين فداهم الامامهم ثم يجعل ما يؤخذ منهم في النسيئة ويبين ان يتركوهم وليستوى
ان كان قيمة اسراء المشركين مثل قيمة العبيد والاماء من المسلمين او اقل
او اكثر مما يتعان الناس فيه ولا يتعان) لانه قد كان له ولاية قتل اسراء

المشركين وفيه ابطال حق الغائبين عنهم بغير عوض فلان يكون له بموضع وهو
اقل من قيمتهم كان اولي *

(ولو كانت هذه المفاد اقبا للنساء والصبيان فان كانت القيمة متساوية
او كانت التفاتت بسيرة فلا بأس به الا مير من غير وضي اهل
المسكر بمنزلة سيمه الغنائم واذا كان ما يملطى اكثر قيمة مما لا يتفان الناس فيه فانه
لا يحل للامام ان يمل ذلك بغير رضا اهل المسكر الا ان يشاء ان يردهم من
بيت مال المسلمين بقدر ما يفي من قيمة اسرهم اعتبارا للبعض بالكل ثم يجمع ذلك
فيرفع الخمس منه ويتقسم الاربعة الاخماس بين من اصابه وفكالك كل اسير من
المسلمين على الارض التي يقاتل من ورائها ويخذ ذلك من خراجها فيفدى به
الاسير المسلم الذي يقاتل عنها) لان التمكن من اخذ الخراج باعتبار الحماية وذلك
بالقاتلة الذين يقاتلون عن تلك الارض فاذا وقعت الحاجة الى مفاداتهم
كان ذلك الخراج مميلا لمفاداتهم ليكون الغرم بمقابلة الغنم) فاذا لم يكن لهم اخراج
فذلك في غير ارج غير هامن ارض الاسلام) لانه اذا قاتل عن شئ من ارض
المسلمين فهو يقاتل عنها كلها لان اهل الحرب يقصدون الاستيلاء على جميع
ارض الاسلام لو قدر واعلى ذلك فالذين يقاتلونهم من المسلمين يدفعونهم عن
جميع ارض الاسلام *

ثم استدل على اعتبار رضا المسلمين في المفاد بقصة سبي هوازن فتدرد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ ستة آلاف من سبي هوازن
حين اسلموا والقصة في ذلك ان وفد من الذين جاؤا قالوا يا رسول الله ان في
هذه الحظائر بعض عمالتك وخالائك ولو كنا ملحننا (١) للنعمان بن المنذر او غيره
من ملوك العرب لكان يراعى ذلك لنا وانت ابر الناس واوصلهم وانما قالوا

قصة سبي هوازن

(١) اي لو كنا ارضهنا ١٢ مجمع البحار *

ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مسترضوا فيهم فلما سمع ذلك رق لهم وقال اذا صلينا الظاهر فقوموا واعيدوا ما التكم ههنا فقاموا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت منتظر اليكم فابطاتم الجبي حتى جرى في السبي سهام المسلمين فاما ما كانت لي ولقرشي فقد سامت لكم فلما سمع المسلمون ذلك قال المهاجرون والانصار وقد سامنا ما كان لنا ايضا فقال عبيدة بن حصن اما انا وبنو فزارة فلا وقال الاقرع بن حابس اما انا وبنو تميم فلا فلما اختلوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء قوم قد جاؤا مسلمين فردوا عليهم سيبيهم ومن ابى ذلك فله عاينة ما كان كل رأس ستة فراتس (١) نعطيه من اول غنيمة نصيبها (٢)

﴿ الا ترى ﴾ انه لو طالب رضاهم ومن ابى التزم له عوضا حتى رد هم على قومهم فصار هذا اصلا في الحكم الذي يناله في الباب والله تعالى الموفق *

تم بعون الله وحسن توفيقه طبع الربع الثالث من ﴿ شرح السير الكبير ﴾

في سابع عشر من المحرم سنة (١٣٣٦) هجرية ويليها الربع الرابع

ان شاء الله تعالى واوله ﴿ باب المواعدة ﴾ الحمد لله

رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وآله واصحابه اجمعين *

٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢

(١) جمع فريضة وهو البعير المأخوذ في الزكاة لانه فرض على رب المال ثم

اتسع فيه حتى سمي البعير فريضة في غير الزكاة ١٢ المجمع (٢) كذا في النسخ

والظاهر سقوط بعض العبارة والله اعلم ١٢ المصحح

﴿ فهرس مضامين الجزء الثالث من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق ﴾	٢
﴿ ما حصل بسبب خيبت فالسبيل رده ﴾	٣
﴿ فساد السبب شرعاً لا يمنع ثبوت الملك بهتمامه ﴾	٤
﴿ المشتري من المكره اذا باعه من غيره فان للمكره من الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	٥
﴿ من اقرب بالملك لا يخرج في عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه ﴾	١٠
﴿ لو ادعى على مجرول الحال وهو في يده انه ملكه فقال انا عبد لفلان لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول قوله ﴾	١١
﴿ يد المودع كيد المودع ﴾	١٣
﴿ يد الفاسد لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الاحراز ﴾	١٤
﴿ لا يجوز معاملة الربا مع المسلم في دار الحرب ﴾	ايضاً
﴿ الذي مكث في دار الحرب بعد اسلامه لا يكون اعظم جرماً من الخوارج واهل البغى ﴾	١٥
﴿ العاقلة لا تمقل ما كان في دار الحرب ﴾	١٦
﴿ باب فضول الفنائم ﴾	١٩
﴿ الاقطة يعرفها سنة ﴾	٢٠

﴿ مضمون ﴾	٢٠
﴿ مودع المودع اذا تلف المسال يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه ﴾	٢٠
﴿ اذا تصدق باللقطة ثم جاء صاحبها فانه يتخير بين الاجازة والضمان ﴾	٢١
﴿ جواز التصديق باللقطة بعد التبريد رخصة لا عزيمة ﴾	٢٢
﴿ باب الحكم في الاسارى وعبيدهم واحرارهم في اهورم ﴾	٢٣
﴿ المكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه العمد لا يجب فيه القود ﴾	٢٤
﴿ باب الشركة في النسيئة ﴾	٢٨
﴿ باب ما يخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المسلمين فيه شركاء وما لا يكون ﴾	٣٨
﴿ تاويل قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ﴾	٤٠
﴿ لو هبت الريح على ثوب انسان والفته في صبيغ غيره فانصبغ ثم ابى صاحب الثوب ان يغرم لصاحب الصبيغ قيمته ﴾	ايضا
﴿ مسائل دبح جلد الغير بغير اذنه ﴾	٤١
﴿ باب التجار وغيرهم ما يحل لهم من النسيئة ﴾	٤٢
﴿ من حضر الجامع وجلس في موضع ينتظر الصلاة فانه لا يكون لاحد ان يزجه من ذلك الموضع ليجلس فيه بنفسه ﴾	٤٣
﴿ العبد المأذون اذا صنع طعاماً فهداه اليه غيره بغير اذن مولاه لم يكن باكل ذلك بأس ﴾	٤٤
﴿ المرأة لا تستوجب على زوجها بشق النكاح الدواء ﴾	٤٦

﴿ مضمون ﴾	٥٨
﴿ من اتى نوزا من راب غيره يكون مما لو كه ﴾	٤٩
﴿ الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يكره لحم الخيل وعند الصالحين ايضا يكره ذبحها واكلها في الغنائم الا من ضرورة ﴾	٥١
﴿ اشتراط الضمان على الامين بخالف لحكم الشرع ﴾	٥٤
﴿ باب ما جاء في الناول ﴾	٥٥
﴿ ما ظهر الناول في قوم قطع الا لقي في قلوبهم الرعب ولا فشا الزنا في قوم الاكثر فيهم الموت ﴾	٥٦
﴿ لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة ﴾	٥٧
﴿ وجه ضعف حديث تحريق رجل الغال ﴾	ايضا
﴿ الصعبة رضى الله عنهم كانوا الايمان بختبر الواحد حتى يشهد به غيره معه او حتى يخلف ﴾	٥٨
﴿ باب الشراء فيمن يريد بيع السهام ﴾	ايضا
﴿ احكام بيع من يريد ﴾	٥٩
﴿ باب من السبايا والفتنة عليهم والهدية في يديهم ﴾	٦٠
﴿ الوفاء بالهدية من اخلاق المؤمنين وخلف الوعد من صفات المنافقين ﴾	ايضا
﴿ المكاتب اذا اشترى زوجته مع اولاده منها فاعتق المولى بعض اولاده ينفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها ﴾	ايضا
﴿ مسألة اختلاف الزوج والزوجة اذا باع اليها شيئا قبل البناء اهدية	٦١

٥٠	﴿ مضمون ﴾
	او صدق ﴿
٦١	﴿ باب من الشهادات في الغنائم والفي ﴾
٦٢	﴿ من في نفسه القول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقة بالحجة ﴾
ايضا	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾
٦٣	﴿ ان الشريعة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴾
ايضا	﴿ باب ما يتسارع اهل الاسلام بينهم مما يخذونه من الاطعمة والاعلاف ﴾
ايضا	﴿ لو شهد مسلمان على رجل انه يني داره هذا في طريق المسلمين امره الامام بهدمها ﴾
ايضا	﴿ من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج اليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك للعمال في هذه المدة لا يازمه الحج ﴾
٦٤	﴿ اصحاب الدين اذا ظفر بخمس حقه ان يأخذوه ﴾
٦٥	﴿ احكام النزول يعني وعرفات ﴾
٦٦	﴿ يمنع للاضياف على المائدة ان يمدوا ايديهم الى ما بين يدي الغير بدور رضاه ﴾
٦٨	﴿ للمتقط ان يدفع القطعة الى الامام اذا طلب ذلك منه ﴾
٧١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد انقضاء المدة وعليه ﴾
٧٢	﴿ باب هدية اهل الحرب ﴾
٧٣	﴿ هدايا الاصراء غلول ﴾

﴿ مضمون ﴾	٥٠٠
﴿ باب ما يكون احراز امنهم وما لا يكون ﴾	٧٧
﴿ ايضا ﴾ ﴿ المصوب بالقسمه لا يصير ملكا لخاصين ﴾	
﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	٧٨
﴿ باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره في دار الحرب ﴾	٨٠
﴿ صفة دار الاسلام ﴾	٨١
﴿ الباسح في دار الاسلام كل من سبقته يده اليه فهو احق به بنزلة الصيد ﴾	٨٣
﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا الىه ﴾	٨٥
﴿ باب ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب ﴾	٩٠
﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾	٩٣
﴿ باب المستامين من المسلمين ياخذون اموال اهل الحرب ثم يحرزونها ﴾	٩٤
﴿ اذا هبت الريح بالشوب والقتله في حجر انسان فانه لا يجب عليه ان يحمله الى صاحبه ولكن عليه ان يعلمه حتى يجيء فياخذه منه ﴾	٩٦
﴿ الاكرام ان كان بوعيد التلف لا يبقى للمكره فله اصابا وان كان تهديد دون ذلك لا يبقى رضاه به ﴾	١٠٧
﴿ ايضا ﴾ ﴿ المسلم في دار الاسلام لا يكون في امان اهل الحرب قط ﴾	
﴿ ايضا ﴾ ﴿ باب ما يظهر عليه اهل الشرك فيحرزونه من اموال المسلمين ثم يصيبه المملون ﴾	
﴿ قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه في ربه مال المسلمين من التهمة قبل ﴾	١٠٩

ش. ٢٠٦	مضمون ﴿
	القسمة وبعدها ﴿
١١٠	﴿ العبد والامة اذا ابقى اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ﴿
ايضا	﴿ باب ما حرزه العبد وما ياحذره بقيته او باكثر من وزنه ﴿
١١١	﴿ لا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية عند المقاتلة بجنسها ﴿
١١٢	﴿ ان الرب لا يجزى بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴿
١١٥	﴿ باب العبد المسلم يشتريه رجل ثم يقربه لغير مولاه ﴿
١١٩	﴿ باب من الفداء فيما يصليح وفيما لا يصليح ﴿
١٢١	﴿ الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البينة فان البينة بينة الشفيع ﴿
١٢٣	﴿ باب من الفداء الذي يرجع الى اهله اذا ظهر عليه المسلمون والذي لا يرجع ﴿
١٣٠	﴿ باب فداء العبد النصب والمارية وغير ذلك ﴿
١٣٩	﴿ الدين في رقبة العبد يدور معه حيث ما دار ﴿
١٤٠	﴿ من اجبر على قضاء دين الغير ملكه ثبت له حق الرجوع عليه ﴿
١٤٧	﴿ باب شراء العبد الذي يؤخذ بالقيمة ﴿
١٤٩	﴿ البيعتان جميعا فعند امكان العمل بالبيعتين يجب العمل بهما ﴿
١٥١	﴿ البيع الموقوف لا يوجب المالك ﴿
١٥٣	﴿ النسب به شبهة لا يثبت له النقص ﴿
١٥٨	﴿ باب ما لا يكون في ارض الحرب ﴿

﴿ مضمون ﴾	٨٧٥
﴿ باب ما يكون احراز امنهم وما لا يكون ﴾	٧٧
﴿ المنصوب بالقسمة لا يصير ملكا لفاصين ﴾	ايضا
﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	٧٨
﴿ باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره في دار الحرب ﴾	٨٠
﴿ صفة دار الاسلام ﴾	٨١
﴿ المباح في دار الاسلام كل من سبقته يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد ﴾	٨٣
﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا الى آية ﴾	٨٥
﴿ باب ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب ﴾	٩٠
﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾	٩٣
﴿ باب المستامين من المسلمين ياخذون اموال اهل الحرب ثم يعرزونها ﴾	٩٤
﴿ اذا هبت الريح بالشوب والقتة في حجير النساء فانه لا يجب عليه ان يحمله الى صاحبه ولكن عليه ان يعلمه حتى يجي فياخذه منه ﴾	٩٦
﴿ الاكره ان كان بوعيد التالف لا يبقى للمكره فعله اصلا وان كان تهديدا دون ذلك لا يبقى رضاه به ﴾	١٠٧
﴿ المسلم في دار الاسلام لا يكون في امان اهل الحرب قط ﴾	ايضا
﴿ باب ما يظهر عليه اهل الشرك فيعرزونه من اموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون ﴾	ايضا
﴿ قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه في رد مال المسلم من القيمة قبل	١٠٩

٥٠٠	﴿ مضمون ﴾
	القسمة وبيدها ﴿
١١٠	﴿ العبد والامة اذا ابق اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بخير شيىء ﴾
ايضا	﴿ باب ما حزره العدو مما ياخذ به قيمته او باكثر من وزنه ﴾
١١١	﴿ لاقيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية عند المقاتلة بجنسها ﴾
١١٢	﴿ ان الرابا لا يجرى بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴾
١١٥	﴿ باب العبد المسلم وسوريته رجل ثم يقر به لغير مولاه ﴾
١١٩	﴿ باب من القداء فيما يصالح وفي الايصاح ﴾
١٢١	﴿ الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقام اليئنة فان اليئنة بينة الشفيع ﴾
١٢٣	﴿ باب من القداء الذي يرجع الى امله اذا ظهر عليه المسامون والذي لا يرجع ﴾
١٣٠	﴿ باب فداء العبد النصب والمارية وغير ذلك ﴾
١٣٩	﴿ الدين في رقبة العبد يدور معه حيث ما دار ﴾
١٤٠	﴿ من اجبر على قضاء دين الغير ملكه ثبت له حق الرجوع عليه ﴾
١٤٧	﴿ باب شراء العبد الذي يؤخذ بالقيمة ﴾
١٤٩	﴿ البيعتان جميعان فعند امكان العمل باليئتين يجب العمل بهما ﴾
١٥١	﴿ البيع الموقوف لا يؤجب الملك ﴾
١٥٣	﴿ النصب بهامبوته لا يحتمل التقص ﴾
١٥٨	﴿ باب مالا يكون فيئا وان احرق في ارض الحرب ﴾

﴿ مضمون ﴾	الرقم
﴿ باب الو كالة في الفداء في العبد المأسور ﴾	١٦٤
﴿ الزيادة الحادثة بعد القبض منع الر د بالعب ﴾	١٧٦
﴿ باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره ﴾	١٧٧
﴿ باب من يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم ﴾	١٨١
﴿ باب الاستعانة باهل الشرك واستعانة المشركين بالمسلمين ﴾	١٨٦
﴿ باب ما يكره من اليباج والحرير ﴾	١٨٨
﴿ باب المكروه على شرب الخمر واكل الخنزير ﴾	ايضا
﴿ باب من يكره قتله من اهل الحرب ومن لا يكره ﴾	١٨٩
﴿ باب من يكره له ان يغزو ومن لا يكره له ذلك ﴾	٢٠١
﴿ باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره ﴾	٢٠٧
﴿ مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ﴾	٢٠٩
﴿ رخصه لبس الحرير مقدار الاصبع والا صبعين والثلاثة في غير الحرب ﴾	٢١٠
﴿ جواز بسط الحرير للجاسوس والنوم والتوسد بالحرير ﴾	٢١١
﴿ جواز الصلاة بحمل دراهم فيها تمثال ﴾	٢١٢
﴿ باب قطع الماء عن اهل الحرب وتحريق حصونهم ونصب المجانيق عليها ﴾	ايضا
﴿ المخطئ يكون آثما ﴾	٢١٧
﴿ ما شرعت الكفارة الاستشارة للذنب ﴾	ايضا
﴿ القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على الانسان ﴾	٢١٨

﴿ مضمون ﴾	٢١٩
﴿ وجه تسمية حاصم بن ثابت الانصاري الصحابي البدرى رضي الله عنه حمى الدبر ﴾	٢١٩
﴿ ان ابي عن السجدة للملك فقتل كان اعظم لاجره ﴾	٢٢١
﴿ باب ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام ﴾	٢٢٣
﴿ اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه ﴾	٢٢٥
﴿ باب ما يحل للمسلم الاسير في ايدى اهل الحرب ان يجيبهم اليه ﴾	٢٣٠
﴿ باب الاسير المسلم ما يسهه ان يفعله لهم اذا اكرهوه وما لا يسهه ﴾	٢٣٤
﴿ التشديد في اعانة قتل المسلم ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يسمع الرجل ان يفعل ايها شاء ﴾	٢٣٧
﴿ في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يسهه الاقدام وان كانت يعلم ان القوم يقتلونه ﴾	٢٣٩
﴿ باب قتال اهل الاسلام اهل الشرك مع اهل الشرك ﴾	٢٤١
﴿ باب ما لا يكون لاهل الحرب من احداث الكنائس والبيع وبيع الجور ﴾	٢٤٨
﴿ فناء مصر كجوفه في حكم اقامة الجمعة والميدفيه ﴾	١٥١
﴿ المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس في الامصار ﴾	٢٥٢
﴿ لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر ﴾	٢٥٣
﴿ دعاء عمر رضي الله تعالى عنه على بلال واصحابه رضي الله عنهم لمخالفتهم مسئلة جعل اهل سواد الكوفة ذمة واجابته ﴾	٢٥٤

﴿مضمون﴾	﴿٩﴾
﴿ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار﴾	٢٥٧
﴿مدود ارض العرب﴾	٢٥٨
﴿يمنع المسلم والذمي من اظهار بيع المزامير والطبول للهو والقناء﴾	٢٦١
﴿تقل الثقات الاختبار بحجة شرعية في وجوب العمل بها﴾	٢٦٣
﴿اخبار الراشد بحجة العمل به في باب الدين﴾	ايضا
﴿باب ما يحل للمسلمين ان يفكاه بالمدود وما لا يحل﴾	٢٦٤
﴿باب ما يحل للمسلمين ان يدخلوه دار الحرب من التجارات﴾	٢٧٣
﴿باب من القداء﴾	٢٨٤
﴿باب فداء الاسراء من الاحرار والمملوكين بالمال﴾	٣٠٧
﴿باب المفاداة بالاسراء وغيرهم من الاحرار﴾	٣٢٣
﴿من ابتلى بليتين فمليه ان يختاراهما﴾	٣٣٢
﴿مكالمه الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه مع منصور والدواني الخليفة﴾	ايضا
﴿باب المفاداة بالصغير والكبير من السبي وغير ذلك﴾	٣٣٥
﴿قصه سبي هوازن﴾	٣٣٨
﴿خاتمة طبع الربع الثالث من هذا الكتاب﴾	٣٣٩

05/19/91
P.C.

DUE DATE

05/19/91

FO

442A

1000

五

3

10

...

Date _____

No.

Date _____

No.

[illegible]